المملكة العربية السعودية
وزارة التعليم العالي
جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية
عمادة البحث العلمي



النقد النحوي و الصَّرفي عند قدامى النقاد

إعداد
د. سعود بن عبد العزيز بن عبد الرحمن الخنين

١٤٢٨هـ - ٢٠٠٧م



جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، ١٤٢٨هـ

فهرسة مكتبة الملك فهد الوطنية أثناء النشر

الخنين ، سعود بن عبد العزيز بن عبد الرحمن

النقد النحوي و الصَّرفي عند قدامى النقاد / سعود بن عبد العزيز ابن عبد الرحمن الخنين - الرياض ، ١٤٢٨هـ.

٤٢٨ ص؛ ١٧×٢٤سم .

ردمك: ٣-٩٧٣٩-٠٤-٩٩٦٠

١-اللغة العربية - النحو ٢- اللغة العربية ـ الصرف أ . العنوان

ديوي ٤١٥ ٣٨٠٠/ ١٤٢٨

رقم الإيداع: ٣٨٠٠/ ١٤٢٨

ردمك: ٣- ٩٧٣٩- ٠٤ - ٩٩٦٠

بسم الله الرحمن الرحيم

حقوق الطباعة والنشر محفوظة للجامعة

الطبعة الأولى

١٤٢٨هـ - ٢٠٠٧م

تقديم عميد البحث العلمي

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء والمرسلين، وعلى آله، وصحبه أجمعين، ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين . أما بعد :ـ

فقد نصت المادة الأولى في نظام مجلس التعليم العالي والجامعات على أن الجامعات السعودية مؤسسات علمية، وثقافية، تعمل على هدي الشريعة الإسلامية وتقوم بتنفيذ السياسة التعليمية بتوفير التعليم الجامعي، والدراسات العليا، والنهوض بالبحث العلمي، والقيام بالتأليف، والترجمة، والنشر، وخدمة المجتمع في نطاق اختصاصها.

وعمادة البحث العلمي بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية في سبيل تحقيق أهدافها المنوطة بها تعنى بنشر البحوث العلمية، والرسائل الجامعية، وترجمة ما ترى فيه النفع إلى العديد من اللغات العالمية، وتستكتب في السلاسل الثقافية التي تصدرها العديد من المتخصصين؛ لتقدم المتميز من الأعمال العلمية.

وها هي تضع بين يدي القراء هذا البحث العلمي الذي وافق المجلس العلمي في الجامعة على نشره بقراره ذي الرقم (٨٦ ـ ١٤٢٧ هـ ـ /١٤٢٨ هـ في جلسته (السادسة) المعقودة في ١٤ / ١١ / ١٤٢٧ هـ والموسوم بـ

النقد النحوي و الصرفي عند قدامى النقاد

الذي أعده الدكتور / سعود بن عبد العزيز بن عبد الرحمن الخنين

الأستاذ المشارك في قسم النحو والصرف بكلية اللغة العربية في الرياض

نسأل الله ـ عز وجل ـ أن ينفع به، إنه سميع مجيب.

أ . د فهد بن عبد العزيز العسكر
عميد البحث العلمي

تقديم

يَزخَر تراثُنا العربي بروائعَ من الشعر ومن النثر، قامت حولها مداولاتٌ نقديةٌ كثيرة، تمحِّص المعانيَ، وتميِّز الألفاظَ، وهي جهودٌ عظيمة الأثر عاليةُ القيمة، يحقُّ للباحث العربي أن يفاخرَ بها الآدابَ الأخرى.

ولن أُعنَى منها بالتنبيهات اللُّغوية الصِّرْفة مع قيمتها العالية، وهي أكثر ورودًا من النحوية والصرفية؛ لأنّ ميدانَها ليس ميداني، ولأنّ لها فرسانًا غيري(١)، ولا بفوائد نحويةٍ كثيرة قيّمة ليس فيها نقدٌ أو عيبٌ أو تلحينٌ أو تصويبٌ أو طعنٌ في وجهٍ وتفضيلُ غيره عليه؛ فتلك ميدانُها واسعٌ لا يَبلغُه بحثٌ موجزٌ كهذا، ولا بنقدٍ ورَد في كتب النقد منقولاً عن اللغويين والنحويين، كالذي يتردّد كثيرًا في الموشّحِ وغيرِه؛ وكالذي يُنقل

---

(١) حسْبُ الباحث أن يراجع: (النقد عند اللغويين في القرن الثاني)، رسالة (ماجستير) لسنية أحمد محمد، جامعة القاهرة ١٩٧٣م وطبعت في كتاب، عنوانه: (النقد اللغوي في القرن الثاني)، دار الرسالة، بغداد، وكذا: (النقد اللغوي للشعر في القرن الثالث الهجري)، رسالة (ماجستير)، لفهد بن عمر بن سنبل، جامعة القاهرة، ١٩٧٩م، وكذا: (النقد اللغوي للشعر في القرن الرابع الهجري)، رسالة (دكتوراه)، للباحث نفسه، جامعة القاهرة، ١٩٨٦م، وكذا: (النقد اللغوي عند العرب حتى نهاية القرن السابع، لنعمة رحيم العزاوي، طبع: وزارة الثقافة ببغداد، دار الحرية، ١٩٧٨م. وكذا: (نظرية اللغة في النقد الأدبي) رسالة (دكتوراه) لعبد الحكيم راضي، جامعة القاهرة، ١٩٧٦م، نشرتها مكتبة الخانجي، القاهرة ١٩٨٠م. وكذا: (جهود اللغويين البلاغية والنقدية في القرن السادس الهجري، رسالة (ماجستير) جامعة الاسكندرية. وأكثر ما في هذه الكتب نقلٌ عن اللغويين، وليس عن النقاد الذين اختصّ بهم هذا البحثُ، واختصّوا به.

كثيرًا عن الأصمعي؛ فهو معدودٌ من اللغويين، لا من النّقاد، على أهمّيّة ما يُنقل عنه وعنهم، وهو من الكثرة بحيث يُمثّل ظاهرةً، ويُقيم بحثًا واسعًا.

وإنّما الذي يَعني نحويًّا مثلي من هذه الشُّؤون، ويَستهويه ممّا يَرى من جُهودٍ تلك النقَداتُ النحويةُ والصرفيةُ[1] التي أطلقَها نقادُنا القدامى يومًا مَّا[2]، فخطّؤوا بها نصوصًا وصوّبوا أخرى، ورفَعُوا أدباءَ وخَفَضُوا آخرين، ونَصَبُوا أنفسَهم حكّامًا عادلين، وكانت أدواتُهم فيها قياسًا نحويًّا أو نقلاً عن أحد العلماء أو سماعًا من بعضِ العرب، وقد تتبّعتُها في كتبهم المصنّفةِ من كتب النقد[3]، وبلغتُ بها في هذا البحث ستين وأربعَمائة بيتٍ

---

(١) ولم أجد بحثًا يُعنى بها ويخصُّها بالبحث غير اثنين، كلاهما اقتصر على أخطاء شاعرٍ بعينه، وهو المتنبي، مالئُ الدنيا وشاغل الناس، وكلاهما ليس مختصًّا بدراسة ما عند النقاد القدامى، بل بما عندهم وعند غيرهم، والبحثان رسالتا (ماجستير)، أُولاهما وكُبراهما: الرسالة التي كان قد أعدّها أ.د. علي فاخر عام ١٣٩٩هـ، بجامعة الأزهر، وعنوانها: (الأخطاء النحوية والصرفية في شعر المتنبي) أحصى فيها عددًا كبيرا من الأبيات، استخرج بنفسه أكثرَها من الديوان، والتمسَها في الشروح، ونقل عن النحويين و اللغويين والنقاد القدامى والمحدثين. (ص١١٦-٤٨٠). وأفاض في دراستها. وثانيتُهما: (مآخذ النقاد التصريفية والنحوية على شعر المتنبي)، أعدّها الأستاذ: ناصر بن عبدالعزيز الهذيلي، استكمالا لمتطلبات (الماجستير) بجامعة الملك سعود، ١٤٢٤هـ.

(٢) ليس منها ما أورده النقاد من عيب الإقواء، وهو اختلاف حركة الرويّ؛ فذلك مبحثٌ من مباحث القافية، لا من مباحث النحو والصرف.

(٣) ولم أعدّ منها المجموعاتِ الأدبيةَ التي تُعنى بالأخبار ورواية الأشعار، ولاشروحَ الدواوين؛ فليست مصنَّفةً من كتب النقد، ولا يُقال: إنّ (عبث الوليد) للمعري الذي سيأتي في هذا البحث منها؛ بل هو كتاب نقدٍ، كما هو ظاهر اسمِه، وكما في كتاب: (أبو العلاء المعرّي ناقدًا).

من الشعر، ستراها مرقومةً بخطٍّ تحتها يُميِّزها عن غيرها من الشواهد التي تُساق حولها، ويَلفِتُ لها الأنظار. وستجد سوى ذلك أشـياءَ لا تتعلّـق بالشعر، فيها نقدٌ وتقويم عامٌ في طرق الكلام، وتوجيهٌ خاصٌ بألفاظ مفردة.

وهي عندي ملحوظات ثمينةٌ وآراءٌ خطيرة ذاتُ شأن، ومَردُّ ذلك سببان:

أولهما: أنها تتصل بأبياتٍ في الناس شاردات، وعباراتٍ في تراثنا العربي ذائعات، يتغنّى بها الناسُ منذ حينٍ ويردّدونها، ويتعلّقون بهـا؛ فالأبيـات لأشهرِ شعرائنا، والنقد والتقويم لأبرع نقادنا، وبعضُ الأبيات معدودٌ مـن شَواهد اللغة؛ فهي محطُّ أنظار كثيرٍ من شُداة الأدب وأهلِ العلوم المختلفة، وليست خاصةً بقومنا النحويين فحسْب، ولا بأصحابنا أهلِ الأدب، بـل هي عامّةٌ لكل محبٍّ للشعر ولكلّ هاوٍ للأدب، وهم - بفضل الله- كُثُر.

وثانيهما: أن تلك الآراءَ النحويةَ والصرفيةَ التي تَضمّنها النقدُ صادرةٌ عن علماءَ متميّزين، خلَطوا علمًا غزيرًا في اللغة وتذوُّقًا لـلأدب رفيعًـا، لأنهم أهلُه وحمَلةُ رايته وأعرَفُ الناس به، فالقولُ عند الاختلاف قـولُهم، والأمرُ أمرُهم، وكلمةُ الفصل فيه لهم، ولا سيّما أنهم عاشوا أزهى عصور حضارتنا الثقافية، ما بين النشأة الأولى للعلوم وحتى القرنِ السابع.

كما أنّ نقّادَ تلك العصورِ المتقدمة الفاضلة يمكن القولُ عنهم: إنهـم عالِمون بالنحو أيضًا وإنّهم عارِفون بالصَّرف، ومشاركون فيهما؛ فيستحقّ نقلُهم أن يُصدَّق، وترجيحُهم أن يُحقَّق، ولعلّ القومَ سَمعوا ما لم يَسمع النحويون، أو وَجدوا غيرَ الذي يجدون.

وما أتمنّاه دومًا وأرجوه من هذا البحث أن يُزيِّن ما عند أهلِ النحو من علمٍ غزير ونظامٍ دقيق وجهودٍ عظيمة دوّنَتْ لغات العرب، وأحكمَتْ مقاييسَها- أن يُزيّنَ ذلك الجميلُ بقوانينَ ذوقيةٍ وأحكامٍ استحسانيةٍ جديدةٍ نأخذها عن أرباب النقد، فنضيفُها إلى أحكامنا ونشفعُها بها، وبذاك نأتي بالجديد -وقد جمَعتُ بعضَه في هذا البحث ومثَّلتُ له- ونطلبُ المزيد، ونستفيدُ من الآخرين، ونتجاوز حواجزَ نفسيةً يضعُها إبليسُ بين العلوم، فيفرِّقُ ما بين أهلِها، ويَحرِم كلَّ فريقٍ خيرَ ما عند غيره بسوء ما وَسوس به في صدورهم، وأغرى بينهم نارًا من المنافسة أو التنابُذ، تجعل كلَّ حزبٍ بما لديهم فرِحين، مع أنهم لو تأمّلوا لوجدوا أنّ علمَهم واحد، وهو رحِمٌ بينهم، وأنّ خِدمة الدين واللغة هي التي تجمعُهم، وأنّهم ليسوا بحاجةٍ إلى إعادة أيام الخصومات التي كانت غيرَ خافية بين أهل الأدب وأهل اللغة، وسترى في هذا البحث فصلاً من ذلك لا يَسُرُّ الناظرِين.

* * *

قيمة النقد اللفظي عند النقاد

يَغلِب على النقاد أنهم أهلُ معانٍ، والسوادُ الأعظم من أحكامهم يختصّ بها ويدور في فلكها، ولكنّك واجدٌ لهم عنايةً بالألفاظ كبيرةً، فهم لا يَنفكّون في أوائل دروسهم يُؤكِّدون اشتراطَ العلم بالنحو والإعراب للناقد وللأديب، ويُشدّدون النكيرَ على مَن يتكلّم في المعاني أو يُنشئ الأدبَ أو يخوضُ في النقد وهو لا يُتقن علمَ النحو،[1] حتى لقد جعل ابنُ الأثير علمَ النحو في علم البيان من المنظوم بمنزلة (أبجد) في تعليم الخطّ، قال: وهو أوّلُ ما ينبغي إتقانُ معرفته لكل أحدٍ يَنطق باللسان العربي؛ ليأمنَ مَعرّةَ اللّحن[2].

وطالَما أوصَى النقادُ الكاتبَ والأديبَ بمعرفةِ اللغة وبإتقانِ النحو، وألزموه إدمانَ الإعراب ليلاً ونهارًا؛ حتى يصيرَ ذا ملَكة جيّدة.[3] قال ابن طباطبا: وللشعر أدواتٌ يجب إعدادُها قبل مَرامه وتَكلُّف نظمه، فمَنْ نَقصتْ عليه أداةٌ من أدواته لم يَكمُل له ما يتكلّفه منه، وبان الخللُ فيما ينظِمُه، ولحقته العيوبُ من كلّ جهة، فمنها، وهو أولها: التوسّعُ في علم اللغة والبراعةُ في فهم الإعراب...[4]

---

(١) مع أنّ بعضهم -وهم قلّةٌ- قد يستخفّون بالنحو والإعراب والصرف في مقابلة الذوق، كما سيأتي في حينه.

(٢) المثل السائر ١/٥٨. وسترى بعدُ أنّ ابنَ الأثير نفسَه هو أكثرُهم تقليلا من قدر النحو!

(٣) نصرة الثائر ٦٣.

(٤) عيار الشعر ٦.

وعَدّ قدامةُ بنُ جعفر من عيوب اللفظ أن يكون ملحونًا وجاريًا على غير سبيل الإعراب واللغة، وقال معترفًا بالفضل لأهله وواضعًا الحقَّ في نصابه: وقد تقدَّم مَن استقصَى هذا الفنَّ، وهم واضعو صناعةِ النحو.[1]

واشتراطُ صحة اللفظة في النحو واستقامتِها في الصرف- فاشٍ عندهم، لا يَجهد الباحثُ في إثباته، ولا يكاد يخلو منه كتابٌ، ويمكن القولُ: إنهم في ممارَسته على الشعرِ أكثرُ تشدّدا من النحويين، حيث لا يَستسيغون أمورًا يشفع لها عند بعض النحويين سماعٌ نادرٌ أو قياسٌ بعيد، وسترى من ذلك أشياءَ، فأغلب ما في هذا البحث مَعيبٌ في كتب النقد، وتجد له عند بعض النحويين وجهًا، أو تَسمع لهم فيه عذرًا. ولعلّ هذا أعجَبُ نتائج هذا البحثِ وأبرزُها، وها قد بادرتُ بها؛ ليُعنى بها القارئ ويتأمّلها.

والنّقادُ يَعجَبون ولا يَعذُرون حين يكون اللحنُ ظاهرًا والخطأُ في مسألةٍ لا تخفَى، فابنُ الأثير يُشنّع على أبي نواسٍ قولَه:

يا خيرَ مَن كان ومَن يكونُ	**إلاّ النبيُّ الطاهرُ الميمونُ**

قال: فرَفَع في الاستثناء من الموجب، وهذا من ظواهر النحو، وليس من خافيه في شيء[2]. ولا تَعجبْ إنْ أنت رأيتَ نحويًّا يقبل ضمَّةَ أبي نواس ويتأوَّلُها، في حين أن الناقد يُنكِرها، ولا يَعذر صاحبَها.

(١) نقد الشعر ١٩٧. وانظر: ١٩٠. ويشبهه ما في نضرة الإغريض ١٦. وانظر لاشتراطهم صحة الكلام من حيث النحو في: عيار الشعر ٢١، قانون البلاغة في نقد النثر والشعر ٣٣، وغالب كتبهم في الحديث عن اشتراط الفصاحة.

(٢) المثل السائر ١/٦٨. وسيأتي حديثها مفصّلا مع النَّقَدات النحوية. وكذلك كلّ الأبيات التي تحتها خطّ، ممّا ورد في هذا التمهيد.

واستكثَروا على مثل أبي نواس أن يَغلَط فيما لا يَغلَط فيه مثلُه، إذ قال في وصْف الخمر- باعدَ اللهُ ما بيننا وبينها:

كأنّ صُغرى وكُبرى من فواقعِها حَصباءُ دُرٍّ على أرضٍ من الذّهبِ

قال ابنُ الأثير: وهذا لا يَخفى على مثل أبي نواس؛ فإنّه من ظـــواهر علم العربية، وليس من غوامضه في شيء؛ لأنه أمرٌ نقليٌّ يُحمل ناقلُه فيـــه على النقل من غير تصرّف. وقوله: (صغرى) و (كبرى) غير جائز؛ فـــإنّ (فُعلى) (أفعل) لا يجوز حذفُ الألف واللام منها، وإنما يجوز حذفُها مـــن (فعلى) التي لا (أفعَل) لها، نحو: (حبلى)، إلاّ أن يكون (فعلى) (أفعـــل) مضافةً، وهاهنا قد عَريت عن الإضافة وعن الألف واللام. فانظرْ كيـــف وقع أبو نواسٍ في مثل هذا الموضع مع قُربه وسُهولته![1]

وشانُوا على المتنبي قولَه:

جَلَلاً كما بي فلْيكُ التّبريحُ أغِـــذاءُ ذا الرّشَأ الأغَنِّ الشّيِحُ

وأرجعوا سببَ خطئه فيه إلى أنه لم يكن علمُه بالعربية طائلاً.[2]

ومن طرائف قَسوهم على الشعراء حين يَلحنون في النحو أو يَضعُفون في اللغة ما علّقه أحدُهم على بيتٍ للمتنبي، قال: وممّا يدلُّك على ضعفه في العربية ما حدّثنا به شيخُنا أبو الحسن المهلبي -رحمه الله- قال: حضرتُه في مجلسٍ لبعض الرؤساء، وجرَت مسألةٌ في المذكر والمؤنث، فقلت: قـــد يُؤنَّث المذكّرُ إذا تشبّث بمؤنّث. فقال: مَن قال هذا؟ قلت: قاله ســـيبويه، واستشهدَ بقول القائل:

---

(١) المثل السائر ١/٦٦.

(٢) المنصف في نقد الشعر ٢٨٨.

مَشينَ كما اهتزّتْ رياحٌ تَسفّهتْ أعاليَها مَرُّ الرياح النواسِمِ

ومثلُ ذلك:

وتَشرقُ بالقول الذي قد أذعتَه كما شرِقتْ صدرُ القناة من الدَّمِ

فقال - يعني المتنبي-: لا أعرف هذا، ولعله مذهبٌ للبصريين، ولا أعملُ على قولهم. قال: فقلت له: هذا في كتاب ابن السكّيت في المذكر والمؤنث، فقال: ليس ذلك فيه، فأخرجتُه من خزانة الرئيس الذي كنّا عنده، فلمّا قرأه قال: ليس هذا بخطٍّ جيّد! أنا أكتب خيرًا منه! فقلتُ: ما جَلَسْنا للتخايُر بالخطوط! فانقطعَ في يدي.[1]

ذلك شأنُهم مع الشعراء، يَعيبونهم ويمايزون بينهم ويفاضلون بمعرفة الإعراب وإتقان العربية، ولهم مع النقاد أيضا مثلُه، فهم يَنقِمون على الذي لا يُحسن النحوَ ثم يتصدّى للنقد، فقد قال الآمدي منافحًا عن المتنبي: إنّ المعترضين علي أبي الطيّب أحدُ رجلين: أحدُهما معنويّ مدقّقٌ لا علمَ له بالإعراب ولا اتساعَ له في اللغة، فهو يُنكر الشيءَ الظاهرَ ويَنقم الأمرَ البيِّنَ، كفعلِ بعضهم[2] في قوله: (لأنتَ أسودُ في عينيْ من الظُّلمِ) فإنه أنكَر (أسود من الظلم) و لم يَعلم أنه قد يحتمل هذا الكلامُ وجوهًا يصحّ عليها، وأنّ الرجل لم يُرد (أفعل) التي للمبالغة[3].

* * *

(١) المنصف في نقد الشعر ١٥٣.

(٢) سيأتي لذلك ذكرٌ خاصٌّ ومزيدُ تفصيلٍ.

(٣) يريد: التفضيل. انظر ذلك في: الوساطة بين المتنبي وخصومه ٤٥٢.

الجديد في نقدهم النحوي والصرفي

حفَلتْ ملحوظاتُهم النقديةُ بفوائد عديدة، يَصعُب حصرُها، ولعلّ القارئَ يلتمسها، فيجدُها بَيِّنةً له حينما يقرأ بعض الفقرات التي تـــرِد في هذا البحث، وأقدِّم مّما استطرفتُه من مباحثهم النحوية والــصرفية أربعـــةَ أمور تَستحقّ التمييزَ والتّعجيلَ بها:

أ- أحكام ذوقية خاصة بالنقاد:

تميّزوا بأحكامٍ لهم خاصة، لا تكاد تجدُها في كتب النحـــو؛ فـــإنّ النحويين يَعرفون خطأً وصوابًا، وكثيرًا وقليلاً، ومسموعًا ومقيسًا، ويزيدُ عليهم نقَدةُ الأدب معاييرَ جديدةً، يُحكِّمون فيهـــا الـــذوقَ، ويُراعـــون التناسُب.

وقد شرَح ابنُ الأثير ذلك بصراحةٍ ووضوح، يبيّن فرقًا في المنـــهج كبيرًا جدًّا بين الفريقين، يقول: "ونحن في استعمال مـــا نـــستعمله مـــن الألفاظ واقفون مع الحُسْن لا مع الجواز، وهذا كلُّه يَرجـــع إلى حـــاكِمِ الذّوق السليم، فإنّ صاحب هذه الصناعة يُـــصرِّف الألفـــاظَ بـــضُروب التصريف، فما عذُبَ في فَمِه منها استعملَه، وما لفَظه فمُـــه ترَكَـــه .... وقال: وأسرار الفصاحة لا تؤخذ من علماء العربية، وإنما تؤخذ منـــهم مسألةٌ نحوية أو تصريفيةٌ، أو نَقْلُ كلمةٍ لغوية، وما جَرى هذا المجرى، وأمّا أسرار الفصاحة فلها قومٌ مخصوصون بها"(١).

(١) المثل السائر ٤٢٦/١.

وما زال يُردّد أنهم في بعض أحكامهم إنّما يَرجعون إلى الاستحسان، لا إلى جائزِ الوضعِ اللغوي،[1] وأنهم في تأليف الكلام بصَدد استعمال الحسَنِ والأحسن، لا بصدد استعمال الجائزِ وغيرِ الجائز.[2]

وهذه الأخيرة من جُنوحهم عن الحقّ، حين قدَّموا الاستحسانَ على أحكام النحو وقواعده، مع أني أشهدُ لهم أني لم أرَ هذا الجنوحَ والتجاوُزَ كثيرًا، كما توحي به كلمةُ ابن الأثيرِ هذه.

والحقّ أيضًا يَشهد أنّ لهم أمورًا استحسانيةً جديدة تَستحق التأمّلَ والنظرَ فيها، فيُؤخذُ منها ما لا يُعارِض قواعدَ النحو، ولا يُخالف المسموعَ عن العرب، فتُضافُ إلى رصيدنا الرائع من الأحكام، ليزدادَ النورُ نورًا، والحسْنُ حسْنًا.

فمن الأمور التي يقرِّر النحويون صوابَها، ويُقِرُّ بها النقاد، إلاّ أنهم لا يَستحبُّونها؛ لأنّ طبائعهم تَنفِر منها وأذواقَهم لا تأنسُ بها - ما جاء في قول البحتري:

ثلاثةٌ جلّةٍ إنْ شُوْوِروا نَصَحُوا   أواستُعينُوا كَفَوا أو سُلِّطُوا عَدَلُوا

قالوا: (شُوْوِروا) بواوين، ولا يجوز إدغامُ الأولى في الأخرى على مذهب النحويين، لأنّ الواو منقلبةٌ عن ألف (فاعَل)؛ فلا يجوز إدغامُها. والنطقُ بـ (شُوْوِرَ) وبابِه ينفِر منه الطبعُ، والغريزةُ تفِرُّ إلى همز الواو الثانية.[3]

---

(١) المثل السائر ١/٤٢٨.

(٢) المثل السائر ١/٤٣١.

(٣) عبث الوليد ٤٠٢.

ومثل ذاك كلمةُ: (سُوَيداواتها) الواردةِ في قول أبي الطيّب:

إنَّ الكَريمَ بِلا كِـرامٍ منهُـمُ ... مِثلُ القُلُوبِ بِلا سُـوَيداواتِهـا

فإنّها لا تعدو أن تكون تصغيرًا لـ(سَوداء) جَرى علـى القيـاس، وجمعًا لها على القياس أيضًا، لكنْ قال ابنُ سنان: ف(سويداواتها) كلمـةٌ طويلة جدًّا؛ فلذلك لا أختارها.[1] ولعلّهم استوحَشوا مـن اجتمـاع عمَلين: التصغيرِ والجمعِ بالحروف في كلمةٍ ليست بالقصيرة، وقال ابـنُ الأثير معلِّقًا: قال: إن لفظة: (سُوَيداواتها) طويلةٌ، فلهذا قَبُحَتْ، ولـيس الأمرُ كما ذكره، فإن قُبْحَ هذه اللفظة لم يكن بسَبب طولها، وإنمـا هـو لأنها في نفسها قبيحةٌ، وقد كانت وهي مفردةٌ حسنةً، فلمّـا جُمعَـتْ قَبُحَتْ، لا بسبب الطولِ، والدليل على ذلك أنه قد ورد في القرآن الكريم ألفاظ طِوالٌ، وهي مع ذلك حسنةٌ...[2]

وكذلك حكَم ابنُ سنان على (حَوباواتها) من قول أبي تمام:

العِيسُ تَعلَمُ أَنَّ حَوباواتِها ... رِبْحٌ إِذا بَلَغَتكَ إِن لَـم تُنحَرِ

و لم يُعجبه أيضًا قولُ أبي تمام:

أَنِلْهُ باستماعِكَهُ مَحَـلاًّ ... يَفُوتُ عُلُوُّهُ الطَّرْفَ الطَّموحـا

قال: فليس بِقبح قولِه: (باستماعكه) خفاءٌ؛ لكثرة الحروف[3]. ولو رآها نحويٌّ ما وجد فيها إلاّ مصدرًا أضيف إلى فاعلـه ثمّ إلى مفعولـه، ولَفرِح بها مثالاً ممتازًا على قاعدته في جواز وصل الضمير وفصله، ولربما

(١) سر الفصاحة ٧٨.

(٢) المثل السائر ١/٢٩٩-٣٠٠.

(٣) سر الفصاحة ٧٨.

قال النحوي: إنّ فصل الضمير الهاءِ أرجحُ من وصلها، لكـــنّ وصـــلَها عندهم صحيحٌ لا ضعفَ فيه ولا قُبحَ، ولا يَجدون فيه ما يَجد النّقاد.

وقريبٌ من هذه كلمةُ (المتدَيِّريها) في قول المتنبي:

أسائلُها عن المُتَدَيِّريها ... فما تَدري ولا تُذري دُموعا

(المتديِّروها): المتخذوها دارًا. ومثلُها كلمةُ (الزائريهم) في قول أبي تمّام:

فلو عاينتَهُمْ والزائِريهمْ ... لَما مِزْتَ البَعيدَ من الحَميمِ

فما هما في النحو إلاّ اسمُ فاعلٍ اتّصلت به (أل) الموصولةُ، واتّـــصل به في آخره ضميرُ المفعول به أو المضاف إليه، على خلافٍ بينهم، وما بها عند النحويين بأسٌ، ولا في لفظها حَرجٌ، ولكنّ النقاد يقولـــون: لفظـــة (المتديِّريها) لو وقعَتْ في بَحْرٍ صافٍ لكَدَّرتْه، ولو أُلقيَ ثقلُها على جَبَـــل سامٍ لَهَدَّه، وليس للمقْت فيها نهايةٌ، ولا للبَرْد معها غايةٌ. وقال الصاحب: ومن أطمِّ ما يتعاطاه التفاصحُ بالألفاظ النافرة، والكلمات الشاذة، حـــتى كأنه وليدُ خِباء، وغَذِيُّ لَبَنٍ، لم يَطأ الحضرَ، و لم يَعرف المدرَ.(١) وقال ابن الأثير عن (الزائريهم): استعمال هذا قبيحٌ جدًّا. وأوردَه مع أمثلة المنـــافرة وإيراد غيرِ اللائق(٢).

---

(١) هذا لفظ الصاحب بن عبّاد في: الكشف عن مساوئ شعر المتنبي ٦٣، ونُقـــل عنـــه في يتيمة الدهر ١/١٥٩.

(٢) المثل السائر ١/٤٥١.

ومن ذلك أيضًا أن تجدهم يطربون للّفظة مفردةً، ويرونها رائقةً حينئذٍ حسَنةً، ويَستثقلونها ويَكرهونها مثنّاةً، فقد أعجبتهم كلمةُ: (أخْدَعا) في قول الصمة القشيري:

تَلَفَّتُّ نَحوَ الحَيِّ حتى وجَدتُني ... وَجِعْتُ من الإِصْغاء لِيتًا وأخْدَعا

ولم تُعجِبْهم، وانتقدوها عند أبي تمام:

يا دَهْرُ قَوِّمْ مِن أَخْدَعَيكَ فَقَد ... أَضْجَرْتَ هذا الأَنامَ مِن خرَقِكْ

قال ابن الأثير: ألا ترى أنه وُجد لهذه اللفظة في بيت أبي تمام من الثِّقل على السمع والكراهة في النفس أضعافُ ما وُجد لها من بيت الصمّة ابن عبد الله من الرُّوح والخفّة والإيناس والبهجة، وليس سبب ذلك إلا أنها جاءت موحدةً في أحدهما مثناةً في الآخر، وكانت حسنةً في حالة الإفراد، مستكرهةً في حالة التثنية، وإلا فاللفظة واحدة، وإنما اختلافُ صيغتها فَعَل بها ما ترى.(١)

فالصّوابُ والحُسنُ عندهم غيرُ متلازمين دائمًا، فلا تَعجَبْ إن سمعتَ ناقدًا يَجهر بصواب لفظةٍ ويَجهر بنقدها أيضًا، أو رأيتَه ينتقد الصّحيحَ ويَستحسنُ الملحونَ، كما فعل المرزباني في قول العتابي:

ماذا عسى مادحٌ يُثني عليك وقد ... ناداك في الوحي تقديسٌ وتطهيرُ

فُتَّ المادحَ إلاّ أنّ ألسُنَنا ... مُستنطقاتٌ بما تُخفي الضّمايرُ

قال الناقد: قال: (الممادح)، و(المدائح) أحسنُ منها وأخفُّ على السمع وأشبهُ بألفاظ الحُذّاق والمطبوعين، وقال: (مُستنطقات)، و(نواطق)

---

(١) المثل السائر ١/٤٢١.

أحسنُ وأطبعُ، ثمّ قال: (الضمايير) فختَم البيتَ بأثقل لفظة، لو وقعَتْ في البحر لكدّرتْه، وهي صحيحة، ولكنها غير مألوفةٍ ولا مستعذَبة، وما شيءٌ أملَكُ بالشعر بعد صحّة المعنى من حُسن اللفظ، وهذا عَملُ التكلُّف وسوءِ الطبع[١].

فاللفظتان الأُوليان صحيحتان، تشهد للأولى - وهي: (الممادح) - كتبُ اللغة[٢]، ويَشهد للثانية - وهي: (مستنطقات)- اطّرادُ القياس في زيادة قياسية، وورودُها في كلام النبي ﷺ في حديثه عن الأصابع: (إنّهنّ مستنطقات)، ومع ذلك لم تُعجبا الناقدَ محتكِمًا إلى ذوقه فحسب. وأمّا الثالثة - وهي: (الضمايير) فقد شهد لها هو بالصحة، ولم ينقُدْها نقدًا نحويًّا أو تصريفيًّا مُبيَّنًا، ولولا شهادتُه لها بالصحّة لأوردتُ البيتَ مع الأبيات المنتقدة في المسائل التفصيلية، ففيه إشباعُ الياء لتؤدّي إلى ياءٍ أخرى، وهو معدودٌ في الضرائر، كما سترى.

ويُشبه هذا انتقادُهم قولَ المتنبي:

أيَفطِمُه التَّوارِبُ قبْل فِطامه ... ويأكلُه قبْل البلوغ إلى الأكلِ

حيث قال أحدهم: "فلفظة (التوارب)[٣] على سلامة مصدرها جافيةٌ جدًّا".[٤] ويزيده ناقدٌ آخر على هذه الكلمة عينِها: "وليس ذلك سائغًا لمثله، وهو وليدُ قرية ومعلِّم صبية"[٥].

---

(١) الموشح ٢٩٤.

(٢) انظر: اللسان: (مدح). قال: والممادح ضدّ المقابح.

(٣) وهي لغةٌ في (التراب).

(٤) الرسالة الموضحة ٣١.

(٥) الكشف عن مساوئ شعر المتنبي ٤٩، يتيمة الدهر ١/١٥٩.

ومثلُه رأيُ ابنِ الأثير في كلمة (فارح) من قول الشاعر:

فما أنا من حُزْنٍ وإن جَلَّ جازِعٌ ۝ ولا بِسُرورٍ بعد مَوتِك فارحٌ

قال: وهذا غير حسَنٍ، وإن جاز استعمالُه.[1] وله فيه بحثٌ طريف.

والحقُّ أنّ لهم أمورًا استحسانية وُفِّقوا فيها وتَلطَّفوا، اقترحوها على الأديب، وشرحُوا له حُسْنَها، وهُدُوا فيها إلى الحقّ وإلى طريقٍ مستقيمٍ، وهَدَوا بها إلى جَمالٍ يَزين النصَّ ويَرفع قدرَه، ولم يقعوا في تخطئته، من ذلك أنهم يذهبون إلى المُقارَبة بين الكلام بما يُشبه بعضُه بعضًا،[2] ويُحبّون أن يكون اللفظان الواردان في سياق واحدٍ متّفقَين، لا متخالفَين، وهم مُصيبون فيما رأوا؛ فإنّ التوافق خيرٌ من التخالُف، ففي قول البحتري:

لقد أرشدَتْنا النائباتُ ولم يكن ۝ لِيَرشُدَ لولا ما أرتناه مَن يَغْوَى

قال ناقده: (يَغْوَى) رديئة جدّا؛ لأنّ المعروف : (غَوَيت: أغوِي)، ويجوز أن يكون البحتري قالها كذلك. وإذا ضُمَّت الياء من (يُغْوَى) خلَص البيتُ من استعمال لغةٍ رديئة؛ لأنه يُحمَل على (أُغوي، يُغوَى)، قال: والأحسن إذا فعَل ذلك أن تُضمَّ الياءُ من (يرشد) ليكون الفعلان على طريقةٍ واحدة لما لم يُسمَّ فاعلُه.[3]

ومن طريف ذلك ودقيقه ملحوظاتٌ قيّمة لابن الأثير على عدّة أبيات انتقدَها جميعًا بعدم التواخي في المباني، قال: وأما المواخاة بين المباني فإنه يتعلّق بمباني الألفاظ، فمن ذلك قولُ أبي تمام في وصف الرّماح:

---

(١) المثل السائر ١/٤٣١.

(٢) نقد الشعر ٥١.

(٣) عبث الوليد ٢٧.

مُثقَّفاتٌ سَلَبْنَ العُرْبَ سُمْرَهَا   والرُّومَ زُرْقَتَها والعاشقَ القَضَفا

قال: وهذا البيت من أبيات أبي تمام الأفراد، غير أن فيه نظرًا، وهو قوله: (العُرْب) و(الروم) ثم قال: (العاشق)، ولو صحّ أن يقول: (العُشّاق) لكان أحسنَ؛ إذ كانت الأوصاف تَجري على سَنَنٍ واحد، وكذلك قوله: (سُمرها) و(زُرقتها) ثم قال: (القضَفا)، وكان ينبغي أن يقول: (قضَفها) أو (دقتها)[1].

وعلى هذا ورَد قولُ مسلم بن الوليد:

نفَضَتْ بك الأحلاسُ نفضَ إقامة   واسترجَعَتْ نُزّاعَها الأمصارُ
فاذهبْ كما ذَهَبَتْ غَوادي مُزْنَة   يُثْني عليها السَّهلُ والأوعارُ

والأحسن أن يقال: (السهل والوعر)، أو (السهول والأوعار)، ليكون البناء اللفظي واحدًا، أي: أن يكون اللفظان واردين على صيغة الجمع أو الإفراد، ولا يكون أحدهما مجموعًا والآخر مفردًا.

وكذلك ورَد قولُ أبي نواس في الخمر:

صفراءُ مَجَّدَها مَرازِبُها   جَلَّتْ عن النُّظَراء والمِثْلِ

فجمَع وأفردَ في معنى واحد، وهو أنه قال: (النظراء) مجموعًا، ثم قال: (المِثْل) مفردًا، وكان الأحسن أن يقول: (النظير والمثل)، أو (النظراء والأمثال).

وعلى ذلك ورد قوله أيضًا، والإنكارُ يتوجه فيه أكثرَ من الأول، وهو:

ألا يا بن الذين فَنَوا فماتُوا   أما والله ما ماتُوا لتبقَى
وما لَك فاعلمَنْ فيها مقامٌ   إذا استكملْتَ آجالاً ورِزْقا

(١) يريد استعمالَ الإضافة في الجميع.

وموضع الإنكار ههنا أنه قال: (آجالاً ورزقًا) وكان ينبغي أن يقول: (أرزاقًا)، أو أن يقول: (أجَلاً ورزقًا)، وقد زاده إنكارًا أنه جمع (الأجل) فقال: (آجالاً)، والإنسان ليس له إلاّ أجلٌ واحد، ولو قال: (أجلاً وأرزاقًا) لما عِيبَ، لأن الأجل واحد والأرزاق كثيرة، لاختلاف ضروبها وأجناسها.[1] وذكر بحثًا طويلاً.

وقال المتنبي:

وعجاجةٌ ترَك الحديدُ سَوادَها ... زنجًا تبسَّمُ أو قَذالاً شائبا

وقال الناقد: الأحسنُ في صَنعة الشعر لو أمكَنه أن يقول: (زنجيًّا تبسّم أو قذالاً شائبا) أو: (زنجا تبسم أو أَقذِلة شائبة) فيأتيَ بالجمع مع الجمع والمفردِ مع المفرد[2].

وقال الأعشى:

تَقولُ بِنتي وَقَد قَرَّبتُ مُرتَحَلاً ... يارَبِّ جَنِّب أَبي الأَتْلافَ وَالوَجَعا

وعلّق المرزباني: والذي يوجبه نسجُ الشعر أن يقول: (رَبِّ جَنِّبْ أبي الأتلافَ والأوجاعَ) أو (التلفَ والوجعَ)[3].

والنحويون يردّدون دون حَرجٍ أنّ الجارَّ والمجرور يُتصرَّف فيهما ما لا يُتصرَّف في غيرهما، فيُؤتَى بهما قبل العامل أو بعدَه، قريبًا منه أو بعيدًا،

---

(١) المثل السائر ١/ ٢٧٩-٢٨١.

(٢) المنصف في نقد الشعر ٤٣٥.

(٣) الموشح ٦٩. يريد: المفردَ مع المفرد، أو الجمعَ مع الجمع، وبعضهم يرويه: (الإتلاف)، فيكون موافقًا لـ(الوجع).

غيرَ أنّ النقاد لهم فيه رأيٌ وجيهٌ ونظرٌ دقيق، فلا يرضَون بكلّ تـصرُّف فيه، ففي قول عروة بن أذينة:

واسْقِ العدوَّ بكأسه واعـلمْ له ... بالغيب إن قد كان قبلُ سَقاكَها

واجْزِ الكرامةَ مَن تَرى أن لو له ... يوماً بذلت كرامـةً لجَزاكَهـا

قال الحاتمي: فهذا من التركيب الوحشيّ المضطرب والنسج المختلف. وقولُه في البيت الأول: (واعلم له بالغيب) كلامٌ غثٌّ، و(له) رديئةُ الموقع بشعةُ المستَمَع، والبيت الثاني كان مُخرَجُه أن يقول: (واجز الكرامة مـن ترى أن لو بذلت له يوماً كرامة لجزاكها)[1].

أمّا (له) في البيت الأول فظاهرٌ إقحامُها واضطرابُها، وأمّـا الـتي في البيت الثاني فنقْدُها نقدٌ ذوقي، لا نحويٌّ، وهو عندي وجيـهٌ، يَجـدُر الأخذُ به، فقد أَورث البيتَ اضطرابًا لا يَخفى. وإذا بَلَغْتَ موقفَهم مـن التقديم والتأخير في هذا البحث فستجد شيئًا كثيرًا جدًّا يُشبه ذلك، وهو في غالبه حقٌّ.

ومن أحكام النقاد في باب حروف الجر، وهي أيضًا - فيمـا أرى - قيّمةٌ، ولا تكاد تجدُها في كتب النحو أن يجتنب القائلُ إعـادةَ حـروف الصلات والرباطات في موضعٍ واحد؛ ولأجل ذلك عابُوا قولَ المتنبي:

ويُسعدني في غمرةٍ بعد غمرةٍ ... سَبوحٌ له منها عليها شَواهدُ

قال أبو هلال عن هذا البيت: و لا أعرف أحدًا كان يتتبّع العيـوبَ فيأتيها غيرَ مكترث إلا المتنبي، فإنه ضمَّنَ شعرَه جميعَ عيوب الكلام، مـا

(١) الرسالة الحاتمية ٢٤. وانظر: عيار الشعر ٦٨.

أعدمه شيئًا منها، حتى تخطّى إلى هذا النوع.... فأتى من الاستكراه بما لا يُطارُ غرابُه.[1] وقال ابن الأثير عنه: إنه من الثقيل الثقيل الثقيل.[2] وقال عنه ابن سنان: ذلك العيب الذي لا يَتوجّه عذْرٌ فيه، وشَرَح سببَه، وقال: والحروف التي تَربط بعضَ الكلام ببعض وتدلُّ على معنى في غيرها -كما يقول النحويون- يَقبح تكرارُها في الكلام، وإن اختلفَت ألفاظُها، وذلك لأنها جنس واحد ومشترَكة في المعنى، وإن تميّزت فائدةُ بعضها من بعض. ونَقَل عن أبي الفرج قدامة بن جعفر الكاتب أنه أنكر تكـرُّرَ حروف الرباطات، ووصَفَه بالقُبح، وقال في كتابه في الخراج وصناعة الكتابة: فأما (له منه) أو (منه عليه) أو (به له) أو ما جَرى هذا المجرى ففيه قبحٌ، وسبيلُ ذلك إذا وقع أن يُحتال في فصْل ما بين الحرفين بكلمة، مثل أن يأتي ما يحتاج إلى أن يقال فيه: (أقمت شهيدًا به عليه) فيقال: (أقمت عليه شهيدًا به) [3].

كما عابُوا بالعيب نفسِه قولَه أيضا:

فخَلَّفهم بِردّ البِيضِ عنهم ... وهامُهُمُ لـه معهمْ مُعارُ

قال ابن الأثير: قوله: (فهامهم له معهم) ممّا يثقُل النطقُ به، ويتعثّر فيه اللسانُ، لكنه أقرب حالاً من الأول.[4]

(١) الصناعتين ١٦٦. أراد بهذا المثَل: أنه جاء بشيء كثير، يُشبه الجِيَفَ الكثيرةَ التي إذا ظفِر بها الغُراب في مكان لم يبرحه.

(٢) المثل السائر ١/٣٤٢. وانظر نحوَ هذا في: الكشف عن مساوئ شعر المتنبي ٥٢، قانون البلاغة في نقد النثر والشعر ٣٤. والإيضاح في علوم البلاغة ٧٨.

(٣) سر الفصاحة ٩٥-٩٦.

(٤) المثل السائر ١/٣٤٢.

وأيضا عابوا قولَ أبي تمّام:

كأنّه لاجتماع الروح فيه له ... في كلّ جارحة من جسمه روحُ

قال: فقوله: (في) بعد قوله: (فيه له) ممّا لا يحسُن ورودُه[1].

كما عابوا أيضًا ممّا يُشبه هذا تَتابُعَ الإضافات، الـذي لا يجـد فيـه النحويُّ في الغالب بأسًا، وقد عدّ ابنُ الأثير من المعاظلة الإتيانَ بما يَتضمّن مضافات كثيرةً، كقولهم: (سَرْجُ فرَس غلامِ زيد)، وإن زِيد على ذلـك قيل: (لِبْدُ سَرْجِ فَرَسِ غُلامِ زيد) وهكذا كان أشدَّ قبحًا وأثقـلَ علـى اللسان، وعليه ورَد قولُ ابن بابَكَ الشاعرِ في مفتَتح قصيدة له:

حَمامةَ جَرْعا حَومةِ الجَندَلِ اسجَعِي ... فأنتِ بمرأًى من سُعادَ ومَسْمَعِ[2]

وقال الشيخ عبد القاهر: قال الصاحب: إياك والإضافاتِ المتداخلـة؛ فإنها لا تحسُن. وذكَر أنها تُستعمل في الهجاء[3].

ومثلُه كراهتُهم تَتابُعَ الأفعال في الجملة، كما في قول المتنبي:

أَقِل أَنِل أَقطِعِ احمِل عَلِّ سَلِّ أَعِدْ ... زِدْ هَشَّ بَشَّ تَفَضَّل أَدنِ سُرَّ صِلِ

قال فيه ابنُ الأثير وقد عَدّه من أنواع المعاظلة اللفظية: فهذه الألفـاظ جاءت على صيغة واحدة، وهي صيغة الأمر، كأنه قال: افعـلْ، افعـلْ، هكذا إلى آخر البيت، وهذا تكريـرٌ للـصيغة، وإن لم يكـن تكريـرًا للحروف، إلا أنه أخوه، ولا أقول: ابنُ عمِّه، وهذه الألفـاظ متراكبـةٌ متداخلةٌ، ولو عطَفها بالواو كانت أقربَ حالاً[4].

---

(١) المثل السائر ١/٣٤١.

(٢) المثل السائر ١/٤٤٣.

(٣) نقلا عن الإيضاح في علوم البلاغة للقزويني ٧٨.

(٤) المثل السائر ١/٤٤١، ولم يوافقه بعضُهم على هذا، وربما استحسنوه، وراجع الفصولَ التي ذكرها ابنُ الأثير في المعاظلة وأنواعها، ففيها مشابهُ من هذا.

ومِمّا ذكروه في هذا الباب وأراه وجيهًا يَنبغي تأمُّله ما قرّره ابنُ الأثير في قوله: ومن المنافرة في الكلام أن يُفرَّق بين الموصوف والصفة بضمير مَن تَقدَّم ذكرُه، كقول البحتري:

حَلفْتُ لهـا بالله يـومَ التفرُّقِ وبالوَجْد من قَلْبي بهـا المتعَلِّقِ

تقديره: (من قلبي المتعلِّقِ بها)، فلما فَصل بين الموصوف الذي هو (قلبي) والصفةِ التي هي (المتعلّق) بالضمير الذي هو (بها) - قبُح ذلك، ولو كان قال: (من قلبٍ بها متعلقٍ) لزال ذلك القبحُ، وذهبَتْ تلك الهُجنة.[1]

ومن مراعاتهم للتذوّق الأدبي أنهم ضيّقوا بابًا وسّعه النحويون في الضرورات، كما سيأتي، وأكّد بعضُهم على اجتناب ارتكاب الضرورات، وزاد: وإن جاءت فيها رخصةٌ من أهل العربية، وعِلّتُه: أنها قبيحةٌ تَشين الكلامَ وتَذهب بمائه[2].

وعَيَّنوا الحسَنَ منها وغيرَه على نحوٍ أوضحَ من صنيع النحويين -كما سترى- وأكثَروا في تقبيح بعضِها الذي يَجدُر بنا حقًّا أن ننفيَه مثلَهم، وأن ننهَى في دروسنا عنه.

ومن اجتهاداتهم الذوقيّة ما أجد نصيبَهم فيه من القوّة أقلَّ، وهو استقباحُهم إعادةَ الكلمة مرتين في جملة واحدة، وبه عابوا قولَ المتنبي:

كأنّ رَقيبًا منك سَدَّ مسـامعي على العَذْل حتى ليس يَدْخُلُها العَذْلُ

---

(١) المثل السائر ١/٤٥٠.

(٢) الصناعتين ١٥٦. وسيأتي ذلك مفصّلا.

قال ابنُ وكيع: إعادة (العذل) هاهنا قبيحٌ في الكلام، جائزٌ في الشعر، أنشدَنا في مثله أبو بكر بن سيّار النحوي، قال: أنشدنا أبو جعفر النحاس:

لَعَمْرُكَ مــا مَعْــنٌ بتاركِ حَقِّه ولا مُنسئٌ مَعْنٌ ولا مُتَيـــسِّرُ

فأعاد (معنًا) مرتين، والأجودُ تركُه[(١)].

وعاب الحاتميُّ فيما نقل عنه ابنُ رشيق بيتَ الأعشى:

فَرَمَيتُ غَفلَةَ قَلبه عَن شاته فَأَصَبتُ حَبَّةَ قَلبِها وَطِحالَها

لأنّ تكرير (القلب) عنده حشوٌ لا فائدةَ فيه[(٢)].

ونَقَدوا به قولَ البحتري:

صُنْتُ نَفسِي عمّا يُدنّسُ نَفسِي وتَرَفَّعتُ عن جَدا كُلِّ جِبْسِ

إذ أعاد (النفْس) مرتين[(٣)].

ومثله في العيب عندهم قولُ أبي سعد المخزومي:

أشيب ولم أقْضِ الشبابَ حُقوقَه ولم يَمضِ من عهد الشبابِ قديمُ

قال الصولي: ما أحسنَ في ذلك؛ لأنّه ذَكرَ (الشباب) مرّتين، وكـــان يجب أنْ يغيّر الأولَ أو الثاني، وتغييرُ الثاني أشبهُ؛ لأنّ قوله: (ولم يمض من عهد الشباب) قولُ مَن لم يذكر (الشباب) في صدر بيتـــه، ولم يـــتكلّم

---

(١) المنصف في نقد الشعر ٢١٧. وشاركهم في إنكار التكرار بعضُ النحويين المـــؤلّفين في الضرائر، ونقَل القزّاز عن بعض أهل النظر أنّه لا يجوز في شعرٍ ولا كلامٍ، وقال: إنّمـــا يجوز إذا كان اسمًا للجنس، كقوله تعالى: إذا زلزلت الأرض زلزالها وأخرجت الأرض أثقالها. (ضرائر الشعر للقزاز ٩٦-٩٨).

(٢) العمدة ٧٢/٢، وردّ عليه أنّ هذا تعسّفٌ منه؛ لأنّ (قلبه) غير (قلبها) فإنّما كرّر اللفـــظ دون المعنى.، فكأنه يوافقه على أصل المسألة، ويخالف في إجرائها على بيت الأعشى.

(٣) الموشح ٣٤٧

الحُذّاقُ في هذا إلاّ بردّ ضميرٍ عليه، فيقال: (و لم يمض منـــه) أو (لـــه) أو (عليه)، ولو قال: (من عهد عليه قديمٍ) كان أشبهَ[1].

ولا شكّ أن قولَهم هذا غيرُ متعيِّن، وحُكمَهم غيرُ لازمٍ دائمًا؛ فهناك مواضعُ في القرآن العظيم ورد فيها نحوُ هذا، وما عابَها، كقوله تعـــالى: ﴿وَأَوْفُوا۟ بِٱلْعَهْدِ ۖ إِنَّ ٱلْعَهْدَ كَانَ مَسْـُٔولًا﴾[2]، وقولِه تعـــالى: ﴿وَلَا تَقُولُوا۟ لِمَا تَصِفُ أَلْسِنَتُكُمُ ٱلْكَذِبَ هَـٰذَا حَلَـٰلٌ وَهَـٰذَا حَرَامٌ لِّتَفْتَرُوا۟ عَلَى ٱللَّهِ ٱلْكَذِبَ ۚ إِنَّ ٱلَّذِينَ يَفْتَرُونَ عَلَى ٱللَّهِ ٱلْكَذِبَ لَا يُفْلِحُونَ﴾[3] فتكرَّرت كلمةُ (الكـــذب) ثلاث مرات، بل قد تتوالى كلمتان في الكتاب العزيز، لا يَفصِل بينـــهما فاصلٌ، كقوله تعـــالى: ﴿قَالُوا۟ لَن نُّؤْمِنَ حَتَّىٰ نُؤْتَىٰ مِثْلَ مَآ أُوتِىَ رُسُلُ ٱللَّهِ ۘ ٱللَّهُ أَعْلَمُ حَيْثُ يَجْعَلُ رِسَالَتَهُۥ﴾[4] وقوله تعالى: ﴿أَحَقُّ أَن تَقُومَ فِيهِ ۚ فِيهِ

---

(١) الموشح ٣٤٧. ومن طريف ما يُروى في ذمّ التكرار خبرٌ عن اللغوي الأصمعي، قيـــل: إنه لمّا سمع قول الشاعر:

فَمَا لِلْنوى؟ جُذّ النَّوَى، قُطِعَ النَّوَى ... رَأَيْتُ النَّوَى قَطَّاعَةً لِلْقَرائِنِ

قال: لو سلّط الله على هذا البيت شاةً لأكلتْ نواهُ، وأراحتِ الناسَ منه ! وروي عنـــه في بيتٍ غيرِ هذا. (انظر: الكشف عن مساوئ شعر المتنبي٥٢، نضرة الإغـــريض ٥٠، المحاسن والمساوئ للبيهقي، وفيه فصلٌ عن نحو هذا).

(٢) سورة الإسراء، الآية: ٣٤.

(٣) سورة النحل، الآية: ١١٦.

(٤) سورة الأنعام، الآية: ١٢٤.

رِجَالٌ﴾[1]، وهناك أبيات كثيرةٌ سِرُّ حُسنِها في تكرار كلمةٍ منها، وهي أكثر من أن تُحصَى، وكتبُ الأدب تحفَل بنماذج كثيرةٍ منها.

وأرى الأبياتَ المنتقدةَ السالفةَ بريئةً من النّقد، ولم يَعبها التكرارُ، وقد يَقع العيبُ في غيرها من الأبيات؛ فالحَكَمُ -كما قالوا- الذوقُ والطبع.

وقد تلتمس فيما مضى وجهًا، لكنك ستَلقى عناءً في فهم سببٍ واضحٍ لنقدهم المتنبي وإنكارِهم عليه كثيرًا من جموعه: جمعِ (أرض) على (أروض)، وجمعِ (لغة) على (لُغى)، وجمعِ (دنيا) على (دُنى)، وجمعِ (أخ) على (آخاء)[2]، وقال الصاحب عن هذه الأخيرة: لو وقع (الآخاء) في زائية الشمّاخ لاستُثقل، فكيف مع أبيات منها:

قد سمعنا ما قلتِ في الأحلامِ   وأنلناك بدرةً في التمامِ

قال: والكلام إذا لم يَتناسَبْ زَيّفتْه جَهابِذتُه وبَهرجَتْه نقّادُه[3]، وظاهرٌ أنهم قد بالغوا في تحكيم أذواقهم وتناسِي أحكام كلام العرب.

ويقرُب منه ما حَكموا به أنّه يُكرَه للشاعر استعمالُ (ذا، وذي، والذي، وهو، وهذا، وهذي)، قال ابن رشيق: وكان أبو الطيب مولعًا بها[4]، وقال القاضي الجرجاني عن استعمال المتنبي اسمَ الإشارة

---

(١) سورة التوبة، الآية: ١٠٨.

(٢) وسيأتي بحث ذلك كلّه في النقَدات الصرفية.

(٣) الكشف عن مساوئ شعر المتنبي ٥٤.

(٤) العمدة ٢/٧١. ونحوه في كفاية الطالب في نقد كلام الشاعر والكاتب ٢٠٥. وجمع منها الثعالبيُّ شيئًا كثيرًا في يتيمة الدهر ١/١٦٣-١٦٤.

(ذا): وهو أكثر الشعراء استعمالاً لـ(ذا) التي هي للإشارة، وهي ضعيفةٌ في صنعة الشعر، دالةٌ على التكلّف، وربما وافقَتْ موضعًا يليقُ بها، فاكتسَتْ قبولاً؛ فأما في مثل قوله (وذكر أبياتا) فهو - كما تراه - سخافةً وضعفًا، ولو تصفّحتَ شعرَه لوجدتَ فيه أضعافَ ما ذكره من هذه الإشارة؛ وأنت لا تجد منها في عدة دواوين جاهلية حرفًا، والمحدَثون أكثرُ استعانةً بها، لكنْ في الفَرْط والنّدرة، أو على سبيل الغلَط والفلتة[1].

وممّا عابوه على المتنبي ورودُ اسمِ الإشارة (ذا) مرتين في قوله يَصف ممدوحَه بكثرة الإنفاق:

حَتّى يَقولَ الناسُ ما ذا عاقِلاً وَيَقولَ بَيتُ المالِ ما ذا مُسلِما

قال العميدي: بُكْمُ الخُرس أحسنُ من هذا الكلام العامّيِّ الغَثّ والنظامِ الفاسدِ الرَّثّ[2].

وكرِهوا للشاعر أيضًا أن يَستعمل في شعره كلمة: (حَقًّا)! إلاّ أن تقع له موقعَها، كما في قول الأخطل:

فأقسَمَ المَجْدُ حَقًّا لا يُحالِفُهُمْ حتى يُحالِفَ بَطنَ الرّاحةِ الشَّعَرُ

فإن قوله ههنا: (حقًّا) زاد المعنى حُسنًا وتوكيدًا ظاهرًا[3].

---

(١) الوساطة٩٢-٩٤، ونقله عنه الثعالبي في يتيمة الدهر ١/١٦٣-١٦٤. وقال ابن جنّي: قلتُ لأبي الطيّب: إنّك تكرّر في شعرك: (ذا) و (ذي) كثيرًا، ففكّر ساعةً، ثم قال: إنّ هذا الشعر لم يُعمَل في وقت واحد، فقلت له: إلاّ أنّ المادة واحدة، فأمسك. (سر الفصاحة ٦٧).

(٢) الإبانة عن سرقات المتنبي ٦٣.

(٣) العمدة ٢/٧١.

وسأحدّثك من بعدُ عن إنكارهم استعمالاً صحيحًا، وهو تقديم المفعول به على عامله الذي وصفوه جَورًا - في تقديري- بأنه مستكرهُ اللفظ متفاوتُ النسج قبيحُ العبارة، وأنّه يجب الاحترازُ من مثله [1].

وقد يُقال: إنّ هذه الأمور لا تَعني النّحويَّ؛ فليس عليه تعلُّمُها أو تعليمُها، ولا يُحمَّل متاعَ غيره، ولا تُكَلَّفُ نَفسٌ إلاّ وُسْعَها، بل يكفيه شَرحُ الخطأُ وبيانُ الصواب، ويَدَعُ ما سواه للنّقاد، يُبَيِّنون الحَسنَ والأحسنَ.

ولا أجد حرجًا ولا نصَبًا في الجمع بين الحُسنَيين، فيُضاف ما نرتضيه من هذه القواعد النقديّة الذوقيّةِ الحِسانِ إلى دروسِ النّحو، نختِمها بها، أو نخلِطها معها.

ولم أرَ في عُيوبِ النّاسِ عيبًا ... كنقص القادرين على التَّمامِ

* * *

(١) عيار الشعر ٦٧. وسيأتي بأبياته وبحثه في باب التقديم والتأخير.

ب- نقولٌ مهمّة لم تشتهر في كتب النحو:

وهي مثلُ الكنوز التي يجب أن يُحتفَى بها، لأنها إضافةٌ إلى إرثنا النحوي من أناس تَقدَّم عصرُهم وعلا شأنُهم وعاصروا أكابرَ علماء النحو المتقدمين، فقد يكون ما نقلوه جديدًا لم نَسمع به، فنفوز به فوزا عظيما، أو أنه لم يشتهر فنظفر به لنوثّق ما وجدناه عندنا ونزيده بيانًا وتأكيدًا.

فمن النقاد من كان معاصرًا لسيبويه ومُحتَبِيًا مثلَه بين يدي يونس أو الخليل، كمحمد بن سلام الجمحي (١٥٠- ٢٣٢هـ)، وهو صاحبُ أقدم وثيقة نقدية وصلَتْ إلينا[1]، وقد أورد في كتابه فوائد نحويةً مهمّة عن معاصريه: عن يونس وعن سيبويه وعن عيسى بن عمر وغيرهم، أكثرُها يرويها بالمشافهة عنهم مباشرةً، وهو الذي عاش في عصرٍ لم يصل إلينا منه إلا كتابٌ نحويٌّ واحد، وهو كتاب قرينِه سيبويه.

وحسبُك أن تستمع إلى هذه الفوائد المزدحمةِ في موضع واحد، في صفحتين متّصلتين من أول كتابه، فيها نقولٌ عالية فَمًا لِفَمٍ عن سيبويه فمَن فوقَه، يقول: " وكان عيسى بن عمر إذا اختلف العربُ نـزَع إلى النصب. وكان عيسى بن عمر وابن أبي إسحاق يقرآن:﴿ يَٰلَيۡتَنَا نُرَدُّ وَلَا نُكَذِّبَ بِـَٔايَٰتِ رَبِّنَا وَنَكُونَ مِنَ ٱلۡمُؤۡمِنِينَ ﴾[2]، وكان الحسن وأبو عمرو بن العلاء ويونس، يرفعون: (نرد)، و(نكذب)، و(نكون). قلت لسيبويه: كيف الوجه عندك؟ قال الرفع. قلت: فالذين قرؤوا بالنصب؟ قال: سمعوا

---

(١) تاريخ النقد الأدبي، لطه إبراهيم ٨٨.

(٢) سورة الأنعام، الآية: ٢٧.

قراءة ابن أبي إسحاق فاتّبعوه. وكان عيسى بن عمر يقرأ: ﴿الزانيةَ والزاني﴾ ﴿والسارقَ والسارقة﴾ وكان ينشد: (يا عديا لقلبك المهتاج)، وكان يقرأ: ﴿هؤلاء بناتي هن أطهرَ لكم﴾ فقال له أبو عمرو بن العلاء: هؤلاء بنيَّ، هم ماذا؟ فقال: (عشرين رجلا) فأنكرها أبو عمرو. وكان أبو عمرو وعيسى يقرآن: ﴿يَٰجِبَالُ أَوِّبِي مَعَهُۥ وَٱلطَّيْرَ﴾[1] ويختلفان في التأويل. كان عيسى يقول: على النداء، كقولك: "يا زيد والحارث" لّما لم يمكنه: "يا زيد يا الحارث". وكان أبو عمرو يقول: لو كانت على النداء لكانت رفعًا، ولكنها على إضمار: (وسخرنا الطير)، كقوله على إثر هذا: ﴿وَلِسُلَيْمَٰنَ ٱلرِّيحَ﴾[2]، أي: سخّرنا الريحَ. وقال يونس: قال ابن أبي إسحق في بيت الفرزدق:

وعَضُّ زمان يا بنَ مروان لم يدَعْ من المال إلا مسحتًا أو مجرَّفُ

ويروى أيضاً: مجلف، (المجرّف): الذى تجرفته السنة وقشرته، و(المجلّف): الذي صيرته جلفًا، للرفع وجه. قال أبو عمرو: ولا أعرف لها وجهًا. وكان يونس لا يعرف لها وجهًا. قلت ليونس: لعل الفرزدق قالها على النصب، ولم يأبَه؟ فقال: لا، كان ينشدها على الرفع. وأنشدنيها رؤبة على الرفع..... وأخبرني الحارث البناني، أخو أبي الجحاف، أنه سمع الفرزدق ينشد:

فيا عجبًا حتى كليبٍ تسبني كأن أباها نهشل أو مجاشعُ

---

(١) سورة سبأ، الآية: ١٠.

(٢) سورة سبأ، الآية: ١٢.

كأنه جعله غاية فخفَضَ[1].

وابنُ قتيبة (٢١٣-٢٧٦هـ) المعاصرُ لتلاميذ الأصمعي يَنقـل رواية أخرى لبيتٍ مشكلٍ من شواهد سيبويه:

يبيت على معاريَ فاخـرات بهنّ مُلوَّبٌ كدم العيـاطِ

والرواية عنده التي يقول: إنه قرأها على أصحاب الأصمعي - لا إشكالَ فيها، وهي:

(يبيت على معـارٍ فاخـراتٍ...)[2].

وذكر فائدةً أخرى مهمّة تتعلّق برواية بيتٍ مشهورٍ مـشكلٍ أيـضًا، أحوجَ سيبويه إلى تأويل بعيدٍ له، وهو قوله:

معاويَ إنّنا بشَرٌ فأسجِحْ فلسنا بالجبـالِ ولا الحديدا

والإشكال فيه نصب (الحديد) المعطوفِ في الظاهر علـى (الجبـال) المجرور، قال ابن قتيبة عن سيبويه: وقد غلِط على الشاعر، لأن هذا الشعر كلّه مخفوضٌ، قال الشاعر:

فهبْهَا أُمَّةً ذَهَبَتْ ضَيَـاعاً يَـزِيـدُ أميُـرهَا وأَبُو يَزِيد
أَكَلْتُمْ أَرْضَنَا وجَـرَدْتُمُوهَا فَهَلْ مِنْ قَائِمٍ أَوْ مِنْ حَصِيدِ[3]

ونبّه أيضًا على ذلك غيرُ واحدٍ من النقاد[4].

---

(١) طبقات فحول الشعراء ١/٢٠-٢٢.

(٢) الشعر والشعراء ١/٤٦.

(٣) الشعر والشعراء ١/٤٦.

(٤) كما عند أبي أحمد العسكري في (شرح ما يقع به التصحيف ٢٠٧) وحمزة الأصفهاني في (التنبيه على حدوث التصحيف ٢٢٦-٢٢٧). والأنباري يُصحّح رواية النـصب، ويُخطّئ رواية الجرّ، ويحتجّ أيضًا ببيتٍ آخر من القصيدة. (الإنصاف ١/٣٣٢-٣٣٣).

والأمر يتكرّر عند واحد من أئمة الأدب، وهو ابن عبد ربِّه الذي عَقَد فصلاً لما غُلِط فيه على الشعراء، قال: وأكثرُ ما أُدرِك على الشعراء له مجازٌ وتوجيهٌ حسَنٌ، ولكنّ أصحاب اللغة لا يُنصفوهم، وربمَا غَلطوا عليهم، وتأوّلوا غيرَ معانيهم التي ذهبوا إليها، فمن ذلك قولُ سيبويه، واستشهد ببيتٍ في كتابه في إعراب الشيء على المعنى لا على اللفظ وأخطأ فيه[1]:

(مُعاوِيَ إننا بَشَـرٌ فأسْجِحْ   فَلَسنَا بالجبال ولا الحَدِيدَا)

كذا رواه سيبويه على النَّصب، وزعم أنّ إعرابه على معنى الخبر الذي في (ليس). وإنما قاله الشاعر على الخَفض، والشعر كلُّه مخفوض، فما كان يضطرُّه أن ينصب هذا البيت ويحتالَ على إعرابه بهذه الحِيلة الضعيفة، وإنما الشعر: (وأورد القطعة كاملة؛ ليتضح فيها الجرّ)[2].

وقال أيضاً: ونظير هذا البيت، ما ذكره سيبويه في كتابه أيضًا واحتجّ به في باب النون الخفيفة (جعله من القليل في الشعر):

نَبتُّم نَباتَ الخَيْزرانيّ في الثَّرى   حَديثًا متى ما يأتِك الخير يَنفعَا

وهذا البيت للنَّجاشيِّ. وقد ذكره عمرو بن بحر الجاحظ في فخر قَحطان على عدنان. في شعرٍ كُلُّه مخفوض، وهو:

أيا راكبًا إمّا عرضتَ فبلِّغَنْ   بني عامرٍ عنّي يزيدَ بن صَعْصَعِ

---

(١) هذا نصُّ ابن عبد ربِّه.

(٢) العقد الفريد ٥/٢٥٠.

نَبتُّم نَباتَ الخَيْزرانيّ في الثَّرى   حَديثًا متى ما يأتِك الخير يَنفعِ[1]

وقد حَفَل الموشحُ أيضًا بنُقول كثيرة عن المبرّد فيها نقدٌ نحوي وتصريفي ولغوي للشعراء، لا توجد إلاّ عن طريقه، جمعَها عنه الشيخُ محمد عضيمة في مقدمة المقتضب، وبنقولٍ أخرى عن لغويين كبارٍ، مثل أبي عمرو والأصمعي وأبي حاتم وغيرهم، وفيها ملحوظات نقدية، ولم أدرسها فيما درستُ؛ لأنها لم تكن صادرةً عن النقاد.

ونقل الآمدي قولَ المبرد: إنّ القلب في الكلام جائزٌ للاختصار، إذا لم يدخل الكلام لَبسٌ[2]، ثمّ علّق عليه تعليقًا مهمّا، قال: وما علمت أحدًا قال: (للاختصار) غيرَه، فلو قال: لإصلاح الوزن أو للضرورة كما قال غيرُه كان ذلك أشبهَ[3].

ولعلّك تجد فيما سأنقُل من حديث النقاد في المسائل شيئًا من ذلك نافعًا.

***

(١) العقد الفريد لابن عبد ربه٥/٢٥٠.وليس مصنفًا من كتب النقد، ولكني أوردته للفائدة، ولأنه لا يبعد عن النقاد.

(٢) قوله هذا في كتابه: الكامل ١/٤٧٥.

(٣) الموازنة ١/١٧٩.

ج- تحقيقات دقيقة في المسائل:

وهي كثيرة، أهمّها أنّهم لمكانهم من الشعر وعلاقتهم بالشعراء قد أفصحوا وبيّنوا في شأنِ الضرائر، ونبَّهوا الشاعرَ على ما يحسُن منها؛ فيُباحُ له تقليدُه والقياسُ عليه، وعلى ما لا يَحسُن، فلا يَصِحَّ منه أن يتّبعَه في شعره، وقد أراني البحثُ بوضُوحٍ أنّهم أصحابُ الفضل الأكبرِ في ذلك، مع علمي ويقيني بسَبَقِ أشياخِ النّحو إلى الحديث عن الضرائر، لكنه ليس في وضوح حديث النقّاد، فإمام النحو سيبويه ذكَر منها عددًا كثيرًا في كتابه، غير أنّه -رحمه الله- لم يُميِّزْ لقارئه ما بين حسَنها وقبيحها، وكلامه يُوحي أنها سواءٌ[1]، فقد جمَع في صَدر حديثه عنها بين أحسنِها وأقبحِها، فأوّلها عنده ذكْرًا صَرفُ ما لا ينصرف، وهو أحسنُها عند كثيرٍ من العلماء، وثنّاه بالحذْف الذي في مثل: (قواطنًا مكةَ مِن وُرْقِ الحَمِي)[2] وما أبعدَ ما بينهما في الحُسْنِ والقُربِ من القياس.

وبعدَه المبرد، ولا تكاد تجد له في المقتضب غيرَ الذي عند سيبويه[3]، وجاء من بعدهما الزجاجيُّ في الجمل الذي سَرَد منها شيئًا كثيرًا، خالطًا القريبَ بالبعيد، ولم يُفصِّل، أو يَستشهِد أو يُمثِّل[4]، ثم السيرافيُّ وهو

(١) مع أنه أشار في أحد المواضع إلى أنّ فكَّ الإدغام كثيرٌ في الشعر، (الكتاب ٣/٥٣٥). لكنّ ذلك لا يُفهَم منه أنه يرى القياسَ عليه للمولّدين.

(٢) الكتاب ١/٢٦.

(٣) مع أنه يُعزى له أنّه قال عن إسكان الياء المفتوحة: إنه من أحسن الضرائر، كما في المحتسب ١/١٢٦وكما نقله عنه العلويُّ من النقاد، كما سيأتي في موضعه، ولم أجد له هذا التصريحَ بالتحسين.

(٤) الجمل في النحو ٣٩٣.

أوسعُ المتقدمين خوضًا فيها، وقد أشار إلى أنّ سيبويه لم يُفصِّل فيهـا[1]، وقسَّمها هو تقسيمًا شكليًّا من حيث الزيادة أو النقص أو التقديم أو التأخير ونحو ذلك، ثمّ لا تجد فيه إلاّ إشاراتٍ يسيرةً جدًّا عن تقبيح بعضها. وأستثني من المتقدّمين ابنَ السرّاج وابنَ جني فلهما إشاراتٌ إلى شيءٍ من ذلك[2]، لكنّها ليست كمثل ما ستراه عند النّقاد، أوّلاً عند سرْد الضرائر، وثانيًا عند الحديث عن مذهبهم فيها.

ومن التحقيقات الدقيقة التي تظفر بها في كتبهم أنّ المعري حكى الخلافَ في مدّ المقصور، وأن البصريين لا يُجيزونه، وأنّ غيرهم يجيزه، ثم نقل قولاً جديدًا لم يُسمّ صاحبَه، قال: "وقال بعض الناس: إذا كان المقصور مقيسًا لم يَجُزْ مَدّه، يعني: أنّ قولنا: (الفُعْلَى) إذا كانت أنثى (الأفعَل) مثل: (الكبرى) و (الصغرى) لم يجُز مدُّها، فإذا كان المقصورُ غيرَ مقيسٍ جاز مدُّه، مثل: (الهدى) و (النّوى) إذا أريد به البُعد"[3].

---

(١) نبّه على ذلك السيرافي في كتابه الموضوع في ضرائر الشعر ٣٣، وهو في الأصل مأخوذٌ من شرحه لكتاب سيبويه.

(٢) في كتابيهما: الأصول والخصائص، وسأحيل إلى بعض ذلك في مواضعه عند سرد الضرورات.

(٣) عبث الوليد ٣٨. ولعله يعني الفراءَ؛ فإنّ له رأيًا يُشبه هذا، وهو أنه لا يجوز أن يُمَدَّ من المقصور ما لا يجيء في بابه ممدودٌ، نحو: (فَعْلى) تأنيث (فَعْلان)، نحو: (سَكْرى)؛ لأنّ مذكره (سَكْران)، و(فَعْلَى) تأنيث (فَعْلان) لا تجيء إلاّ مقصورةً. (المقصور والممدود له ٢٨، الإنصاف ٢/٤٧٥-٧٤٦، الارتشاف ١/٢٣٧، التصريح ٥/٤٠، الأشموني٤/١١٠.

وعامّةُ النحويّين يَحكُمون أن للشاعر أن يصْرِف ما لا ينصرف إذا اضطُرّ إلى ذلك، وكلٌّ ذلك حسَنٌ عندهم، لا يُفرّقون بين شــيءٍ منــه، ولكنْ ذكرَ المعري- ولم أجده لغيره- أنّ الذي يَكثُر من صرف الممنــوع هو ما كان بعد ألف جمعِه حرفان، مثل: (مــساجد)، أو ثلاثــة مثــل: (قناديل)، فأمّا مثل: (حمراء) و (صفراء) فذلك فيه قليل[1].

وذكَر أنه قد شُهر القولُ في أنّ الثلاثي إذا كان أوسطه حرفًا مــن حروف الحلق الستة أجاز الكوفيون فيه التحريكَ والإسكان[2].

وحَكم أيضا بحُكمٍ جديدٍ على كتب النحو، وهو أنه يَنتقد مَــن يجيء من الشعراء باللغتين في البيت الواحد، ويــرى أنــه شــيءٌ دون الضرورة[3]، أي: أقلُّ منها عيبًا، وسوف ترى أنّ الضرورة مَعيبةٌ عندهم إجمالاً.

وبحَث المعريُّ مسألةً يَقلّ بحثُها في مصادر النحو، وهي إضافة العددِ المعطوف إلى مُستحقّ المعدود، فقد جرى بحثُ العــدد المركّــب، أمّــا المعطوف فقليلٌ من يذكُره، وله فيه تحقيقٌ، وذلك عند قول البحتري:

أنسَتْ ذا وذاك إحدى وعشرو ... كَ بغُصْنٍ من الشّباب رَطيب

قال المعري: قوله: (إحدى وعشروك) جائزٌ، إلاّ أنه لــيس بوجــه الكلام، وإنّما الواجب أن يقال: (إحداك وعــشروك) إلاّ أنــه حــذَف

---

(١) عبث الوليد ١٦٨.

(٢) عبث الوليد ٦٠.

(٣) عبث الوليد ١٥٣

المضافَ إليه من الكلمة الأولى لمجيئه في الثانية، وقبيحٌ في الكلام أن يُقال: (جاءني غلامُ وجاريتُك)؛ لأنك إن نوّنت (غلاما) لم يبق فيه دليلٌ على الإضافة، ولا يُعلم أنه غلامُ المخاطَب إذا عدِم الكافَ، وإن حذَفت تنوين (الغلام) دخل ذلك في الضرورات، وصار مناسبًا قولَ القائل:

.... بين ذراعَي وجبهة الأسدِ.[1]

وجاء أيضًا بشيءٍ جديدٍ لم أجده فيما بين يديّ من مراجع، وهو أنّه قد ادّعى بعضُهم أنّ كاف (ذلك) تُعرب في الضرورات، ويُنشِد:

وإنّما الهالك ثمّ التالكُ مُدَفَّعٌ ضاقت به المسالكُ

كيف يكون النَّوكُ إلاّ ذالكُ[2].

والعلماء يَختلفون في حُكم إعادة (إمّا) في العطف، ومنهم من لا يُلزِم بإعادتها، والمتبادرُ إلى الذِّهن أنَّ ذلك إنّما يَحسُن إذا كان المعطوفان متقاربين؛ لتُغني الأولى عن الآخِرة القريبة منها، لكنّ المعرّي جاء بفائدةٍ مهمّة، وهي أنّ تَرْكَ إعادةِ (إمّا) فيما طال من الكلام أحسنُ منه فيما قَصُر.[3] وله وجهٌ؛ من حيث إنّ طول الكلام أنسى السامعَ (إمّا) الأولى، فلا يَنتظرها، ولا يَبحث عنها.

وللنحويين خلافٌ في قول يزيد بن مفرغ:

عَدَسْ ما لعبّادٍ عليك إمارةٌ نجوتِ وهذا تحملين طليقُ

---

(١) عبث الوليد ٤٩-٥٠.

(٢) عبث الوليد ١١.

(٣) عبث الوليد ١٩٢-١٩٣.

ولابن رشيق فيه تأويلٌ سهلٌ، لم أجده لأحدٍ قبله، وهو أن يكون من باب حذف الموصول وترك الصلة في الضرورة، فتقديره عنده: (وهذا الذي تحملينه طليقُ)[1]، وهو عندي خيرٌ من تأويلات النحويين البصريين، وبخاصّة أنه ورد في القرآن على بعض التأويل في قوله تعالى: ﴿مِّنَ ٱلَّذِينَ هَادُوا۟ يُحَرِّفُونَ ٱلْكَلِمَ عَن مَّوَاضِعِهِۦ﴾[2]، قيل: التأويل: من الذين هادوا مَن يُحرّفون الكلم[3]. وعزا ابنُ عصفورٍ إلى الكوفيين جوازَ التأويل به في سعة الكلام، وإلى البصريين أنّه من الضرائر التي لا يُقاس عليها[4].

ولابن الأثير بحثٌ لطيفٌ خلَط فيه النحوَ بالبلاغة، وجاء فيه بدقائقَ من التحقيق، يقول:" اعلم أن كل اسم نكرةٍ جاء خبرُه بعد (إلا) يجوز إثباتُ الواو في خبره وحذفُها، كقولك: (ما رأيت رجلا إلا وعليه ثياب)، وإن شئت قلت: (إلا عليه ثياب)، بغير واو، فإن كان الذي يقع على النكرة ناقصًا فلا يكون إلا بحذف الواو، نحو قولك: (ما أظن درهمًا إلا هو كافيك)، ولا يجوز: (إلا وهو كافيك)، بالواو، لأن الظنّ يحتاج إلى شيئين، فلا يُعترَض فيه بالواو، لأنه يصير كالمكتفي من الأفعال باسم واحد، وكذلك جواب (ظننت)

---

(١) العمدة ٢/٢٧٣. وانظره من بعده من كتب النحو في الإنصاف ٢/٧٢١. وغيره.

(٢) سورة النساء، الآية: ٤٦.

(٣) ونقله المبرد عن غيره في تأويل بعض المواضع، ليس فيها البيت السابق، و لم يرتضه فيها. (المقتضب ٢/١٣٥).

(٤) ضرائر الشعر ١٨٣.

و(كان) و(إنّ) وأشباهِها، فخطأٌ أن تقول: (إن رجلا إلاّ وهو قائم[1])، ونحوَ ذلك، ويجوز هذا في (ليس) خاصة، تقول: (ليس أحدٌ إلا وهو قـــائم)، لأن الكلام يُتوهّم تمامُه بـــ (ليس) وبحرفٍ ونكرةٍ، ألا ترى أنك تقول: (لـــيس أحد)، و(ما من أحد)، فجاز فيها إثباتُ الواو، ولم يجوِّز في الظن، لأنـــك لا تقول: (ما أظنّ أحدا)، فأمّا (أصبح) و(أمسى) و(رأى) فإنّ الواوَ فيهنّ أسهلُ، لأنهن تَوامٌّ في حالٍ[2]. و(كان) و(أظنّ) ونحوهما بُنين على الـــنقص، إلا إذا كانت تامة"[3].

وله تأمّلٌ دقيق في مثال طالما تكرّر في كتب النحو، وله فيه ملحـــظٌ يستحقّ التأمّل، قال: "وأما ما يمثل به النحاة من قول القائل: (والله لأقومنّ)، فإنه مثال نحوي يُضرب للجواز، وإلا فإذا قال القائـــل: (والله لأقـــومنّ)، وأكّده،كان ذلك لغوًا؛ لأنه ليس في قيامه من الأمر العزيز ولا من الأمـــر

---

(١) في المصدر: (إنّ رجلاً وهو قائم) وكذا في تحقيق الشيخ محمد محيي الدين عبد الحميـــد ١٠٥/٢، وفي النسخة القديمة، الطبعة الأولى سنة١٣٥٤هـ، ولعلّ الصواب ما أثبـــتُّ. وقد أيد ذلك أيضًا نظرُ أحد المحكمين الكرام لهذا البحث جزاه الله خيرا.

(٢) لعل المراد: أن هذه الثلاث قد تكون تامة في إحدى حالاتها. وفي المـــصدر: (تـــوأمٌ في حال)، وتركها الشيخ محيي الدين عبد الحميد دون ضبطٍ، وقال في الحاشـــية: يريـــد: أخوات الحال؛ إذ يقرُب معناهنّ من معنى الحال، وهو: (في حال كذا). والمحكّم الذي أشرت إلى فضله في الحاشية السابقة هو الذي نبهني أيضًا على أن الصواب في الكلمة: (توامّ) فجزاه الله خيراً كثيرا.

(٣) المثل السائر ٣٦٥/٢.

العسير ما يحتاج معه إلى التأكيد، بل لو قال: (والله لأقومن لك)، مهدّدا له، لكان ذلك واقعا في موقعه، فافهمْ هذا وقسْ عليه".[1]

والخلافُ مشتهر في ثبوت تصغير التعظيم، ومن النحويين مَن يُؤوّل شواهد المحتجين لثبوته بأنه من باب التحقيرِ لا التعظيم، وهو أيضًا ما يقوله الآمدي، بتقريرٍ بلاغي لطيف، يقول: وإنما وجهُ القول في هذا أنّ من التصغير ما يكون جاريًا على طريق الاستهانة والتحقير، ومنه ما يراد به الصِّغر واللطافة؛ فأنت إذ قلت: (جاءَني رُجيلٌ) لم تُبالِ بصغَر جسمه، وتفاوُت خلْقه، وقِصَر قامته، إذا أردت تحقيرَ شأنه والإهوانَ به، ومتى أردت الإخبارَ عن ضؤولته ودمامة خلْقه لم تعرِّج على حاله، ولم تفكّر في محله، وقد تقول ذلك للمَلك على هذا الوجه، وتقول للرجل العادي على الوجه الأول، وقد تفعل ذلك وأنت تريد ذمَّه؛ وإن كان قويَّ الخلق، عظيمَ الشأن. وذكْرُ لَبيد (الدويْهية) على لفظ التصغير من باب اللطافة دون النِّكاية....[2].

ويُشبه ذلك ممّا برزَ فيه النقاد - وهو فنُّهم- تأمّلٌ دقيق وتحقيق فريدٌ فيما يصحّ في الوصف بالمصدر، وأنّه لا يسوغ في كل موضوع أن تكون المصادر أوصافًا، وإنما تكون أوصافًا على وجهٍ من الوجوه وطريقةٍ من

(١) المثل السائر ١/٢٧٥.

(٢) الوساطة ٤٧١- ٤٧٢. يُشير إلى البيت المشهور في المسألة: (وكلُّ أناسٍ سوف تدخل بينهم دويهيةٌ ....)

اللفظ، وشرَح ذلك الآمديُّ في نقْده أحدَ الأبيات شرحًا طويلاً – وسيأتي- يحسُن بالنحويين الالتفاتُ إليه والاستفادةُ منه[1].

وللعلوي في كتابه (نضرة الإغريض) فوائدُ كثيرة قد لا تتكرّر كثيرا في كتب النحو، وهي بحاجة إلى التأمّل والتمحيص، كتقريره أن الشاعرَ إذا اضطُرّ إلى مدِّ المقصورِ غيَّر أولَه ووجّهَهُ إلى ما يجوز استعمالُه، كقول الشاعر:

والمرءُ يُبليه بَلاءَ السِّربالْ كَرُّ الليالي وانتقالُ الأحوالْ

قال: فلمّا فتح الباءَ من (البلى) ساغ له المدُّ. وقال: ومثلُ هذا كثير[2].

***

---

(١) راجع الموازنة ١/١٤١-١٤٢.

(٢) نضرة الإغريض ٢٦٠. والنحويون المتأخرون يذكرون البيت ونحوَه على أنه ممّا يجوز مدُّه، ولم يُشيروا إلى تغيير أوله. (توضيح المقاصد ٥/١٧، شرح الأشموني ٤/١١٠، وشرح المكودي ١٩٥). وذكر ابن منظور أنه بالفتح يُمَدّ، وبالكسر يُقصَر. (اللسان: بلا).

د- شواهد وروايات جديدة:

ومن جديدهم وفضلِهم علينا وعلى الناس أنهم زادونا شواهدَ لسنا نجدها في كتب النحو أو أنها لم تشتهر فيها، وهذه يحسُن الوقوف عندها والإفادةُ منها واغتنامُها.

من ذلك شاهدُ بعضِهم على ورود تصغير التعظيم:

يا سَلْمُ أسقاكِ البُرَيقُ الوامِضُ   والدِّيَمُ الغاديةُ الفضافضُ[1]

ومنه شاهدُهم على وضع (تكون) في موضع (كان)، وهو قول جرير:

قالتْ جُعادةُ ما لجسمِكَ شاحبًا   ولقد يكونُ على الشبابِ نَضيرا

أي: (ولقد كان).

والشاهدُ على استعمال (بعد) اسمًا مرفوعًا خارجًا عن الظرفية، وهو قول الفرزدق:

وغدٌ وبعدُ غدٍ كلا يوميهما   يُبدي لك الخيرَ الذي لم تعلمِ

قال ابن رشيق: هكذا أنشده برفع (بعد) جعلَه اسمًا[2].

وقولُ زهير:

لَها أداةٌ وأعوانٌ غدَوْنَ لها   قِتْبٌ وغَرْبٌ إذا ما أُفْرِغَ انْسَحَقا

ف (غدَوْنَ) مؤنثٌ، وإن كان ل (الأعوانِ)، لأنه أنّثَ على معنى (الجماعة) كما تقول: (هذه رجال). ونحوُه ما أنشده المفضّل، وهو للفرزدق:

فلو كنتُ بالمغلوبِ سيفِ بن ظالمٍ   فَتكْتُ لعادتْ قبرَ عوفٍ قرائبُه

---

(١) الوساطة ٤٧١.

(٢) قراضة الذهب في نقد أشعار العرب ٥٩.

ولكن وجدتُ السّهمَ أهونَ فُوقَةً   عليكَ فقد أودى دمٌ أنتَ طالبُه

جعل (الفوق) مؤنثاً؛ لأنه أراد ذروته، وهي أعلاه[1].

ومن شواهدهم على ما يُعطف على الشيء وليس مثلَه قولُ النابغة:

ورَمَتْ إليّ بمقلة مكحولـــة   نظَر المريض إلى وجـــوه العـــوّدِ

وبفاحم رجِلٍ أثيـــثٍ نبـــتُه   كالكَرْم مالَ على الدِّعام المسْنَدِ[2]

فالفاحم -وهو الشعر- ليس كمثل المقلة يُرمى به ويُنظَر.

ولو نظرتَ فيما جُمِع في هذا البحث من الأبيات التي عابوها بـــسبب القلب أو بسبب الجرّ بالمجاورة لرأيتَ فيها جديدًا وثروةً من الشواهد غاليةً غيرَ مألوفة ولا مكرورة في كتب النحو، وبعضها لشعراء من عصور الاحتجاج.

و لم أشأ الاستقصاءَ والتدقيق، بل أردتُ الإشارة إلى بابٍ يـــستحق مراودةَ الفتح ومعاودةَ الدخول، لعلنا نظفر عندهم بشواهد جديـــدة، ولا سيّما أهم أهل شعرٍ ورواةُ أخبار.

ويتّصل بهذا أمرٌ أقدّر أنّه يعني النحويين من مباحث النقاد، ذلك أنّ لهم رواياتٍ خاصةً يُخالف بعضُها ما اشتُهر عند النحويين، وقـــد تنغّص على صحّة الاحتجاج ببعضها، وحسبُك أن تلتمس شيئا مـــن ذلك عند واحد من أقدم النقاد وأوثقهم وأشهرهم، وهو ابن قتيبة، فقد سبَق قريبا له تعليقٌ وفائدةٌ عن بيتي سيبويه المشكلين، كما أنه قال عن قول امرئ القيس:

---

(١) نضرة الإغريض ٢٨٦.

(٢) حلية المحاضرة ٢/٢١.

فاليوْمَ أَشْرَبْ غَيْرَ مُسْتَحِقبٍ   إثمًــا مِنَ اللهِ ولاَ واغِــلِ

:"ولولا أن النحويين يذكرون هذا البيت ويحتجّون به في تــسكين المتحرك لاجتماع الحركات،وأن كثيرًا من الرواة يروونه هكذا، لظننتــه: (فاليَوْمَ أُسْقَى غَيْرَ مُسْتَحْقِبٍ)[1].

ونقل ابنُ رشيق عن قومٍ أن الرواية الصحيحة في بيت امرئ القيس الذي عابه النقادُ:

فاليوم أشربْ غيرَ مستحقبٍ   ....

أنها: (اليوم أسقَى...) قال: وبذلك كان المبرد يقول[2].

وذكر ابنُ قتــيبةَ أيضًا أربعَ روايات مختــلفات عن روايات النحويين، وهي:

مَن كان لا يزعم أني شاعرُ   فيدنُ مني تنــهَه المَزاجــرُ

وروايته عنده: (فليدن مني)، قال: وبه يصحّ أيضًا وزنُ الشعر. وكذا قوله:

فقلتُ ادعي وأدعُ فإنّ أندى   لصــوتٍ أن ينادي داعيانِ

قال: وإنما هو: (فقلت ادعي وأدعــوَ إنّ أنــدى)[3] وهــذه أشــهر عند النحويين.

وكذا قوله:

ليُبكَ يزيدُ ضارعٌ لخصــومةٍ   ومختــبطٌ مما تُطيح الطوائحُ

---

(١) الشعر والشعراء ١/٤٥.

(٢) العمدة ٢/٢٧٥.

(٣) الشعر والشعراء ١/٤٨.

ونقَل عن الأصمعي أنه يُنكر هذا، ويقول: ما اضطرَّه إليه؟ قال: وإنما الرواية: (لِيَبْكِ يزيدَ ضارعٌ لخصومة).[1] ولو اعتُمدت هذه الروايةُ لأُعفينا من كلامٍ ثقيلٍ للنحويين في تأويل البيت بروايته الأولى.

وروايةُ ابن قتيبة هي الثابتة عند العسكري، وعدَّ الروايةَ الأولى غلطًا، فإنه قال في كتاب (التصحيف) فيما غلط فيه النحويــون: وممّــا قلبــوه وخالفهم الرواةُ قولُ الشاعر: (لِيُبْكَ يزيدُ ضارعٌ...). وقد رواه خالــد والأصمعي وغيرُهما بالبناء للفاعل من (البكاء) ونصب (يزيد). ومثلُــه في كتاب (فعلت وأفعلت) لأبي حاتم السجستاني، وقال عن الرواية الأولى: هذا من عمَل النحويين[2].

وكذلك شاهدُ الفراء:

فَلَئنْ قَوْمٌ أَصَــابُوا عِــزَّةً وأَصَبــْنَا مِن زَمَانٍ رَنَقَا
لَلَقَدْ كَانُوا لَــدَى أَزْمَاتِهِ لَصَنيــعِينَ لِبَــأْسٍ وتُقَى

هو: (فلقد كانوا)، قال: وهذا باطل[3].

وذكَر ابنُ رشيق أنّ الرواية الصحيحة في بيت الفرزدق المشكل:

رُحْتَ و في رجليك ما فيهما وقــد بَدا هَنْكَ من المئزرِ

أنها: (وقد بدا ذاك من المئزر)[4].

---

(١) الشعروالشعراء ١/٤٧.

(٢) راجع: الخزانة ١/٣٠٣-٣٠٤. وأشار إلى هذه الرواية ابنُ هشام في تخليص الــشواهد ٤٧٨واعتمد عليها في أحد ترجيحاته.

(٣) الشعر والشعراء ١/٤٧.

(٤) العمدة ٢/٢٧٥.

وأورد أيضا أنّ قول امرئ القيس:

عُوجا على الطّلل المحيل لعلّنا ....

أنه يُروى: (لأننا)، بمعنى: (لعلنا)، قال: وهي لغةٌ فيما زعم بعض المؤلفين، قال: والذي كنت أعرف: (لعَنّنا) بالعين والنون[1].

ومن الشواهد التي ذكروها لوصل ألف القطع الذي استقبحوه قولُ حاتم طيئ:

أبوه أبي والأمّهاتُ امّهاتُنا فأنعِمْ فداك اليومَ أهلي ومعشري

قال ابن رشيق: قال بعضهم: إنما الرواية: (والأمّ من أمّهاتنا)[2].

***

(١) العمدة ١/٨٧.

(٢) العمدة ٢/٢٦٩.

الأبيـــات
المنتقدة نحويًّا وصرفيًّا

أسرد الأبيات التي ورد فيها نقدٌ، مراعيًا وجوهَ إيــراد النقــاد لهــا، ومعتمدًا رواياتِهم، ومجاهدًا نفسي عن التطويل، ومكتفيًا برأي الناقــد، ومعقِّبًا عليه بما يُقوّيه أو يُضعِفه ويُصوّر المسألةَ بإيجاز:

أولا: النقَدات النحوية:

البنــاء:

- قول امرئ القيس:

أيا راكبًا بَلِّــغَ إخْــوانَنا مَنْ كان مِن كِنْدَةَ أو وائلِ

قال أبو الحسن الجرجاني: نَصَبَ (بَلِّغَ)، وهذا من أخطائه[1]. يريــد: غيَّرَ حركةَ بناء الأمر، وهي السكون إلى الفتحة.

وإن صحّت رواية الناقد هذه فعند النحــويين تأويلُهـــا، ولــديهم نظيرُها، ولكنها معدودةٌ في النوادر ومخالفة الظواهر، أو أنها مـــن أبيـــات الضرائر، وهم يحتملون مثلَ ذلك لقدامى الشعراء، وهذا البيت لواحـــد منهم ولشاعرهم الأول، وأقربُ ما وجدوه مُنقِذًا من اللحـــن ومُـــدْنيًا للصواب أنْ قالوا: إنّ فعل الأمر هذا مبنيٌّ على الفتح لا على الـــسكون؛ لاتصاله بنون التوكيد الخفيفة التي حُـــذفت، وأصـــلُ الكـــلام: (بَلِّغَـــنْ إخوانَنا)، وهذا أيضًا لا يخلو من منافاة للقياس؛ لأنّ نون التوكيد الساكنة إنّما تُحذف وجوبًا إذا لقيت ساكنًا، وهذه لقيَتْ متحرّكًـــا، وقيـــل في

(١) الوساطة ٤.

نحوه: إنه تَوهَّم اتصالَه بالساكن[1]، وتجاوزوا في هذا مستدلّين بسماعٍ عن العرب، كمثل البيت المنسوب لطرفة:

اضرِبَ عنكَ الهمومَ طارقَها ضَربَكَ بالسّيفِ قَونَسَ الفرسِ

ومع ذلك لم يقوّوه، فهو شاذٌّ في الاستعمال، ضعيفٌ في القياس؛ لأنّ الغرض التوكيدُ، ويليق به الإطنابُ والإسهابُ لا الإيجازُ والاختصار، ففي حذف النون نقضٌ لهذا الغرض[2]، وعدَّه أبو علي الفارسي من الضرورة غيرِ المستحسنة؛ لأنّه كان عليه عند الوصل أن ينطق بالنون، كما في قوله تعالى: (لنسفعنْ بالناصية)، وعند الوقف أن يقلبَها ألفًا[3]. وقيل: ربما جاء في النثر، وخرّج بعضُهم عليه قراءةَ مَن قرأ: (ألم نشرحَ لك صدرك) بالفتح[4].

وعدّ ابنُ عصفور بيتَ امرئ القيس موضعَ هذا البحث ضرورةً من الضرائر[5].

ويرى البغدادي أنّ الحذف ههنا ليس من قبيل الضرورة ولا التوهّم، ولكنه حذْفٌ للتخفيف، لمّا كان حذفُها لا يخلّ بالمعنى، وكانت الفتحة التي في الحرف قبله دليلةً على النون المحذوفة[6].

---

(١) شرح المفصل لابن يعيش ٩/٤٤، قاله في البيت الآتي، ونُقل عن ابن خروف أن الكلام على التقديم والتأخير، فأصله في البيت الآتي: (اضرب الهموم عنك). (الخزانة ١١/٤٥٠).

(٢) الخصائص ١/١٢٦. المحتسب ٢/٣٦٦-٣٦٧، سر الصناعة١/٨٢، وقال عنه: إنه مدفوع مصنوعٌ عند عامّة أصحابنا، ولا روايةَ تثبت به. وكذا قال أبو زيد في النوادر ١٦٥.

(٣) المسائل العسكرية ١٩٦-١٩٧. ونحوه في شرح الجمل لابن عصفور ٢/٥٦٨،

(٤) المغني ٢/٦٤٢.

(٥) ضرائر الشعر: ١١٢، وانظر: الخزانة ١١/٤٥١، وذكر أبياتا أخرى.

(٦) الخزانة ١١/٤٥٠.

ويرى الفراء أنّ الباءَ حُرِّكتْ لكثرة السواكن في البيت [1]. وهذا أبعد من التأويل الأول، وإنّه لا يجدي نفعًا في بيت امرئ القيس الذي عابه الناقد وخطَّأه، لأنه ليس فيه سواكنُ كثيرة.

علامات الإعراب:

- قول أبي نواس:

شَمُولٌ تَخَطَّتْها المَنُونُ فقد أَتَتْ ... سنِونٌ لها في دَنِّهَا وسِنُونُ
تُراثُ أُناسٍ عن أُناسٍ تُخُرِّمُوا ... تَوَارَثَها بَعْدَ البنين بَنُونُ

ضَمّ النونَ في آخر الملحق بجمع المذكر السالم، ووجْهُها الفتحُ، وعدَّ ذلك ابنُ المزرَّع من اللحن الذي جاء في أشعاره، فنُسب فيه إلى الأفْن. [2]

واعتذر عنه ابنُ قتيبة بأنّ هذا يجوز في المعتل، وقد أتى مثلُه، قال: كأنه لما ذهب منه حرفٌ صار كأنه كلمة واحدة، وصارت (سِنون) كأنها (مَنون)، و(بنون) كذلك[3].

أمّا المبرّد من النحويين فقد خطَّأه في هذا ولحّنه في كتابه (الروضة)؛ لأنّه جَمَع في الكلمة إعرابين: إعرابًا بالحروف، وإعرابًا بالحركات، وهذا غير مسموعٍ في كلام العرب [4].

---

(١) شرح السيرافي للكتاب ١٦٣/٢شرح الجمل لابن عصفور ٥٩١/٢، وردّه ابن عصفور، وقال: إنّه مذهب فاسد.

(٢) سرقات أبي نواس ١٣٥-١٣٦.

(٣) الشعر والشعراء ٨١٩/٢.

(٤) نقله عنه البغدادي في الخزانة ٧٥/٨-٧٦.

وهذه لغةٌ لبعض العرب، يجعلون الإعرابَ على النون إجراءً له مُجرى المفرد، كأنه (عَربون)، أو من باب حمله على جمع التكسير، وبعضُهم يخصّ ذلك بما حُذفت لامُه[1]، وعلى كلا الأمرين فبيت أبي نواس داخلٌ في ذلك، لكني لا أرى أنّ لمولَّد مثلِ أبي نواس أن يفعل ذلك إلاّ مضطرًّا، وهي ضرورة غير حسنة، كما سيأتي.

- قول الراجز:

طاروا عَلاهنَّ فطِرْ عَلاها ... واشدُدْ بمثْنى حَقَبٍ حِقواها

ناجيةً وناجيًا أباها

قال أبو الحسن الجرجاني: رَفع (حقواها) وحقُّه النصب، كما قد نَصب (أباها)، وحقُّه الرفع. وعدَّ ذلك من أغاليط الشعراء وأشعارهم المعيبة المسترذَلة والمردودة المنفية[2].

وعجيبٌ من الناقد أن يرى في البيت رفعًا لمنصوب ونصبًا لمرفوع؛ فذلك لا يَخفى على أحد؛ فيغلطَ فيه، وكأنه يتجاهل هذه اللغةَ المعروفة عند العرب، وهي إلزام المثنى والأسماءِ الستةِ الألفَ، أو أنه يعرفها ويراها غلطًا.

---

(١) يراجع ذلك في: إيضاح الشعر لأبي علي ١٨٢-١٨٤، العضديات ١٠٦-١٠٨، الشيرازيات ١/١٩٨، شرح الكافية الشافية ١/١٩٤-١٩٩. وعدّها القزّازُ من الضرائر التي أجيزت للشاعر، وأنّ النونَ الزائدةَ تُجرى مُجرى الأصلية، وتجعلها بمنزلة كلمة واحدة.(ضرائر الشعر ٣٤).

(٢) الوساطة ٧.

وهي لغة بني الحارث بن كعب وبطونٍ من ربيعة وغيرِهم[١]، قال ابن يعيش: وهي لغةٌ فاشية[٢]، وكثيرًا ما ترِد في كتب النحو مرضيَّةً مقبولة، خُرِّجتْ عليها قراءةٌ وأحاديثُ[٣]، ومن شواهدها عندهم هذا البيتُ الذي أورده الناقد[٤]، وهي من الشهرة بحيث لا تخفى على أحد، ومن القوة والكثرة بحيث لا تُغلَّط، وما كان يليق بالناقد أن يراها كذلك، ولا سيّما أنها وردت في بيتٍ لشاعر قديم، وقد يكون للناقد الحقُّ، كلُّه أو بعضه، لو أنّه أنكر استعمالَ هذه اللغة على شاعر متأخّر، ونهاه عن اللغات الخاصة التي أصبحت بعد وضع القواعد في حكم المهجورة التي لا يُلجأ إليها إلاّ في تأويل النصوص القديمة.

- قول الراجز:

كانتْ عَجوزًا عُمِّرَتْ زَمانا	**وهي تَرى سَيِّئَها إِحْسانا**
....	**تعرف منها الأنفَ والعينانا**

قال أبو الحسن الجرجاني: فتَح النون من (العينانا). وعَدَّ ذلك من أغاليط الشعراء وأشعارهم المعيبة المسترذَلة والمردودة المنفية[٥].

(١) سر الصناعة ٧٠٤/٢، شرح المفصل لابن يعيش ١٢٨/٣، شرح الكافية للرضي ق٢ ٦٣٤/١-٦٣٥، المغني ٣٨/١. وهي مذكورة في أكثر المصادر.

(٢) شرح المفصل ١٢٩/٣.

(٣) كما في شواهد التوضيح ٧٩-٩٨.

(٤) راجع: شرح المفصل لابن يعيش ١٢٩/٣، شرح التسهيل ٦٣/١، وهو من قبلُ في نوادر أبي زيد ٥٨، ١٦٤. قال المرادي: وأنكرها المبرد، وهو محجوج بنقل الأئمة، وهي أحسن ما خرّج عليه قراءة: (إنّ هذان لساحران). (توضيح المقاصد ٩٠/١).

(٥) الوساطة ٧.

وفي هذا البيت أمران: إلزامُ المثنى الألف -وقد مضى- وفتحُ نونه، وهو أبعد من الأول، فالمشهور وكلامُ العرب كسْرُ نونه، ولم يحفظ البصريون فيها غيرَ ذلك،[1] وفتْحُها لغةٌ حكاها الكسائي والفراءُ لكن مع الياء فقط[2]، وتأوّل ذلك أبو علي بأنه من تشبيه المثنى بالجمع، وتأوّله ابن جني بأنه من التشبيه بـ (أينَ) و(كيفَ)[3]، وجعَله ابن عصفور جائزًا، لكن الكسر أحسن[4]، وقال ابن هشام: إنه لغةٌ لبعض بني أسد في نقل الفراء ولبني زياد بن فقعس في نقل الكسائي[5].

وأجاز بعضهم الفتحَ مع الألف أيضًا، كما هو البيت المنتقَد، وهو رأي السيرافي[6]، قال ابن هشام: لا نعلم أحدًا من الحذّاق يجيزه مع الألف، وقال بعضهم: لا تُفتح مع الألف إلاّ في حالة النصب في لغة من يُلزمه الألفَ[7]، وهذا موافقٌ أيضًا هذا البيت.

---

(١) كما يقول ابن هشام (تخليص الشواهد ٧٨) ونحوه في تعليق الفرائد ١/١٩٦. وانظر: المقتضب ١/١٤٤.

(٢) عزا ذلك أبو علي للبغداديين عامة (إيضاح الشعر ١٤٢) ونحوه في سر الصناعة ٢/٤٨٨، وشرح المفصل لابن يعيش ٤/١٤١، وشرح الجمل لابن عصفور ١/١٥٠، وشرح التسهيل لابن مالك ١/٦٢، وشرح الكافية الشافية ١/١٩٩، وتوضيح المقاصد ١/١٠١.

(٣) رأيهما في إيضاح الشعر لأبي علي ١٤٢، وسر الصناعة ٢/٤٨٨.

(٤) المقرب ٢/٤٦، ٤٧.

(٥) تخليص الشواهد ٧٨، وكذلك قال ابن عقيل في المساعد ١/٣٩، ونحوه في تعليق الفرائد ١/١٩٤-١٩٥.

(٦) شرح الكتاب ١/ ١٤٨أ ب. وراجع إيضاح الشعر لأبي علي ١٤١-١٤٢، سر الصناعة ٢/٤٨٩ وغيرهما من المراجع السابقة.

(٧) تخليص الشواهد ٧٩.

على أنّ هذا البيت قد طُعن في ثبوتهِ كثيرًا، فقيل: إنه مجهولُ القائـل؛ فلا حجةَ فيه[1]، وقيل: إنه مصنوع[2]، ونقَل الدماميني عن ابن هشام أنه يُقوّي الاحتجاجَ به، قال: لأنّ أبا زيدٍ هو الثقة فيما يَنقل، وقد كاد أبـو علي يصلّي بنوادره! وهذا البيت ثابتٌ فيها فوجب اطّراحُ قول مُنكِره[3].

- قول البحتري:

بادٍ بأنعُمه العافينَ يُزلِفُهُمْ ... على الأشقّاء فيها والقَرابينا

قال الناقد: (القرابين) جمع (قربان)، وإنّما أجراه مجرى (المسلمين) ظنًّا منه أنّ ياءه كياء الجمع التي تكون واوًا في الرفع، وهذا بعيد جدًّا[4].

فالشاعر واهم، والعذْر يَضيق عن مثل هذا الوهَم، وإن كان قد وقـع في مثله مَن وَهِم فحَسِب (الشياطين) جمعَ مذكّر سالمًا، فقال في الرّفـع وقرأ: (الشياطون)، وقيل فيه: إنه قريبٌ من الغلط، وإنّه لحْنٌ فاحشٌ[5].

الضمير:

- قول النابغة:

ألا مَن مُبلـغٌ عني خُزيمًا ... وزَبّانَ الـذي لم يَرْعَ صِهْري

بأني قـد أتاني مافعَـلتمْ ... ومـا رشّـحْتمُ من شِعر بدْرِ

(١) شرح الجمل لابن عصفور ١/١٥٠.

(٢) المقرب ٢/٤٧، أوضح المسالك ١/٦٧، شرح ابن عقيل للألفيـة ١/٤٢، تعليـق الفرائـد ١/١٩٦.

(٣) تعليق الفرائد ١/١٩٦. وهو في نوادر أبي زيد ١٦٨.

(٤) عبث الوليد ٥٠٨.

(٥) راجع: المحتسب ٢/١٣٣، ضرائر الشعر للقزاز ١١٢، إعراب القراءات الشواذ ١١٩١، البحر المحيط ١/٣٢٦، اللسان (شطن).

يرى المعري أنّ النابغة استعمل طريقتين في علامة الجمع الميمِ التي تلحق الضمير أو أنها جزءٌ من الضمير[1]، وهو يرى أنّ مجيء الشعراء باللغتين في البيت الواحد شيءٌ دون الضرورة، وعاب بذلك أيضًا بيتين سيأتيان في النقَدات الصرفية[2].

ويُعاد القول في نفي صحّة ما ادّعاه من منْع الجمع بين اللغتين، وأني لم أجد أحدًا ذكره قبلَه، ثمّ إنّ ضَمَّ الميم أو إسكانَها استعمالٌ فاشٍ ليس خاصًّا بقبيلة من العرب دون أخرى. وورشٌ من القرّاء يضمّ الميمَ ويُسكّنها في آية واحدة: **﴿سواءٌ عليهمُ أأنذرهمُ أم لم تُنذرهمْ لا يؤمنون﴾**، يَضمّ الميمين الأولَيين، ويُسكّن الأخيرةَ على مذهبٍ له معروفٍ في القراءة[3].

اسم الإشارة:

- قول البحتري:

قَصَرَ الفراقُ عن السُّلُوّ عزيمتي ... وأطالَ في تلكِ الرُّسومِ بُكائي

(١) المشهور في تعبير النحويين أن الضمير هو التاء فقط مثلا، الإشارة إلى ذلك في: الكتاب٤/٢٠١، المقتضب١/ ٤٠٤، سر الصناعة١/٤٣٢، شرح اللمع للعكبري٢/٤٦٤، شرح الألفية لابن الناظم ٥٨-٥٩، وفي كلام سيبويه والمبرد ما يفيد أن الميم التي تلحق التاء والكاف علامةٌ للإضمار (الكتاب٤/١٩١، المقتضب١/٤٠٣). وعبّر ابن هشام أنّ (كُم) هو المفعول به.(المغني٢/٥٨٩، ٥٩٦) وهو ذائع عنده وعند غيره.

(٢) عبث الوليد ١٥٣

(٣) السبعة لابن مجاهد ١٠٩.

قال الناقد: كُسرت الكافُ، والكسرُ غلطٌ في هذا الموضع؛ لأنها إنّما تُكسر إذا كان الخطاب لمؤنّث، وقد دلّ ما بعد هذا البيت وما قبله على أنه يُخاطب مذكّرا، قال: وقد ادّعى بعضُهم أنّ كاف (ذلك) تُعرب في الضرورات، ويُنشد:

وإنّما الهالك ثمّ التالكُ   مُدَفَّع ضاقَتْ به المَسالِكُ

كيف يكون النوكُ إلاّ ذالكُ

وهذا لا يُقبل ممّن حكاه[1].

و لم أجد دعوى إعراب الكاف في الضرورات فيما بين يديّ من مصادر، ولعله قولٌ مهجورٌ جدًّا، وأمّا البيت الذي أورده حجّةً لها فإن النحويين يوردونه لشيءٍ آخر، أنّ العرب يُلحقون كافَ الخطاب ميمًا للدلالة على الجمع، وبعضُهم يحذف الميمَ ويستغني عنها بضمة الكاف[2]. وذكَر المرادي أنه من باب تغيير الحركة لأجل القافية[3].

الاسم الموصول:

- قول المتنبي:

إنْ كان لا يَسعَى لجُودٍ ماجدٌ   إلاّ كَذا فالغَيثُ أبخَلُ مَن سَعَى

نَقل القاضي الجرجاني عن بعض مَن لم يُسمّهم من النقاد أنهم أنكروا هذا البيت على أبي الطيّب، وحجّتهم أنّ (مَن) لا تكون إلا لما يَعقل، و(أفعل) لا يجري إلا على البعض من تلك

(١) عبث الوليد ١١.

(٢) شرح التسهيل لابن مالك١/٢٤٦، المساعد ١/١٨٩، شفاء العليل١/٢٥٩، تعليق الفرائد ٢/٣٣٥.

(٣) نقله عنه الدماميني في تعليق الفرائد ٢/٣٣٥.

الجملة، تقول: (زيد أفضل الناس) فلا بد أن يكون (زيدٌ) من (الناس)، ولو قلت: (أفضل الحمير) لم يصحّ، وكذلك لو قلت: (أفضل ما يقضم الشّعير ويرْعى الكلأ) لم يجُزْ. قال: ف(مَنْ سَعى) لا يقع إلا على عاقل، و(الغيث) ليس من هذه الجملة[1].

وهذا النّقد يركن إلى مقدّمة نحوية صحيحة من قواعد الأسماء الموصولة التي لا يجري فيها نزاعٌ، وسيجيب الجرجاني عنها بما لا يَمسّ قاعدةَ النحو، ولكنه سيتأوّل - وما أجمل تأويلَه- ليُقرِّب غيرَ العاقل من العاقل، فيُجريَ عليه أحكامَه، قال: وهذا الاعتراض يدلّ على تقصيرٍ شديد في العلم بكلام العرب؛ لأن العرب إذا وصَفَت الشيءَ بصفة غيره استعارت له ألفاظَه، وأجرتْه في العبارة مُجراه، وإن كان لو انفرد انفرد عنه بصفته، وتميّز دونه بعبارته؛ فمن ذلك قول الله تعالى: (والشمسَ والقمرَ رأيتُهم لي ساجِدين) لّما وصَفهما بالسجود جمَعهما بالياء والنون، ولا يُجمع بهما إلا جنسُ مَن يَعقِل، (وذكر له نظائر أخرى) وقال: وقد أنشدني بعض من أثِق به لبعض العرب:

متى نوَّهْتَ في الهيجاء باسمي أتاكَ السَّيفُ أوّلَ منْ يُجيبُ

لّما جعل السيفَ مُجيبًا له ألحقه بمَن تصحّ منه الإجابة من العقلاء[2].

وحسبُك بهذا الجواب من الجرجانيّ جوابًا.

---

(١) الوساطة ٤٥٣.

(٢) الوساطة٤٥٣.

• قول المتنبي:

قد خَلَّفَ العَبّاسُ غُرَّتَك التي مَرأًى لنا وإلى القِيامة مَسْمَعا

قال الصاحب بن عباد عنه: إنه من اضطراب المتنبي في ألفاظه مع فساد أغراضه[1].

لم يبيّن الناقدُ نقدَه، ولعله يريد أمرين: أولهما: حذفُ صدر الصلة وفيه العائد المرفوع مع قصر الصلة، وقياسُ حذفها إنّما يكون مع طول الصلة، والتقدير: (التي هي مرأى لنا)، والثاني: نصبه لقافية البيت (مسمعا)، دون وجهٍ إعرابي إلاّ موافقة الأبيات السابقة.

وإنّما أظنّ ذلك ظنًّا، وما أنا من المستيقنين؛ لأنّ الناقد اكتفى بالقول: إنه اضطرابٌ في الألفاظ، غيرَ أنّي وجدت روايةَ البيت في المصادر مخالفةً هذه الرواية المشكلة، ففيها:

قَد خَلَّفَ العَبّاسُ غُرَّتَكَ ابنَهُ مَرأًى لَنا وَإِلى القِيامَةِ مَسمَعا

على حذف حرف النداء قبل (ابنه) والمعنى: خلّف أبوك العباسُ غرَّتك وطلعتَك يا ابنَه؛ لتكون أثرا شاهدًا، يرونه ويستمعون إليه إلى يوم القيامة. وفي هذه الرواية وهذا التأويل سلامةٌ من المحذورين اللذين تحتملهما الرواية التي أوردها الناقد.

(١) الكشف عن مساوئ شعر المتنبي ٦٢.

وقد يقال: إنّ الاضطراب باقٍ على هذا التأويل، لخفاء إرادة النداء، ويُجاب بأنّ هذا محتمَلٌ ومقبول؛ فقد ورَد له نظيرٌ في القرآن، فقد أُوِّل قولُه تعالى: ﴿أَنْ أَدُّوٓا۟ إِلَىَّ عِبَادَ ٱللَّهِ﴾[1] على أنّ المراد: (يا عباد الله)[2].

- قول البحتري:

قِفا في مَغانِي الدّارِ نَسألْ طُلولَها ... عن النّفَر اللاّئينَ كانوا حُلولَها

قال الآمدي: وهذا الابتداء ليس بالجيّد؛ من أجل قوله: (اللائين)؛ لأنها لفظةٌ ليست بالحلوة، وليست مشهورة[3].

اكتفى الناقد بهذا، و لم يبيّن وجهَ عدم حلاوتها، ويحتمل ذلك أمرين: أنه جاء بـ (اللائين) وهي غريبةٌ في الأسماء الموصولة. والثاني: أنه استعملها للمذكَّر، وهي للمؤنث. وكلا الأمرين أثبته النحويون، و لم يمنعوه، وقالوا: إنّ (اللائين) جمعُ (الذي)، أو أنها جمع (اللائي) مرادفِ (الذين)، وهي لغة ثابتة لبعض العرب، وأنشدوا عليها الشواهد.[4] ومع ذلك فالناقد مصيبٌ حين

---

(١) سورة الدخان، الآية: ١٨.

(٢) وهو أحد تأويليها: معاني القرآن للفراء ٣/٤٠، وللزجاج ٤/٤٢٥، إعراب القرآن للنحاس ٤/١٢٨.

(٣) الموازنة ١/٣٦٤.

(٤) البغداديات ٣١٥، العضديات ١٦٤، إيضاح الشعر ٤٦١-٤٦٢، الشيرازيات ١/٣٥٣، التسهيل ٣٤، شرحه لابن مالك ١/١٩٤-١٩٥، شرح عمدة الحافظ ١/١٤٨، شرح الكافية الشافية ١/٢٥٨-٢٦٠، توضيح المقاصد ١/٢١٨، المساعد ١/١٤٤، شفاء العليل١/٢٢٤، تعليق الفرائد ٢/١٩٤.

قال: إنها غير مشهورة، وفي النفس شيءٌ من حُكمه عليها بعدم الحلاوة؛ فإني أجدُها خفيفةً شاعريَّةً، غيرَ أنّ ذوق الناقد أقوى، وعينَه في الشِّعر أحَدُّ.

- قول البحتري:

كيفَ الخُرُوجُ إلى الشّآمِ وعِنده   زاديْ وراحِلَتي اللّتا فاتاني

قال الناقد المعري: قوله: (اللتا فاتاني)، وهذا تعسّف وكـلامٌ رديء؛ لأنّ (الزاد) مذكّر، و(الراحلة) مؤنثة[1].

وظاهرٌ أنه لم يُنكر عليه حذفَ النون من (اللتان)، وسيأتي نحوُ هـذا في الضرائر، وإنّما أنكر التوجّهَ في المعنى إلى المؤنّث وترْكَ المذكّر.

وأدع جوابَ الناقد لناقدٍ مثله، يَذكُر من اتّساع العرب في كلامهم ما يُقارب هذا ويدلّ عليه، قال: وقد يُذكر اسمان ثمّ يُخبَر عن أحدهما، فربمـا كان الخبرُ عن الأول منهما، وربما كان عن الآخرِ، فمثال ذلك قـول الله تعالى: ﴿ وَإِذَا رَأَوْا تِجَارَةً أَوْ لَهْوًا انفَضُّوا إِلَيْهَا ﴾[2] فجاء بالخبر عـن الأول، وممّا جاء في الشعر:

نحن بما عندنا وأنت بمـا   عندك راضٍ والرأي مختلفُ

وقولُ الآخر:

ومَن يكُ سائلا عني وعنهم   وجـروةَ لا تُرَدّ ولا تُعارُ[3]

وممّا رُوعي فيه الثاني مـن المتقدّمَين قـولُه تعالى: ﴿ وَمَن يَكْسِبْ خَطِيئَةً أَوْ إِثْمًا ثُمَّ يَرْمِ بِهِ بَرِيئًا فَقَدِ احْتَمَلَ بُهْتَانًا وَإِثْمًا مُّبِينًا ﴾[4]، وقال

(١) عبث الوليد ٥٢٢.

(٢) سورة الجمعة، الآية: ١١.

(٣) حلية المحاضرة ٢/٢١.

(٤) سورة النساء، الآية: ١١٢.

الفراء: الأجود في العربية أن تجعل الراجع من الذكر للآخِر من الاسمين، وما بعد ذا فهو جائز[1].

وتأمُّلُ شواهد العرب وأمثلةِ العلماء في باب التنازع يدلّ على أشياء من هذا كثيرة، فيها التسامح بمراعاة الأول أو الثاني، وهو باب واسع. والبيت يُروى أيضاً: (اللذا فاتاني) فراعى المذكّرَ، وقد رأيتَ أنّ الأمرين جائزان.

المبتدأ والخبر والعوامل الداخلة عليهما:

- قول أبي نواس:

فلئن نَدمتُ على القِصاص ففي خِصا ولَدِ المُهَلَّب منك لِيْ لَقِصاصُ

قال ابن المزرّع: إنّ هذا البيت ممّا يُنكَر ويُستقذَر (يريد سقوطَه الظاهرَ في معناه) وانتقد من لفظه إدخالَه اللامَ في قوله: (لَقصاص) ولم تتقدّمْها (إنّ)[2].

يُشير إلى القاعدة: أنّ اللام لا تدخل على الخبر إلاّ إذا كان بعد (إنّ). والقاعدةُ أوسع من ذلك.

على أنّ البيت خارجٌ عنها؛ لأنّ اللامَ فيه إنّما دخلت على المبتدأ لا على الخبر، فكلمة (قصاص) مبتدأ، فترتيب الجملة: (في هذا الأمرِ قصاصٌ لي) قدَّم الخبر لئلاّ يبدأ بنكرة. ودخولُ اللام على المبتدأ لا إشكالَ فيه، بل هو بابُها الأصيل، لكنّ الذي يُشكِل حقًّا على البيت أنّ اللامَ لم تكن في

---

(١) معاني القرآن ٣/ ١٥٧. وانظر معاني القرآن للزجاج ١٧٢/٥، وإعراب القرآن للنحاس ٤/٤٢٩-٤٣٠،

(٢) سرقات أبي نواس ١٢٩.

صدر الجملة، وهي من الألفاظ التي لها حقُّ الصّدارة[1]؛ ولذلك قالوا: إنّ من موانع تَقدّم الخبر على المبتدأ أن يكون المبتدأ فيه هذه اللامُ، في مثل: (لَزيدٌ قائمٌ)[2]، والشاعر قدّم الخبرَ على مبتدأٍ فيه لامُ الابتداء.

وقد يُلتمَس للشاعر أن يُدَّعى أنّ هذه اللامَ ليست لامَ الابتداء التي مضَت أحكامُها، بل هي اللامُ الواقعة في جواب القسم، وهذه أمرُها واسع، فتقع في أيّ لفظ من ألفاظه، فيكون البيت مثلَ قوله تعالى: ﴿وَلَئِن مُّتُّمْ أَوْ قُتِلْتُمْ لَإِلَى ٱللَّهِ تُحْشَرُونَ﴾[3].

أو يقال: إنها زائدة، كما قيل في تأويل نصوصٍ خالفَت قاعدةَ الباب[4]، والأوّل أحبُّ إليّ.

- قول البحتري:

والبواقي من اللّيالي وإنْ خا ... لَفْنَ شيئًا فمُشبهاتُ المواضي

قال المعري: رُوي البيت: (فَمُشبهاتُ المواضي)[5]، وهو ضعيف؛ لأنّ هذا موضعٌ ليس من مواضع الفاء؛ لأنّ قوله: (مشبهات المواضي)

---

(١) إلاّ بعد (إنّ) فإنها زُحلقت لئلا يتوالى مؤكّدان.

(٢) المغني ١/٢٣٠. أوضح المسالك ١/٢١٠.

(٣) سورة آل عمران، الآية: ١٥٨.

(٤) الأصول ١/٢٧٤، الخصائص ١/٣١٥، سر الصناعة ١/٣٧٨، شرح الجمل لابن عصفور ١/٤٣٠، شرح التسهيل لابن مالك ٢/٢٩-٣٠، شرح الكافية الشافية ١/٤٩٢.

(٥) وهذه رواية الديوان. ولولا ذاك ما أوردت البيتَ في الدراسة؛ لأني لا أعنى بالإيرادات التي لم يقع فيها تصويب. ورُوي: (شبيهةٌ بالمواضي).

خبرُ (البواقي من الليالي)، ويَقبُح أن يقال: (زيدٌ فمنطلق)، وإنّما استحسَنه مَن رواه؛ لأنّ الكلام طالَ، وجاءت (إنْ) التي للجزاء، ومن عادهّا أن تجيء الفاءُ في جوابها، والأجودُ أن تُعدَم الفاءُ في هذا الموضع[1].

وتحقيق هذا أنّه ورَدَ عن العرب مجيءُ الفاء في الخبر إذا كان المبتدأ اسمًا موصولا أو نكرةً موصوفة إذا تضمّنا معنى الشرط[2]، ولا يَظْهَر في مبتدإ البحتريِّ معنى الشرط، فليس المعنى: إن تَبْقَ الليالي فستُشْبِه المواضي، ولذلك بَعُد مجيئُها من هذا الوجه. وأمّا ما استحسنه رواةُ الفاء فبعيدٌ؛ وليس الطولُ حجةً صحيحة، كما أنه ليس طولاً مفرِطًا يُحوِج إلى الربط والتذكير. ومجيءُ (إنْ) لا يؤثّر أيضًا؛ لأنها معترضةٌ بين المبتدأ والخبر، و لم يترتّب عليها تعلّقُ الخبر بها، فالمعنى: وإنْ حصَل التخالف فالبواقي تشبه المواضي، فالمتعلّق بمعنى (إنْ) هو مجموع الجملة من المبتدإ والخبر، وليس الخبرَ وحده، إلاّ أن يقال: إنّ الفاء انتقلَت من المبتدإ إلى الخبر، فهذا غير صحيحٍ أيضا؛ لأنّ الفاء لم تثبُت أصلاً في المبتدإ إلاّ على التأويل، فكيف يُنقَل مُتَوهَّمٌ لم يثبُت؟.

---

(١) عبث الوليد٢٦٢.

(٢) أفاض ابن جني في حديثه عن ذلك وأحسنَ في سر الصناعة ١/٢٥٨-٢٥٩، ٢٦٧. وانظر شواهد التوضيح ١٨٤-١٨٥.

فلم يبق إلاّ ادّعاءُ زيادتها، وهذا لا يُثبته سيبويه،[1]وأثبته ابنُ جني وقال عنه: إنه جاء مجيئًا صالحًا[2]، وأجازه الأخفشُ في الخبر مطلقًا، وحَكى: (أخوك فوُجد)[3].

والحقّ أنه لم يكثُر زيادة الفاء في نحو هذا و لم يَقوَ إلاّ إذا كان بعدها طلبٌ، وهو ما قيّده به الفراءُ والأعلم وجماعة[4]، وليس ذلك متحقّقًا أيضًا في بيت البحتري.

- قول البحتري:

فتًى لم يَملْ بالنفْسِ منه عن العلى	إلى غيرِها شَيءٌ سِواه مُمِيْلُها

قال الآمدي: إنّه ممّا عِيب عليه من التعسّف والتعقيد في اللفظ، وكان بعض الناس يرى أنه لاحنٌ، ويقول: إنه إنما أراد: (فتى لم يمِل بنفسه عن العلى شيءٌ مميلُ نفسٍ سواه)، أي: ممّا يميل النفسَ عن المعالي من اللهو واللعب والدعة وحب الراحة والضّنّ بالمال ونحوِ هذا من الأشياء الشاغلة عن السؤدد، فقدّم (سواه) وكنّى عن (النفس) بقوله: (مميلها) بعد أن حذفها. قال: وذلك غير جائز؛ لأنك إذا قلت: (لن يضرب هامة عمرو واحدٌ ضاربٌ هامةَ غيره) فقدَّمت (هامة غيره) فقلت: (لن يضرب هامة

---

(١) المغني ١٦٥/١. الجنى الداني ٧١، وجعل المالقي عدمَ إثباتها هو التحقيقَ فيها. (رصف المباني ٤٤٩).

(٢) سر الصناعة ٢٦٠/١ وراجع لزيادتها: البصريات ٨٩٩/٢، سر الصناعة ١٦٤/١، ٢٦٧-٢٦٨، أمالي ابن الشجري ٩٠/٣.

(٣) المغني ١٦٥/١، الجنى الداني ٧١.

(٤) المغني ١٦٥/١، الجنى الداني ٧٢.

عمرو واحدٌ هامةُ غيره ضاربها)، وجعلت الهاء في (ضاربها) كنايةً عن (الهامة) لتقدمها جاز؛ إلا أن البصريين من النحويين يقولون: (هامة غيره ضاربها هو) كما أنه لو قال: (شيءٌ نفسُ سواه مميلُها هو) جاز، فإن فكَكْتَ الإضافةَ وأسقطتَ (هامة) وقدّمت (غير) فقلت: (لن يضرب هامة عمرو واحدٌ غيره ضاربها) لم يجز؛ لإسقاطك (الهامة) التي كنايتها الهاء في قولك: (ضاربها) ولا تجوز الكناية عن غير مذكور في مثل هذا، فكذلك لا يجوز في البيت "شيء سواه مميلها" وهو يريد: (شيءٌ نفسُ سواه مميلُها)؛ لأن الهاء في قوله: (مميلها) كناية عن (النفس)؛ فلا يجوز إسقاط (النفس). قال: وهذا لعمري إن كان البحتري أراده فهو غالط، غيرَ أنه -والله أعلم- إنما أراد: (فتى لا يميل بالنفس منه عن العلى إلى غيرها شيءٍ) بخفض (شيء) على أن الممدوح هو الذي لم يمل بنفسه عن العلى إلى شيء غيرها، ثم قال: (سواه مميلها) على الابتداء والخبر، أي: (لكن سواه من الناس مميلها)، فأضمر (لكن) وهذا سائغ؛ وأنشد سيبويه:

على الحكم المأتيِّ يومًا إذا قَضَى   قضيتَه أن لا يجورَ، ويقصِدُ

قال: أراد: (ولكنه يقصد)، فأضمر (لكن) فلذلك رفع (يقصد)، وعلى أنه مستعملٌ كثيرٌ فاشٍ في الكلام أن تقول: (زيد لا يقعد عن المكارم، وعمرو يقعد عنها)، و(أنا لا أجفوك، إنما بكرٌ الجافي لك)؛ فيكون الكلام مستغنيًا بنفسه؛ فلا يحتاج إلى إضمار. قال: فإن سَلِم البيتُ من عيب اللحن لم يسلَم من عيب التعسّف، قال: ولست أعرف بيتًا تعسّف في نظمه غيرَ هذا[1].

---

(١) الموازنة ١/٣٢٩.

وهذا التأويل سهلٌ يُمكن قبولُه، لكنّ الناقد جاء بـه علـى جـرِّ (شيءٍ)، والإشكال في البيت روايتُه برفعها، وهي الـتي أوردهـا أوّلاً، فيكون البحتريُّ قد بَنى البيتَ على أنه ابتدأ بقوله: (شيءٌ نفسُ سـواه مميلُها) فجرى الوصف (مميلها) على غير مَنْ هو له، فوقـع في الخـلاف المشهور بين البصريين والكوفيين في إبراز الضمير، وحكمَ عليه الآمـديُّ فيه بالغلط، ولو شاء لالتمسَ له وجهًا بعيدًا، فـأجراه علـى مـذهب الكوفيين الذين لا يلتزمون إبرازَ الضمير إلا عند الإلباس[1]، وهو اختيـار ابن مالك،[2] وهو هنا لم يُلبِس؛ لأنّه معلومٌ في البيت أنَّ النفس هي الـتي تُمال، وليست هي التي تُميل، كما أن (النفس) مؤنث، و(الشيء) مذكّر، فعُلم قطعًا أنّ الخبر المذكّر (مُميل) للمذكّر في المعنى.

لكنّ هذا التأويل بالغ التعقيد، وأبعدُ ما يكون عن مناسـبة شـعر المتأخّرين.

- قول أبي تمّام يصف نجمين في السماء:

ثانيه في كَبِد السّماءِ، ولم يكن لاثنين ثانٍ إذ هما في الغارِ[3]

جَعله الآمديُّ من لحونه، التي لا يجد العذرَ له فيها، ولا يجـد لـه مخرجًا منها إلا بالطّلب والحيلة والتمحُّل الشديد، وكان يجب أن يقول في البيت: (و لم يكن لاثنين ثانيًا)؛ لأنه خبر (يكن)، واسمُها مـضمرٌ فيهـا؛

---

(١) شرح ابن عقيل ٢٠٨/١، أوضح المسالك ١٩٤/١، تخليص الشواهد ١٨٦.

(٢) التسهيل٤٨، وشرحه ٣٠٧/١-٣٠٨.

(٣) الموازنة ٢٨/١، وأشار إلى عيبه فيه عبد القاهر الجرجاني في كتابيه: أسـرار البلاغـة ٣٣٢-٣٣٣، ودلائل الإعجاز ٨٤.

فليس إلى غير النصب سبيلٌ في البيت، وإلاّ بطَل المعنى وفسَد، وفساده أنك إذا أخليت (يكن) من الضمير، وجعَلت قولَه: (ثاني) اسمَها كان ذلك خطأً ظاهرًا قبيحًا؛ لأنك إذا قلت: (كان زيد وعمرو اثنين، ولم يكن لهما ثانٍ) كنت مخطئاً؛ لأن كل اثنين أحدُهما ثان للآخر، وكذلك إذا قلت: (كانوا ثلاثةً ولم يكن لهم ثالثٌ)، كنتَ مخطئًا؛ لأن أحد الثلاثة هو ثالثُهم، وإنما تكون مصيبًا إذا قلت: (كانا اثنين ولم يكن لهما ثالثٌ)، و(ثلاثةً ولم يكن لهم رابعٌ)[1].

وقال عبد القاهر الجرجاني عنه: إنّه من تعسُّف أبي تمّام وذهابه به في نحوٍ من التركيب لا يَهتَدي النحوُ إلى إصلاحه، وإغرابٍ في الترتيب يَعمَى الإعرابُ في طريقِه، ويَضِلُّ في تعريفه[2].

والأمر كما قال الناقدان الكبيران، فالخطأ ظاهر، والاعتذار بعيدٌ، واللحن واقعٌ في واحدة من أمّات المسائل، وهي نصب خبر (كان) والشاعر يرفعُه، فما أضيق العذرَ عنه! إلاّ أن تحملَه على أنّه حين اضطُرَّ حذَف حركةَ الياء من (ثانيا) على حدّ: (فاليوم أشربْ)، ثمّ حذف الياءَ لالتقاء الساكنين، فهو تمامًا مثلُ قول الفرزدق:

يُقلّب رأسًا لم تكن رأسَ سيّدٍ   وعينًا له حَولاءَ بادٍ عُيوبُها

أو قولِ المجنون:

ولو أنّ واشٍ باليمامة دارُه   وداري بأعلى حضرموتَ اهتدى ليا

---

(١) الموازنة ١/٢٨.

(٢) أسرار البلاغة ٣٣٣.

وسيتكرّر هذا في تأويل غير بيتٍ، وسيأتي أيضًا في الضرائر غيرِ الحسنة، وأنه لا يُقاس عليه، ولا يجوزُ لعربي فضلاً عن مولَّد.

- قول البحتري:

وحارسُ ملكٍ ما يزال عتادَه — مهنّدةٌ بِيضٌ وخَطّيّةٌ سُمْرُ

قال المعري: جعل (عتادَه) خبرًا، وهو معرفة، و(مهندةٌ) اسمًا، وهو نكرة، وهذا عكسٌ للواجب من تعريف المبتدإ وتنكير الخبر[1].

ومثلُه تماما في النقدِ والجوابِ والبحثِ البيتُ الذي يليه:

- قول البحتري:

وليس العلى درَّاعةٌ ورداؤُها — ولاجُبَّةٌ مَوشيَّةٌ وقَميصُها

قال المعري: رفعُ (درّاعة) و (رداؤها) قد يجوز على أن تجعل (العلى) هي الخبر، ولكنه يَقبح؛ لأنّ (دراعة) نكرة[2].

يُشير إلى حُكم النحو في تعيين معمولي الأفعال الناسخة التي تدخل على المبتدإ والخبر، حيث قالوا: إذا اختلفا تعريفًا وتنكيرًا ولا مسوّغَ فالمعرفة هو الاسم، والنكرة هو الخبر[3]، ولا يُعكس إلاّ في الضرورة.[4]

لكنّ ابن مالك تسامَحَ في هذا، ووجد وجهًا لبيتي البحتري وأمثالهما، فأجازه اختيارًا بشرط الفائدة وكونِ النكرة صفةً غيرَ

---

(١) عبث الوليد ٢٠٩.

(٢) عبث الوليد ٢٥١.

(٣) راجع: الكتاب ٤٧/١، المقتضب ٨٨/٤، الأصول ٨٤/١، الإيضاح لأبي علي ١٣٦.

(٤) وتأويلها أن الفعل الناسخ عومل معاملة الفعل التام، بمنزلة (ضرب)، وأنه قد يُعلم. (الكتاب ٤٨/١، المقتضب ٩١/٤، الأصول ٨٣/١، الجمل للزجاجي ٤٦، الإيضاح لأبي علي ١٣٦).

محضة،[1] وجعَله الزمخشري من القلب الذي يُشجّع عليه أمنُ الإلباس[2]، ومن وروده قولُ حسان:

كأنّ سبيئةً من بيت رأسٍ　　يكون مزاجَها عَسَلٌ وماءُ

وقولُ القطامي:

قِفِي قَبلَ التّفَرُّق يا ضُباعا　　ولا يَكُ موقِفٌ منكِ الوَداعا

وهو عند سيبويه جائزٌ في الشعر وفي ضعفٍ من الكلام، من باب تشبيه (كان) بـ (ضَرب)[3].

ذلك في (كان) وبابِها عامةً، وأرى أنّ في بيتي البحتري أمرين آخرين يقوّيان ما فعلَه، وهما: أنّ الاسم فيهما وهو (مهنّدة) و (دراعة) النكرتان قد عُطف عليهما معطوفٌ، وقد نصَّ النحويون على أن النكرة إذا عُطفت أو عُطف عليها جاز الابتداءُ بها،[4] وزاد ابنُ هشام اشتراطَ كون المعطوف أو المعطوف عليه ممّا يسوغ الابتداءُ به[5]، ويَقْرُب منه في بعض الصور ما عبّر عنه بعضُهم بإرادة التفصيل،[6] وذلك متحقّق في بيتي البحتري، وتزيد النكرةُ الأولى منهما وهي (مهندة) في البيت الأول أنها وُصفتْ بقوله: (بِيْضٌ)، وهو مُسوّغٌ آخر. كما أنّ الناسخ في البيت الثاني

---

(١) شرح التسهيل ٣٥٦/١.

(٢) المفصل ٢٦٤.

(٣) الكتاب ٤٨/١-٤٩. وانظر: المقتضب ٩١/٤-٩٣، ضرائر الشعر للقزاز ٩١-٩٤.

(٤) انظر: كشف المشكل للحيدرة ٣١٤/١، التسهيل ٤٦، وشرحه لابن مالك ٢٩١/١-٢٩٣، الارتشاف ٣٩/٢، الجامع الصغير ٤١، المغني ٤٦٨/٢.

(٥) المغني ٤٦٨/٢.

(٦) المقرب ٨٤/١، شرح الجمل لابن عصفور ٣٤٢/١، الملخص ١٦٢.

هو (ليس)، وتقدُّمُها على المعمولين – وهي النافية- يجعل ذلك مسوّغًا للابتداء بالنكرة دون حرج. كلّ ذلك شافعٌ للبيتين ومبرّئهما من القبح.

- قول البحتري:

رِقَّ لي من مَدامعٍ ليس تَرْقا　　　وارْثَ لي من جَوانحٍ ليس تَهدا

قال المعري: إذا جُعل في (ليس) ضميرٌ فقد أخبر عن الجميع ههنا كإخباره عن الواحد؛ لأنّ الوجه أن يُقال: (ليست ترقا) و (ليست تهدا)، كما يُقال: (مكارمُك ليست تُفقد)، فالأجود إثبات التاء[1].

والوجه ما قال، لكنّ (ليس) تتميَّز عن أخواتها بجواز كون اسمها ضميرَ الشأن مخبَرًا عنها بجملة، كما في قول العرب: (ليس خلَقَ اللهُ مثلَه).[2] و(ليس قالها زيدٌ) وجاء في الحديث: (أليس صليتَ معنا)[3].

وإذا كان سيأتي في باب الضرائر جوازُ حذفِ اسمِ (ليت) في نحو: (فليت دفَعتَ الهمَّ عنيَ ساعةً) فإنّ (ليس) أولى منها بذلك؛ لأنها فعل، وتلك حرف.

- قول المتنبي:

وأنْكَ بالأمسِ كنتَ محتَلمًا　　　شَيخَ مَعَدٍّ وأنت أمرَدُها

قال الحاتمي موجّها الخطابَ لأبي الطيّب: أخطأتَ في قولك (وذكر البيت)؛ فإنّك أجريتَ المضمرَ في قولك: (وأنْكَ) مُجراه مع الظاهر، وفيه قبحٌ شديد، وإنّما يحسُن ذلك مع الظاهر[4].

---

(١) عبث الوليد ١٧٧.

(٢) راجع قول العرب هذا في: الكتاب ١/٦٩-٧٠، ١٤٧، ٩٨.

(٣) راجع لذلك: شرح التسهيل ١/ ٣٤٤، والمغني ١/٢٩٤-٢٩٥.

(٤) الرسالة الموضحة ٥٨.

وقال ابن وكيع: يريد: (بأنّك)، وفيه قبحٌ؛ لأنّ الإضمار يَردّ الأشياء إلى أصولها، والأصلُ الثقيلةُ، ولو قال: (وأنتَ بالأمسِ) استراح من تعسُّف الإعراب، ولكنّه يُؤثِره[1].

وهذا الذي استقبحه الناقدان، ووجَده أحدُهما شديدًا جَعَله النحويون ممّا يجوز في الشعر[2]، مع الإقرار بقلّته وشذوذه، لكنّ المتنبي فيه غيرُ مَلوم، فإنّه لم يَقِس عليه، بل استعمل اللفظة عينَها المأثورةَ فيه المشهورةَ في استعمال الشعراء، وهذا حَقُّ ما يُوصف في كتب النحو بالشذوذ، وذلك في قول الشاعر:

فلو أنْكِ في يوم الرّخاء سَألتِني طَلاقَكِ لم أبخَلْ وأنتِ صديقُ

وقولِ الآخر:

بأنْكَ رَبيعٌ وغَيثٌ مريعٌ وأنْكَ هناك تكون الثِّمالا

بل قد أجازه بعضُهم في السعة والنثر، وحَكوا: (أظنّ أنْكَ قائمٌ)، و(أحسب أنْه ذاهبٌ)[3]، وهذا يُقوّي جانبَ المتنبي، غيرَ أنه لو فَعل ما اقترحَه عليه ابنُ وكيع: (وأنت) لكان خيرًا وأقومَ قيلا.

---

(١) المنصف ١٠٩.

(٢) معاني القرآن للفراء ٩٠/٢، شرح المفصل لابن يعيش ٨١/٧، الأزهية ٥٤، المقرب ١١١/١، شرح التسهيل ٤٠/٢، شرح الرضي ق٢ ١٢٨٥/٢، الجنى الداني ٢١٨. المغني ٣١/١ وغيرها.

(٣) شرح المفصل لابن يعيش ٧٥/٨، شرح الرضي ق٢ ١٢٨٥/٢.

- قول البحتري:

ولكنّني والخالقِ البارئِ الـذي	يُزار له البيـتُ العَتيـقُ المحجَّبُ
لأمتَسكَنْ بالوُدِّ ما ذَرَّ شارقٌ	وما ناحَ قُمْريٌّ وما لاح كَوكَبُ

قال المعري: هذا كلامٌ مُلتبس؛ لأنه بدأ في أوله بـ (لكنّ) ثمّ جاء بالقسَم في قوله: (لأمتسِكَنْ) فإنْ جعَل الكلامَ محمولاً على اليمين فقد ترَكَ (لكنّ) بغير خبر، إلاّ أن يُضمره، كأنّ التقدير: (ولكنني أقول...) وإن جعل (لكنّ) بخبرٍ ظاهرٍ فخبرُها قولُه: (لأمتسِكَنْ)، واللامُ لا تدخل على خبر (لكنّ) إلاّ في شيءٍ حكاه الفراءُ، وأنشَد: (ولكنني من حبها لعميدُ) ومجيئُه بالنون يدلّ على أنه أراد القسَمَ...[1].

ويعنيني من نقده شَطرُه الثاني في أحد احتمالين له، وهو أن يكون أدخلَ اللامَ في خبر (لكنّ)؛ فهذا الذي أظهر الناقدُ عدمَ رضاه عنه، أمّا إضمارُ الخبر فلم يجعلْه عيبًا، وحذفُه واردٌ شائع جدًّا، وبخاصة مع القول، ويؤيّد ذلك في هذا البيت ظهورُ المعنى.

وإدخالُ اللام على خبر (لكنّ) مذهبٌ كوفي[2]، والبيتُ الذي أورده المعري هو حجتُهم، ورُدَّ بأنه نادر، مع أنه لا يُعرف له قائلٌ ولا تتمةٌ ولا نظير[3].

---

(١) عبث الوليد ١٠١.

(٢) راجعه في: معاني القرآن للفراء ١/٤٦٥-٤٦٦، إعراب القرآن للنحاس ٢/٢٥٦، مشكل إعراب القرآن ١/٣٤٦، المحرر الوجيز ٣/١٢٢، الإنصاف ١/٢٠٩ وغيرها.

(٣) معاني الحروف للرماني ١٣٤، سر الصناعة ١/٣٨٠، الإنصاف ١/٢١٤، شرح المفصل لابن يعيش ٨/٦٤٣، شرح الجمل لابن عصفور ١/٤٣٠، شرح التسهيل لابن مالك ٢/٢٩.

ولا يظهر حرجٌ كبير في دخول اللام في خبر (لكنّ)؛ لأني لا أجد فرقًا كبيرًا في المعنى بينها وبين (إنّ)، فكلاهما مؤكِّدة مقوّية؛ فتُناسبهما اللامُ في الخبر إن أراد المتكلم مزيدَ توكيد، وبأيّ شيء يُعطاه صاحبُ (إنّ) ويُحْرَمُه صاحبُ (لكنّ)؟ ويؤيّد هذا أن متّبعي البصريين في تأويلهم بيتَ الكوفيين السالفَ قالوا: إنّ الأصل: (لكنْ إنّني) ثمّ طُرحت الهمزةُ تخفيفًا ونونُ (لكنْ) للساكنين[1]، فأظهرَ تكلُّفُهم هذا المقاربةَ البيّنةَ في المعنى بينهما.

على أنّ البحتري ليس بحاجة إلى دفاعي؛ ولا إلى ترجيح دخول اللام في خبر (لكنّ)؛ فظاهر قوله أنه -كما يذكر الناقد- حذَفَ الخبرَ، وجَعَل (لأمتسكن) جوابًا للقسم بدليل إيراده بنون التوكيد، ولنعفيَه أيضًا من عيبٍ آخر، وهو إدخال نون التوكيد دون سبب، وهو ضرورة سيأتي حديثٌ عنها، ويُذكَر فيها هذا البيتُ.

- قول ذي الرمة:

حَراجيجُ ما تَنفَكُّ إلاّ مُناخةً على الخَسْف أو نَرْمِي بها بَلَدًا قَفْرا

قال العلوي: ينبغي للشاعر ألاّ يَستعمل لفظةً لإقامة وزن البيت وهي مُفسدةٌ بمعناها له، وإذا حَكَم عليه البيتُ بذلك فالأولى إسقاطُه، ألا ترى ذا الرمّة وقولَه (وذكر البيت) كيف أدخَل (إلاّ) بعد (ما تنفكّ) لإقامة وزن البيت فأفسَده؛ لأنّ (ما يزال) و (ما ينفكّ) في كلامهم جحْدٌ، و(إلاّ) تحقيق، فكيف يجتمعان؟ ولهذا لو قلت: (ما زال زيدٌ إلاّ قائمًا) لم يَجُز[2].

---

(١) انظر: اللامات للزجاجي ١٥٨، شرح المفصل لابن يعيش ٦٤/٨، ولابن الحاجب ١٧٥/٢، وشرح الجمل لابن عصفور ٤٣٠/١، وشرح التسهيل لابن مالك ٢٩/٢-٢٩٣.

(٢) نضرة الإغريض ٣٩٤.

ونَقل المرزباني تخطئةَ ذي الرمة أيضًا في بيته هذا، وروى بأسانيده عن الأصمعي أنّ قوله: (ما) جحْدٌ، و(إلاّ) تحقيقٌ، فكيف يجتمعان؟ ونَقل نحوَ ذلك أيضًا بأسانيده عن أبي عمرو بن العلاء وأحمد بن يحيى ثعلب، ورَوى أنّ إسحاق الموصلي كان ينشده: (حراجيج ما تنفك آلاً مناخةً)، و(الآل): الشخص، قال: نحتال لصوابه[1].

ونَقل بعضُ النحويين تخطئةَ ذي الرمة، كما فعل أبو علي الفارسي والزمخشري وابنُ يعيش وابن مالك وابن هشام[2].

والعلة التي ذكرها النقادُ صحيحةٌ، فإنّ كلّ الأفعال المسبوقة بالنفي في معنى واحد وهو استمرار الفعل بفاعله في زمانه؛ ولدخول النفي فيها على النفي جَرَتْ مَجرى (كان) في كونها للإيجاب، ومن ثَمَّ لم يجُز: (ما زال زيد إلا قائمًا)[3].

---

(١) الموشح ١٨٣، والقول في تغييره إلى (آلاً) وهو أحد توجيهات البيت في الحلبيات ٢٧٩، الإنصاف ١/١٥٨-١٥٩، ضرائر الشعر لابن عصفور٧٦، المغني ١/٧٣، وتخليص الشواهد لابن هشام٢٧٠-٢٧١، وراجع الخزانة ٩/٢٤٧ وما بعدها. ورُوي أنه هو الذي أصلحه بذلك لّما انتُقد.

(٢) الحلبيات ٢٧٢، المفصل٢٦٧، شرح المفصل لابن يعيش ٧/١٠٧ نقلها ابن يعيش عن الأصمعي والجرمي شرح التسهيل لابن مالك ١/٣٥٨. المغني ١/٧٣، تخليص الشواهد ٢٧٠، قال ابن هشام: قيل: غلط منه أو من الرواة..

(٣) معاني القرآن للفراء ٣/٢٨١، المسائل الحلبيات ٢٧٢-٢٧٣، المفصل٢٦٧، شرحه لابن يعيش ٧/١٠٦، أسرار العربية ١٤١. الإنصاف ١/١٥٦، شرح الجمل لابن عصفور ١/٣٩٨، شرح التسهيل لابن مالك ١/٣٥٧. وهو ظاهر ذائع في كثير من كتب النحو.

وبعضهم تأوّله بزيادة (إلاّ)، فالتقدير: (ما تنفكّ مناخــةً)[1]، أو أنّ خبر (تنفكّ) ليس (مناخة)، بل هو (على الخسف)، والتقدير: ما تنفــك على الخسف إلاّ أن تُناخَ أو نَرميَ بها بلدًا قَفرًا،[2] أو أن تكون الروايــة: (مناخة) بالرفع؛ فلا إشكالَ فيه[3]، أو أن يَجعل (ما تنفك) جملةً تامــة، لأنك تقول: (انفكَّت يدُه) فتَوهَّم فيها التمامَ، ثم اســتَثنى،[4] وقيــل: إنّ (إلاّ) واقعة في غير موقعها، والنيةُ بها التأخير، والمراد: ما تنفكّ مناخة إلاّ على الخسف[5].

---

(١) المحتسب ٣٢٩/١، شرح المفصل لابن يعيش ١٠٧/٧، ضرائر الشعر لابــن عــصفور ٧٥-٧٦،شرح التسهيل لابن مالك ٣٥٨/١، ٢٦٨/٢ ونقل ابن يعيش ذلــك عــن المازني. ونقله المرادي عن الأصمعي وابن جني، وقال: إنه غريب وضــعيف. (الجــنى الداني ٥٢٠-٥٢١.) ونقله ابن هشام عنهما وعن ابن مالك (المغني ٧٣/١).تخلــيص الشواهد ٢٧١.

(٢) الحلبيات ٢٧٨، شرح المفصل لابن يعيش ١٠٧/٧، أسرار العربية ١٤٢. الإنــصاف ١٥٩/١، شرح التسهيل لابن مالك ٣٥٨/١، شرح الكافية الشافية ٤٢٢/١. شــرح الكافيى للرضي ق٢، ١٠٤٥/٢واستَضعف هذا التأويلَ من وجهين أو مــن ثلاثــة، واستضعفه أيضا ابنُ هشام في المغني ١/ ٧٣، وتخليص الشواهد ٢٧١.

(٣) الإنصاف ١٥٩/١.

(٤) معاني القرآن ٢٨١/٣، الحلبيات ٢٧٩ ينقله عن بعض البغداديين، الإنصاف ١٥٩/١. أمــالي ابن الشجري ٣٧٣/٢، شرح الجمل لابــن عــصفور ٣٩٨/١، شــرح التــسهيل لابــن مالك٣٥٧/١-٣٥٨، قال: وهو أصح التخريجات. شرح الكافية الــشافية ٤٢٢/١، شــرح الكافية للرضي ق٢، ١٠٤٤/٢. وقال ابن هشام: وهو أجود ما قيل. (تخليص الشواهد ٢٧١).

(٥) شرح المفصل لابن يعيش ١٠٧/٧.

وما أطلتُ في ذكر أوجه التخريج إلاّ لأنّ البيت لشاعرٍ من عصر الاحتجاج؛ فلا يُتجرَّأ على تلحينه أو تخطئته، والجيّد في الأمر أن النحويين والنقادَ متفقون على عدم قبول هذا الاستعمال على ظاهره، فتبقى القاعدة سليمةً صارمةً على المتأخرين، والتأويلُ متسعًا للمتقدمين، والأجود منه ما روي أنّ ذا الرمة هو الذي بادر إلى إصلاح بيته حين عابه العائبون.

الفاعل:

- قول المتنبي:

مَثَّلْت عينَك في حَشايَ جِراحةً ... فتَشابَها كلتاهما نَجْلاءُ

قال الناقد: كان يجب أن يقول: (فتشابهتا). يريد: أنّ (الجراحة) مؤنث، وكذلك (العين) فحقُّ الفعل وجوبُ التأنيث؛ لأنّ الفاعل ضميرٌ يرجع إلى مؤنث، ويستوي في ذلك عند النحويين الحقيقي والمجازي. قال: ولكنّ (العين) تأنيثها غير حقيقي، ولو استعمل القياس على قوله لقال: (كلاهما أنجلُ) أو (فتشابهتا كلتاهما نجلاء)[1].

واعتذر له الجرجاني فقال: قوله (فتشابها) كان حقُّه: (فتشابهتا)، ولكنه حمَل (الجراحة) على (الجُرح)، و(العين) على (العضو).[2] ومثْله للعكبري[3]، وهو تأويل جيدٌ وعذرٌ مقبول، وكثيرٌ من كلام العرب يجري على نحو هذا التأويل، ولا سيّما في التذكير والتأنيث، وقد لجأ إليه النحويون في هذه المسألة نفسِها، كما في قول الشاعر:

---

(١) المنصف ٤٧٤.

(٢) الوساطة ٢٣٣.

(٣) التبيان في شرح الديوان ١/١٤.

فلا مزنةٌ وَدَقَتْ وَدْقَــها   ولا أرضَ أبقَــلَ إبقالَها

فقد تأوله ابن جني بأنه ذهــب بـــ (الأرض) إلى (الموضــع) و (المكان) وهما مذكّران، وتُؤُوِّل البيتُ الآخر:

فإمّا تَريني ولي لِمــَّةٌ   فإنّ الحَوادث أودَى بها

بأنه أراد بـــ (الحوادث): (الحدَثان) وهو مذكّر. وقال ابن جنّــي: إنّ الحملَ على المعنى قد ورَد به القرآنُ وفصيحُ الكلام منثورًا ومنظومًا.[1] ووسّع النقادُ فيه أيضًا القولَ، وقال قائلُهم: وهــو أفــشى في العُــرف والاستعمال من أن يُؤتَى عليه بشاهد أو مثال[2].

ومنهم مَن لم يجتهد في التأويل، وجَعــل ذلــك جــائزًا للــشاعر في الضرورة[3]، وسيرِدُ ذلك في تعداد الضرائر غــير الحــسنة والحكــمِ به للنقاد أنفسِهم.

ومن النحويين مَن بالغَ فأجازه في النثر والسّعة وجعلَه قياسًا، وهو ابن كيسان[4]. فذي ثلاثةٌ تجتمع لنُصرة المتنبي في بيته، وأحدُها كــافٍ، وأحسنُها أوّلُها.

---

(١) الخصائص ٤١١/٢. وانظر التأويل أيضا في شرح المفصل ٩٤/٥، وشرح التسهيل لابن مالك ١١٢/٢.

(٢) نضرة الإغريض ٢٨٦.

(٣) الكتاب ٤٥/٢-٤٦، المقرب ٣٠٢/١-٣٠٣، توضــيح المقاصــد ١٣/٢، أوضــح المسالك ١٠٨/٢، وهو مشهور في الكتب المتأخرة. وعليه أكثر المؤلّفين.

(٤) توضيح المقاصد ١٣/٢، التصريح ٢٧٢/٢، الهمع ٦٥/٦.

• قول البحتري:

عُبُدٌ يَعتــُق في إنعــامه   منهم الدَّهرَ وحُــرٌّ يُسترَقْ

قال المعري: هذا رديءٌ؛ لأنّ (عُبُدا) جمع (عَبْد)، وإنّما يجــب أن يقال: (عُبُدٌ تَعتُق) بالتاء، أو: (تُعتَقُ)[1].

وفيه من موضع النقد مثلُ الذي في سابقه، والكلامُ عليهما واحد، والجوابُ يتّسع للبيتين وأشباههما.

• قول المتنبي:

حَشايَ على جَمْرٍ ذَكيٍّ من الهوى   وعَيناي في رَوضٍ من الحسن تَرتعُ

قال العميدي: ولو قال: (ترتعان) كــان أصــوبَ وأبلــغَ لــولا ضرورةُ القافية[2].

أمّا أنه الأصوب والأبلغ فذلك حقٌّ، ولكنّ ما فعله المتــنبي عنــد النحويين لا يُشكِل؛ لأنه يوافق كلامَ العرب، فــإنّ مــن أحكــامهم أنّ الاسمين إذا تقدّما جاز أن يُعاد إليهما الضميرُ بصيغة الإفــراد إن كانــا متلازمين لا ينفكّان، فكأنهما شيءٌ واحد، وهو واردٌ في العينين في بيــت المتنبي وظاهرٌ فيهما، ومن شواهده عندهم قولُ امرئ القيس:

لِمَــنْ زُحلــوقةٌ زُلٌّ   بهــا العَيــنانِ تَنهَــلُّ

---

(١) عبث الوليد ٣٤١.

(٢) الإبانة عن سرقات المتنبي ٥٣. وليس المتنبي مضطرا إلى ذلك، كان بوسعه أن يقــول: (وعينيَ في روضٍ.....) الخزانة ٥٥٣/٧.

و لم يقل: (تنهلاّن)، لكوهما كالعضو الواحد، ونحوه في (العينين) أيضا قولُه:

فكأنّ في العَينين حَبَّ قرنفُل   أو سُنُبلاً كُحِلَتْ به فاهَلَّتِ

و لم يقل: (فاهلّتا)، ومثلُه قولُ الفرزدق:

ولو رَضِيَتْ يداي بها وضَنَّتْ   لكان عليَّ للقدَر الخِيارُ

و لم يقل: (وضَنَّتا)؛ لأنه أراد (اليدين).

وأجازوا في الشعر أن تُفرِد وأنت تريد الجماعةَ إذا كان في الكلام دليلٌ على الجمع،[١] بل قد أجازوا ما هو أبعدُ من هذا، أن تُخبِر عن المفرد بالمثنى، أن تقول: مثَلا في لفظ المتنبي: (عَينِيْ ترتعان).[٢]

ولعلّ من الطريف في هذا البيت من أمر النحويين والنقاد أنّ النقاد يأخذون فيه مأخذًا، كما رأيتَ، والنحويين يتمثّلون به لوقوع المثنى موقع المفرد فيما يصطحبان ولا يفترقان، كما فعل الرضيّ،[٣] فانقلَب المعيبُ حُجّةً.

- قول المتنبي:

ورَمَى وما رَمَتا يَداه فصابني   سَهمٌ يُعذّبُ والسِّهامُ تُريحُ

---

(١) المقتضب ٢/١٦٩.

(٢) راجع كل ماسبق في: المحتسب ٢/١٨٠-١٨١، أمالي ابن الشجري ١/١٨١-١٨٤، المقرب ١/٢٥٢، تذكرة النحاة ٣٥٨، الهمع ١/١٧١، الخزانة ٥/١٩٧، ١٩٨، ٧/٥٥١-٥٥٦.

(٣) شرح الكافية ق٢ ١/٦٥٣. وانظر الخزانة ٧/٥٥١.

قال ابن وكيع: ثَنّى الفعلَ في تقدُّمه (يريد: رَمَتا) على مذهبه في التسامح، وقد ورد ذلك في أشعار العرب، قال الشاعر:

ولكنْ دِيافيٌّ أبوه وأمّه　　بحيران يَعصِرنَ السَّليطَ أقاربُهْ[1]

وفيه من النقد مثلُ البيت الآتي:

- قول البحتري:

كِدْنَ يَنْهَبْنَه العُيونُ سِراعًا　　فيه لو أمكنَ العيونَ انتهابُهْ

قال المعري: الصواب أن يقال: (رأته النساءُ)، فيؤنِّث الفعلَ بالتاء،أو (رآه النساءُ)، فأمّا المجيء بالنون في الفعل المتقدِّم فهو قليل، وذلك على مذهب من قال: (أكلوني البراغيثُ)، ومنه قول الفرزدق (وذكر بيته السابق). ولو قال: (كاد) لجاز، وخلَص من هذا الوجه، ويكون في (كاد) ضميرُ المذكور، فإن جعله ل (العيون) فهو جائز أيضًا[2].

وهذه اللغة التي سُمِّيتْ بلسان غير الراضين عنها: لغةَ البراغيث، ولا يُشكّ أنها لا تليق بهذين البيتين الجميلين الرقيقين؛ وذلك أنها لغةٌ قليلة تُعزى لطيئ ولبعض أزد شنوءة[3]، وهي بكلّ مافيها من تأويل ليست لغةً معروفةً عند عامة العرب، ولغةُ الأدب ولسانُ الشاعر ولا سيّما المحدَث يجب أن يكون عامًّا، يَتخيّر اللغةَ العالية المشهورة، ويَدَع مهجورَ القول وقليلَ اللغات.

---

(١) المنصف ٢٩٢.

(٢) عبث الوليد ٨٤-٨٥.

(٣) والعلماء على أنها تجوز للشاعر إذا اضطُرّ (ضرائر الشعر للقزاز ١٣١-١٣٢، وغيره).

• قول البحتري:

وقلّما عارفةٍ لم يكن مقولُها باديَ مفعولِها

قال المعري: رُوي: (وقلّما عارفةٍ) بالخفض، وذلك غلَط، وإنّما يجب أن يكون: (قلّما عارفةٌ) برفع (عارفة)، وتُرفع (عارفة) بفعلها، وتُجعل (ما) زائدةً[1].

وهو في غاية الوضوح، وأجزِم أنّ الشاعر لم يقع فيه، ولعله وهَمٌ من الرواة، أو غلَطٌ من النساخ، ولم أجده كذلك في الديوان، بل رُوي صحيحًا مرفوعا. ورواية الرفع لم تَسلَم أيضًا من النقد؛ ففيها عيبُ التقديم والتأخير، وسيُذكَر في موضعه.

نائب الفاعل:

• قول المتنبي:

ليس بالمنكَر أنْ برَّزْتَ سبْقًا غيرُ مدفوعٍ عن السَّبْقِ العِرابُ

قال ابن وكيع: ذَكّر المؤنّث هاهنا، ولا فرقَ بين أن يقول مثلَ هذا أو يقول: (الهندات قائمٌ)، وذلك غيرُ جائز، وليس يَتعمّد ركوبَ هذه الضرورات، ولكن يَغيب عنه علمُها[2].

حديث الناقد يحتمل وجهين: أنه أراد (مدفوع) الذي ذكّره المتنبي، وهو وصفٌ بمنزلة الفعل، ونائبُ فاعله (العِراب) مؤنثٌ؛ فحقُّه التأنيث. فإن كان يريد هذا فهو سهوٌ منه؛ لأنه يجوز في (مدفوع) التذكير

(١) عبث الوليد ٤٢٥.

(٢) المنصف ٥٣١.

والتأنيث؛ لأنّ نائب الفاعل (العِراب) جمعُ تكسير، فهو في حُكم المؤنّث المجازي، كما أنه يُوجد بينهما فاصلٌ، وهو قوله: (عن السبق).

والاحتمال الثاني، وهو الذي أظنّه قَصَده: أنه أعرب (العِراب) مبتدأً مؤخّرًا، وما قبلَه خبرًا مقدّمًا، فالتقدير: (العِرابُ غيرُ مدفوعة عن السَّبق)، فالشاعر مخطئ حينئذٍ أنّه لم يؤنّث (مدفوع). ويؤيّد هذا الاحتمالَ أنه مثّله بـ (الهندات قائمٌ). لكنّ أبا حيّان خطّأ هذا الإعراب في بيت المتنبي هذا[1]، وأوجب الإعرابَ الأول؛ لما يلزم على الآخَر من عيب التذكير الذي ذكره الناقد، فكان الأَولى به أن يَحمل البيتَ على الإعراب الصحيح، ويُبرّئَ المتنبيَ من النّقد، لكنه يحرِص عليه!

- قول جرير:

ولو وَلدتْ فُقَيرةُ جَروَ كَلب … لَسُبَّ بذلك الجَـرْوُ الكلابَا

قال ابن شرف القيرواني: نَصَب (الكلاب) بغير ناصب، وقد تَحيَّل بعض النحويين على وجهٍ الإقفاءُ أحسنُ منه، فاحذرْ هذا ومثلَه، وإياك وما يُعتذَر منه بفسيحٍ من العذر، فكيف بضيّقٍ ضَنْك[2].

ولا يختلف كلام أحد النحويين عن رأي هذا الناقد قسْوةً على البيت، قال ابن جني: هو من أقبح الضرورة، ومثلُه لا يُعتدّ أصلاً، بل لا يَثبُت إلاّ محتقَرا شاذّا[3].

---

(١) نقله عنه البغدادي في الخزانة وعن كتابه التذكرة، ولم أجده في المطبوع. انظر الخزانة ١/٣٤٦.

(٢) رسائل الانتقاد ٥٣.

(٣) الخصائص ١/٣٩٧.

وذانك الرأيان الشديدان من ناقد ومن نحوي مَصدرُهما أنّه لا ينوب عن الفاعل غيرُ المفعول به مع وجوده، فكان القياس لجريرٍ أن يُنيب (الكلاب) عن الفاعل، فيرفعَ لفظَها، وهذا مذهب الجمهور والبصريين،[1] ولكنّ قومًا آخرين من النحويين لا يرون ببيت جريرٍ بأسًا، بل يَحتفون به؛ لأنهم يؤيّدهم في مذهبهم جوازِ إنابة غير المفعول به مع وجوده بشرط تقدّمه[2]، كما هو متحقّق في البيت.

ومن النحويين من لم يقْسُ على البيت، ولم يَقِسْ عليه، ولكنه تأوّله بتأويل بعيد جدًّا، يقرُب عنده ويَطيب ما فعله الناقد وابنُ جني، حيث أوَّله بعضُهم بأنّ (الكلابا) في آخر البيت مفعولٌ به للفعل في أوله: (وَلَدَتْ)، وتكون (جرو كلبٍ) منادى! حُذِفت أداتُه، فلمّا خلا البيتُ من مفعولٍ به للفعل المبني للمجهول (سُبَّ) جاز إنابةُ المصدر أو الجارّ والمجرور، فالتقدير عندهم: (فلو ولَدت فقيرةُ الكلابَ يا جَروَ كلبٍ لَسُبَّ

---

(١) كما في الأصول ١/٨٠-٨١، اللمع ٨٤، المقتصد ١/٣٥٢-٣٥٣، شرح المقدمة المحسبة ٢/٣٧٤، شرح عيون الإعراب ٨٧، شرح الملحة ١٦٣، المفصل ٢٥٩، شرح الكافية الشافية ٢/٦٠٩.

(٢) وهو رأي الكوفيين، ووافقهم الأخفش، راجع: معاني القرآن للفراء ٢/٢١٠، الخصائص ١/٣٩٧، البيان في غريب إعراب القرآن ٢/٣٦٥، اللباب في علل البناء والإعراب ١/١٥٩، شرح التسهيل لابن مالك٢/١٢٨وهو اختياره. شرح الكافية للرضي ق١ ١/٢٤٤. وبعضهم لا يشترط تقدّمَ النائب.

السَّبُّ بذلك[1]) فهل رأيت أبعدَ من هذا في المعنى؟ وقارنْه بما أراده جريرٌ من الهجْو، قال ابن خروف عن هذا التأويل: أفسدَ اللفظَ والمعنى[2].

الاشتغال:

- قول البحتري:

أيَّما خلَّة ووَصْـــلٍ قَــديمٍ صَرَمَتْـــه منّا ظِبــاءُ الصَّريمِ

قال الناقد: قال: (أيَّما)، والصوابُ الرفع؛ لأنه لـــيس باســـتفهام، وإنّما هو على معنى التعجّب، كما يقال: أيُّ رجلٍ هاهنا، ولـــو كـــان استفهامًا لاختار النحويون فيه الرفعَ؛ لأنهم يُؤثِرون النـــصبَ في قـــولهم: (أفلانًا لقيته؟) وما كان مثلَه من الاستفهام إذا كان الاسم مُنفصِلاً مـــن الحرف، و(أيّ) ليست كذلك[3].

آخر كلام الناقد مَبنيٌّ على افتراض أنه من أسلوب الاشتغال وبيانِ أن الأرجح فيه الرفعُ، وهذا ظاهرٌ لا خلافَ فيه، ولا يُعاب به الـــشاعرُ؛ لأنه ترجيحٌ بين جائزين. وأمّا أوّلُه فتنبيه مهمّ ودقيق، وهـــو أنّ الفعـــل (صَرَم) لم يتوجَّه في المعنى إلى الاسم المتقدم، ولم يكن الاسمُ في حَيّـــزه ثمّ قُدِّم عليه، وليس عمادُ الجملة المعنوي مبنيًّا على الفعل، بل عمادُها علـــى

---

(١) نقله النحاس عن الزجاج في إعراب القرآن ١٤٤/٤، ونقله ابن الحاجب عن النحـــاس في كتابه الكافي عن الزجاج (الأمالي ٦٧٨/٢) وانظره صريحا في: شرح المقدمة المحسبة ٣٧٥/٢، شرح المفصل لابن يعيش ٧٥/٧. شرح الجمل لابـــن عـــصفور ٥٣٧/١-٥٣٨، أمالي ابن الحاجب ٦٧٨/٢-٦٨٨، وله فيه تحقيق.

(٢) شرح التسهيل لابن مالك ١٢٩/٢.

(٣) عبث الوليد ٤٧٨.

الاسم الذي يتعجّب منه، وأخبر عنه بذاك الفعل؛ فلا تكون الجملة من الاشتغال في شيء، فيرِدَ في الاسم المتقدم النصبُ مرجوحًا، وإنّما هي من باب المبتدأ والخبر؛ فلا وجهَ في الاسم الأول إلاّ الرفعُ.

الحـــال:

- قول المتنبي:

أفرسُها فارسًا وأطـــولُها باعًا ومغِـــوارُها وسَيِّدُهـــا

قال الناقد: قال بعض النحويين: إنّ (فارسًا) منصوبٌ على الحـــال، لا على التمييز، قال: وهو بيتٌ فارغ[1].

ولعلّ الناقد إنّما وصَفه بهذا لأنه لا يرى في (فارسًا) وهي التي تُعرب حالاً – معنًى جديدًا غيرَ الذي بدأ به، وهو أنه أفرَسُهم، فكأنّه من اللغو الذي لا وجهَ له. فإن كان هذا هو مرادَ الناقد فإنّه فيه غير موفَّق؛ لأنّ الحال قد تأتي مؤكِّدة لعاملها، وهي التي يُستفاد معناها بدونها، ويكون تأكيدُها له إمّا في المعنى، وإمّا في اللفظ، وعليه يُحمَل بيتُ المتنبي، ويكون فيه فضلُ تأكيدٍ وتقوية بإعادة اللفظ مرتين، بينهما اختلافٌ في الاشتقاق، ومنه في الكتاب العزيز قوله تعالى: ﴿وَأَرْسَلْنَاكَ لِلنَّاسِ رَسُولًا﴾[2]،

---

(١) المنصف ١٠٠. يريد بالنحويِّ المعرِب ابنَ جنّي، فذا إعرابُه في شرح ديـــوان المتـــنبي. وأجاز المعرّي فيها أن تعرَب أيضًا تمييزًا. (معجز أحمد ١/٢٧).

(٢) سورة النساء، الآية: ٧٩.

وقوله تعالى: ﴿وَسَخَّرَ لَكُمُ ٱلَّيْلَ وَٱلنَّهَارَ وَٱلشَّمْسَ وَٱلْقَمَرَ وَٱلنُّجُومُ مُسَخَّرَٰتُۢ بِأَمْرِهِۦٓ﴾[1][2].

- قول الشريف الرضي:

وَلَم أَنسَهُ غادٍ وَقَد أَحدَقَت به ... أَدانٍ تُرَوِّي نَعشَهُ وَأَقارِبُ

فلم ينصب الحال: (غاديًا). وعدّ ذلك الناقدُ من قبيل ما سَها في إعرابه وغَفَل عن تصحيحه[3].

وذاك من أظهر الظواهر، ولا وجهَ له إلاّ أن يكون من باب حذف الحركة، على حدّ: (فاليومَ أشربْ) فالتقى الساكنان، فحُذفت الياء. وقد مضى وسيأتي هذا التخريج غيرَ مرّة، وهو بعيد جدًّا، ولا سيّما لشاعرٍ متأخّر كالشريف الرضي، لا يُقبل منه مثلُ هذا.

الاستثناء:

- قول أبي نواس:

يا خيرَ مَن كان ومن يكونُ ... إلاّ النبيُّ الطاهرُ الميمونُ[4]

لم يذكر الجرجاني وجهَ النقد في البيت، بعد أنْ عدّه من العَيب والغَلَط[5]، لكنْ ظاهرٌ أنه يريد أنّه رفعَ المستثنى، ووجْهُه النصبُ؛ لأنّ الاستثناء تامّ موجب.

---

(١) سورة النحل، الآية: ١٢.

(٢) راجع شرح التسهيل لابن مالك ٣/٣٥٧، شرح الشذور ٢٤٧، التصريح ٢/٦٦٤، الهمع ٤/٣٩.

(٣) التذكرة الحمدونية ٧/٣٠٤.

(٤) الوساطة ٦١. والموشح ٤٧٠.

(٥) الوساطة ٦١.

وكان ابن الأثير أكثرَ بيانًا، فقال متحدِّثًا عن الخطأ في النحو عند الشعراء: رفَعَ في الاستثناء الموجب، وهذا من ظواهر النحو، وليس من خافيه في شيء.[1] وقال المرزباني: ولَعمري إنّ حقّ الكلام النصبُ: (إلاّ النبي الطاهرَ الميمونا)، وقولُ النحويين في ذلك هو الصواب[2].

وهو كما قيل، من ظواهر النحو، فكيف يَخفى على مثل أبي نواس؟ وقد يُلتمَس له وجهان: أولُهما أن يُقال: إنه لم يرد الاستثناءَ بـ (إلاّ)، بل أراد الوصفَ، فهي بمعنى (غير)، فتكون مثلَ قوله تعالى: ﴿لَوْ كَانَ فِيهِمَآ ءَالِهَةٌ إِلَّا ٱللَّهُ لَفَسَدَتَا﴾[3]. لكنْ يُشكل على ذلك وقد يُفسِده أنّهم اشترطوا أن يكون الموصوفُ بها وبما بعدها جمعًا منكّرًا[4]، ويَتخلّف من الشرطين في بيت أبي نواس أنّ الموصوف اسمٌ موصولٌ معرفة. وقد يُتمسَّك لأبي نواس بأنّ أبا عليٍّ مثّلَ له بموصوف معرفة في قوله: (جاءني القوم إلاّ زيدٌ)[5]، ولا عبرةَ بهذا؛ لأنه قد يكون سهوًا منه، وقد نصَّ على الشرط صراحةً في كتابه الآخر[6]، وقد يقال: إنّ الموصوف في مثال أبي عليّ (القوم) ليس معرَّفًا بـ (أل) العهدية المعرِّفة، بل هي الجنسية، وقد استُثنيت.[7] فلم يبقَ لأبي نواس عذْرٌ في بيته.

---

(١) المثل السائر ١/٦٨.

(٢) الموشح ٢٧٢.

(٣) سورة الأنبياء، الآية: ٢٢.

(٤) راجع: المقتضب ٤/٤١١، الأصول ١/٢٨٥، المسائل المنثورة ٥٨، الكافية ١١٢، التسهيل ١٠٤، وشرحه لابن مالك ٢/٢٩٨، توضيح المقاصد ٢/١١٤.

(٥) الإيضاح ٢٢٩، وتبعه فيه شارحه الجرجاني في المقتصد ٢/٧١١.

(٦) المسائل المنثورة ٥٨.

(٧) الأصول ١/٢٨٥، ونحوه في التسهيل ١٠٤، وشرحه ٢/٢٩٨، ٣٠٠.

والوجه الثاني: أن يكون ما بعد إلاّ ليس هو المستثنى بها، بل هو مبتدأ حُذف خبرُه، وقد ورَد المبتدأ بعد (إلاّ) ثابتَ الخبرِ ومحذوفَه، وبه أُوّلت قراءةُ الرفع في: **﴿فشربوا منه إلاّ قليلٌ منهم﴾** أي: إلاّ قليلٌ منهم لم يشربوا، وكذا ما جاء في الأثر: (أحرَموا كلُّهم إلاّ أبو قتادة لم يُحرِم)[1].

الإضافة:

- قول المتنبي:

سِرْبٌ مَحاسنُه حُرِمْتُ ذواتِها ... داني الصّفات بعيدُ مَوصوفاتِها

قال ابن وكيع: (ذوات محاسنه) أي: صواحبُ محاسنه. قال: وهذا لحنٌ عند سيبويه وجميعِ البصريين[2]؛ لأنهم لا يجيزون إضافة (ذو) وأخواتها إلى المضمر؛ لأنهم لا يُجيزون: (ضربت ذاه)، يريد: صاحبه[3].

وهذا ما يَحكم أيضًا به النحويون، وما رُوي من مخالِف ذلك فشاذٌ أو لحنٌ، كما يقول ابنُ هشام[4]، وهو ما ابتُلي به أبو الطيّب في مقالته هذه.

---

(١) وقد أفاض في شرح ذلك والاستشهاد له ابنُ مالك في شواهد التوضيح ٤١_٤٤. وهو أوسع مَن رأيته تناولها.

(٢) لم أجده لسيبويه في كتابه، ولكنه المشهور عند عامة البصريين، راجع: المقتضب ١٢٠/٣، المفصل ١٠٩، شرح اللمع للعكبري ١٩٢/١، شرح المفصل لابن يعيش ٥٣/١، شرح الكافية للرضي ق١ ٩٥٨/٢، شرح اللمحة البدرية ٢٥٨/١. قال أبو حيّان: هذا المشهور في كتب أصحابنا، ونقل ابن أصبغ أنّ الكسائي منعه، وتابعه النحاس والزبيدي، وأجاز ذلك غير هؤلاء.(النكت الحسان ٣٦-٣٧ والارتشاف ٥١٢/٢).

(٣) المنصف ٥٩٧.

(٤) شرح اللمحة البدرية ٢٥٩/١. وانظر الحكم بالشذوذ أيضا في المفصل ١٠٩.

وقد يُلتمس له أنّ بعضهم أجازه للمضطرّ[1]، وبعضهم جعلَه قليلاً،[2] وأورد منه قولَ عمر: (اللهمّ صَلّ على محمد وذويه) وبضعةَ أبيات، ونقل ابن عقيل عن ابن برّي أنه أجاز إضافتَها إلى ما يُضاف إليه (صاحِب)؛ لأنها بمعناه[3].

- قول المتنبي:

أُسائلُها عن المتَديِّريها ... فما تَدري ولا تُذري دُمُوعا

المتديّروها: الذين اتخذوها دارا.

قال الصاحب بن عباد عن البيت: إنه من مُساءلته الطلولَ البالية، وكلامُه أشدُّ منها بِلًى وأكثرُ إخلاقًا؛ فإنّ لفظة (المتديِّريها) لو وقعَتْ في بحْر صاف لكدَّرتْه، ولو أُلقي ثِقلُها على جَبلٍ سامٍ لهدَّه، وليس لها في المقْت غايةٌ، وليس لها في البَرْد نهاية[4].

لم يُفصِح كعادته في نقْده، وأحسَبه يريد أنّه زاد الألفَ واللام في اسم الفاعل، مع اتصاله بالضمير، يَدلّ على ذلك قولُ ناقدٍ آخر في بيتٍ لشاعرٍ غيرِه، وهو البيت الآتي:

---

(١) ضرائر الشعر لابن عصفور ٢٩٣، والمقرب ٢١٠/١. الارتشاف ٥١٢/٢.

(٢) شرح التسهيل لابن مالك ٢٤٢/٣ المساعد ٣٤٦/٢. واختار السيوطي جواز ذلك وعزاه للجمهور نقلا عن فهمه لأحد نصوص أبي حيّان (الهمع ٢٨٤/٤).

(٣) المساعد ٣٤٥/٢.

(٤) الكشف عن مساوئ شعر المتنبي ٦٣. ونقله عنه الثعالبي في يتيمة الدهر ١٥٩/١.

• قول أبي تمّام:

فلــو عاينتَهم والزائريهــم **لما مزِتَ البعيدَ مــن الحميــمِ**

وصَفه ابن الأثير بأنه من باب المنافرة وإيرادِ غيرِ اللائق، وقال عنه: فقوله "الزائري" اسمُ فاعل، وقوله : (هم) الذي هو الضمير في موضــع المفعول، تقديره: (الزائرين أرضَــهم أو دارَهــم أو الزائــرين إيــاهم)، فاستعمالُ هذا مع الألف واللام قبيحٌ جدًّا، وإذا حُذفتا زال ذلك القــبحُ، وقد استعملها الشعراء المتقدمون كثيرًا[(١)].

وأغلب الظنّ أنّ الأمر في البيتين مبعثُه الــذوق الأدبي، لا الحكــمُ النحويُّ؛ وكثيرًا ما احتكموا للأوّل وأعرضوا عن الثاني، وذلك أنّ مثــل هذا الأسلوب واردٌ عند النحويين، لا ينازعون فيه[(٢)]، وقرّروا أنّ المضاف يصِحّ تعريفُه بــ (أل) إذا كان وصفًا مثنًّى أو مجموعًا -كما في البيتين- أيًّا كان المضافُ إليه، ولو كان ضميرًا، ومن أمثلة سيبويه في المسألة: (هم الضاربوك) و (هما الضارباك). ونازع بعضُهم في الضمير، فقال:إنــه في محل نصبٍ لا في محلّ جرّ[(٣)]، والخلاف طويلٌ، لكنه لا يُغلّط الــشاعرين، بل يشهد لهما فيما فَعَلا.

---

(١) المثل السائر ١/٤٥١.

(٢) يُشكل من كلام ابن يعيش قولُه عن اسم الفاعل: (فإضافته إلى المضمر تقــع كالــضرورة) (شرح المفصل ٢/١٢٣). وهو لا يعني الاستعمالَ، وإنّما يعني أن الوصف الذي فيه تنوين أو نون، ثم اتصل بالضمير فإنّ إعرابه حينئذ مضافًا إليه أمرٌ محتّمٌ ضرورةً، لا يمكــن غــيرُه؛ لأن التنوين والنونَ سيسقطان قبل الضمير، ولا يمكن النطق بهما قبله، وسقوطهما يعــني أنّ مــا بعدهما مضافٌ إليه.

(٣) الكتاب ١/١٨٧، وانظر: المفصل ٨٤، أوضح المسالك ٣/١٠١.

- قول امرئ القيس:

لَها مَتنَتان خَظَـاتا كَـما **أَكَبَّ عَلى ساعِـدَيه النَمِرْ**

عدَّه أبو الحسن الجرجاني من الخطأ؛ لأنه أسقط النونَ من (خظاتا) لغير إضافة ظاهرة [1].

وهو في العيب وورود النقد عليه مثلُ البيت الآتي:

- قول المتنبي:

أطعناك طوعَ الدهر يابنَ ابنِ يوسفٍ **بشَهوتنا والحاسدو لك بالرُّغْمِ**

عدَّه الصاحبُ بن عبّاد من الأبيات المعيبة [2].

مع أنّ بعض النحويين أورد أنّه قد يجوز حذفُ النون من اسم الفاعل والصفة المشبهة لطول الكلام تخفيفًا، وخَصَّه أبو علي بالمحلّى بـ (أل)،كما حَذفوها من (اللذان) و(الذين) حيث طال الكلام،[3] وعلى ذلك أبياتٌ مسموعة، منها:

الحافظو عورةَ العشيرةِ لا يأتيهمُ من ورائنا نَطَفُ

وقُرئ في الشواذ: (إنّكم لذائقو العذابَ الأليم) و (المقيمي الصلاةَ)[4].

(١) الوساطة ٤.

(٢) الكشف عن مساوئ شعر المتنبي ٦٤. وانظر: يتيمة الدهر ١/١٦٠.

(٣) الكتاب ١/١٨٦، المقتضب ٤/١٤٥-١٤٦، الإيضاح لأبي علي ١٧٥ المنصف ١/٦٧-٦٨، المحتسب ٢/٨٠-٨١. رصف المباني ٤٠٦.

(٤) رصف المباني ٤٠٥-٤٠٦.

وأورده أيضا أبو علي في موضع آخر غيرَ مخصوص بـالمحلّى بـ(أل)[1].

وأنا أميل ميلاً شديدًا إلى أنه لا ينفكّ العيبُ عنهما، وقد يُعذَر امرؤُ القيس بتقدُّمه، فيقال: إنّ ذلك من ضرائر الشعر غيرِ المستحسنة التي تُؤثَر عن المتقدّمين وتُحفَظ عنهم[2]، ولا يُعذَر المتنبي أبدًا في حذفه نونَ الجمع دون إضافة، مهما قيل في ذلك من أعذار، فإنّ حذفَ هذه النون في التثنية أو الجمع غيرُ معروف، كما يقول ابن جني.[3] وقاعدةُ النون حذفًا وإثباتًا غَدَتْ من أشهر أحكام باب الإضافة؛ فما يَنبغي هَدمُها بقليل أو بنادر من شعرٍ متقدّم، ولا أن يُتاح مخالفتُها لشاعر متأخّر.

• قول المتنبي:

فأرحامُ شعرٍ يتّصلْنَ لَدُنَّه ... وأرحامُ مالٍ ما تَني تَتقطَّعُ

قال ابن وكيع: هذا من لحونه؛ إنّما تُشدَّد النونُ مع النون، نحو: (لدنّي) و (لدُنّا)[4].

وقال ابن جني: (لدنّه) فيه قبحٌ وبَشاعة؛ إذا لم يكن بعد النون نونٌ، ورُوي: (يتّصِلْنَ بجُوده)[5].

---

(1) المسائل العسكرية ٢٨١.

(2) انظر: ضرائر الشعر للقزاز ١٣٣.

(3) سر الصناعة ٢/٤٨٥.

(4) المنصف ١٧٨. وانظره أيضا في التذكرة الحمدونية ٧/٣١١، ويتيمة الدهر ١/١٥٥.

(5) وهذه الرواية عند المعرّي في معجزِ أحمد ١/١١٥.

وقال الجرجاني: أنكروا تشديد النون من (لدنّ)، وإنما هو (لَـدُنْ) و(لَدْن)؛ فأما تشديد النون فغير معروف في لغة العرب، وقد كـان أبـو الطيّب خوطِب في ذلك فجعَل مكانَ (لَدُنّه) (ببابه)، ثم احتجّ بما أذكـرُه (وذكر كثيرًا ممّا أجيز للشاعر من الضرائر) ثم قال: والتشديد في (لـدنّ) أحسنُ من هذا كلِّه؛ لأن النون ساكنةٌ مع هاء، والنونُ تتبيَّن عند حروف الحلق لتباعدها منها؛ فزاد في تبيّنها فاجتَلَب التشديدَ، وهذه زيادةُ نـون. وقال: وقد أيّد بعضُ من يحتج لأبي الطيّب ما قدمناه من كلامه بأن قال: قد بيّن الرجلُ العلةَ في حُسْن هذه الزيادة، وذكَر أن النون كما كانـت خفيفة وكانت ساكنة، ومن حقِّها أن تتبيّن عند حروف الحلْـقِ حَـسُن تشديدُها لتظهَر ظُهورًا شافيًا، فهذه عِلَّةٌ قريبةٌ قد يُحتمَل للشاعر تغـييرُ الكلام لأجلها، ويؤكِّد ذلك أن النون أقربُ الحروف إلى حروف العلـة: الياء والواو، وأكثرُها شبهًا بهما؛ ومناسبةً لهما؛ لأنها تُدغَم فيهما، وتُـزاد حيث يُزادان؛ (وذكر أمورًا كثيرة تُصدِّق هذا) وقال: فلما جَرى معهما هذا المجرى، وحَلَّ من مناسبتهما هذا المحلَّ، احتَمل ما يَحتملانـه مـن حذف وزيادة[1].

وإنّ هذه الأجوبة المتكلِّفة لا تُغني من الحقّ شيئًا، بعد أن اجتهدَتْ أصحابُها في التقريب ما بين النون وحروف العلة، والفرقُ بينهما كـبيرٌ، على أنّ حروف العلة لا تُزاد إلاّ بضوابطها وعللها.

---

(١) الوساطة ٤٦٢ وما بعدها. وبعضه في التبيان في شرح الـديوان للعكـبري ٢/٢٤٠، وأمالي ابن الشجري ١/٣٣٥-٣٣٨.

• قول البحتري:

وكنّا نَرى بعضَ الندى بعدَ بعضه فلمّا انتجَعناه دُفعْنا إلى الكُلِّ

قال الناقد: كان المتقدِّمون من أهل العلم يُنكرون إدخالَ الألف واللام على (كلّ) و (بعض)، قال: ورُوي عن الأصمعي أنّه قال كلامًا معناه: قرأت آدابَ ابنِ المقفع، فلم أرَ فيها لحنًا إلاّ في موضع واحد، وهو قوله: (العلم أكثر من أن يُحاط بكلّه، فخُذوا بالبعض)[1].

ووجهُ الإنكار أنّ (كل) ملازمةٌ للإضافة؛ فهي معرفةٌ أبدًا، فلا يصحّ تعريفُها بالألف واللام؛ لئلا يجتمع معرِّفان في كلمة واحدة، قال الجوهري[2]: (كل) و (بعض) معرفتان، ولم يجيئا عن العرب معرَّفين بالألف واللام؛ لأنّ فيهما معنى الإضافة.[3] وقال المعرّي: إدخال الألف واللام مكروه، وكان أبو عليٍّ يُجيزه، ويدَّعي إجازتَه على سيبويه، فأمّا الكلام القديمُ فيُفتقَد فيه (الكلّ) و (البعض)، وأنشدوا بيتًا لسحيم...[4] وقال أبو منصور الأزهري: وقد استعملَه الناسُ حتى سيبويه والأخفش في كتبهما لقلّة علمهما بهذا النحو، فاجتنب ذلك؛ فإنّه ليس من كلام العرب[5].

---

(١) عبث الوليد ٤٣٠.

(٢) الصحاح ١٤٧٤/٤، مع أنه في آخره صرّح بالجواز. وانظر اللسان (كلل).

(٣) ذكر ذلك المعري أيضا في رسالة الغفران٢٨٤،، وانظر: أمالي ابن الشجري ٢٣٣/١-٢٣٤.

(٤) رسالة الغفران ٢٨٤.

(٥) تهذيب اللغة ٤٩١/١. وقد يكون ناقلَه عن أبي حاتم.

وعُزي الجوازُ إلى سيبويه، كما صرَّح بذلك الناقدُ في هـذا الموضـع، وعُزي أيضًا للأخفش وللزجاجي والفارسي والزمخشري[1]، وشاعَ في ألسنة المصنِّفين، فلن يَسَعَ هؤلاء الأئمةَ شيءٌ في نثرهم ويضيقَ عـن البحتـري في شِعره. ولكنهم جميعًا وقعوا في المشتبه، و لم يتورّعوا عن مقاربة اللّحن.

- قول المتنبي:

حمَلْتُ إليهِ مـن ثَنائي حَـديقَةً ... سَقاهاالحجَى سَقْيَ الرِّياضَ السّحائبِ

قال أبو الحسن الجرجاني: قالوا: فصَل بين المضاف والمضاف إليـه بالمفعول؛ وإنما يُفصل بينهما بالظروف والحروف وما أشبههما[2]، وعدّه ابنُ رشيق قبيحًا، وقال: إنّ التفرقة بين النعت والمنعوت أسهلُ من التفرقة بين المضاف والمضاف إليه، وهما بمنزلة اسمٍ واحد.[3] وقال الحمـدوني: وليس كلُّ ما استعملته العربُ يحسُن بالمحدثين[4]. وانتقده أيضًا ابنُ الأثير والثعالبي وابن فورّجه[5].

والمسألةُ من مسائل الخلاف بين الفريقين البصري والكوفي، فأمّـا الكوفيون فأجازوا الفصلَ في ضرورة الشعر بغير الظرف والجار والمجرور،

---

(١) راجع: أمالي ابن الشجري ١/٢٣٣-٢٣٥، ، المحكم ١/٢٥٦، البسيط لابن أبي الربيع ١/٤٠١، وشرح القطر للفاكهي ٢/٢٥-٢٥٣.

(٢) الوساطة ٤٧٨.

(٣) العمدة ٢/٧٢.

(٤) التذكرة الحمدونية ٧/٣١٤.

(٥) انظر: كفاية الطالب في نقد كلام الشاعر والكاتب ٢٠٦، ويتيمة الدهر ٧٧. الفـتح على أبي الفتح ٤٣.

وممّا أجازوه المفعولُ به،[1] ففي مذهبهم نَصْرٌ بيِّنٌ للمتنبي، وقــد مــضى وسيأتي أنه يعمل بقولهم في غيرما مسألةٍ.

وأمّا البصريون فلم يُجيزوا الفصلَ في الشعر إلاّ بالظرف والجار والمجرور، وساق الكوفيون الشواهدَ والبصريُّون، وسأُعرِض عن ذلك كلِّه، وأُقبِلُ على آية كريمة تُشكِل على الفريقين، وهي: ﴿**وكذلك زُيِّنَ لكثيرٍ من المشركين قتْلُ أولادَهم شُركائهِم**﴾، في إحدى قراءاتها، وفيها مثلُ الذي في بيت المتنبي من الفصل بين المضاف والمضاف إليه بالمفعول به، وهي قراءة ابنِ عامرٍ أحدِ السبعة الذين تواترَت قراءتُهم، والمسلمون على قَبولها واعتقادِ صحّتها، ووجْهُ إشكالها على الكوفيين أنهم جَعلوا الفصلَ بالمفعول به جائزًا في الضرورة، والأَولى بهم أن يُبيحوه في النثر؛ فقد ورَد في القرآن.

ووجهُ إشكالها على البصريين أشدّ؛ فهم لايجيزون الواردَ في الآية في نثرٍ ولا شعرٍ، ويُغلّبون قياسَهم على أقوى سماعٍ، وهو عجيــبٌ منــهم. واعتذارُهم عن الآية أعجبُ، فهم يَرون القراءة السبعية واهيةً، والقــارئَ واهمًا، وأنّ القراءة ليست صحيحةً، قالوا: ولو كانت صحيحةً لكان ذلك من أفصح الكلام، وقالوا: وإنّما دعا ابنَ عامر إلى هذه القــراءة أنــه رأى في مصاحف أهل الشام: (شركايهم) مكتوبًا بالياء.[2] فهم يَحكُمُون أنّ القارئ يقرأ بما بلغتْه قدرتُه من تفحُّص الخطوط، وغفَلوا عن أنّ القارئ إنّما يَروي ما

(١) الإنصاف ٤٢٧/٢ وما بعدها،

(٢) انظر: الإنصاف ٤٣٥/٢-٤٣٦. ينقل رأي البصرين، وهو مشهور في كتــب كــثيرٍ منهم.

سَمع، وإذا كان الثِّقاةُ من الرُّواة يَتحرَّون الحركاتِ والسكناتِ في رواية ألفاظ النبي ﷺ والصحابةِ، فما بالك برُواة كلام ربِّ العالمين؟.

وقد انتصر ابن عصفور وابن مالك لهذه القراءة ولصاحبها، وقوّياها بالقياس وبالسماع الكثير،[1] وفعَلَ فعِلَهما أبو حيّان[2] من النحويين، والصفديُّ من النقاد[3]، رحمهم الله أجمعين.

وأنا مطمئنٌّ إلى أن المتنبي ما أخطأ ولا لَحَن، بل فعل السائغَ في كلام العرب في النثر، وهو في الشعر من باب أولى[4].

حروف الجرّ:

- قول البحتري:

فلا بدَّ من نجرانِ تثليثَ إن نأَوا وإن قَرُبوا شيئا فنَجرانِ لَعْلَعا

قال المعري عن (نجران) الأخيرة: يجوز الرفعُ على تقدير المبتدإ، ويجوز النصبُ على إضمار فعل، والخفضُ قبيح[5]، وهو على قبحه جائزٌ، ويَسهُل في مذهب الكوفيين أكثرَ من سهولته في مذهب أهل البصرة؛ لأنّ

(١) ضرائر الشعر لابن عصفور ١٩٨- ٢٠٠..شرح التسهيل ٣/٢٧٦-٢٧٨. وقال ابن عصفور: إنّ المتنبي جرى على ها المذهب في بيته هذا.

(٢) في البحر المحيط ٤/٢٢٩، والارتشاف ٢/٥٣٥. والناقد الذي أورد النقدَ احتجّ لأبي الطيب بأنه يجري على ما أجازه الفراء، وساق عليه شواهد.

(٣) نصرة الثائر ٨٤.

(٤) وراجع ضرائر الشعر للقزاز ٤٥، ١٠٢.

(٥) وهو رواية الديوان. ولولا ذاك ما أوردت البيت في الدراسة؛ لأني لا أعنى بالإيرادات التي لم يقع فيها تصويب.

حروف الجرّ لا تُضمر إلاّ أن يَدلَّ عليها شيءٌ، وقد دَلّ عليها قولُه: (فلا بدّ من نجران) فيكون المعنى: فإن قرُبُوا شيئًا فلا بدّ من نجران لعلع[١].

وكونُ الجار لا يعمل محذوفًا لضعفه قانونٌ بصري مشهور[٢]، علّله سيبويه بأنّ المجرور داخلٌ في الجارّ غيرَ منفصل عنه، فصار كأنه شيءٌ من الاسم، أو أنّه هو والمجرور صارا بمنزلة حرف واحد،[٣] واستقبحَ واستضعفَ الجرَّ في قولهم: (مررت برجل صالحٍ إن لا صالحٍ فطالحٍ) على أنّ التقدير: (إنْ لا أكن مررت بصالحٍ فبطالحٍ)[٤]، وذكر المبردُ أنّه محالٌ أن يُحذَف الجارُّ ولا يُؤتَى منه ببدل[٥].

لكنّ البصريين في تقديراتهم لم يَسلَموا من أن يُقدِّروا في بعض المواضع حرفَ الجرّ محذوفًا، كما قدّره سيبويه وأعملَه وهو محذوفٌ في نحو: (جئتك بدرهمٍ فهَلاّ دينارٍ)[٦]، ونقل ابنُ مالك عن الأخفش أنّه كثير[٧]، ومثلُه قولُهم: (امرُرْ على أيُّهم أفضلُ: إنْ زيدٍ وإن عمرٍو) والتقدير: (إن مررت بزيدٍ أو مررت بعمرو)[٨]، قال ابن مالك: جعَل سيبويه إضمارَ الباء بعد (إنْ) لتضمُّن ما قبلَها إيّاها أسهلَ من إضمار

---

(١) عبث الوليد ٢٧٦.

(٢) الكتاب ١/٩٤، ٢٦٣، ٣٩٥، ٢/١١٥، ١٦٣، ١٦٦، المقتضب ٣/٦١، الإنصاف ١/٣٩٦.

(٣) الكتاب ١/٢٥٤، ٢/١٦٣.

(٤) الكتاب ١/٢٦٢.

(٥) المقتضب ٢/٣٤٧.

(٦) الكتاب ١/٢٦٩.

(٧) شرح التسهيل ٣/١٩٢.

(٨) الكتاب ١/٢٦٣.

(رُبّ) بعد الواو، فعُلِم بذلك اطّرادُه عنده،[1] وكذا قولُ النبي ﷺ: (من كان عنده طعامُ اثنين فليذهبْ بثالث، وإن أربعةٍ فخامسٍ أو سادسٍ)، وحَكى الأخفشُ أنه يُقال: (جئ بزيد أو عمرٍو ولو كليهما)، ومثلُه قولُ الشاعر:

متى عُذتُمُ بنا ولو فئةٍ منّا كُفيتُمْ ولم تَخشَوا هَوانًا ولا وَهْنا[2]

وقولُ النحويين: (ما مررت بزيد فكيف أخيه)[3]. قال ابن مالك: والقياس على هذه الأوجه كلِّها جائزٌ[4].

ولا أرى بيتَ البحتري يخالف ما سبق أبدًا، فكأنّه هو، وذاك مُقوٍّ من غير شكّ ما صنَعَه، لكنّ ذلك قليل، وصَفه الأنباريُّ أنّه رديءٌ لا تتكلّم به العرب،[5] وأرى أن أحسنَ أوجه البيت النصبُ على تقدير إضمار فعلٍ، وليته نَصَبَ.

الجر بالمجاورة:

أورده أبو الحسن الجرجاني مع الأبيات التي وصفَها بأنها من أغاليط الشعراء، ويراه من أسهلها[6].

---

(١) شرح التسهيل ٣/١٩٢.

(٢) البيت والقول والحديث قبله في شرح التسهيل ٣/١٩١-١٩٢، وزاد عليها. وانظر: شواهد التوضيح ٩٣-٩٤.

(٣) الإنصاف ١/٣٩٨.

(٤) شرح التسهيل ٣/١٩٢. ووافقه الأشموني ٢/٢٣٤.

(٥) الإنصاف ١/٣٩٨.

(٦) الوساطة ٨.

وصنّفه العلوي من الأمور التي لا تجوز للشاعر، ويُسمّيه لحنًا، قال: وإنْ سمَّوه جرًّا على المجاورة، ووصَفه بالقبح في غير موضع، وأصرَّ غير مرَّةٍ أنه لا يجوز للمولّد، قال: وكلٌّ ذلك إنما أتَوا به بناءً على ما ورَد عن العرب من قولهم: (هذا جُحْرُ ضَبٍّ خَرِبٍ)، وليس (الخَربُ) من صفة (الضَبّ)، قال الخليل بن أحمد[1]: قولهم: (هذا جُحْرُ ضَبٍّ خَرِبٍ)، إنما ورد عنهم من طريق الغلط، والدليل على ذلك أنهم إذا ثَنَّوا لم يقولوا إلا: (جُحرا ضَبٍّ خَربان)، لأن الغلَط ههنا يَبينُ، وإنما وقع في الواحد لاجتماع (الجُحر) و(الضبّ) في الإفراد، وكذلك إذا جمعوا فإن الغلطَ يرتفعُ، نحو قولِك: (هذه جِحَرَة ضِباب خَرِبَةٌ). قال العلوي: والمُحقّقون من أهل العلم لا يُجيزونَ العملَ على الجوار، وما نحنُ بالمُغَلِّبين قولاً على قول، ولا لنا في ذلك غرَضٌ، وإنما المُولَّدُ من الشعراء لا يجوز له العملُ على المجاورة، ولا ورَد ذلك لأحدٍ من المولّدين المُجيدين، ولا أجاز العلماءُ بالشعر لهم ذلك، سواء كانت العرب أصابَتْ فيه أو أخطأَتْ، المقصودُ أنه محظورٌ على المولّدين[2].

فتبيَّن موقف النقاد الكارهُ كرهًا شديدًا لهذا الوجه من العمل وأنهم يلحّنون فيه القدماءَ، بلهَ المتأخرين، وأمّا مشايخُ النحو فالأمر عندهم أهون، وبعضهم يتقبّله بقَبول حسَنٍ، ويُفسِح فيه قليلاً للقياس، وبعضُهم يتقبّله بقبولٍ غيرِ حسَن، وأكثرُهم على تأويل ما ورَد في شعر المتقدّمين

---

(١) ما يزال النقل عن العلوي، وقولُ الخليل بتصرف كبير في الكتاب ١/٤٣٧.

(٢) نضرة الإغريض ٢٤١.

على المجاورة، ولا يلحّنونهم أبدًا، وهذا فرْقٌ يتكرّر كثيرًا بين النحـــويين والنقاد في شأن المتقدّمين من العرب.

وممّن تسامح في هذا الشأن سيبويه، قال: وقد حملهم قربُ الجـــوار على أن جَرُّوا: (هذا جحرُ ضبٍّ خربٍ) ونحوَه.[١] وجَعَل له وجهًا، ذلك أنه نكرةٌ كـــ (الضبّ)، وأنه في موقع يقع فيه نعتُ (الضبّ)، وأنه صار هو و(الضبّ) بمنزلة اسم واحد. وأطالَ -رحمه الله- في ذلك، وإن كان القياسُ عنده الرفعَ[٢].

وقد يُفهَم من كلام سيبويه جعْلُ ذلك قياسًا، وأنه يجيز : (هـــذان جحرا ضبٍّ خربين) مخالفًا فيه شيخَه الخليل.[٣] وأجازه أيضًا ابنُ مالـــك على قلّة إن أُمِن اللبسُ، وساقَ عليه شواهدَ كثيرة[٤]، وهو مـــذكورٌ في كتب النحو[٥]، وأثبته ابنُ هشامٍ نوعًا من أنواع المجرورات[٦]، وتأوّل بـــه آيتين من الكتاب العزيز[٧].

غير أنّ ظاهر أكثر كلام العلماء على أنّه من قائله من قبيـــل الغلَـــط والتوهّم، كما يقول ابن جني الذي له فيه رأيٌ، قال: "وممّا جـــاز خـــلافُ

---

(١) الكتاب ١/ ٦٧.

(٢) الكتاب١/٤٣٦. وانظر: المقتضب ٤/ ٧٣.

(٣) الكتاب ١/ ٤٣٧، وشرح الرضي للكافية ق١ ٢/ ١٠١٧، الارتشاف ٢/ ٥٨٣.

(٤) شرح التسهيل ٣/ ٣٠٨-٣١٠.

(٥) انظر مثلا: شرح التسهيل ٣/ ٣٠٨، شرح الكافية الشافية ٣/ ١١٦٧، شرح الرضـــي للكافية ق١ ٢/ ١٠١٦، الارتشاف ٢/ ٥٨٢-٥٨٤.

(٦) كما في الشذور وشرحه ٣١٧، وكذا عند الفاكهي في شرح القطر ٢/ ١٦٠-١٦١.

(٧) المغني ٢/ ٦٨٢-٦٨٣.

الإجماع الواقعِ فيه منذ بُدئ العلمُ وإلى آخر هذا الوقت ما رأيتُه أنا في قولهم: (هذا جحرُ ضبٍّ خربٍ) فهذا يتناوله آخرٌ عن أول وتالٍ عن ماضٍ على أنه غلطٌ من العرب، لا يختلفون فيه ولا يتوقفون عنه، وأنه من الشاذّ الذي لا يُحمل عليه، ولا يجوز رَدُّ غيره إليه، وأمّا أنا فعندي أنّ في القرآن مثلَ هذا الموضع نيّفًا على ألفِ موضع، وذلك أنه على حذف المضاف لا غير.... وتلخيصُ هذا أنّ أصلَه: (هذا جحرُ ضبٍّ خربٍ جُحرُه) ...ثم حُذف (الجحر) المضافُ إلى الهاء، وأقيمت الهاءُ مُقامَه فارتفعتْ؛ لأنّ المضاف المحذوف كان مرفوعًا، فلمّا ارتفعتْ استتر الضميرُ المرفوع في نفس (خرب) فجرى وصفًا على (ضب)... وعلى نحوٍ من هذا حمل أبو علي[1]: (كبيرُ أناسٍ في بجادٍ مُزَمَّلِ) و لم يحمله على الغلط، قال: لأنه أراد: (مزمَّلٍ فيه) ثمّ حذف حرف الجرّ، فارتفع الضمير، فاستتر في اسم المفعول[2].

وقال ابن هشام: إنّ السيرافي وابنَ جني أنكرا الخفضَ على الجوار[3]، ولعله يعني تأويلَ ابن جني السابقَ الذي أعاده به إلى أحكام القياس، وللسيرافي تأويلٌ يقاربه، قال: إنه نقله عن بعض البصريين وقوّاه.[4]

وسأسرد الأبيات التي وجدتُ النقادَ يَعيبونها؛ لأنه وقع فيها الجرُّ بالمجاورة، والكلام عليها جميعًا واحدٌ، مضى في هذا التمهيد:

---

(١) نُقل ذلك عنه في الخزانة ٥/٩٩.

(٢) الخصائص ١/١٩٢-١٩٣. وانظر: شرح الكافية للرضي ق١ ٢/١٠١٧-١٠١٨. ومن كتب النقاد: نضرة الإغريض ٢٤٠.

(٣) المغني ٢/٦٨٣.

(٤) شرح السيرافي ٦/٦٨.

- قول امرئ القيس:

كأنّ ثبيرًا من عرانين وبلِه ... كبيرُ أناسٍ في بجادٍ مُزَمَّلِ

قال أبو الحسن الجرجاني: خفضَ (مزملا) وهو وصفُ (كبير).[1]

وقال العلوي: وله وجهٌ ذكَره أبو الفتح، وهو أنه أراد (مزمَّلٍ فيه)، فحذف الجارَّ، فارتفع الضمير، فاستتر في اسم المفعول[2].

- قول الفرزدق:

بخير يدَي مَن كان بعد محمّدٍ ... وجارَيْهِ والمقتولِ لله صائمِ

قال الجرجاني: خفضَ (صائم)[3].

- قول الشاعر:

كأنّما ضَرَبتْ قُدّامَ أعينِها ... قُطنًا بمُستحصدِ الأَوتار مَحْلُوجِ

قال العلوي: هذا لحنٌ، وصوابه: (محلوجا)[4].

- قول الشاعر:

فيا معشر الأعراب إن جاز شُرْبُكُم ... فلا تشربوا ما حجَّ للهِ راكِبِ

قال العلوي: وهذا لحنٌ قبيح، وصوابه: (ما حجّ لله راكبُ)[5]

- قول الآخر:

أطوفُ بها لا أرى غيرَها ... كما طافَ بالبيعة الراهبِ

---

(١) الوساطة ٨. وانظر من كتب النحو: ضرائر الشعر للقزاز ١٨٩

(٢) نضرة الإغريض ٢٤٠.

(٣) الوساطة ٨.

(٤) نضرة الإغريض ٢٤١. وانظر من كتب النحو: ضرائر الشعر للقزاز ١٩٠

(٥) نضرة الإغريض ٢٤٠.

قال العلوي: جعل (الراهب) مجرورًا على الجوار، وهو لحنٌ قبيح، وصوابه: (كما طاف بالبيعة الراهبُ).[1]

- قول الراجز:

كأنّ نسْجَ العنكبوتِ المُرْمِلِ ....

قال العلوي: وصوابُه: (المُرْمِلا)[2].

- قول البحتري:

ذَمَمْنا عَهْدَه لمّا ذَمَمْنا   ذَميمَ سَجيَّةٍ لَحزٍ بَخيلِ

قال المعري: لعله قال: (سَجيَّتي لحِزٍ) حتى يصحّ الإعراب، أو أنه سَلَكَ الوجهَ الذي يُسمَّى المجاورةَ، ويُضعفه أنّ لفظ (سجية) مؤنّث، ولفظ (لحز) مذكر.[3]

(أفعَل) التفضيل:

- قول أبي نواس:

كأنّ صُغرى وكُبرى من فَواقعها   حَصباءُ درٍّ على أرضٍ من الذهبِ

ذكر أبو الحسن الجرجاني أنّ النحويين يُنكرون (صُغرى) و (كُبرى) بغير ألفٍ ولام، وألمحَ إلى أنّ هذا غاضٌّ من شأن هذا البيت الذي يراه لولا هذه المنقصَة جيّدًا[4].

---

(١) نضرة الإغريض ٢٤٠.

(٢) نضرة الإغريض ٢٤٠.

(٣) عبث الوليد ٣٧٨.

(٤) الوساطة ٥٥.

وقال عنه ابن الأثير: إن أبا نواس كان معدودًا في طبقات العلماء مع تقدُّمه في طبقات الشعراء، وقد غلِط فيما لا يغلَط مثلُه فيه، (وأنشد البيتَ) قال: وهذا لا يَخفى على مثل أبي نواس، فإنه من ظواهر علم العربية، وليس من غوامضه في شيء؛ لأنه أمرٌ نقليٌّ يُحمل ناقلُه فيه على النّقل من غير تصرُّف. قال: وقولُ أبي نواس: (صغرى) و(كبرى) غيرُ جائز، فإن (فُعلى أفعل) لا يجوز حذفُ الألف واللام منها، وإنما يجوز حذفُها من (فُعلى) التي لا (أفعل) لها، نحو: (حبلى)، إلا أن تكون (فعلى أفعل) مضافةً، وههنا قد عرِيتْ عن الإضافة وعن الألف واللام. قال: فانظرْ كيف وقع أبو نواس في مثل هذا الموضع مع قربه وسهولته؟[1] ونبّه على هذا الغلط أيضا أبو هلال العسكري[2].

وقد نصَّ النحويون أيضا بالعيب على هذا البيت، ولحّنوه، كما فعل الزمخشري[3] والحريري[4] وابن هشام[5] والأشموني[6].

وقد وقع في مثل هذا البحتريُّ في البيت الآتي، وبحثُهما واحدٌ:

---

(١) المثل السائر ١/٦٦.

(٢) في ديوان المعاني ٢٩٧

(٣) في المفصل ٢٣٥-٢٣٦.

(٤) في درة الغواص ١٥٨

(٥) في شرح القطر٣١٦. والمغني ٢/٣٨٠. وأوضح المسالك ٣/٢٨٧-٢٨٩،

(٦) في شرحه الألفية ٣/٤٨.

• قول البحتري:

قد وَجَدنا عَصاكَ صفراءَ ملسا ... ءَ من النّبع بين صُغرى وكُبرى

قال المعرّي: سيبويه يزعم أنّ الصواب: (الـصغرى) و (الكـبرى) بالألف واللام، ومذهبُه أنّ حذفَهما لا يجوز إلاّ فيما استُعمل فيه، كقولهم: (دُنيا) و (حُسنى)، وكذلك كل ما كان أنثى لـ(أفعل) مثله يجيء إمّا مضافًا وإمّا بالألف واللام، كقولنا: (هذا الأفضل) و (هذه الفُضلى)، فإنْ عداها الألفُ واللامُ لم تعْدُها الإضافةُ، فيقال: (هذه فُضلى القوم).(1)

وقاعدة النحو المشهورةُ أنّ (أفعل) التفضيل إذا جُرِّد من (أل) والإضافة -كما في البيتين السابقين- يجب أن يلزم حالةَ الإفراد والتذكير، فيقال: (أصغر) و (أكبر)، ولا يقال: (صغرى) ولا (كبرى) إلاّ إذا كانت بالألف واللام أو بالإضافة(2).

واعتذر بعضُ النحويين والنقاد عن أبي نواس في البيت الأول: (كأنّ صغرى وكبرى من فواقعها) بأنّ (مِن) زائدةٌ وأنّ (صغرى) و (كبرى) مضافان، ولكنّ ابنَ هشام يرُدُّ هذا؛ لأنّ (مِن)لا تُزاد في الإيجاب، ولا مع تعريف المجرور(3).

---

(1) عبث الوليد ٢٠٣.

(2) راجع: المقتضب ٣٠٤/١، ٣٧٧/٣، المفصل ٢٣٣، التسهيل ١٣٣، وشرحه لابن مالك ٥٨/٣-٥٩، أوضح المسالك ٢٨٧/٣، شرح القطر ٣١٦.

(3) راجع المغني ٣٨٠/٢-٣٨١، والخزانة ٣١٧/٨.

وأورد بعض النحويين للبيتين عذرًا واحدًا يشملهما، أنّه لم يُرِدْ بهما المفاضلةَ، وإنّما أراد معنى الوصف المجرَّد، فهما في حُكم الصِّفة المشبَّهة، كأنه قال: (صغيرة) و(كبيرة)، وذكروا شواهدَ على مجيء (أفعل) التفضيل خاليًا من معنى المفاضلة ومرادًا به الوصفُ المجرّد، وهذا مذهب المبرد،[1] وذكر بعضُهم أنّ ذلك مطردٌ أيضًا عند المتأخرين[2].

وهذا أقرب عذرٍ للبيتين، يُعفيهما من التلحين، ويُقرّبهما من القياس، على تردُّدٍ في ذلك؛ لأنّ من النحويين مَن لا يُسلِّم بذلك، وعزا ابن الأنباري المنعَ إلى عامّة النحويين[3]، ورجّح ابنُ مالك قصرَه على السماع[4].

- قول البحتري:

الأحسنون من النُّجوم وجوهُهم ... بَهَروا بأكرم عُنصرٍ ونُحاسِ

قال المعري: هذا رديء؛ لأنه جمَع بين الألف واللام و (مِن) بقوله: (الأحسنون من النجوم)، ولا يُقال: (هذا الأفضل منك)، ولكنّ (مِن) تُعاقب الألفَ واللامَ في هذا الباب... وقوله (الأحسنون) رديءٌ أيضًا في هذا الموضع؛ لأنّ(أفعل منك) يقع على الواحد والجميع[5].

---

(١) المقتضب٣/٢٤٥، ٢٤٧.

(٢) شرح المفصل ٦/١٠٣، شرح التسهيل لابن مالك ٣/٦١، المغني ٢/٣٨٠-٣٨١. المساعد ٢/١٧٩-١٨٠، تعليق الفرائد ٧/٢٦٧-٢٦٩، وفي المسألة خلاف.

(٣) نقلاً عن المساعد ٢/١٧٩.

(٤) التسهيل ١٣٤.

(٥) عبث الوليد ٢٤٩-٢٥٠.

ومصدر الأمرين واحد، ونتيجتُهما واحدة؛ لأنه إذا جاء بـالألف واللام امتنع من (مِن)، فهما لا يجتمعان،[1] وإذا استعمل (مِن) وجب أن يلتزم فيما قبلها الإفرادَ والتذكيرَ؛ لأنه سيخلو من (أل) والإضافة.

وقد ورد شيءٌ من كلام العرب موافقًا تمامًا لبيت البحتري في جمعه بين الألف واللام و(مِن)، وهو قول الأعشى:

ولستَ بالأكثرِ منهم حَصًى وإنّما العِـزَّةُ للكـاثرِ

وخرّجه النحويون بتخريجات ثلاثة، وهي أنّ (أل) زائـدة، أو أنّ (مِن) متعلقة بـ (أكثر) أخرى محذوفةٍ نكرة مبدلة من (أكثـر) المعرفـةِ المذكورةِ في البيت، فالتقدير: (بالأكثرِ أكثرَ منهم حَصًى)، أو أنها متعلقةٌ بما قبل (الأكثر) ويُراد بها التبيينُ، كأنه قال: لست من بينـهم بـالأكثرِ حَصًى[2].

والتأويل الأخير حسَنٌ جدًّا في بيت الأعشى، ولكنّه لا يـستقيم في بيت البحتري الذي جرى فيه النقدُ، وبُنيَت عليه المسألةُ، فظاهرٌ أنه يريد أنّ وجوهَهم أحسنُ من النجوم، وأمّا التخريجان الآخران فأراهما ضعيفين، ولئن قُبِلا على كُرْهٍ لتبرئة الأعشى الجاهليِّ من اللحن إنهما لا يسوغان في

(١) وهذا مدوَّنٌ في أكثر كتب النحو، كما في التكملة لأبي علـي ٣٠٧، أوضـح المـسالك ٢٩٥/٣،

(٢) هذا الأخير لابن جني في الخصائص ١/١٨٥-١٨٦، ونحوه في المفصل ٢٣٦، ويحتمله كلام أبي علي في التكملة ٣٠٨، وراجع: شرح المفصل لابـن يعـيش ٦/١٠٤-١٠٥، شـرح التسهيل لابن مالك ٥٨/٣، شرح الرضي للكافية ق٢ ١/٧٧٣-٧٧٤، المغـني ٥٧٢/٢، أوضح المسالك ٢٩٦/٣، توضيح المقاصد ١٢٠/٣.

قصّة البحتري، ولَتلحينُه أهونُ من تجرُّع هذا التكلُّف في الدفاع عنه، فلم يَجُرْ عليه المعري حين وصف بيتَه بالرداءة.

- قول الشريف الرضي:

وأينَ المطايا تَذرَعُ البِيدَ والدُّجَى ... إلى أقربٍ من نَيل عِزٍّ وأبعَدِ

قال ابن حمدون الناقد: ولم تَستعمل العربُ (أفعل) التفضيل إلا جاءت بـ (مِن)، كقولهم: (أقرب من كذا)، أو يأتي بالألف واللام، فيخرج عن معنى التفضيل[١]، كقولهم: (الأقرب) و(الأبعد)[٢].

حديث الناقد غيرُ بيّنٍ، ولعله لا يَرى (مِن) في البيت هي التي ترِد مع (أفعل) التفضيل، والمعنى يَدلُّ على ذلك، ولو كان يراها المصاحبة لـ(أفعل) التفضيل ما كان في البيت إلاّ تنوينُ (أقرب) و (أبعد)، وهو سهلٌ، لكنه -والله أعلم- يراها (مِن) البيانيةَ، ويرى التركيبَ غيرَ صحيح؛ لأنّ من طريقة (أفعل) التفضيل أنه إذا خلا من (أل) والإضافة وجب أن تقترن به (مِن)، وهذا نقدٌ صحيح، مبنيٌّ على تقرير النحويين، وقد تكرّر في هذه الأبيات الأخيرة.

وينفعه ما سبق من اعتذارٍ، وهو أن تكون (أفعل) خاليةً من معنى التفضيل، وأنّها بمعنى الصفة المشبهة والوصفِ المجرّد: (قريب) و (بعيد)، وهو تأويلٌ مقبولٌ في هذا البيت.

---

(١) لعله يريد أنها تكون بمعنى الصفة المشبهة ولا تتضمّن تفضيلا، وذلك في بعض الاستعمالات، أو أنها لا تقترن بـ (من) ولا تلزم حالة واحدة، وهو الغالب من شأنها.

(٢) التذكرة الحمدونية ٧/٣٠٤-٣٠٥.

(نعم) و (بئس) :

- قول البحتري:

نعْمَ عَونا أُكرُومَتَينِ فهــذا عُمْــدةٌ للنَّدى وذاك وَسيلَة

قال الناقد: الصواب عند البصريين في هذا أن تكون (نعمَ عــونَي) نصبًا؛ لأنهم يرون المضافَ إلى النكرة في باب (نعم) و (بـئس) جاريًــا مجراها، وقد أجاز الكوفيون رفعَ مثلِ هذا[1].

غايةُ ما وقع فيه الشاعرُ أنْ جاء بفاعل (نِعْمَ) اسمًا نكرةً مــضافًا إلى نكرة، وصوّبه الناقدُ بأنْ يَنصب (عوني) لتكون تمييزًا، ويكــون الفاعــل ضميرًا مستترًا، فسَّره هذا التمييزُ.

فالبصريون —كما ذكر الناقد– وأكثرُ النحويين يَحصرون فاعلَ (نِعْمَ) و(بِئسَ) في أن يكون معرّفًا بــ (أل) أو مضافًا إلى المعرَّف بها، أو مــضمرًا مميّزًا بنكرة منصوبة[2]، معتمدِين في ذلك على استقراء كلام العرب.

وذكر أبو علي أنّ كونَ فاعلهما نكرةً ليس بالشائع[3]، وأنّه لا يجوز على مذهب سيبويه[4]. وحجّتهم أهم عَزَموا على ألاّ يكون فاعلُهمــا إلاّ الجنسَ أو ما يُفهَم منه الجنسُ، ولذلك لم يُجيزوا أن يكون فاعلُهما نكــرةً ولا مضافًا للنكرة؛ لأنّ النكرةَ لا يُفهَم منها الجنسُ دائمًا[5].

---

(١) عبث الوليد ٣٦٧.

(٢) راجع اللمع ٢٠٠-٢٠١، المفصل ٢٧٢، الكافية ٢١٣، وشرح الكافية للرضي ق٢ ١١٠٤/٢-١١٠٥، وأغلب كتب النحو على هذا.

(٣) الإيضاح ١٢٥.

(٤) نقله عنه عن سيبويه ابنُ يعيش في شرح المفصل لابن يعيش ١٣٢/٧.

(٥) شرح الجمل لابن عصفور ٦٠٠/١. وانظر: شرح المفصل لابن يعيش ١٣٠/٧-١٣١، ١٣٢.

وصرَّح بعضُ المحققين بورود فاعلِهما منكَّرًا مفردًا، نحو: (نعمَ رجلٌ زيدٌ) أو مضافًا إليه، كقوله:

فنعمَ صاحبُ قومٍ لا سلاحَ لهم   وصاحبُ الركب عثمانُ بن عفَّانا

وقولِ الآخر في (بئس):

بئس قرينـــا يَفَـــنٍ هالكٍ   أمُّ عبيـــد وأبـــو مالـــك

وإن كان ذلك قليلا.[1] وقال ابن عصفور: إنّ بابَه الشعرُ،[2] وعزا المراديُّ قصْرَه على الشّعر إلى عامة النحويين[3].

والحقّ أنّ الأمر أسهلُ من ذلك، فلا يَبعُـــد في القيـــاس تـــنكيرُ فاعلهما، بل قال الرضي: إنّه الأصل؛ لأنه من حيث المعنى خبرُ المبتـــدإ الذي هو المخصوص[4]، فكان القياس: (نعمَ رجلٌ زيدٌ) ومعناه عنـــده: (زيدٌ رجلٌ جيّدٌ)[5].

وأبو علي الفارسي - وهو الحجّة- لم يفرِّق بين المضاف إلى النكرة والمضافِ إلى المعرفة، قال: واعلم أنّ العربَ تَجعل ما أُضيف إلى ما ليس فيه ألفٌ ولامٌ بمنزلة ما فيه الألفُ واللامُ فترفعُه، كما ترفع ذلك، فتقول: (نعم أخو قومٍ زيدٌ)، وأنشد: (فنعم صاحب قومٍ....) قال: هو بمنزلـــة: (صاحب القوم) [6].

---

(١) المقرب ٦٦/١، التسهيل ١٢٦، شرح عمدة الحافظ ٧٨٩/٢، وشرح الرضي للكافية ق١١٢٥/٢٢، شرح الألفية لابن الناظم ٤٧٠.

(٢) شرح الجمل لابن عصفور ٦٠٠/١.

(٣) توضيح المقاصد ٨٠/٣. وانظر الخزانة ٤١٥/٩.

(٤) شرح ذلك في الأصول ١١٢/١.ولذلك قيل في إعراب جملة الفعل والفاعل إنه خـــبر مقدم، والمخصوص مبتدأ مؤخر.

(٥) شرح الكافية ق٢ ١١١٠/٢.

(٦) البصريات ٦٤٠/٢-٦٤١.

ونقل ابنُ يعيش عن الأخفش أنه أجازه في السعة، وأنّ بعضَ العرب يقول ذلك[(١)].

وظاهرُ تمثيلِ ابنِ السراج أنّه يجيزه أيضا حين مثّل لما يجوز بــ (نعم غلامُ رجلٍ زيدٌ)[(٢)] وعزا المرادي الجوازَ في الاختيــار إليــه وإلى الفــراء والأخفش والكوفيين[(٣)]، ونقلوا أنّه لغةٌ لبعض العرب.[(٤)]

وبيتُ البحتري لا يخالف هذا إلاّ أنه حذفَ المخصوصَ بالمدح، ولا خلافَ في جواز حذفه.

النعــت:

- قول المتنبي:

وإني لَمِن قــومٍ كأنّ نفوسَنا ... بها أَنَفٌ أن تَسكُنَ اللَّحمَ والعَظْما

قال أبو الحسن الجرجاني: قالوا: قطع الكلامَ الأولَ قبــل اســتيفاء الكلام وإتمامِ الخبر، وإنّما كان يجب أن يقول: (نفوسهم) ليرجعَ الضمير إلى (القوم)، فيتمّ به الكلام. وهذا من شنيع ما وُجِد في شعره[(٥)].

يريد: أنه وَصف (قوم) بجملة لم تــشتمل علــى رابــط يربطهــا بالموصوف، وهو الضمير العائد إليه، وهو الشرطُ المقرَّر في أحكامها[(٦)].

---

(١) شرح المفصل لابن يعيش ١٣١/٧. وكذا في شرح الألفية لابن الناظم ٤٧٠، توضيح المقاصد ٨١/٣.

(٢) الأصول ١١٩/١. وعزْوُ ذلك إليه في توضيح المقاصد ٨٠/٣، والخزانة ٤١٥/٩-٤١٦.

(٣) توضيح المقاصد ٨٠/٣-٨١، ونحوه في الخزانة ٤١٥/٩.

(٤) الخزانة ٤١٥/٩-٤١٦.

(٥) الوساطة ٤٥٩

(٦) راجع: الإيضاح لأبي علي ٢٨٧، المقتصد ٩١١/٢، شرح المقدمة المحسبة ٤١٧/٢، شــرح المفصل ٥٢/٣-٥٣، المقرب ٢١٩/١، شرح الجمل لابن عصفور ١٩٣/١-١٩٤.

وقد يُعتذَر له ابتداءً أنّ هذا الشرط ليس بلازم في اللفظ دائما، فقد يُحذف الضميرُ الرابطُ إذا عُلِم، وحذفُه من جملة النعت أكثرُ من حذفه من جملة الخبر، وأقلُّ من جملة الصلة.[1] ووصف ابنُ فورجه الناقدُ ما فعله المتنبي بأنّه قويٌّ جدًّا، لكثرته في كلام العرب وحملِهم الكلامَ على المعنى وصرفِهم الضميرَ عن وجهه، وذكَر له شواهدَ عديدة[2].

وقد أورد الناقد نفسُه له عذرين مقبولين: أولهما: أن في الجملة ضميرًا يُغني عن الرابط، وإن كان مختلفًا عنه، فالعرب تَلتفت من ضمير الخطاب إلى الغيبة والعكس. والثاني: أنّ الكلام اكتَمل بقوله: (قوم) يريد: إني من قومٍ كرامٍ ذوي شرفٍ، فحذَف الصفةَ، ثمّ ابتدأ جملةً جديدة. وختَم الناقدُ المسألةَ بقوله: "ولو قال: (نفوسهم) لأزال الشبهةَ ودفَع القالةَ وأسقط عنه الشغبَ وعناء التعب".[3]

- قول أبي تمّام:

وَلَيسَت بالعَوانِ العَنْسِ عِندي ... وَلا هِيَ مِنكَ بالبِكرِ الكَعابِ

(١) أمالي ابن الشجري ١/١٤٠، وعبّر عنه بأنه في الصفة أقيَسُ ١/٩، والإشارة إلى حذفه أيضا في: المقرب ١/٢١٩-٢٢٠، شرح الجمل لابن عصفور ١/١٩٤، ونصَّ ابن مالك على أنّ حذف الضمير من الخبر قليل ومن الصفة كثير ومن الصلة أكثر (التسهيل ١٦٧)، ونحوه في الارتشاف ٢/٥٨٥، وتوضيح المقاصد ٣/١٤١.

(٢) الفتح على أبي الفتح ١٢٥-١٢٦.

(٣) الوساطة ٤٥٩ وما بعدها، وفيه بحث نفيس وفوائد.

وفيه نقدٌ لغوي أُعرِضُ عنه، ونقدٌ تصريفيٌّ سيأتي مع النقدات الصرفية، وفيه نقدٌ نحوي أتصدّى الآنَ له، إذ قيل في الاعتذار لأبي تمّام: إنّما أراد بـ (العَنْس) المصدرَ، جعَله وصفًا لـ(العَوان) مكانَ (العانس)، والمصادر قد تُجعَل أوصافًا في مكان أسماء الفاعلين.

وانتقده الآمدي بأنّه ليس في كل موضوع يسوغ أن تكون المصادر أوصافًا، وإنما تكون أوصافًا على وجهٍ من الوجوه وطريقةٍ من اللفظ، وهي قولهم: (إنما زيدٌ دهرُه أكلٌ ونومٌ)، و(إنما عمرٌو أبداً قيامٌ وقعودٌ)؛ فإن شئتَ كان المعنى: (إنما زيد ذو أكل ونوم)، و(إنما عمرو ذو قيام وقعود) فتقيم المضافَ إليه مُقام المضاف؛ لأنه يدلّ عليه، أو تجعل زيداً نفسَه الأكلَ والنومَ، وعمرًا القيامَ والقعودَ على المبالغة؛ لأن ذلك كثيرٌ منهما، كما قالت الخنساء:

ترتَع ما رتعَت حتى إذا ادّكَرَتْ   فإنما هي إقبالٌ وإدبارُ

فجعلَت الناقةَ هي الإدبارَ والإقبالَ؛ لأن ذلك كثُر منها، وإن شئت كان المعنى: (ذات إقبال و إدبار)، فأقمتَ المضافَ إليه مقامَ المضاف؛ فهذه طريقة الوصف بالمصادر.

ثمّ التفتَ الناقدُ الآمديُّ إلى أبي تمّام ينقده: وإذا تأولتَ بـ (العَنس) المصدرَ في قوله: (وليست بالعَوان العَنْسِ) كان ذلك كقولك: (ليست هند بالصَّبية الصِّغَرِ)، تريد (الصغيرة)، ولا (دَعْد بالهَرِمَة الكِبَرِ)، تريد (الكبيرة)؛ فهذا لا يَسوغ في منطق ولا يُعرف في لغة، ولكن قد تُستعمل

هذه المصادرُ وصفًا على نحو ما ذكرتُه؛ ولو كان أبو تمام اقتصَر على ذكر (العَوان) و(البِكر) - وهما اللفظتان اللتان استعارهما الشعراءُ في هذا المعنى- ولم يَخلِط بهما (العَنْسَ) و(الكعاب) لكان قد سلك الطريقَ المستقيم، فأتى باللفظ المألوف المستعمَل، وتخلَّص من فاحش الخطأ.(١)

ذاك تقرير الناقد، وفيه ملمَحٌ جيّد، أمّا النحويون فثابتٌ عندهم الوصفُ بالمصدر،(٢) ثمّ اختلفوا، فالبصريون يؤوّلونه بحذف مضاف، تقديره (ذو) أو (صاحب)، فإذا قلت: (رجلٌ عدلٌ) أي: ذو عدلٍ؛ ولذلك ألزموه الإفرادَ والتذكير،(٣) إلاّ إذا قُصِدَت المبالغةُ فلا تقدير، قال صدر الأفاضل: (رجلٌ عدلٌ) على المبالغة، كأنّه تَجَسَّم من العدل، ومن قال: إنه على تقدير: (ذو عدلٍ) فقد أذهبَ ماءَه ورونقَه(٤)، والكوفيون يَجعلون المصدرَ واقعًا موقعَ اسمِ الفاعل، فيؤوّلون (عدل) بـ (عادل)(٥).

---

(١) الموازنة ١/١٤١-١٤٢.

(٢) الكتاب ٢/١٢٠، الكامل للمبرد ١/٣٦٩، المفصل ١١٥، وهو مشهور.

(٣) الكامل للمبرد ١/٣٧٤، شرح المفصل لابن يعيش ٣/٥٠، شرح الجزولية الكبير ٢/٦١٧، شرح الجمل لابن عصفور ١/١٩٨، شرح الكافية الشافية ٣/١١٦٠ وفيه النص على هذه العلّة، وعليه أغلب الكتب المتأخرة.

(٤) التخمير ٢/٩١، وانظر: شرح المفصل لابن يعيش ٣/٥٠، شرح الجمل لابن عصفور ١/١٩٨.

(٥) نقله الشلوبين دون عزو (شرح الجزولية الكبير ٢/٦١٧) وكذا الرضي في شرح الكافية ، وصرّح بعزوه إليهم ابن عصفور(شرح الجمل ١/١٩٨) وأبو حيان في الارتشاف ٢/٥٨٧-٥٨٨ وغيرهم. واختاره ابن الحاجب (شرح المفصل له ١/٤٤٣). والأردبيلي (شرح الأنموذج ١٠٠).

وأجد في لفتة الآمدي وجاهةً، وألتمسُ منها نظرًا دقيقًا، يَحسُن بالنحويّ أن يراعيه، ولعلهم قد راعَوه، وهو أنّه لا يُوصف بالمصدر إلاّ في أمرٍ أحدثه الإنسانُ، واتّصفَ به ولازَمَه ملازمةً زادت عن المألوف، فهو لا ينفكّ عنه، وإن كان قادرًا على الانفكاك، وتميّزَ عن غيره بدوام اتّصافه به، حتى ولو كان ذلك في أمرٍ مؤقّت، وهذا الذي أجده مناسبًا لمعنى المصدر ولأمثلة العرب، أمّا (العُنوسة) فليست من ذلك في شيء، وقد بَيَّن ذلك الآمديُّ ووُفِّق حين نظّره بقولهم: (ليست هند بالصبيّة الصِّغَر).

على أنّه لم يثبُت أيضًا كونُ (العنس) مصدرًا، كما سيأتي في النقَدات الصرفية.

العطف:

- قول أبي ذؤيب:

عَصاني إليها القلبُ إني لأمره سَميعٌ فما أدري أرُشْدٌ طِلابُها

قال ابن طباطبا: هذا من الأبيات التي قصّر فيها أصحابُها عن الغايات، وكان ينبغي أن يقول: (أرشْدٌ طِلابُها أم غَيٌّ) فنقَصَ العبارةَ[1].

ومن اختلاف الرأي أنّ ناقدًا آخر استَحسَن هذا الحذفَ، وعدَّه من الفصاحة لما فيه من الإيجاز، ولأنه حذفُ معلومٍ[2].

ولا ريب أنّ مثل هذا الحذف عند النحويين جائزٌ؛ لأنّ من عادة العرب حذفَ ما عُلِم، ومنه في القرآن قوله تعالى: (وسرابيل تقيكم

---

(١) عيار الشعر ١٦٣.

(٢) التذكرة الحمدونية ٦/١٣١.

الحرَّ)، ولم يقل: (والبرد) مع أنه الأقربُ لمنفعة السرابيل، وذلك أنّه معلومٌ عند السامع. وذكر الفرّاءُ أن العرب تَستجيز إضمارَ أحد الشيئين إذا كان في الكلام دليلٌ عليه، وذكر منه هذا البيتَ وقولَه تعالى: ﴿لَيْسُوا سَوَآءً مِّنْ أَهْلِ ٱلْكِتَٰبِ أُمَّةٌ قَآئِمَةٌ ...﴾[1] ولم يذكر الأمةَ الأخرى، وقولَه تعالى: ﴿أَمَّنْ هُوَ قَٰنِتٌ ءَانَآءَ ٱلَّيْلِ سَاجِدًا وَقَآئِمًا﴾[2] ولم يذكر الذي هو ضدّه[3].

وعقد ابن هشام مبحثًا في أنواع الحُذوف لحذف المعطوف والعاطف، وذكر له شواهدَ كثيرة.[4] ووسَّع فيه ابنُ مالك القولَ،[5] مع أنه ذكَر مرةً أنّه نادرٌ[6]، وذكرَ أبو حيّان أنه قليل[7]، وأنشدا هذا البيتَ المنتقَد. وأورد ابنُ هشام في هذا البيت أنه قد لا يَحتاج إلى تقدير معادلٍ؛ فلا حذْفَ فيه، إذا فُسِّرت الهمزةُ بمعنى (هل) فتكونُ للتصديق لا للتعيين[8].

- قول الفرزدق:

وعَضُّ زَمَانٍ يا ابْنَ مَرْوانَ لم يَدَعْ ... منَ المَالِ إلاَّ مُسْحَتًا أَوْ مُجَلَّفُ

(١) سورة آل عمران، الآية: ١١٣.

(٢) سورة الزمر، الآية: ٩.

(٣) معاني القرآن ١/٢٣٠-٢٣١. وانظر البحر المحيط ١/٤٠١، ٧/٤١٨ المغني ١/١٣، ٤٣.

(٤) المغني ٢/٦٢٧-٦٢٨.

(٥) شرح التسهيل ٣/٣٧٩-٣٨٠.

(٦) شرح عمدة الحافظ ٢/٦٥٥.

(٧) البحر المحيط ٨/٢٣. والأشموني ٣/١٢١.

(٨) المغني ١/١٤.

البيت يُروى بالرفع[1]، مع أنّ ظاهر البيت أنّ (مجلف) معطوفٌ على (مسحتا) المنصوبِ، لكنّ الفرزدق خالَفَ الظاهر.

قال ابن قتيبة: رفعَ آخرَ البيت ضرورةً، وأتعبَ أهلَ الإعراب في طلب العلّة، فقالوا وأكثَروا، ولم يأتوا فيه بشيءٍ يُرضي، ومَنْ ذا يَخفى عليه من أهل النّظر أن كلَّ ما أتَوا به من العلل احتيالٌ وتمويه؟ وقد سأل بعضُهم الفرزدقَ عن رفعِه إياه فشتمَه، وقال: عليَّ أن أقولَ، وعليكم أن تحتجّوا[2]. وقال ابنُ قتيبة أيضًا في موضع آخر: وأُخِذ عليه قولُه (وأنشد البيت) وقد أكثرَ النحويون في الاحتيال لهذا البيت، ولم يأتوا فيه بشيءٍ يُرتَضَى[3].

وقال ابن شرف القيرواني: قال أبو الريان: ومن عيوب الشعر اللحنُ الذي لا تسعُه فسحةُ العربية، كقول الفرزدق (البيت) فرفع (مجلفًا) وحقُّه النصبُ، وقد تحيّل له بعضُ النحويين بكلام كالضَّريع، لا يُسمِن ولا يُغني من جوع[4].

---

(١) أكّد ذلك ابن سلام الجمحي في طبقات فحول الشعراء ٢١/١. والبيت من قصيدة طويلة رويُّها مضموم.

(٢) الشعر والشعراء ٣٥/١.

(٣) الشعر والشعراء ٤٥٢/١-٤٥٣، وانظر: الوساطة ٥. ونحوه في العقد الفريد ٢٢٧/٥.

(٤) رسائل الانتقاد ٥٣.

وما من شكٍّ أنّ هذا البيت ممّا يُحيّر الأذهانَ ويُعيي العقول، وكل ما وجدتُه للنحويين فيه من تأويل فإنّ سِمَتَه التكلفُ وشِعارَه البعدُ، يَشقُّ ذِكرُه، ويَصعُب قبولُه[1]، وقد أقرّوا هم أيضا بذلك، فقد باح البغدادي بأنّه بيتٌ صَعْبُ الإعراب! ونقَل عن الزمخشري قولَه: هذا بيتٌ لا تزال الرُّكَبُ تَصطَكُّ في تَسوية إعرابه![2] ورَوى ابنُ سلامٍ عن أبي عمرو ويونسَ -وهُما مَن هُما- أنهما لا يَعرِفان له وجهًا[3].

والشاعر نفسُه لم يَدرِ فيه وجهًا، ولم يَهتَد فيه سبيلاً إلاّ الشَّتمَ، قال الفراء في تفسيره: حدثني أبو جعفر الرؤاسي، عن أبي عمرو بن العلاء قال: مَرّ الفرزدقُ بعبد الله بن أبي إسحاق النحوي فأنشده هذه القصيدةَ، حتى إذا انتهى إلى هذا البيت قال عبدُ الله للفرزدق: علامَ رفعتَ؟ فقال له الفرزدق: على ما يَسوؤك![4].

وللنحويين فيه خوضٌ عسيرٌ طويلٌ، لا أرى إيرادَه لطُوله ولبُعده[5]، ومن طريفه أنّ الرضيَّ لم يجد له وجهًا إلاّ أن يقول: إنّ البيت شاهدٌ على

---

(١) راجع: معاني القرآن للفراء ١٨٢/٢، الجمل للزجاجي ٢٠٤- ٢٠٥، المسائل العضديات ٧٦-٧٧، إيضاح الشعر لأبي علي ٣٤٦- ٣٤٧، ٥٧٧، المحتسب ١٨١/١، ٣٦٥/٢. وغيرها.

(٢) الخزانة ١٤٥/٥. وله فيه بحث جيّدٌ.

(٣) طبقات فحول الشعراء ٢١/١.

(٤) معاني القرآن للفراء ١٨٢/٢-١٨٣، وانظر الخزانة ١٤٥/٥.

(٥) بلغ به البغدادي خمسة أقوال على الرواية المشهورة، وأورد كلاما طويلا على روايات أخر. (الخزانة ١٤٦/٥-١٥١).

أنّه تجوزُ مخالفةُ الإعراب إذا عُرِف المرادُ![1] وإنّي لأرى هذا كبيرًا يعسُر قبولُه؛ لأنّه يَقضي على الأحكام، ويَذهب بالقواعد، ويَفتح أبوابَ اللحن على مصاريعها، ويتجاهل منزلة الأحكام اللفظية للعوامل.

- قول البحتري:

إمّا غَنيٌّ زادَ في إغنائه ... أو مُقتِرٌ يُعدَى على إقتارِه

قال المعري: جاء ب (إمّا) ثم جاء بعدها ب (أو)، وإنما الوجهُ أن تُكرَّر في التخيير والشكّ والإباحة، فيقال: (جاءني إمّا فلانٌ وإمّا فلان)... إلى أن قال: و (أو) ضعيفةٌ في هذا الموضع.[2] ومثلُه تمامًا بيتٌ له آخر:

- قول البحتري أيضًا:

أَمَا مُعينٌ على الشّوق الذي غَرِيَتْ ... به الجَوانحُ والبَينِ الذي أَفِدا

إمّا قتيلاً يَخوضُ السيفُ مهجتَه ... أو نازعًا ليس يَنوي عودَه أبدا

قال المعري: الأحسن إذا بُدئ بـ (إمّا) أن تُعاد مرةً ثانية[3].

وقد نَصَّ النحاسُ على ما يؤيّد الناقدَ، وهو أنّ البصريين لا يُجيزون في (إمّا) إلاّ التكرارَ[4]، وأوجب ابنُ هشام تكرارَها في غير نُدور[5]، وأجاز الفراءُ قليلا ألاّ تكرّرَ، وأن تُجرَى مُجرى

---

(١) شرح الكافية ق١، ٢/١٠٤٧-١٠٤٨.

(٢) عبث الوليد ٢٢٨.

(٣) عبث الوليد ١٩٢-١٩٣.

(٤) الجنى الداني ٥٣٢.

(٥) المغني ١/٦١.

(أو)، قال: وربما فعلَت العـربُ ذلـك لتآخيهمـا في المعـنى علـى التوهّم، فيقولون: (عبد الله إمّا جالسٌ أو ناهض)[1].

وأورد النحويون المحقّقون أنه قـد يُـستغنى عـن (إمّـا) الثانيـة بذكْر ما يُغني عنها، نحو: (إمّا أن تتكلمَ بخـيرٍ وإلاّ فاسـكُتْ)، قـال المرادي: وهو كثيرٌ في الشعر[2]، وقالوا: ومنه قـراءة: (وإنّـا أو إيّـاكم لإمّا على هدى أو في ضلال مبين) وأنشدوا قولَ المثقّب العَبدي:

فإمّا أن تكـون أخي بصدقٍ فأعرف منك غثّي من سميني
وإلاّ فاطـرحـني واتخـذني عـدوّا أتقيـك وتتقيـني

وقولَ الشاعر:

فقلت له امشِـينَ إمّا نُلاقهِ كما قال أو نَشفِ النفوسَ فنُعذَرا

وقولَ الأخطل:

وقد شَفّني أنْ لا يَزالُ يَروعُني خَيالُكِ إمّا طـارقًا أو مُغاديا[3]

وما أرى هذه الشواهدَ على كثرتها إلاّ شـاهدةً بـصواب مقالـة البحتري، فلم يخالف قياسًا و لم يرتكبْ مهجورًا. والناقد أيضًا يُجيز هذا، فهو يَرى ما ذَكره أنه الأحسنُ، وأجاز عدمَ إعادة (إمّا) على قلّة، وأنشدَ

(١) معاني القرآن له ٢/٣٨٩-٣٩٠، وانظر: الأزهية ١٤٢، الجنى الداني ٥٣٢.

(٢) توضيح المقاصد ٣/ ٢١٦. وانظر: ضرائر الشعر لابن عصفور ١٦١-١٦٣.

(٣) راجع هذه الشواهد والأمثلة في: معاني القرآن للفراء ٢/٣٩٠، إيضاح الشعر لأبي علي ٩٩-١٠٠، الأزهية ١٤٠، أمالي ابن الشجري ٣/١٢٦- ١٢٧، شرح المفصل لابن يعيش ٨/١٠٢، المقرب١/٢٣١- ٢٣٢، شرح الجمل لابن عصفور ١/٢٣١، رصف المباني ١٨٥، شرح التسهيل لابن مالك ٣/٣٦٦- ٣٦٧، الجنى الداني ٥٣١، المغـني ١/٦١.توضيح المقاصد ٣/٢١٦.

أحدَ الشواهد السابقة، وزاد فائدةً مهمّة، وهي أنّ تَرْكَ إعادةِ (إمّا) فيما طال من الكلام أحسنُ منه فيما قَصُر[1].

النداء:

- قول الشريف الرضي:

نَرجو وَبَعضُ رَجاءِ الناسِ مَتعَبَةٌ ... قَد ضاعَ دَمعُكَ يا باكٍ عَلى الطَلَلِ

ومحلّ النقد: (يا باكٍ)، قال الناقد ابنُ حمدون: فرفعَ المنادى المشبَّهَ بالمضاف، وحقُّه النصبُ، وهو ممّا سَها في إعرابه، وغَفَل عن تصحيحه.[2]

وإنّما قال ابنُ حمدون ذلك لظهور المخالفة في البيت؛ فلا يُجادل أحدٌ في أنّ المنادى من الشبيه بالمضاف، ولا في أنه يَجب نصبُه، ولا أجد له إلاّ تأويلاً بعيدًا، تَكرّر في هذا البحث، وبُني على ضرورة غير حسنة، وذلك أن يكون حذَفَ حَركةَ ياءِ (باكيًا) على ما أجازه بعضُهم للشاعر من حذفِ حركة الإعراب والبناءِ أحيانًا، فسَكَنت الياءُ، والتقَتْ بالتنوين، فحُذفَت الياءُ لالتقاء السّاكنين، فيكونُ على حدّ قول الفرزدق: (وعينًا له حولاءَ بادٍ عيوبُها)، وسيأتي في الضرائر. ولست أرى ذلك ممّا يسوغ التأويلُ به في شِعرٍ متأخِّر.

- قول المتنبي:

هذي بَرَزْتِ لَنا فهِجْتِ رَسيسا ... ثُمّ انصرَفْتِ وما شَفيتِ نَسيسا

---

(١) عبث الوليد ١٩٢- ١٩٣.

(٢) التذكرة الحمدونية ٧/٣٠٤.

قال ابن وكيع: حذفُ النداء من المبهمات لحْنٌ عند البصريين[1]؛ لأنه لا إعرابَ له يَدلّ على إرادتك، كما يَدلّ قولك: (زيدُ أقبلْ) على المحذوف، ويُشكِل ولا يجوز إلاّ في رواية شاذّة غير موثوقٍ بها ولا مُعَوَّلٍ عليها[2].

وقال أبو الحسن الجرجاني: هذا من الأبيات التي يتّجه فيها الطَّعنُ على أبي الطيّب، ويَضعُف الاحتجاجُ عنه، حيث قالوا: حذَفَ علامةَ النداء من (هذي)، وحذفُها خطأٌ؛ لأنّ (هذي) تَصلُح أن تكون نعتًا لـ(أيّ)، وكلُّ معرفة تَصلُح أن تكون نعتًا لـ(أيّ) فحذفُ علامة النداء منه غيرُ جائز.[3]

وقال الثعالبي: ولأبي الطيّب ابتداءاتٌ ليست لَعمري من أحرار الكلام وغُرَرِه، بل هي -كما نعاها عليه العائبون- مستشنَعَةٌ لا يَرفع السَّمعُ بها حجابَه، ولا يَفتح القلبُ لها بابَه، كقوله (وأورد البيتَ) فإنه لم يَرضَ بحذف علامة النداء من (هذي)، وهو غيرُ جائز عند النحويين، حتى ذكَرَ (الرسيس) و(النسيس)، فأخذَ بطرَفي الثِّقَل والبَرْد[4].

وخَصَّ النحويون أيضًا المتنبيَّ وبيتَه هذا بالتلحين،[5] ونقَل ابنُ هشام له جوابًا بعيدًا، وهو أنّ (هذي) مفعولٌ مطلق، أي: برَزْتِ هذه البرزةَ،

---

(١) وهو رأي أكثر المتقدّمين والمتأخرين، كما في الكتاب ٢/٢٣٠، المقتضب ٤/٢٥٨، الأصول ١/٣٢٩، الجمل للزجاجي ١٥٦، اللمع ١٧١، المفصل ٤٤وغيرها كثير.

(٢) المنصف ٢٦٥.

(٣) الوساطة ٤٧٩.

(٤) يتيمة الدهر ١/١٤٥.

(٥) المقرب ١/١٧٧، شرح الجمل لابن عصفور ٢/٨٩، ونقله ابن هشام عن بعضهم في المغني ٢/٦٤١، وانظر: الأشموني ٣/١٣٦-١٣٧.

وابنُ مالك مِن قبلِه يَرُدُّ مثلَ هذا الجواب عن المتنبي بأنه لا يُشار إلى المصدر إلاّ منعوتًا بالمصدر المشار إليه، نحو: (ضربتُه ذلك الضربَ)[1]، قال ابن هشام: ويردّه بيتٌ أنشده هو، وهو قوله:

يا عمرو إنّك قد مَلَلْت صَحابتي   وصَحابتيكَ إخال ذاكَ قَليلُ[2]

والجرجاني من النقاد في دفاعه عن المتنبي يَعترف بصدق قول المانعين، وبأنه أصلُ القياس في النحو، لكنه يُعارضه بقياسٍ آخر، بَناه على بيتين مسموعين عن العرب، وهما:

صاحِ هل أبصَرتَ بالخَبْـ   ـتينِ من أسماءَ نارا

وقولُ العجاج:

جاريَ لا تَستَنكِريْ عَذِيريْ   ....

وقال: فإذا جاز هذا في النكرات فهو في المعارف أجوزُ. واعتذَر أيضا بأنه يُتسامحُ فيه لأنه شعر[3].

وقد يكون للمتنبي ملاذٌ رحْبٌ في قولٍ لبعض الكوفيين -وهو ميَّالٌ لهم، كما وصَفه بذلك ابنُ يعيش[4]- في هذه المسألة وذا البيتِ المنتقَدِ؛ فإنهم أجازوا ذلك،[5] محتجّين بالحذف في قوله

(١) شرح التسهيل ٢/١٨٢.

(٢) المغني ٢/٦٤١-٦٤٢.

(٣) الوساطة ٤٧٩. وانظر اعتذارًا له عند النحويين في ضرائر الشعر للقزاز ٤١-٤٢.

(٤) .شرح المفصل ٢/١٦. وسيأتي ذلك قريبًا بتوثيقٍ أكثر من هذا.

(٥) يُعزى لبعض الكوفيين في شرح المفصل لابن يعيش ٢/١٦، وعزاه النحاس للقتبي (إعراب القرآن ١/٢٤٣)، وذكر أبو حيّان والسمين أنه منقول عن الفرّاء (البحر المحيط ١/٢٩٠، الدر المصون ١/٤٧٦)، وعُزي للكوفيين عامة في شرح الكافية الشافية لابن مالك ٣/١٢٩١، وشرح الألفية لابن الناظم ٥٦٦وغالب الكتب المتأخرة.

تعـــالى: ﴿ثُمَّ أَنتُمْ هَٰٓؤُلَآءِ تَقْتُلُونَ أَنفُسَكُمْ﴾[1] المعـــنى: (يـــا هؤلاء)، وفي الآية تأويل كثيرٌ، لا يُبقـــي الاحتجـــاجَ بهـــا، ولا يُعفِـــي أبا الطيّب أنه أغرَبَ، وخالَفَ القياسَ، وتَرَك الفصيحَ.

- قول أبي نواس:

يا ربِّيَ الجبارُ.................................[2]

لم يُكمِل الناقدُ البيتَ، و لم أستطع معرفـــةَ بقيّتـــه مـــن شـــعره، واكتفَى بقوله: رَفَعَ (الجبار) ذَكَرَ ذلك، وهـــو يُعـــدّد بعـــضَ لُحُـــون أبي نواس وأغلاطه.

وهو كما ذكر الناقد مخالفٌ إحدى قواعد تابع المنادى: فإذا كـــان المنادى معربًا منصوبًا كأن يكون مضافًا، كما في قول أبي نـــواس، فـــإنّ تابعَه إذا كان نعتًا أو توكيدًا أو عطفَ بيانٍ لا يكون فيـــه إلا النـــصبُ، نَصَّتْ على ذاك العلماءُ،[3] وعلّتُه أن المنادى المتبوعَ ليس له مَحَلٌ فيجـــوزَ أن يتبعَه التابعُ، بل هو منصوبٌ لفظًا ومحلاً[4].

و لم أجد في النعت– وهو محلُّ بحثِنا– خلافًا ولا أحدًا يُجيز الضّمَّ، لكنْ أجاز الأخفشُ في عطف البيان حينئذٍ الضَّمَّ، نحو: (يا أخانا زيـــدُ)،

---

(١) سورة البقرة، الآية: ٨٥.

(٢) الوساطة٦١.

(٣) كما في شرح الجمل لابن عصفور ٩١/٢، المقرب ١٧١/١، شرح الكافية للرضي ق ١ ٤٢٨/١، الارتشاف ١٣٣/٣، وتوضيح المقاصد ٢٩٢/٣

(٤) شرح الجمل لابن عصفور ٩١/٢. شرح الكافية للرضي ق١ ٤٢٨/١

وقال: إنّ هذا موضعٌ قد اطّردَ فيه المرفوعُ، قال الرضي: وهو رأيٌ غريبٌ، لم يذكره غيرُه[1].

الممنوع من الصرف:

- قول المتنبي:

أُحادٌ أم سُداسٌ في أُحادِ ... لُيَيْلَتُنا المَنُوطةُ بالتنادي

وذاك من أكثر الأبيات التي عابَها النقادُ، قال عنه الصاحب بن عباد ساخرًا: وهو مِن عُيون قصائده التي تُحيِّر الأفهامَ، وتُفوِّت الأوهامَ، وتَجمع من الحساب ما لا يُدرك بالارتماطيقي وبالأعداد الموضوعة للموسيقي! وقال: وهذا كلامُ الحُكْلِ ورَطانة الزُّطّ، وما ظَنُّك بممدوحٍ قد تَشمَّر للسماع من مادحِه فَصَكَّ سَمْعَه بهذه الألفاظ الملفوظة والمعاني المنبوذة، أيُّ هزَّة تَبقى هناك؟ وأيُّ أَريحية تَثبت إذ ذاك؟[2].

وقال ابن وكيع: ما عَدَلَت العرب أكثر من (رباع).... فعلى هذا فقد استَعمل المختَلَفَ فيه، وقاسَ على كلام العرب الذي يَنبغي أن يأخذ لغتَهم سماعًا، يأتي بما أتتْ فيه اتباعًا[3].

وقال الجرجاني: تَعرَّض في بيته هذا لوجوهٍ من الطعن: منها قوله: (سُداس)، وقد زعموا أنها غيرُ مرويّةٍ عن العرب، وإنما رُوي: (أُحاد وثُناء وثُلاث ورُباع وعُشار)، وهذه معدولات لا يُتجاوز بها السماعُ، ولا يَسوغ فيها القياسُ.

---

(1) شرح الكافية ق١ ١/٤٢٨. وانظر: الأصول ١/٣٧٥.

(2) الكشف عن مساوئ شعر المتنبي ٦٣. وانظر: يتيمة الدهر ١/١٤٧.

(3) المنصف ٣٤٥.

ومنها: أنه أَقام (أُحادًا) و(سُداسًا) مُقام (واحد) و(ستة)، والعربُ إنما عَدلوا به عن (واحد واحد)، و(اثنين اثنين)، ولذلك لا يقولون للاثنين والثلاثة: (هذا ثُناء) و(هذا ثُلاث)؛ وإنما يقولون: (جاء القوم أُحاد ومَثنى وثُلاث) أي: (واحدًا واحدًا)، و(اثنين اثنين)، و(ثلاثةً ثلاثةً).[1] وذكر اعتذارًا عنها ثقيلاً متكلَّفًا[2]، يُشبه في ثِقله بيتَه المنقودَ.

فأمّا جعلُ المتنبي وزنَ (فُعال) بمعنى العدد غيرَ مكرّرٍ فهذا شيءٌ انفردَ به، ولم يَنتصِر له فيه مُنتصِرٌ من النحويين[3]، بل قال ابن الحاجب عن بيت المتنبي هذا: إنه استعمله في غير ما وُضِع له، وهو استعمالٌ غيرُ معروف[4]، وقال ابن هشام: إنّه لِجهلِ المتنبي بمواقع هذه الألفاظ استعمَلها في غير موضعها[5]، وعدَّه من اللحَنات التي اشتمل عليها البيتُ[6].

وأمّا صَوغُه ممّا زاد على الأربعة فهذا مَحلّ خلافٍ قويٍّ، ويتّسعُ فيه القولُ؛ فهو اختيارُ كثيرٍ من المحقّقين[7]، قال المرادي: قال أبو حيّان:

---

(١) الوساطة ٩٦.

(٢) الوساطة ٤٧١. ويتيمة الدهر ١/١٥٥.

(٣) إلاّ القزاز القيرواني، فقد جعل ذلك هو وجهَ الكلام، ولا يكون غيره. (ضرائر الشعر ٣٧).

(٤) الأمالي ٢/٦٧٧.

(٥) المغني ٢/٦٥٤.

(٦) المغني ١/٤٨.

(٧) هو رأي المبرد، انظر: المقتضب ٣/٣٨٠، الخصائص ٣/٣٨٠، التبصرة والتذكرة ٢/٥٦٠، شرح اللمع للعكبري ٢/٥٧٩، شرح المفصل لابن يعيش ١/٦٢، أوضح المسالك ٤/١٢٢، وعزاه الرضي للمبرد والكوفيين في شرح الكافية ق١ ١/١١٥، وعزاه ابن مالك للزجاج والكوفيين في شرح الكافية الشافية٢/١٤٤٨.

والصحيحُ أنّ البناءَين مسموعان، من (واحد) إلى (عشرة)، وحَكى البناءين أبو عمرو الشيباني، وحَكى أبو حاتم وابنُ السكّيت من (أحاد) إلى (عُشار)، قال: ومن حَفظ حُجّةٌ على مَن لم يَحفظ [1].

وبَقي في البيت إشكالٌ ثالث، لم أجده للنقاد وذكره النحويون، وأذكره تَتمّةً للفائدة، وهو أنّه حذف همزةَ الاستفهام قبل(أحاد)، إذ التقدير: (أأُحادٌ أم سُداسٌ...؟)[2]، وهذه ضرورة سيأتي ذكرُها مع الضرائر.

وسيأتي أيضا ذكرُ هذا البيت في النقَدات الصرفية من وجهين: أنّه صغّر (ليلة) على غير المعروف فيها، وأنه صغّرها وهو يَصف طُولَها وثِقَلَها. تلك خَمسةٌ كاملةٌ ناءَ بها بيتُ المتنبي، ولا أحسبُها إلاّ حاطّةً من قدره مُبينةً ضَعفَه.

إعراب الفعل المضارع:

- قول المتنبي:

بَيضاءُ يَمنعُها التّكلُّمَ دَلُّها   تِيهًا ويَمنعُها الحَياءُ تَمِيسا[3]

---

(١) توضيح المقاصد ٤/١٢٩. وقريب منه في الهمع ١/٨٤.

(٢) أمالي ابن الحاجب ٢/٦٧٦. المغني ١/٤٧.

(٣) ويروى البيت أيضا: (يمنعها تَكلُّمَ) ففي البيت موضعان للنقد.

قال الجرجاني: نصَبَ (تميس) مع حذْف (أنْ)، وهو عند النحويين ضعيف، لا يُجيزون النصبَ على إضمار (أنْ)، إلا أن يكون منها عِوضٌ[1]، وقد أجازه الكوفيون[2]، وأنشدوا قولَ طرفة:

ألا أيّهذا اللائمي أحضُرَ الوغَى وأنْ أشهدَ اللذّاتِ هل أنت مُخلدي

بإضمار (أن)، والبصريّون يَروونه على الرّفع[3]، وتَأوّلوا روايةَ النصب بأنها إن صَحَّتْ مَحمولةٌ على أنه تَوهّم أنّه أتى بـ (أن)، فنصَب على طريق الغلَط[4].

والأمر ظاهرٌ: فالبصريون يَمنعون، والكوفيون يَسمحون، ومن العدل التذكيرُ أنّ المتنبي قد اختار غيرَ مرّةٍ أن يَجري على المذهب الكوفي[5]، ومن النحويين من نَصَّ على ذلك[6]، فلا عليه بعد ذلك أن يكون بَصريًّا أو كوفيًّا. مع أنّ الحقَّ إن أريدَ الفصلُ بين الفريقين مع

---

(١) يريدون بالعوض فاءَ السببية أو واو المعية ونحوَهما مّما يُنصب المضارع بعدها بـ (أن) المضمرة، وهذا مذهب البصريين، راجع: الكتاب ٣/٩٩-١٠٠، المقتضب ٢/٨٢-٨٣، المسائل العسكرية ٢٠١-٢٠٢، أمالي ابن الشجري ٣/٢٠٩-٢١٠، ١/٣٢٩.

(٢) معاني القرآن للفراء ٣/٢٦٥، وعزاه المبرد لغير البصريين (المقتضب ٢/٨٢-٨٣) وانظر: الإنصاف ٢/٥٥٩-٥٧٠.

(٣) الوساطة ٤٧٩.

(٤) الإنصاف ٢/٥٦٥.

(٥) قال ذلك بلسانه، كما في المنصف ١٥٣. وانظر تقريره في شعره في كتاب: (أبو الطيّب المتنبي، دراسة نحوية ولغوية ١٠٠-١١٦). وراجع: رسالةَ: (الأخطاء النحوية والصرفية في شعر المتنبي) ٧٢-٨٠، وفيها نقولٌ كثيرة تؤيّد هذا عن متقدّمين ومعاصرين.

(٦) فعل ذلك ابنُ يعيش في شرحه المفصلَ ٢/١٦.

البصريين؛ لضَعف حَذف الحرف العامل وبقاء عمله، فلم يُعهَد ذلك من الحروف كثيرًا إلاّ في الشواذّ والنوادر[(١)].

ومثلُ البيت السابق في التعرّض للنقد:

- قولُ البحتري:

بَدائعُ تَأبى أن تَبينَ لشــاعرٍ ــــ ســواءَ إذا ما رام يومًا يَقولَها

قال المعري: أراد: (أن يقولَها)، فحَذف (أنْ)، وهو رديءٌ، إلاّ أنه جائز، ومن جنسه قولُ طرفة: (ألا أيّهذا اللائمي أحضُرَ الوغَى)[(٢)].

والقول فيه مثلُ سابقه، غيرَ أني في شكٍّ من رواية البيت، وأحسَب رَوِيَّه مضمومًا على القياس، ؛ لأن القصيدة طويلة، وحرفُ الرويّ فيهــا كلِّها مضمومٌ، وهكذا ضُبط البيتُ في الديوان، ولا أظنّ الشاعرَ سيَخصُّ هذا البيتَ بالنصب؛ ليُفسدَ قوافيَه، ويُخالف أحكامَ الكلام.

إلاّ أن يكون الناقدُ أراد نقدَ البيت وهو مضمومُ الرَّويّ، فيكــون نقدُه على حذف (أن) والرفعِ[(٣)]، كأنه يريد أنّ الفعــل (رام) ونحــوَه لا يَتسلَّط إلاّ على المصدر الصريح أو المؤوّل المصرَّح فيه بــ (أنْ) المصدرية؛ لبُعد التأويل بها في المعنى، مع عدم وجود أثرٍ يدلّ عليها.

---

(١) أفاض الأنباري في ذكر حجج الفريقين ونقاشها. (الإنصاف ٢/٥٥٩-٥٧٠).

(٢) عبث الوليد ٤٢١.

(٣) وقد يؤيّد هذا الاحتمالَ أنّ ابن الشجري جعَل الرفعَ في نحو هذا ضرورة. (أمالي ابــن الشجري٣/٢٠٩)، وذكر الشلوبين أنّ الرفع في نحو هذا قليل. (شرح الجزولية الكبير ٢/٤٧٣ وكلام سيبويه يدل على ذلك (الكتاب ٣/٩٩) وانظر: الأصــول ٢/١٦٢-١٦٣، ولعل ما عناه سيبويه مختلفٌ عن هذا.

لكنّ هذا لا يوصَف بالرداءة؛ فقد ورد نحوُه في القرآن، وهو قولـه تعالى: ﴿ وَمِنْ ءَايَـٰتِهِۦ يُرِيكُمُ ٱلْبَرْقَ خَوْفًا وَطَمَعًا ﴾[1]، وقولُه تعـالى: ﴿ قُلْ أَفَغَيْرَ ٱللَّهِ تَأْمُرُوٓنِّىٓ أَعْبُدُ أَيُّهَا ٱلْجَـٰهِلُونَ ﴾[2].

- قول طرفة في بعض أرجازه:

قد رُفِع الفَخُّ فماذا تَحذَري ....

حذَف النونَ. وعدَّه أبو الحسن الجرجاني من أغاليط الشعراء ومن أشعارهم المعيبة المسترذَلة والمردودة المنفيّة [3].

وهو حَقًّا مخالفةٌ صريحةٌ لأظهر قواعد إعراب الفعل المضارع، وهي أنه يُرفع إن لم يُسبق بناصب ولا جازم. ومع ذلك تَجد لها عند بعض أهل اللغة عذرًا، فقد نقل المرزوقي أن هذه لغةٌ حجازية، قال: وهذا يؤيّد سيبويه في تجويزه للشاعر حذفَ علامة الإعراب عند الضرورة.[4] ومنه قولُ الراجز:

أبِيتُ أسرِي وتَبيتي تَدلُكِي   وجهَك بالعَنبر والمِسكِ الذَّكِي

وفيه حذفُ النونِ علامةِ الرفع في موضعين دون سبب نحوي سبّبته العوامل أو تصريفيٍّ نَشأَ عن الثِّقَل. وجعَله بعضُهم من باب حَذف علامة

(١) سورة الروم ، الآية: ٢٤.

(٢) سورة الزمر، الآية: ٦٤.

(٣) الوساطة ٥.

(٤) شرح ديوان الحماسة ٣٥٢/١.

الإعراب، كما فعلوا بالضمّة،[1] في أبيات سيأتي سَردُها في فصل الضرائر غيرِ الحسَنة.

ولا تخلو نصوصُ اللغة ممّا وافقَ صَنيعَ طرفة فقد خُرِّج على ذلك ما رُوي من قراءةٍ عن أبي عمرو: **﴿قالوا ساحران تَظَّاهَرا﴾** بتشديد الظاء، أي: أنتما ساحران تتظاهران، فحُذف المبتدأ، وأُدغمَت التاءُ في الظاء، وحُذِفتْ نونُ الرفع، ومنه قراءةُ الحسَن: (يومَ يُدعَوا كلُّ أناس بإمامهم) وفي الحديث: (لا تدخلوا الجنة حتى تؤمنوا، ولا تؤمنوا حتى تحابُّوا)، فحذفَ النونَ من الفعلين المنفيّين، وكذا ما رُوي: (كما تكونوا يولَّى عليكم)، وقولُ ابن عباس وغيرِه يسألان عائشةَ عن الركعتين بعد العصر: (بَلَغَنا أنّك تُصلِّيهما)، وقولُ مسروق لعائشة: (لِمَ تَأذني له) وقولُ عقبة ابن عامر للنبي ﷺ: (إنّك تَبعثنا فنترلُ بقومٍ لا يُقْرُونا)، وقولُ وفدِ عبد القيس: (وأصبَحوا يُعلِّمُونا كتابَ الله)[2].

وهذه النصوص تُخَفِّف ما فعَله طرفةُ وتُهَوِّنُه، ولا سيّما أنه جاهلي قال أبياتَه قبل أن توضعَ اللغةُ وتُميَّز الأخطاءُ والعيوبُ، ولو كان القائل محدَثًا ما نفعتْه هذه النصوصُ ومثلُها معها.

ويُشبه هذه المخالفةَ في البيت مع فارقٍ كبير:

---

(١) الخصائص ١/٣٨٨-٣٨٩، ينقل عن أبي علي، شرح الجمل لابن عصفور ٢/٥٩٤، ضرائر الشعر له ١١٠،

(٢) راجع لذلك شواهد التوضيح ١٧٠-١٧٣. وشرح الكافية الشافية ١/٢٠٩-٢١١. شرح التسهيل ١/٥٢-٥٣.

قولُ البحتري:

تَعذلاني وقد تَعَــرَّض منها   طائفٌ طافَ بي على الرَّكْبِ وَهْنا

قال المعرّي: حذَفَ نونًا في (تعذلاني) في غير موضع الحذف[1]. ثمّ استطردَ وذكَر أنه قد جاء مثلُ ذلك، وقرأ به نافعٌ المدنيُّ في: ﴿**قل أفغير الله تأمرونِي أعبدُ**﴾ بتخفيف النون.

والفرق بين بيت البحتري وبيتِ طرفة أنّ النون علامةَ الإعراب في البيت الأخير قد جاورَتْ نونًا أخرى، هي نونُ الوقاية، ومثلُ ذلك لــو جاورَتْ نونًا أخرى، وهي (نا) الدالةُ على الفاعلين، وتَجاوُرُ النونين أثَّر فيهما من جهتين: أورثَهما ثِقَلاً يَسوغ معه التخفيفُ بحذْف إحــداهما، كما أنه جعَل إحداهما تُغني عن الأخرى. وقد رأيتَ في الشواهد في البيت السابق حَذْفًا للنون كثيرًا، منه ما صاحَبَ النونَ، وهو أقوى، ومنه ما لم يجاورْها، فهذا من باب أولى.

وقد ورد حذفُ النون في السبع المتواترات في الآية الــتي أوردهــا الناقد، وفي ﴿**أتحاجونِي في الله**﴾ في قراءة التخفيف. وكونُ المحذوف نــونَ الرفع هو رأيُ سيبويه واختيارُ ابنِ السرج والــصيمري وابــني مالــكٍ وهشامٍ،[2] وعزاه أبو حيّان لأكثر المتأخرين[3].

---

(١) عبث الوليد ٤٩٦.

(٢) راجع على الترتيب: الكتاب ٥١٩/٣، الأصول ٢٠١/٢، التبصرة والتذكرة ٤٢٨/١، وشرح التسهيل لابن مالك ٥٢/١، وشرح الكافية الشافية له ٢٠٨/١، أوضح المسالك ١٠٩/١، المغني ٣٤٤/٢، الجامع الصغير ١٩.

(٣) الارتشاف ٤٢٠/١

وإذا كانت شواهدُ البيت السابق ونقولُ العلماء فيه تُبَرِّئ جانبَ طرفة في البيت الأوّل؛ لأنه متقدّمٌ جاهلي، ولا تُبيح تقليدَه للمحدَثين - فإنّ الشواهد التي ذكرتُها هنا واختياراتِ الأئمة وشيخِهم سيبويه تبرّئ البحتريَّ من اللحن، وتحكُم أنّ حذفَ النون قبل نون الوقاية سائغٌ للشعراء من غير حرَجٍ إنْ هم اضطرُّوا لذلك.

• قول البحتري:

ما زلتَ تَقرَع بابَ بابَكَ بالقَنا وتَزُورَه في غـارة شَعـواءِ

قال المعري: الراء في (تزوره) مفتوحةٌ، وذلك غلطٌ؛ لأنّ الواو ههنا لا يجوز نصبُ ما بعدها؛ إذ كانت ليست في أحد الوجوه التي يجوزُ فيها النصبُ، مثل قوله: (لا يَسَعُني شَيءٌ ويَضيقَ عنك)[1].

ونقدُ المعري سَديدٌ موفَّق؛ لأنّ واو المعية لم تُسبق بما يَشترطُه النحويون لإضمار (أنْ) بعدَها، ولا يُقال: إنها سُبقتْ بنفيٍ، لأنّ هذا النفيَ غيرُ محضٍ، فقد تُليَ النفيُ بنفيٍ، فانقلَب إيجابًا، وصار معناه الإثباتَ، فمعنى البيت: أنت تَقرعُ وتَزورُ[2].

والنحويون لا يُجيزون النصبَ حينئذٍ إلاّ في ضَرورة الشعر،[3] وما أرى في البيت من ضرورةٍ تدعو البحتريَّ لمخالفة القاعدة المستقرّة، فلا فرقَ في الوزن ولا في القافية بين أن يَضمّ الراءَ أو أن يفتحَها، ولكنه

---

(١) عبث الوليد ١١.

(٢) راجع هذا الاشتراط في: الأصول ٢/١٨٤، شرح الجمل لابن عصفور ٢/١٥٣، شرح الكافية الشافية ٢/١٥٤٧، شرح الألفية لابن الناظم ٦٨٠، توضيح المقاصد ٤/٢٠٧.

(٣) الكتاب ٣/٣٩، المقتضب ٢/٢٢، الأصول ٣/٤٧١، الإيضاح العضدي ٣٢٢.

جانَبَ الصوابَ في الرواية التي نقلَها المعري، والبيت يُروى على القياس: (وتزورُه) بالرفع، وهي رواية الديوان.

- قول الشاعر:

يا عجبا والدّهر جَمٌّ عَجَبُهْ ... من عَنَزِيٍّ سَبَّني لم أضْرِبُهْ

قال الناقد: رَفَعَ الشاعرُ (أضربُهْ)، وعَدّ ذلك من أغاليط الشعراء وأشعارهم المسترذَلة والمردودة المنفية[1].

يريد أنه لم يجزم الفعل بـ (لم)، بل ضَمّ آخرَه.

ولست أدري عن الناقد: إن كان لم يبلُغْه كلامُ النحويين في البيت، أو أنه يعلمُه، و لم يُعجبْه، فلا يَرى فيه ما يَرَون، بل يَرى الأمرَ على ظاهره، أنّ (لم) لم يكن لها أثرٌ في الفعل بعدها.

أمّا البيت فيُورده النحويون في أمرٍ لا علاقة له بإعراب الفعل المضارع، يوردونه في باب الوقف، ويَرون من وجوهه أن الساكنَ الذي بعده علامةُ الإضمار الهاءُ يجوز أن يُحرَّك بحركة الهاء؛ ليكون أظهَرَ لها إذا سَكَنَتْ عند الوقف، وهذا أحد أبواب سيبويه، وأنشد البيتَ الذي حسبه الناقدُ غلطًا، وأوردَ أيضًا أشياءَ من النثر، تُنبِئ أنّه يراه قياسًا مطّردًا.[2] وهو منهجٌ من مناهج العرب في الوقف، وقال ابن جني: إنه واسعٌ عنهم كثيرٌ[3].

---

(١) الوساطة ٥.

(٢) الكتاب ٤/١٧٩-١٨٠. وانظر: التكملة ٢١١، المحتسب ١/١٩٦، المفصل ٣٣٨-٣٣٩، شرح المفصل لابن يعيش ٩/٧١-٧٢، وهم يوسعونه في كل ساكن بعده حرف مضموم أو مكسور، والكوفيون يزيدون المفتوح.

(٣) سر الصناعة ١/٣٨٩-٣٩٠.

فتبيّن أنّ الناقد قد ذهبت عينُه مذهبًا بعيدًا، وذَهل فؤادُه عن شيء أقربَ من التخطئة وأيسرَ وأليقَ بمن يُعالج نصوصَ الأقدمين من العرب.

- قول البحتري:

مَتى تَسألي عن عَهده تَجـديه   مَليًّا بوصْل الحَـبل لو تَصليه

قال المعري: في رواية: (لو تصليه) بحذف النون بعد (لو)، وذلك بعيدٌ على رأي أهل البصرة[1].

إن كان يريد حذفَ النونِ علامةِ الرفع دون سبب إعرابيٍّ فقد مضى قريبًا نظيرُ ذلك والكلامُ عليه، وإن كان يريد أن الشاعر جزمَ بـ (لو) فهذا هو العَيبُ الذي يُنتقَد، فقد قال ابن مالك وهو المتوسِّع في اللغة ومن أكثر النّحويين تسامُحًا فيها: والأصَحُّ امتناعُ حملِ (لو) على (إنْ) في الجزم، وجَعَلَ الجزمَ بها ضرورةً[2]، ونقَل ابنُ الشجري الجزمَ بها، وأنكرَه[3].

ومن الجزم بها قولُ الشاعر:

لو يَشَأْ طـار به ذو مَيـعةٍ   لاحِقُ الآطال نَهْدٌ ذو خُصَلْ

---

(١) عبث الوليد ٥٢٦.

(٢) التسهيل ٢٤٠. واختُلف في نقل مذهبه، راجع: الخزانة ١١/٢٨٩-٣٠٠.

(٣) الأمالي ١/٢٨٨ ٢/٨٣، . مع أنه قد عزا إليه ابن مالك أنه يجيزه. وراجع الحديث عنها في شرح التسهيل لابن مالك ٤/٨٣، شرح الكافية الشافية ٣/١٦٣٢-١٦٣٣، توضيح المقاصد ٤/٢٤٣.

لكنّ ذلك قليل، وقولُ مضطرٌّ، لا تُفسَدُ به قاعدةٌ عريضةٌ، على أنه أيضًا مؤوّلٌ بأنه جاء على لغة من يَترك الهمزةَ ويقول: (شاء) و(يشا).[1]

- قول البحتري:

مِيلوا إلى الدّار من لَيلَى نُحَيّيها ... نَعَمْ ونَسألُها عن بعض أهليها

قال الآمدي: قال: (نحيّيها)، والأجودُ: (نُحَيِّها)؛ لأنه جوابُ الأمر، وقد يكون (نحييها) رفعًا على الحال، والجوابُ ههنا أجودُ من الحال.[2]

إن كان يعني تفضيلاً من حيث اللفظ فلن يبلغ الأمرُ أن يَصل إلى حدّ النقد ولا إلى تفضيل بيتٍ على آخر؛[3] فسيبويه والنحويون يذكُرون الوجهين على أنهما في غاية القوة[4]، وأن المعنى فيهما مختلفٌ: فإن أُريدَ الجزاءُ فالجزمُ، وإن أريدَ غيرُه فالرفعُ، وقد ورَدا في القرآن، في قوله تعالى: ﴿فَذَرْهُمْ يَخُوضُوا وَيَلْعَبُوا﴾[5]، وقولِه تعالى: ﴿ذَرْهُمْ فِي خَوْضِهِمْ يَلْعَبُونَ﴾[6].

لكنْ ذكَر المبردُ أنّ الجزم أجودُ من الرفع،[7] ولا أدري: أكان يقصد عامةَ الباب أم المثالَ الذي ذكَره في المسألة.

(١) شرح الكافية الشافية ٣/١٦٣٢-١٦٣٣، وانظر: شرح التسهيل لابن مالك ٤/٨٣.

(٢) الموازنة ١/٣٦٧.

(٣) جعل الآمدي الرفع سببًا في تفضيل بيتٍ لكثيّر بن عبد الرحمن على قول البحتري هذا.

(٤) الكتاب ٣/٩٧-٩٩. المفصل ٢٥٣ وغيرها.

(٥) سورة الزخرف، الآية: ٨٣ .

(٦) سورة الأنعام، الآية: ٩١ .

(٧) المقتضب ٢/٨٢.

فلا أرى مفاضلةً بين الجزم والرفع؛ لأنّ كلّ واحد لمعنى، فيكون النظر في أيّ المعنيين أقوى في البيت، وهذه صنعةُ الناقد، لا نُنازعُه فيها.

أدوات الشرط:

- قول المتنبي:

إذا أنت أكرمْتَ الكريمَ مَلَكتَه وإن أنت أكرمتَ اللّئيمَ تَمَرَّدا

قال الناقد العميدي: وأمّا قوله: (وإن أنت) فخطأٌ، وإن جاز مثلُه للشاعر، ولقد تعِب في مَسْخِ هذا البيت قوّاه الله تعالى[1].

أبْهَمَ الناقدُ نقدَه، وآخرُه إشارةٌ إلى سرقةٍ، ولم يبيِّن في أوله وجهَ العيبِ، ولعلّه أخَذ على الشاعر أنه استعمَل (إذا) في الشطر الأول، وهي التي تُفيد تحقُّقَ وقوع شرطها في المستقبل، واستعمَل في الثاني (إن)، وهي للمشكوك فيه.[2] والأمر فيهما أيسرُ من أن يُعاب على الشاعر بسببه وأنْ يُخَطَّأ؛ فما زالت الأدوات تَتعاقَب، والشاعر لم يُرِد المعنى الدقيقَ للتحقّق أو الشكّ، وإنما أراد مجرّدَ وقوع الفعل. وعلى التسليم بالتفريق بينهما فقد يُلتمَس له وجهٌ بلاغيٌّ، وهو أنه مع الكريم استعمَل المحققةَ الوقوعِ تفاؤُلاً بحدوث ذلك، ومع اللئيم استعمل غيرَ ذلك، كأنه يرجو ألاّ يقعَ .

- قول البحتري:

حتّى يبُلَّ مَنازلاً لو أهــلُها كَثَبٌ لرُحْتُ على جوًى مَبلولِ

---

(١) الإبانة عن سرقات المتنبي ٥٩.

(٢) نبّه على هذا محقّقُ الإبانة.

قال المعري: قوله: (لو أهلُها كتبٌ) أوقع بعد (لو) الابتداءَ والخبرَ، وإنّما جرَت العادةُ أن يَليَها الفعلُ أو (أنّ)[1].

تَلطّفَ الناقدُ في نقْده، ولم يُصرِّح بالتخطئة، ولعله لم يَجزِم بخطأ مجيءِ الجملة الاسمية بعد (لو)، وهو كذلك، فقد أثبَت العلماءُ مجيءَ الاسمين المرفوعين بعدها على قلّة[2]، وعزاه المراديُّ للكوفيين[3]، وورَد عن العرب استعمالُها، كما في قوله:

لو بغير الماء حَلْقِي شَرِقٌ   كنتُ كالغَصّان بالماء اعتِصاري

وقوله:

لو في طُهَيَّةَ أحلامٌ لما عرَضُوا   دون الذي أنا أرميهِ ويَرميني[4]

وجعل المراديُّ ذلك من قبيل الضرورة[5]، ولبعض العلماء فيه تأويلاتٌ توصَف بالتكلُّف.

العدد وكناياته:

- قول البحتري:

المائةُ الدّينارِ مَنْسيَّةٌ   في عِدَةٍ أتْبَعْتَها خُلْفا

قال المعري: (المائة الدينار) رديءٌ عند البصريين، وقد أجازه غيرُهم، وإذا أرادوا تعريفَ مثل هذا قالوا: (مائة الدينار)، ولا يَجمعون بين الألف واللام والإضافة إلاّ في (الحسَن الوجهِ)[6].

---

(١) عبث الوليد ٤٣٥. وتصديق قوله في الكتاب ١/٢٦٩، ٣/١٢١، المقتضب ٣/٧٦،

(٢) كما في التسهيل ٢٤٠، شرح الكافية الشافية ٣/١٦٣٦

(٣) الجنى الداني ٢٨٠.

(٤) المغني ١/٢٦٨.

(٥) توضيح المقاصد ٤/٢٧٨.

(٦) عبث الوليد ٣١٢.

ويَظهر لي أنه يَعيب البيتَ، ويَختار المذهبَ البصري[1]، وحجتُه أنّه لا يُضاف إلاّ النكرةُ ؛ لأنّ الإضافةَ يُبتغى بها التعريفُ أو التخصيصُ، ولو أضيفَ المعرَّفُ بـ (أل) اجتمع فيه تعريفان. وأمّا الكوفيون فأجازوا،[2] محتجّين بما رواه الكسائيُّ عن العرب من هذا الاستعمال، وبحديث: (فجاء بالألفِ دينارٍ) وحديث: (فقرأ العشرَ آياتٍ) وشبَّهُوه بقولهم: (الحسن الوجهِ) ونَزّلوا المضافَ والمضافَ إليه مترلةَ اسمٍ واحد، هو المعدودُ في المعنى.

والنظرُ يَدفعُ حُججَهم: أمّا ما رَووه فقال عنه أبو زيد والجرمي: إنه من قومٍ غيرِ فصحاءَ، وحكاه الأخفشُ وقال: ليس بمأخوذٍ به[3]، والحديثان يُؤوَّلان على الإبدال وعلى زيادة الألف واللام[4]، والقياس بعيدٌ؛ لما بينهما من فرقٍ في المعنى والعمل والتعريف، وليست الإضافة المحضةُ كغير المحضة؛ فصحّ وصفُ المعري له بالرداءة.

---

(١) راجعه في: الكتاب ٢٠٦/١، إصلاح المنطق ٣٣٥، المقتضب ١٤٣/٤-١٤٤، ١٧٣/٢، الجمل للزجاجي ١٢٩، الإيضاح لأبي علي ٢٣٦، الكملة ٢٦٣، اللمع ٢٣٠، درة الغواص ٨٤ شرح المفصل لابن يعيش١٢١/٢-١٢٢.

(٢) راجع مذهبهم وحججهم في: معاني القرآن للفراء ٣٣/٢، مجالس ثعلب ٦٤٠/٢، الواضح ١٠٤، اللمع ٢٣٠، التخمير ٨/٢، شرح الجمل لابن عصفور ٣٧/٢، شرح التسهيل لابن مالك ٤٠٩/٢. البسيط لابن أبي الربيع ١٠٩٣/٢، جواهر الأدب ٣٩٧، الفوائد الضيائية ١١/٢.

(٣) ردُّ السماع في: المقتضب ١٧٣/٢، التكملة ٢٦٣-٢٦٤، المفصل ٢١٦، الأشباه والنظائر ١٢٣/٥.

(٤) شواهد التوضيح ٥٧_٦٠، الفوائد الضيائية ١٢/٢.

• قول البحتري:

أنسَتْ ذا وذاكَ إحد ى وعشرو　　كَ بغُصنٍ من الشَّبابِ رَطيبِ

قال المعري: قوله: (إحدى وعشروك) جائزٌ، إلاّ أنه ليس بوجه الكلام، وإنّما الواجب أن يُقال: (إحداك وعشروك)، إلاّ أنه حذَف المضافَ إليه من الكلمة الأولى لمجيئه في الثانية، وقبيحٌ في الكلام أن يُقال: (جاءني غلامُ وجاريتُك)؛ لأنك إن نوّنتَ (غلاما) لم يبقَ فيه دليلٌ على الإضافة، ولا يُعلَم أنه غلامُ المخاطب إذا عَدِمَ الكافَ، وإن حذَفتَ تنوينَ (الغلام) دخَل ذلك في الضرورات، وصار مناسبًا قولَ القائل:

....　　بين ذراعَي وجبهة الأسدِ [1].

وما ذكره أبو العلاء صحيحٌ في القياس ومتعيّنٌ؛ لأن العدد المعطوفَ والمعطوفَ عليه ليسا بمنزلة العدد المركَّب الذي يُعامَل معاملةَ الكلمة الواحدة، بل هما كلمتان منفصلتان، لا يُغني تعريفُ إحداهما عن الأخرى.

وقد يُساعِد الشاعرَ المنتقَدَ أنّ الفراءَ حَكَى عن بعض العرب أنه قال: (برِئتُ إليك من خَمسِ وعِشْرِي النخّاسين) أي: من خَمسِ النخّاسين وعِشري النخّاسين[2].

• قول البحتري:

أمولَعَةً بالبَينِ رُبَّ تَفَرُّقٍ　　جَرحْت به قلبًا بحُبِّك مُولَعا

ومَن عاثرٍ بالشيب ضاعَف وجْدَه　　على وَجْده أنْ لم تقولي له اربَعا

---

(١) عبث الوليد ٤٩-٥٠.

(٢) سر الصناعة ١/٢٩٨.

قال المعري: هذا لفظ رديءٌ؛ لأنّه قال: (ربّ تفرُّقٍ) ثم قال: (ومن عاثرٍ)، وإنّما هذا من مواضع (كم)، فيصحُّ اللفظُ إذا قال: (كم من تفرّقٍ). وعلى هذه الرواية يلزمُه إضمارُ (كم)، وذلك قليلٌ مفقود، ولو قال: (وكم عاثرٍ) لسَلِم من التعسُّف[1].

وقد يكون للشاعر من العذرِ أنّ (رُبَّ) و (كَمْ) قد يَشتركان في معنى واحد، وهو التكثير، وأنّ العربَ حَمَلوا (رُبّ) على (كَمْ) فجَعلوا لها الصدارةَ[2]، وأنّ العلماء قاربُوا ما بينهما، قال سيبويه عن (كم): إنّ معناها في بعض الاستعمال معنى (رُبَّ)، وقال: إنّ (كم) في الخبر لا تَعمل إلاّ فيما تَعمل فيه (رُبَّ)؛ لأنّ المعنى واحد، إلاّ أنّ (كم) اسمٌ، و(رُبَّ) غيرُ اسمٍ، بمنزلة (من)، وقال: ويجوز لها أن تَعمل في ذا الموضعِ في جميع ما عَملت فيه (رُبَّ)، وقال: وقد قال بعضُهم: (كَمْ) على كل حالٍ منونةٌ، ولكن الذين جَرُّوا في الخبر أضمروا (مِن) كما جاز لهم أن يُضمروا (رُبَّ)، [3]وقال في (كأيّن) التي بمعناها: و(كأيّن) معناها معنى (ربّ)، وقال: إنْ جَرَّها أحدٌ من العرب فعسى أن يَجرَّها بإضمار (مِن)[4].

وقال ابن مالك: إنه يصلُح (كَمْ) في كل موضعٍ وقعَتْ فيه (رُبّ)، وعزا ذلك هو وابنُ خروف إلى سيبويه[5].

---

(١) عبث الوليد ٢٧٥.

(٢) رصف المباني ٢٦٨.

(٣) الكتاب ٢/١٦١-١٦٢، وبعضه في المقتضب ٣/٥٧، ٦٥.

(٤) الكتاب ٢/١٧١

(٥) الجنى الداني ٤٤٥.

لكنّ ذلك كلَّه في ظني لا يَعني صحّةَ ما فعل البحتريُّ؛ لأنه لم يَرِد به استعمالٌ عن العرب فيما اطّلعتُ عليه، بل أحسَبه لو بدأ بـ (كم) في البيت الأول لما ساغ له أن يُظهِر (مِن) في الثاني، ويكونُ ذلك قويًّا، فكيف والمتقدّم (رُبَّ) لا (كَمْ)؟.

وأورد الناقدُ احتمالاً آخرَ، ونَفاه وقال: إنه قليلٌ مفقود، وهو أن يكون البيت الثاني منفصلاً عن الأول، ولا علاقةَ له بـ (رُبَّ)، لكنه على تقدير: (كَمْ) قبل (مِن)، ولا أدري كيف جرُؤَ الشاعرُ على هذا المشكِل، وترَكَ الصوابَ الأيسرَ الذي ذكره له الناقدُ المعري، فقال في الأول: (كَمْ من تفرُّق) أو في الثاني: (وكَمْ عاثرٍ)، لكنّه مكتوبٌ عليه في البيت العِثارُ!

القسم:

- قول البحتري:

لن ينالَ المشيبُ خُطَّةَ وُدٍّ حيث يَشجُو طَرفٌ ويَحْوَرُّ طَرْفُ

قال الناقد: استقبلَ القسَمَ بـ (لن)؛ لأنه قال قبل هذا البيت: (إي وسَعيِ الحجيجِ...)، وهذا عند النحويين لا يجوز؛ لأنّ (لن) لا يُستقبَل بها القسَمُ[1].

جوابُ القسَم محصورٌ في أربعة أشياءَ في تقرير النحويين[2]، هي: حرفان للإثبات: (إنّ) واللامُ، وحرفان للنفي: (ما) و (لا)، وقد تُحذَف

---

(١) عبث الوليد ٣٢٥.

(٢) كما في الأصول ١/٤٣٥، الجمل للزجاجي٧٠، الواضح ١٦٨، الإيضاح لأبي علي ٢٧٦، اللمع ٢٤٣-٢٤٤، التبصرة والتذكرة ٢/٤٥٢، أسرار العربية ٢٧٧، المقتصد ٢/٨٦٥، المفصل ٣٤٥، وزاد بعضهم خامسًا، وهو (إنْ) النافية كما في شرح ألفية ابن معط ١/٤٢٢. والتسهيل ١٥٢.

(لا). ونَصَّ المبردُ على أنه لا يُجاب بـــ (لن)[1]، وعلّل ذلك ابنُ مالـــك بأنّ هذين الحرفين النافيين لا يَختصّان باسمٍ أو بفعل، بخلاف (لن) و(لم) و(لّما) فإنّها مخصوصة بالفعل، وقد أرادوا أن يكون ما يُنفى به الجوابُ ممّا لا يَمتنع دخولُه على الاسم[2].

وقد ورَد في النادر نفيُ الجواب بـــ (لن)[3]، كمـــا في قـــول أبي طالب:

والله لن يَصِـــلوا إليك بجَمْعِهِم حتّى أوارَى في التراب دَفينا

وقال ابن مالك: إنه في غاية الغرابة[4]، وقال العكبري وابن عقيل: إنه لا يُقاس عليه[5]، وذكر ابنُ جني أنه قد يُتلَقّى القسمُ بـــ (لن) في الضرورة[6].

وبذاك تعلم غرابةَ ما فعله البحتري، مع أني لا أرى به بأسًـــا مـــن حيث القياس، لولا أني أستوحِش من مخالفة ما اشتُهر عند أكثر النحويين.

---

(١) المقتضب ٢/٦، ونحوه أيضا لصدر الأفاضل في التخمير ٤/٢٥٢.

(٢) شرح التسهيل ٣/٢٠٦.

(٣) التسهيل ١٥٢، شرح التسهيل ٣/٢٠٧، شرح الكافية الشافية ٢/٨٤٩، الارتـــشاف ٢/٤٦٨، المساعد ٢/٣١٤، المغني ١/٢٨٤- ٢٨٥. الجنى الدني ٢٧٠.

(٤) شرح الكافية الشافية ٢/٨٤٨.

(٥) المتبع في شرح اللمع ٢/٦٣٠، المساعد ٢/٣١٤.

(٦) الارتشاف ٢/٤٨٦ وكذا في المساعد ٢/٣١٤.

التقديم والتأخير[1]:

والرأي في هذا بين أهل النحو وأرباب النقد مختلفٌ جدًّا، فإنّ النحويين في الغالب لا يجدون فيه حرجًا؛ وبَنَوا عليه كثيرًا من أحكامهم وتأويلاتهم، لأنهم مُعنَون في المقام الأول بتبيين الخطأ والصواب، في حين أنّ النقاد لم يكن يُعجبهم منه أكثرُه، ولا يَستسيغونه، ويُسَمُّونه التعقيدَ اللفظي[2]، ويَلمزون أهل النحو أنهم هم الذين يُحبّونه ويَسعَون إليه، فقد وصَف ابنُ سلاّمٍ الفرزدقَ بأنه كان يُداخِل الكلامَ، وأنّ ذلك كان يُعجب أصحابَ النحو.[3] وقال ابن رشيق: ورأيتُ مِن علماء بلدنا مَن لا يَحكُم للشاعر بالتقدُّم، ولا يَقضِي له بالعلم، إلا أن يكون في شعره التقديمُ والتأخيرُ، وأنا أستثقلُ ذلك من جهة ما قدَّمتُ، قال: وأكثرُ ما تجدُه في أشعار النحويين[4].

وقَضَوا أنّ أحدَ الأصول في حسن الأدب وضْعُ الألفاظ موضعَها حقيقةً أو مجازًا لا يُنكِره الاستعمالُ ولا يَبعُد فيه، ومِن وضْع الألفاظ موضعَها ألاّ يكونَ في الكلام تقديمٌ وتأخيرٌ، حتى يؤدي ذلك إلى فساد معناه وإعرابِه في بعض المواضع أو سلوك الضرورات حتى يفصلَ فيه بين

---

(١) سيرد تحت هذا المبحث أبيات فيها نقد نحوي ، فكانت تستحق أن تُذكر مع أخواتها السابقات عند سرد النقدات النحوية في أبوابها المختلفة ، لكني جمعتها ههنا؛ لأنها منهجٌ عام، لا يتعلّق بمسائل مفردة من النحو يمكن مناقشتُها منفصلةً.

(٢) خذ مثلا من أقوالهم في: الصناعتين ١٥٧-١٥٨، ، عيار الشعر ٢١، نضرة الإغريض ٣٨٩.

(٣) الطبقات ١/٣٦٤ وما بعدها.

(٤) العمدة ١/٢٦١.

ما يَقبحُ فصلُه في لغة العرب كالصلة والموصول وما أشبههما.[1] وسمّاه قدامةُ بن جعفر (التفصيل)، وهو ألاّ ينتظمَ للشاعر نسَقُ الكلام على ما يَنبغي لمكان العروض، فيُقدّم ويُؤخّر، وهو عنده من عيوب الشعر [2].

وقال ابن طباطبا عن الأبيات التي فيها التقديم والتأخير: فهذا من الكلام الغثّ المستكرَه الغلِق، فلا تجعلنّه حجةً ولا ما أشبهَه [3].

وقال العلوي عن بعض الأبيات الآتية المبتلاةِ بالتقديم والتأخير، ولا سيّما آخرها: لا وجهَ لشيءٍ منها، وإن كانت العرب استعملتْها فلا يجوز للمولّدين استعمالُها ولا الحذوُ عليها، فإنها لحنٌ مستقبح، ومثل هذا لا يجوز للأعراب المتقدمين فضلاً عن المولَّدين المتأخّرين، ولا يجوز لأحد أن يتخذَه رسمًا يعمل عليه[4].

ولاختلاف المنهجين البيّنِ تجد للنقاد نُفرةً كبيرةً من تقديمٍ وتأخيرٍ لا يَرى فيه النحويُّ بأسًا أبدًا، وقُصاراه تقديمُ خبرٍ على مبتدأ، في بيت شعرٍ يَشفع له حرَجُ المكان وحُكْمُ الوزنِ، وليس بحاجة إلى هذا الشفيع.

أو أنّ قصاراه تقديمُ مفعولٍ على عامله، وهو ما يَشيع في كلام العرب ويُجمِع النحويون على جوازه وحُسْنه.

أو أنّ قُصاراه المجيءُ بجملة دعائيةٍ معترِضةٍ بين المبتدأ والخبر. وسأبدأ قريبا بثلاثة النماذجِ هذه في سَرْد الأبيات المَعيبة بالتقديم والتأخير.

---

(١) ذلك ما قضى به ابنُ سنان في: سر الفصاحة ١٠١.

(٢) نقد الشعر ٢٥١.

(٣) عيار الشعر ٧٢.

(٤) ضرة الإغريض ٢٤٣.

وسترى عند تعداد الأبيات المعيبة في هذا الباب أن بعضهم يَحكم على بعض صور التقديم والتأخير أنها لحْنٌ مُستقبَح، ولا يُجيزها لأحد: لا للأعراب المتقدّمين ولا للمولَّدين المتأخِّرين.

ولعلّ الذوقَ الجمالي عندهم -الذي سَلَفَ بيانُه- دعاهم إلى إنكار مثلِ هذا، وإلاّ فإنهم يُقرّون ببحث التقديم والتأخير، ويجعلونه من مباحث الشعر والقصائد والنثر والرسائل،[1] وأقرُّوا للشاعر بما هو أبعد ممّا تقدّم وأعسر، يقول ابن رشيق: ويجوز التقديمُ والتأخير، كما قال العجير السلولي:

وما ذاك أن كان ابنَ عَمِّي ولا أخي ولكن متى ما أملك الضّرَّ أنفعُ

بالرفع، أراد: (ولكن أنفع متى ما أملك الضر)، قال: ولا أدري ما الفرق بين هذا وبين: (إن يُصرَعْ أخوك تُصرعُ) حيث فرَّقوا بينهما، غيرَ أنّا نُسلِّم لهم كما سلَّم مَن هو أثقبُ منّا حِسًّا وأذكى خاطرًا، وقال عمرو ابن قميئة:

لّما رأتْ ساتيدما استعبرَتْ لله دَرُّ اليومَ مَنْ لامَها[2]

وسأسرد إضافةً إلى ما سبق ذكرُه في هذا المبحثِ جميعَ الأبياتِ التي وجدتهم يَعيبونها بما فيها من التقديم والتأخير، وسيَظهر لك مبالغتُهم في

(١) الرسالة العذراء ٢٠. وأوردوا منه أبياتا كثيرة، كما في حلية المحاضرة ٢/٢٤. وبعضهم يعيب بعضها.

(٢) العمدة ٢/٢٧٧.

النُّفرة منه، ناقلاً بعضَ كلامِهم عنها، ومقتصرًا في الغالب على ذكر الموضع؛ فقد مضى حديثٌ عامٌّ عن التقديم والتأخير عند الفريقين:

- قول البحتري معدِّدًا بعضَ رؤوس الفُرْس:

مِن قَباذَ ويَزدَجُردَ وفَيرو زَ وكِسرى وقبْلَهُم أرْدَشِيرُ

فلم يعجِب الناقدَ تقديمُ الخبرِ (قبلهم) على المبتدأ (أردشير)، ولا التفريقُ بين واو العطف والمعطوف في المعنى، وقال: وإنّما الحدّ أن يقول: (وكسرى وأردشيرُ قبلهم)، وعَدَّ ما فعله الشاعرُ من قبيل الضرورة، ونظّر ذلك ببيتين من شعرٍ متقدّم[1].

- قول الأعشى:

أفي الطَّوف خفْتِ عَلَيَّ الرَّدَى وكَمْ مِنْ رَدٍ أهلَه لم يَرِمْ

يريد: (لم يَرِمْ أهلَه). ذكر ابن طباطبا أنّه من الأبيات المستكرَهة الألفاظ المتفاوتة النّسجِ، القبيحةِ العبارةِ، التي يجب الاحترازُ من مثلها[2].

- قول الراعي:

فلمّا أتاها حَبْتَرٌ بسلاحه مَضَى غيرَ مبهورٍ ومُنْصُلَه انتَضَى

يريد: (وانتضى منصلَه)[3]، ووصَفَه ابنُ طباطبا بمثل ما وَصفَ به سابقَه.

وهل في هذين البيتين غيرُ تقديمِ المفعول به على عامله؟ ولا شكّ أنّ التقديم ذَهَبَ ببعض جَمال البيتين السابقين، لكنّه لم يبلُغ ما وصَفه به الناقدُ.

---

(١) عبث الوليد ٢١٨-٢١٩.

(٢) عيار الشعر ٦٧. وانظر: الموشح ٧٠.

(٣) عيار الشعر ٦٧.

• قول أبي عدي القرشي:

خَيرُ راعي رَعيّةٍ سَرّه اللـــ ــهُ وخَيرُ مَأوى طَريد

أي: (خير راعي رعية هشامٌ، سرّه الله...)[1] وليس فيه إلاّ تقديمُ الجملة الدعائيّة والتعجيلُ بها، وعابوه بها، وقد يكون في التقديم بلاغةٌ ومُناسَبةٌ.

• قول البحتري:

ولستُ بزوّار الملوك على النّوى لَئِنْ لم تجُلْ أغراضُها ونُسوعُها

قال الناقد: وفي رواية أخرى: (إذا لم تَجُلْ)، وهو الوجهُ؛ لأنه إذا قال: (لَئِنْ لم) حَمَل الكلامَ على التقديم والتأخير، كأنه قال: (لَئِنْ لم تَجُلْ أغراضُها ونُسوعُها لستُ بزوّار الملوك، وهذا لفظ مهجور....[2]

• وقوله أيضا:

قد لَعَمري أضْحى الزّمانُ حَميدًا بابنِ وَهْبٍ محمّدٍ المأمول

قال: فصَل بين (قد) والفعلِ بالجملة المعترضة، وهي قوله: (لعمري)، واتصالُ (قد) بالفعل أحسنُ، إلاّ أن ذلك جائزٌ سائغ...[3].

• قول عروة بن الورد العبسي:

قلتُ لقوم في الكَنيف تروَّحُوا عَشـيَّةَ بِتْنا عند ماوانَ رُزَّحِ
تَنالُوا الغِنى أو تَبلُغُوا بنُفوسِكُمْ إلى مُسْتَراحٍ من حِمامٍ مُبَرِّحِ

---

(١) سر الفصاحة ١٠٤، نقد الشعر ٢٥١.

(٢) عبث الوليد ٢٧٢.

(٣) عبث الوليد ٣٨٢.

قال الناقد: وهذا مّما أُفسِد إعرابُه بالتقديم والتأخير، وتقديره: (قلت لقوم رُزَّحٍ في الكَنيف عشيةَ بتنا عند ماوان: تروّحوا تنالوا الغِنى)، ففصَل بين الصفة والموصوف والأمرِ وجوابِه.[1]

- قول أبي الطيب:

المجدُ أخسَرُ والمكـــارِمُ صَفْقَةً ... مِن أن يَعيشَ لها الهُمامُ الأَرْوَعُ

فيه تقديمٌ وتأخيرٌ، وفصْلٌ بين الصلة والموصول، وتقـــديره: (المجـــد والمكارم أخسرُ صفقةً)[2].

- قول الشاعر:

صَدَدْت فأطْوَلْتِ الصُّدُودَ وقَلَّما ... وِصالٌ على طُول الصُّدُود يَدُومُ

يريد: وقلّما يدومُ وصالٌ على طُول الصُّدود[3].

- قول البحتري:

وقَلَّـــما عـــارِفةٌ لم يَكُـــنْ ... مَقـــولُها باديَ مَفـــعولِها

تقديره: قلّما تكن عارفةٌ...[4]، وقد ورد البيتُ من قبلُ معيبًا بعيبٍ آخر في رواية جَرِّ: (عارفة).

- قول الآخر:

لّما رأتْ ساتيـــدَما استعـــبَرَتْ ... للهِ دَرُّ اليـــومَ مَـــنْ لامَـــها

---

(١) سر الفصاحة ١٠١.

(٢) سر الفصاحة ١٠١.

(٣) سر الفصاحة ١٠٣. الموشح ٩٦. ومن كتب النحويين: الكتـــاب ٣١/١، المقتـــضب ٢٢٢/١. ضرائر الشعر للقزاز ٢٠٣.

(٤) عبث الوليد ٤٢٥-٤٢٦.

أي: لله دَرُّ مَن لامَها اليومَ[1].

- قول بعضهم:

تَرْفُل في الـدّار لهـا وَفْـرَةٌ ... كوَفْرَةِ الملْطِ الخَلِيعِ الغُـلامْ

قال أبو هلال: كان ينبغي أن يقول: (كوفرة الغلام الملط الخليـع) أو: (الغلام الخليع الملط)، فأمّا تقديمُ الصفة على الموصـوف فـرَديءٌ في صَنعَة الكلام جدًّا[2].

- قول البحتري:

حَلفْـتُ لها بالله يومَ التفرُّق ... وبالوَجْد من قَلبي بها المتَعـلِّقِ

تقديره: (من قَلبي المتعلقِ بها)، فلما فَصَل بين الموصوف الـذي هـو (قلبي) والصفةِ التي هي (المتعلق) بالضمير الذي هو (بها) - قَبُحَ ذلك، ولو كان قال: (من قلْبٍ بها متعلِّقِ) لزال ذلك القُبحُ، وذهَبَتْ تلك الهُجنةُ.[3]

- قول دريد بن الصمّة:

وبَلِّغْ نُميرًا إنْ عَرَضْتَ ابنَ عامرٍ ... فأيُّ أخٍ في النائباتِ وطالبِ[4]

ففرّق بين (نمير) و (ابن عامر) بقوله: (إن عرضْتَ).

- قول أبي تمام:

حَلفْتُ بمُسْتَنِّ المُنى تَسْتَرِشُّها ... سَحابةَ كَفٍّ بالرَّغائبِ تُمطِرُ

---

(١) سر الفصاحة ١٠٣، عيار الشعر ٧١. الموشح ٧٩، ، حلية المحاضرة ٢/٢٥.

(٢) الصناعتين ١٥٨. وسر الفصاحة ١٠٢.

(٣) المثل السائر ١/٤٥٠.

(٤) نقد الشعر ٢٥١. العمدة٢/٧٢، كفاية الطالب في نقد كلام الشاعر والكاتب ٢٠٥.

قال الآمدي: قوله: (يسترشُّها) إنّما أراد: (يَسترشّ سحابةَ كَفّ)، فقال: (يَسترشّها)، فقدّم الكناية، وجعَل (سحابة كفّ) بدلاً من الهاء والألف، يقول: (حلفتُ بمحلّ تَستَنُّ فيه المنى وتَطلُب رشاشَ سَحابةِ كفٍّ)، وجعَل هذا من أسباب عَيبه[1].

- قول الفرزدق:

عَلى حالة لو أنّ في البَحْر حاتمًا ... على جُودِه ما جاد بالماءِ حاتمِ[2]

على أنّ (حاتم) في آخر البيت بدلٌ من الضميرِ الهاءِ في (جُوده) في وسطه.

- وقول الآخر:

لَعَمْرُ أبيها لا تقولُ حليلتي ... ألا فَرَّ عني مالكُ بنُ أبي كَعْب[3]

عابه قدامةُ بن جعفر بأن فيه تقديمًا وتأخيرًا، وسيأتي في الضرائر أنه معيبٌ بأنّ فيه عودَ الضمير على متأخرٍ في اللفظ والرتبة، ومرجعُ العيبين واحد.

- وقوله:

وفاؤُكما كالرَّبعِ أشْجاهُ طاسِمُهْ ... بأن تَسْعَدا والدَّمْعُ أشفاه ساجِمُهْ

تقديره: وفاؤُكما بأن تَسعدا كالربع أشجاه طاسمُه، ففَصَل وقَدَّم وأخَّر[4].

---

(١) الموازنة ٣١٧/٢ (سيد صقر).

(٢) العمدة ٢٦٠/١.

(٣) نقد الشعر ٢٥١.

(٤) سر الفصاحة ١٠٣. الوساطة ٩٤- ٩٥، وانظر: دلائل الإعجاز ٨٣.

- وقول الآخر:

أحبُّ بلادِ الله أكْنافُ مَنْعِجٍ … إليَّ وسَلْمَى أن يَصُوبَ هضابُها[1]

تقديره: أحَبُّ بلادِ الله إليَّ ما بين مَنعِجٍ وسَلْمى.

- ومن ذلك قولُ بعض العرب:

وأبغَضُ من وضَعْتُ إليَّ فيه … لساني، مَعشَرٌ عنهمْ أذودُ[2]

تقديره: وأبغضُ من وضَعتُ لساني فيه إليّ معشرٌ...

- وقول الآخر:

إنّ الكريمَ وأبيــكَ يَعتمــِلْ … إنْ لم يَجِدْ يومًا على مَن يَتَّكِلْ[3]

يريد: (مَن يَتّكِلُ عليه)، فقدَّم وأخَّر.

- وقول أبي حية النميري:

كما خُطَّ الكِتابُ بكَفِّ يومًا … يَهــوديٍّ يُقــارِب أو يُزيلُ[4]

أراد: (كما خُطَّ الكتابُ يومًا بكفّ يهوديٍّ يُقارِب أو يُزيل).

- ومثله لامرأة من بني قيس:

هما أخَوا في الحرْب من لا أخا له … إذا خاف يومًا نَبْوةً ودَعاهُما[5]

تريد: هما أخوا من لا أخا له في الحرب.

---

(١) البديع في نقد الشعر ١٨٠.

(٢) البديع في نقد الشعر ١٨٠-١٨١.

(٣) الموشح ٩٦.

(٤) الموشح ٢٢٨، عيار الشعر ٧٢. الصناعتين ١٧١. ومن كتب النحو: الكتاب ١/١٧٩، المقتضب ٤/٣٧٧، ضرورة الشعر للسيرافي ١٧٩.

(٥) الموشح ٢٢٨. عيار الشعر ٧٢. الصناعتين ١٧١. ومن كتب النحو: ضرورة الشعر للسيرافي ١٨٠ ضرائر الشعر للقزاز ١٠٠.

- قول عروة بن أذينة:

واسْقِ العدوَّ بكأسِــه واعلمْ له ... بالغيب إن قد كان قبلُ سَقاكَها

واجْزِ الكَرامةَ مَنْ ترى أن لو له ... يومًا بَذَلْتَ كَرامَةً لجزاكَــها[1]

وصَفهما ابن طباطبا بأنهما من المعيب القبيحِ المــستكرَه المتفــاوتِ النسج، وقال: قوله في البيت الأول: (واعلم له بالغيب) كلامٌ غثٌّ و(له) رديئةُ الموقع بشعةُ المسمع، والبيت الثاني كان مُخرَجُه أن يقول: (واجْــزِ الكرامةَ مَن تَرى أن لو بَذَلتَ له يومًا كرامةً لجَزاكها).

- ومثله قوله:

وأعمَلْتُ المطيةَ في التَّصابي ... رَهيصَ الخُــفِّ داميَةَ الأَظَــلِّ

أقولُ لها لَهــانَ عَلَيَّ فيما ... أُحِبُّ فما اشتكاؤُكِ أن تَكلِّي[2]

يريد: أقول لهان علي فيما أحبُّ أن تكلي، فما اشتكاؤك؟

- وقول النابغة:

يُصاحِبْنَهُمْ حتى يُغِرْنَ مَغارَهُمْ ... مِنَ الضارِياتِ بالدِّماءِ الدَّوارِبِ[3]

قال الناقد في ملْحَظٍ دقيق: يريد: (مِــن الــضاريات الــذوارب بالدماء)، وإنما يَقبُح مثلُ هذا إذا التبَسَ بما قبلَــه، لأن (الــدماء) جمــعٌ، و(الذوارب) جمعٌ، ولو كان من (الضاريات بالدم الذوارب) لم يَلتــبِس،

(١) عيار الشعر٦٨. وانظر: الرسالة الحاتمية ٢٤، والموشح ٣٣٣، والصناعتين ٤١.

(٢) عيار الشعر ٦٨.

(٣) عيار الشعر ٦٩.

وإن كانت هذه الكلمة حاجزةً بين الكلمتين، أعني بين (الضاريات) و(الذوارب) اللتين يَجب أن تُقرَنا معًا[1].

- وقول النابغة أيضًا:

يُثِرْنَ الثَّرى حتى يُباشِرْنَ بَرْدَه إذا الشَّمْسُ مَجَّتْ رِيقَها بالكَلاكِلِ[2]

يريد: (يُثِرْنَ الثَّرى حتى يُباشِرْنَ بَرْدَه بالكَلاكل إذا الشَّمس مَجَّتْ رِيقَها). وعَدَّه ابنُ طباطبا من المستكرَه. قال أبو هلال: وهذا مستَهجَنٌ جدًّا؛ لأنَّ المعنى تَعَمَّى فيه.

- وقول الشماخ:

تَخامَصُ عن بَرْدِ الوِشاحِ إذا مَشَتْ تَخامُصَ حافي الخَيلِ في الأَمْعَزِ الوَجي[3]

يريد: تخامصَ حافي الخيل الوجيِّ في الأمعز.

- وقول النابغة الجعدي:

وشَمُـــولٍ قَهـــوةٍ باكَرْتُها في التّباشيرِ مِن الصُّبْحِ الأُوَلْ[4]

يريد: في التباشيرِ الأوَلِ من الصُّبح.

- وقول ذي الرمة:

كأنَّ أصواتَ من إيغالِهِنَّ بنا أواخرِ المِيس أصواتُ الفَراريجِ[5]

يريد: كأن أصوات أواخرِ الميس أصواتُ الفراريج من إيغالهن بنا.

---

(١) عيار الشعر ٦٩.

(٢) عيار الشعر ٦٩. الصناعتين ١٧٠

(٣) عيار الشعر ٧٠. والموشح ٧٠. الصناعتين ١٧٠.

(٤) الموشح ٢٢٨، عيار الشعر ٧٠. الصناعتين ١٧٠

(٥) الموشح ١٨٥، عيار الشعر ٧٠. الصناعتين ومن كتب النحو: الكتاب ١/١٧٩، المقتضب ٤/٣٧٦، ضرورة الشعر للسيرافي ١٧٩ ضرائر الشعر للقزاز ١٠٠.

يريد: كأن أصوات أواخرِ الميس أصواتُ الفراريج من إيغالهن بنا.

- وقوله أيضًا:

نَضَا البُردَ عنه وهو مِن ذو جنونه أجاريٍّ تَسْهاك وصَوت صُلاصِلِ[1]

يريد: وهو من جنونه ذو أجاري... قال أبو هلال: كأنّه من تخليطه كلامُ مجنون.

- ومن ذلك أيضًا:

لها مُقلَةٌ حَوراءُ طُلّ خميلةً من الوحشِ ما تَنفكُّ تَرعى عَرارُها[2]

تقديره: لها مقلةٌ حوراءُ من الوحش ما تَنفك تَرعى خميلةً طُلّ عَرارُها. والبيت مضطربٌ جدًّا، ويحتمِل غيرَ ضبطٍ.

- قوله المتنبي:

فَتًى أَلْفُ جُزءٍ رأيُه في زمانه أَقلُّ جُزَيءٍ بعضُه الرأيُ أجمَعُ

(ألف جزء) خبر، والمبتدأ (رأيه)، و(أقلّ) مبتدأ، وخبره: (بعض الرأي).[3]

---

(١) عيار الشعر ٧١. الصناعتين ١٧٠.

(٢) البديع في نقد الشعر ١٨١. نضرة الإغريض ٢٤٣، كفاية الطالب في نقد كلام الشاعر والكاتب ٢١٨، ومن كتب النحو: الخصائص لابن جني ١/٣٣٠، ضرائر الشعر لابن عصفور ٢١٤.

(٣) انظر: يتيمة الدهر ١/١٥٤.

- قول الفرزدق:

فليسَتْ خُراسانُ التي كان خالدٌ بها أسدٌ إذ كان سَيفًا أميرُها[1]

قال ابن الأثير عنه: وحديثُ هذا البيت ظريفٌ، وذاك أنه فيما ذُكِر يمدَحُ خالدَ بنَ عبد الله القسريَّ، ويهجُو (أسدًا)، وكان (أسدٌ) ولِيَها بعد خالد، وكأنه قال: وليست خراسانُ بالبلدة التي كان خالد بها سيفًا إذ كان (أسدٌ) أميرُها، وعلى هذا التقدير ففي (كان) الثانيةِ ضميرُ الشأن والحديثِ، والجملة بعدها خبرٌ عنها، وقد قدّم بعضَ ما (إذ) مضافةٌ إليه، وهو (أسد) عليها، وفي تقديم المضاف إليه أو شيءٍ منه على المضاف من القُبح ما لا خفاءَ به، وأيضًا فإن (أسدًا) أحدُ جزأي الجملة المفسِّرة للضمير، والضميرُ لا يكون تفسيرُه إلا من بعده، ولو تقدّم تفسيرُه قبله لما احتاج إلى تفسيرٍ، ولما سمّاه الكوفيون الضميرَ المجهول[2].

وقال ابن عصفورٍ من النحويّين عن البيت: إنّه قبيحٌ جدًّا، لا ينبغي لأحدٍ أن يَرتكب ما فيه.[3]

- قول المتنبي:

جَفَخَتْ وهُم لا يَجْفَخُون بِها بِهِمْ شِيَمٌ على الحَسَبِ الأغَرِّ دَلائِلُ[4]

يريد: جَفَخَتْ بهم، وهم لا يَجْفَخُون بها. قال فيه الحمدوني: وهو ممّا استُهجِنَ لفظُه، وبَعُد عن الاستعمال، ومَجَّته الأسماع.

---

(١) سر الفصاحة١٠٢. المثل السائر ٢/٢٥٠..

(٢) المثل السائر ٢/٢٥٠-٢٥١.

(٣) ضرائر الشعر ٢١٣.

(٤) سر الفصاحة ١٠٣. الصناعتين ٦٨، التذكرة الحمدونية ٧/٣١٦.

• قول الفرزدق:

وتَرى عَطيةَ ضاربًا بفنائه ... رِبْقَين بين حَظائر الأغنامِ
مُتقلِّدًا لأبيه كانت عندَه ... أرباقَ صاحب ثَلَّة وبهامِ

يريد: متقلِّدًا أرباقَ ثَلَّةٍ وبهامٍ كانت لأبيه عنده.[1]

• قول الفرزدق يمدح إبراهيمَ بن إسماعيل خالَ هشام بن عبد الملك:

وما مثْلُه في الناس إلا مُمَلَّكًا ... أبو أمِّه حَيٌّ أبوه يُقاربُه[2]

قال الناقد: ففي هذا البيت من التقديم والتأخير ما قد أحال معناه وأفسدَ إعرابَه لأن مقصوده: وما مثله في الناس حيٌّ يقاربه إلا مملكا أبو أمه أبوه -يعني هشاماً لأن أبا أمه أبو الممدوح[3].

وقال المرزباني: إنه بهذا البيت أتعبَ أهلَ اللغة والنحوِ بشرْحه، منهم سيبويه فمَنْ بعدَه، و لم يَبلُغوا منه ما يُقنِع ويُرضي[4].

وقال ابن طباطبا: فهذا من الكلام الغَثِّ المُستكرَه الغلِق، فلا تجعلَنَّ هذا حُجَّةً ولْتجتنبْ ما أشبهَه[5].

---

(١) سر الفصاحة ١٠٢. وانظر من كتب النحو: ضرائر الشعر لابن عصفور ٢١٢.

(٢) سر الفصاحة ١٠١، البديع في نقد الشعر ١٨١، الموشح ٩٦، ٢٢٨، ١٠٤، العمدة ٢/٢٦٦-٢٦٧، عيار الشعر ٧٢. دلائل الإعجاز ٨٣، الصناعتين ١٦٨، المثل السائر ٢/٢٥١، رسالة الصاهل والشاحج٦٣٠-٦٣١، تحرير التحبير في صنعة الشعر والنثر ٢٢٢، ٤١٩، كفاية الطالب في نقد كلام الشاعر والكاتب ٢١٨. ومن كتب النحويين: ضرورة الشعر للسيرافي ١٨٦، الخصائص ١/٣٢٩-٣٣٠ وغيرها كثير.

(٣) سرالفصاحة ١٠١.

(٤) الموشح ١٠٤.

(٥) عيار الشعر ٧٢.

وقال ابن شرف القيرواني: وهذا غايةُ التعقيد والتنكيد، وليس تحته شيءٌ سوى أنه شريفٌ كابن أخته شريف[1].

ووصَفه ابنُ الأثير بأنه جاءَ مُشَوَّهًا[2].

- قول المتنبي:

أنَّى يكون أبا البريةِ آدمٌ وأبوك والثّقلان أنتَ محمّدُ[3]

تقديره: أنى يكون آدمُ أبا البرايا، وأبوك محمد، وأنت الثقلان. قال الحمدوني: وهذا تعسُّفٌ قبيح.

- قول المتنبي:

لو لم تكنْ من ذا الورى اللّذِ منكَ هو عَقِمَتْ بِمَولِد نَسْلِها حَوّاءُ[4]

يقول: لو لم تكن من هذا الورى الذي كأنه منك؛ لأنك جمالُه وشرفه وأفضله - لكانت حواءُ في حكم العقيم التي لم تلِد، ولكنْ بك صار لها ولدٌ. قال الثعالبي: وهذا البيت ممّا اعتلّ لفظه و لم يصحّ معناه، فإذا قرع السمعَ لم يَصِل إلى القلب إلاّ بعد إتعاب الفكر وكَدّ الخاطر، ثم إن ظَفِر به بعد العناء والمشقة فقلَّما يَحصُل على طائل. وقال الحمدوني: وهو ممّا استُهجِنَ لفظُه، وبَعُد عن الاستعمال، ومَجَّته الأسماع.

---

(١) رسائل الانتقاد ٥٤.

(٢) المثل السائر ٢٥١/١.

(٣) المنصف ٢٤٢. الوساطة ٨٧، رسائل الانتقاد ٦٢. التذكرة الحمدونية ٣١٣/٧، يتيمة الدهر ١٥٤/١.

(٤) الكشف عن مساوئ شعر المتنبي ٦٩، العمدة ٧١/٢، الوساطة ٩٣، التذكرة الحمدونية٣١٦/٧، يتيمة الدهر١٥٤/١.

- قول الشاعر:

فقدْ والشَّكُّ بَيَّنَ لي عَـناءٌ ... بِوشك فِراقِهم صُرَدٌ يَصيحُ[1]

أراد: فقد بيّن لي صُرَد يَصيح بوشك فراقهم، والشكّ عناءٌ. وعَدَّه ابنُ الأثير من المعاظلة المعنوية، وقال: قَدَّم قولَه: (بوشك فراقهم) وهو معمولُ: (يصيح)، و(يصيح) صفةٌ لـ(صُرَد) قدّمه على (صُرَد)، وذلك قبيحٌ، وإنما يجوز وقوعُ المعمول بحيث يجوز وقوع العامل، فكما لا يجوز تقديم الصفة على موصوفها، فكذلك لا يجوز تقديم ما اتّصل بها على موصوفها[2]. وقال عنه أيضًا: إن في هذا البيت من رديء الاعتراض، وهو الفصل بين (قد) والفعلِ الذي هو (بَيَّنَ)، وذلك قبيحٌ، لقوة اتصال (قد) بما تدخل عليه من الأفعال؛ ألا تراها تعدُّ مع الفعل كالجزء منه، ولذلك أُدخلت عليها اللامُ المرادُ بها توكيدُ الفعل...[3]

- قول الآخر:

فأصبحَتْ بعدَ خَطَّ بَهجَتِها ... كأنّ قَفْرًا رُسُومَها قَلَما[4]

أراد: (فأصبحَتْ بعد بهجتها قفرًا، كأنّ قلَمًا خَطَّ رُسُومَها).

قال ابن الأثير: قَدَّمَ خبرَ (كأنَّ) عليها وهو قوله: (خَطَّ) وهذا وأمثالُه مما لا يجوز قياسٌ عليه، وهو على تلك الحالة في الشعر مختلٌّ مضطرب. وقال: والمعاظلة في هذا الباب تتفاوتْ درجتُها في القبح، وهذا

---

(١) نضرة الإغريض ٢٤٣.

(٢) المثل السائر ٢/٢٤٩.

(٣) المثل السائر٣/٥٤-٥٥.

(٤) نضرة الإغريض ٢٤٣. كفاية الطالب في نقد كلام الشاعر والكاتب ٢١٨. ومن كتب النحو: ضرائر الشعر لابن عصفور ٢١٤.

البيت المشارُ إليه من أقبحِها، لأن معانيَه قد تداخلَتْ ورَكِب بعضُها بعضًا[1].

وقال أبو العلاء المعري: هذا البيت أنشَده أبو عبيدة في كتاب له يُعرف بشواذّ الغريب، وهذا شيءٌ لا يجوز أن يكون إلا مصنوعًا قد تُعُمِّد لإنشائه[2].

- قول المتنبي:

فتَبيتُ تُسئِد مُسئِدًا في نَيّها إسآدَها في المَهْمَه الإنضاءُ[3]

وإعراب هذا شاقٌّ، وشَرحُه عسيرٌ، وله عودةٌ بتفصيل في الحديث عن منهج النقّاد.

- قول المتنبي:

كَفَى ثُعَلاً فَخرًا بأنّك مِنهُمُ ودَهْرٌ لأنْ أمسَيتَ مِن أهلِه أهْلُ[4]

وهو كأخيه الذي قبله بُعدًا ومشَقّةً، وله عودةٌ بتفصيلٍ في الحديث عن منهج النّقاد.

والأبيات الأربعةَ عشَرَ الأخيرةُ ظاهرٌ فيها العيبُ جدًّا، والأَولى بها أنْ تُعَدَّ لُحُونًا، كما صرَح بذاك بعضُ النقاد، أو ما يُشبه اللّحنَ؛ فإنّهنّ بلغنَ من التعقيد مبلَغًا يناقضُ لغةَ العرب المبنيّةَ على البيان، ولا يستقيم أن تُوضع في شعرٍ؛ فإنّها مُفسدتُه لا مَحالة.

---

(١) المثل السائر ١/٢٥٠.

(٢) رسالة الصاهل والشاحج ٦٣١-٦٣٢.

(٣) وانظر حديثا عن البيت أيضا وما فيه من تعسّف في البديع في نقد الشعر ١٨١، ورسائل الانتقاد ٦٢. والواضح في مشكلات شعر المتنبي ٣٠. التذكرة الحمدونية ٧/٣١٤. يتيمة الدهر ١/١٥٣-١٥٤.

(٤) المنصف ٢٢٦.

الحـــذف[1]:

- قول أبي تمّام:

يَدِيْ لِمَنْ شاءَ رَهْنٌ لم يَذُقْ جُرَعًا مِن راحَتَيكَ دَرَى ما الصّابُ والعَسَلُ

خطّأه فيه الآمديُّ وقال: لفظُ هذا البيتِ مبنيٌّ على فسادٍ؛ لكثرة ما فيه من الحذف؛ فكأنه أراد بقوله: (يدي لمن شاء رهـــنٌ) أي: أصـــافحه وأبايعه معاقدةً أو مراهنة، إن كان من لم يَذُقْ جُرَعًا من راحتيكَ دَرَى ما الصابُ والعسلُ، ومثلُ هذا لا يَسوغ؛ لأنه حـــذَفَ (إنْ) الـــتي تـــدخل للشرط، ولا يجوز حذفُها؛ لأنها إذا حُذفتْ سَقَطَ معنى الشرط، وحـــذَفَ (مَنْ) وهي الاسم الذي صِلَتُه: (لم يذق)؛ فاختلَّ البيتُ، وأشكلَ معنـــاه. وقال: والحذفُ لَعَمري كثيرٌ في كلام العرب، إذا كان المحذوفُ مما تَـــدلُّ عليه جملةُ الكلام .... فإنْ تَأَوَّلَ متأولٌ هذا البيتَ على ألفاظٍ أخرَ محذوفةٍ غيرِ اللفظ الذي ذكرتُه فالاختلالُ بعدُ قائمٌ؛ لكثرة مـــا حُـــذِف منـــه، وسقوطِ الدليل عليه[2].

وقال عبد القاهر الجرجاني عنه: إنّه من تعسُّف أبي تمّام وذهابِه به في نحوٍ من التركيب لا يَهتَدي النحوُ إلى إصلاحِه، وإغرابٍ في الترتيبِ يَعمَى الإعرابُ في طريقِه، ويَضِلُّ في تعريفِه[3].

---

(١) سيرد تحت هذا المبحث أبيات فيها نقد نحوي ، فكانت تستحق أن تُذكر مع أخواتهـــا السابقات عند سرد النقدات النحوية في أبوابها السابقة، لكني جمعتها ههنا؛ لأنها منهجٌ عام، لا يتعلّق بمسائل مفردة من النحو يمكن مناقشتُها منفصلة.

(٢) الموازنة ١٥٥-١٥٧.

(٣) أسرار البلاغة ٣٣٢-٣٣٣. وانظر: دلائل الإعجاز ٨٤.

وقال أبو الحسن الجرجاني: حَذَفَ عمدةَ الكلام، وأخَلَّ بالنظْم؛ وإنما أراد: (يدي لمن شاء رهنٌ إن كان لم يذق)، فحَذَف (إنْ كـان) مـن الكلام، فأفسدَ الترتيبَ، وأحالَ الكلامَ عن وجهه[1].

- قول البحتري:

تَفتأُ عُجْبًا بالشيء تَذّكِـرُهْ	وإنْ تولّى أو انقَضَى عُصُرُهْ

قال المعري: (تفتأ) من قولهم: (ما فتئ) أي: ما زال، وهـذا رديءٌ جدًّا، لأنّ (لا) إنّما تُحذف مع القسَم خاصة؛ لأنّ مكانها قـد عُـرِفَ هنالك، فاستَغنى السامع أن تُذكر له[2].

ذلك ما هو مقرّر في أكثر كتب النحو[3]، ومنهم مَن يُطلِق فيـورِد حذفَ النافي دون اشتراط[4]، ويرى الرضيُّ أنه بعـد القـسَم موضـعُ كثرة،[5] وجعَله ابن عصفور من الضرائر،[6] فـالآراء متباينـةٌ، وأكثـر الشواهد تَجري على الشرط المذكور، فالقسَم فيها متـأوَّلٌ ومنـويّ في المعنى، وبعضُها يتعذّر تقديره إلاّ على بُعد، أو لا يتصوَّر، من مثل قـول الشاعر:

---

(١) الوساطة ٧٧.

(٢) عبث الوليد ٢٣١.

(٣) انظر مثلا: معاني القرآن للفراء ٢/٥٤، ١٥٤، شرح المفصل لابن يعـيش ١٠٩/٧، شرح الجمل لابن عصفور ٣٨٧/١.

(٤) كما فعل الزمخشري في المفصل ٢٦٧، وابن مالك في شرح الكافية الـشافية ٣٨٢/١، وابنه في شرح الألفية ١٣٠.

(٥) شرح الكافية ق٢ ١٠٤٣/٢.

(٦) شرح الجمل ٣٨٦/١. وضرائر الشعر ١٥٥-١٥٦.

تَنفكُّ تَسمَعُ ما حييـــ ـــتَ بهالكٍ حتّى تكونَهْ[1]

قال البغدادي: (تنفكّ) فيه ليس جوابَ قسم، وخالف من استشهد به لذلك،[2] ومثلِ قولِ الآخر في بعض تأويلاته:

وأبرحُ ما أدام الله قـــومي بحمـــد الله مُنتطقًا مجيدا

ويمكن القول: إن بيت البحتري يُشبه هذين، ويوافـــق الـــذين لم يَشترطوا تقدّمَ القسَم، فهو خارجٌ عن الأشهر، ولكنّه مُتحَيِّزٌ عن الخطأ.

- قول المتنبي:

فأرحامُ شِعرٍ يتَّصِـــلْنَ لَدُنَّه وأرحـــامُ مالٍ ما تَني تتقطَّعُ

قال الناقد: وفيه أنه استَعمل (لدن) بغير (مِن)، وما يكاد يُـــستعمَل إلاّ بـــ (مِنْ)، قال الله تعالى: (من لدن حكيمٍ عليم) [3].

ونقل ابن الشجري عن ابن جني أنّ استعمال (لدن) بغير (مِن) قليلٌ في الكلام، لا يكادون يَستعملونها كذلك[4].

وأهل النحو يقرِّرون ما يدفعُ بعضَ النقدِ عن الشاعر، ويطرح عنه شيئًا من اللّوم؛ فقد ذكروا أنها قد تُستعمَل قليلاً دون (من)[5]، كما في قول الشاعر:

---

(1) ورد البيت في المفصل٢٦٧- ٢٦٨، شرح التسهيل ٣٣٥/١، شرح عمـــدة الحـــافظ ١٩٨/١، شرح الكافية الشافية ٣٨٢/١، وشرح الألفية لابن النـــاظم ١٣٠، شـــرح الرضي للكافية ق٢ ١٠٤٢/٢- ١٠٤٣.

(2) الخزانة ٢٤٢/٩.

(3) المنصف ١٧٨.

(4) أمالي ابن الشجري ٣٣٨/١.

(5) شرح التسهيل ٢٣٧/٢، شرح الكافية للرضي ق٢، ١٦٩/١-٤٧٠.

صريعُ غَوانٍ شاقَهُنّ وشُقْنَهُ   لَدُنْ شَبَّ حتى شاب سُودُ الذّوائبِ

وقول الآخر:

فإنّ الكُثْرَ أعياني قَديمًا   ولم أُقْتِرْ لَدُنْ أنّي غُلامُ

وقول كثّير:

وما زلتُ من ليلى لَدُنْ أن عرفتُها   لَكَالهائمِ الُمقْصَى بكلّ مَكانِ

- قول الشاعر:

لا يَرمُضُون إذا جرَّتْ مشافرُهم   ولا ترى مثلَهُم في الطَّعنِ ميَّالا

ويفشَلُونَ إذا نادى ربيئهُمُ   ألا اركبنَّ فقد آنسْتُ أبطالا

أراد: (ولا يفشلون) فتركه وحذَف (لا)، فصار المعنى كأنَّه ذمٌّ، وعدَّه أبو هلال أقبحَ القبيح[1]، ويراه قدامةُ بن جعفر من الإخلال بالنظم[2].

- قول البحتري:

أنْسَى ليالِيَنا هناك وقد خَلا   من لهوِنا في ظلِّها ما قد خَلا

ألمح أبو العلاء المعري إلى عدم رضاه عنه، وقال: يُحتمل أن يكون أراد: (لا أنسى)، فحَذفَ (لا)، وذلك إنّما يُستعمَل في القسَم؛ لأنه يَدلّ على ما بعده من الغرض، كما قال تأبط شرا:

تالله آمَنُ أنثى بعد ما حلَفَتْ   أسماءُ بالله من عَهدٍ وميثاقِ[3]

---

(١) الصناعتين ١٩٥.

(٢) نقد الشعر ٢٤٧.

(٣) عبث الوليد ٣٧١.

مع أنّ ناقدًا آخر يَنصُّ على أنّه يجوز حذفُ (لا) من الكلام وأنت تريدها، واستشهدَ بقول الله تعالى: (كجهر بعضكم لبعضٍ أن تحبط أعمالكم)، والمراد: (ألاّ تحبطَ)[1].

ويُحتمَل في البيت أنّ المراد: (أأنسى)، على أنه استفهامٌ إنكاريٌّ، فحذفَ همزة الاستفهام[2]، وحذفُها جائزٌ عند بعضهم، ولعله أقرب من حذف (لا)، وكلاًّ أجاز العلماءُ.

***

(١) العمدة ٢/٢٧٧.

(٢) أفادني هذا الإيرادَ أحدُ فاحصَي الكتاب، فجزاه الله خيرًا.

ثانيا: النقدات الصرفية:

القلب المكاني:

- قول البحتري:

وما دُوَلُ الأَيّامِ نُعْمَى وأَبْؤُسًـــا بأجْرَحَ في الأَقْوامِ منه ولا أَسْوَى

قال المعري: قوله: (أسوى) تسامحٌ من أبي عبادة، لَمّا كان (الأَسْوِ) ظاهرَ الواو، وكذلك قولهم: (أسَوتُه في الفعل فأنا آسُوه)، أَنِس بـــالواو فجاء بها في (أفعل) الذي يريد به التفضيلَ، وإنّما القياس (ولا آسى). وما علمتُ أحدًا استعمل هذه اللفظة التي استعملها أبو عبادة، وكأنه قـــال: (ولا أوسى)، ثمّ نقل الواو إلى موضع العين[1].

ظاهر كلام الناقد أن البحتري أراد معنى (المواســـاة) في المـــصيبة، وظاهر فيه أنّ الواو قبل السين، لكنه قَلَبَ، وقدَّم عينَ الكلمة على فائها. وليس هذا التأويل عندي بمتعيِّن، فلعل الشاعر أراد معنى (الأُسُوّ) وهـــو العلاج، ويرجّح هذا أنه هو الذي يقابل معنى (الجرْح)، فيكـــون هـــذان المعنيان المتقابلان مناسبينِ للمعنيين المتقابلين أيضا اللذينِ بدأ بهما البيت، وهما (النعمى) و(الأبؤس)، فأحدهما يجرح، والآخر يداوي جرحَه، يريد: أن الممدوح نافع ضارٌّ، وإذا صدَق هذا لم يكن في صنيع البحتري قلـــبٌ مكانيٌّ؛ لأن السين في أصل مادته سابقة الواو.

- قول البحتري:

سَكَـــنٌ لي إذا نأى ناءَ لـــيًّا نًا ومَنْعًا فازداد بالبُعد بُعدا

---

(١) عبث الوليد ٢٩. وأورد كلامًا طويلاً، يَشرح فيه وجهَ الصواب.

قال الناقد: قال: (نأى) فاستعمله غيرَ مقلوب، ثمّ قال: (ناء) فاستعمله مقلوبًا، وهذا داخلٌ في نوع مجيء الشعراء باللغتين في البيت الواحد، وهو دون الضرورة[1].

وأحسبه لم يُرد أنهما لغتان لقبيلتين مختلفتين، أو لطوائف من العرب، وإنما هما طريقتان في الكلام يَسْتعملهما كلُّ أحدٍ، لكنه أنكر الجمعَ بينهما في موضع واحد. وعلى التسليم جدَلاً بأنهما لغتان فلم أجد النحويين يمنعون من الجمع في بيتٍ واحدٍ بين لغتين فصيحتين أو وجهين في النحو لا يتناقض قياسُهما، فقد جَمَعَ ثلاثة من القراء السبعة: أبو عمرو وابن عامر وابن كثير بين صرف (ثمود) في أثناء آيةٍ ومنْعِها في آخرها، وذلك قوله تعالى: ﴿أَلَآ إِنَّ ثَمُودَا۟ كَفَرُوا۟ رَبَّهُمْ ۗ أَلَا بُعْدًا لِّثَمُودَ ﴾[2][3]، وجَمَعَ الشاعر بين صرف (هند) ومَنْعِه في قوله:

لم تتلفّع بفضل مئزرها دعْـ ـدٌ ولم تُغذَ دعدُ في العُلبِ

بل أجازوا تداخلَ اللغات في كلمة واحدة، وهي المضارع إذا كان فيه لغتان، وإنّما ذلك حكْمٌ نقدي غريبٌ لهذا الناقد وحده، سبق الحديثُ عنه.

---

(١) عبث الوليد ١٥٣.

(٢) سورة هود، الآية: ٦٨.

(٣) السبعة ٣٣٦، والتيسير في القراءات السبع ١٠٢. وعزاها السيرافي لأكثر القرّاء (ضرورة الشعر ٤٥- ٤٦).

الاشتقاق:

- قول المتنبي:

ولقد دَهِشْتُ لما فعلتَ ودونَه ... ما يُدْهِشُ الملكَ الحفيظَ الكاتبا[1]

قال ابن وكيع: "قال: (دَهِشْت) فصيّره ثلاثيًّا، وقال: (يُدْهِش) فصيره رباعيًّا، وهذا تحكُّمٌ على لسان العرب، وقد احتجّ له بعضُ المحتفين به، فقال: هذا يدلّ على انفراد ما لم يُسمَّ فاعلُه بفعل يختصّ به، كما تختصّ بعضُ (الأفعال[2]) بفاعل لا يُذكر معها المفعول، نحو: (قام زيدٌ) و (قعد عمرٌو)ومثله: (حُمَّ) و (أحمَّه الله) و (بَرَّ حجُّه) و (أبرَّه الله)، قال: فجعل هذا الرجلُ ما هو مسموع قياسًا يطرد عليه، حتى كأنه في شعر الهذليين، وكأنه ورَد عليه من رؤبة والعجاج ما يجعله أهلاً له[3].

ولا أرى الناقد محقًّا، ولا المتنبي متحكِّمًا على لسان العرب، فإن في لسانهم استعمالَ (دهش) ثلاثيا، و(أدهش) رباعيًّا، كقولهم: (أدهشه الحياءُ) و (أدهشه اللهُ) و (أدهشه الأمرُ).[4] ولا يُنكَر أن يكون الفعلُ الثلاثي قاصرًا، فإذا زيدت فيه همزة التعدية صار متعدّيا، بل هو قياسٌ فيه عند أكثر النحويين، ولا يحتاج إلى سماعٍ عن الهذليين أو شاهدٍ من كلام رؤبة ورجز العجّاج، إلاّ أن يكون ابنُ وكيع أراد له التناسب بأن يوافق

---

(١) المنصف في نقد الشعر ٤٤١.

(٢) في المصدر: (الفاعلين). ومعناها غير ظاهر، ولعلّ الصواب ما أثبتُّ.

(٣) المنصف في نقد الشعر ٤٤١.

(٤) أساس البلاغة ١٣٧، لسان العرب (دهش).

بين استعمال الثلاثي في الموضعين، لا أنْ يستعمل الثلاثيَّ مرةً والرباعيَّ أخرى، وهو مذهبٌ جماليٌّ للنقاد، سبَق بيانُه، لكنه لا يَسمح بالتخطئة ولا التعنيفِ الذي استعمله الناقد.

- قول أبي العتاهية:

وكان ما قدَّموا لأنفُسهم   أعظمَ نفْعًا من الذي وَدَعُوا

قال ابن الأثير عن قوله: (وَدَعُوا): وهذا غيرُ حسَنٍ في الاستعمال، ولا عليه من الطلاوة شيءٌ، وقال: إنّ لفظة (وَدَع) فعلٌ ماضٍ ثلاثي، لا يثقُل بها اللسان، ومع ذلك فلا تُستعمل على صيغتها الماضية إلاّ جاءت غيرَ مستحسنة، وتجيء مستحسنةً على الأمر والمضارع، وأمّا الماضي منها فلم يُستعمل إلاّ شاذًّا[1].

وصَدقَ ابن الأثير، فإنّ المشهور أنّ (وَدَعَ) من الألفاظ التي ترِد في القياس دون الاستعمال، حكى الثقاتُ إهمالَها في كلام العرب، هي وأختُها في المعنى (وَذَرَ)، كما ذكر سيبويه وأبو عليّ وابنُ جني وغيرُهم[2].

وقد يُعتذر لأبي العتاهية بأنّ الثقات ذكروا أيضًا أنّ (وَدَعَ) قد تقع في الشعر[3]، كقول أنس بن زنيم الليثي أو غيرِه:

---

(١) المثل السائر ١/٤٢٠.

(٢) الكتاب ١/٢٥، ٤/٦٧، ٩٩، ١٠٩. الحلبيات ١٢٢- ١٢٣، العسكرية ١٣٥، ١٣٨، الشيرازيات ١/١٦٧، العضديات ٧٦، الخصائص ١/٩٩ وانظر: الصحاح ٢/٧٢٠، ٣/١٠٧٣، شرح الشافية للرضي ١/١٣٠، ٣/٩١، اللسان (ودع).

(٣) الحلبيات ٨٣.

ليت شعري عن خليلي ما الذي غالَه في الحـــبِّ حتى وَدَعَهْ

وقولِ الآخر:

سَـــلْ أميري ما الذي غيَّـــرهُ عن وصالي اليومَ حتى وَدَعَهْ

وقولِ الآخر:

فَسَـــعى مَسْعاتَه في قومِهِ ثمّ لم يُدرِك ولا عَجـــْزًا وَدَعْ

وقولِ الآخر:

وثَمَّ وَدَعْنا آلَ عمرٍو وعامرٍ فرائسَ أطرافِ المثقّفةِ السُّمْرِ[1].

وإن قيل فيها: إنّ الأصل (وَدَّع) بالتشديد فخُفّفت، وأنها شاذة لا يُقاس عليها.

وقد يُعتذَر له أيضا بما هو أقوى، وهو أن ذلك واردٌ في النثر، حكاه أبو عبيدة[2]، وورد في الحديث: "يا عائشة إنّ شرَّ الناس منزلةً يومَ القيامة مَـــن وَدَعَه الناسُ اتقاءَ فُحْشِه"[3] وجاء في الشواذّ: "ما وَدَعَك ربُّك" بـــالتخفيف، وإن كان ذلك نادرًا، وليس بشائع، ولا تُستحبّ القراءةُ به لشذوذه[4].

---

(١) الأبيات في الخصائص ٩٩/١، الكشاف ٧٦٦/٤، البيان في غريب إعـــراب القـــرآن ٥١٩/٢، الإنصاف ٤٨٥/٢-٤٨٦، اللسان (ودع) البحر المحـــيط ٤٨٥/٨، علـــى اختلاف كبير في نسبتها لأصحابها. والعجيب أن بعض كتب اللغة تحتجّ فيما تحتجّ بـــه للمسألة ببيت أبي العتاهية المنتقَد هذا، دون نسبة.

(٢) في مجاز القرآن ٣٠٢/٢، ونقله عنه أبو جعفر النحاس في إعراب القرآن ٢٤٩/٥.

(٣) الاحتجاج به لابن خالويه في إعراب ثلاثين سورة ١١٧.

(٤) انظر: الحلبيات ١٢٣ العسكرية ١٣٥.العضديات ٧٦. المحتـــسب ٣٦٤/٢، إعـــراب القراءات الشواذ ٧٢١/٢-٧٢٢. (وفيه تخريجٌ وافٍ للقراءة)

كلّ ذلك شهيدٌ أنّ أبا العتاهية في بيته ما أبعدَ عن الصواب، و لم يقع في الحرَج، بل في القليل الذي لا يُنكَر.

- قول البحتري:

لقد أرشدَتنا النائباتُ ولم يكن ... ليَرْشُدَ لولا ما أرثْناه مَن يَغْوَى

قال المعري: (يَغْوَى) رديئةٌ جدّا؛ لأنّ المعروف (غوِيتُ: أَغْوِي)[1].

ووصْفُه بالرداءة هو الرديء؛ لأنّ فتحَ مضارعه ثابتٌ، كما في قول المرقش:

فمَنْ يَلقَ خيرًا يحمدِ الناسُ أمرَه ... ومَن يَغْوَ لا يَعدَمْ على اللّغْو لائما

رُوي بفتح الواو[2]، وقد يُكثّره في القياس أنّ الغواية من الأعراض الدالة على الامتلاء والخلوِّ، كالفرح والطرب والخوف والوجل، وهذه بابُها (فَعِلَ: يفعَلُ)، وأنّ الأصلَ في اللّفيف المقرون أن يجيء من باب: (فَرِحَ)، نحو: (رَوِيَ: يَرْوَى) و (قَوِيَ: يَقْوَى) و (هَوِيَ: يَهْوَى) إذا أحبّ[3].

- قول المتنبي:

مَلِكٌ زَهَتْ بمكانه أيّامُه ... حتى افتخَرنَ به على الأيّامِ

عدَّ ابنُ حمدون هذا من غلطِه، وقال: إنما هو: (زُهِيَتْ)، يقال: (زُهِيْتَ علينا يا رجل)، و (زَها النبت) إذا اصفرّ، وظهر زهوُه، أي: صفرتُه[4].

---

(١) عبث الوليد ٢٧.

(٢) اللسان (غوى)، وإن كان رُويَ في غيره بالكسر أيضًا.

(٣) شذا العرف ٣٥.

(٤) التذكرة الحمدونية ٧/٣١٠.

يريد أنّ (زُهِيَ) من الأفعال التي لا يُتكلّم بها إلاّ مبنيةً للمجهول، وجَزم بهذا أبو زيد وأحمدُ بن يحيى[1]، وكعادة لغتنا الواسعة لا تعدَم أن تجد راويًا وروايَةً تخالف ذلك، فقد حكاها ابنُ السكيت وابنُ دريد مبنيةً للمعلوم[2]، ولعلها لغةٌ ثانية فيها أقلُّ شهرةً من الأولى. وهل على المتنبي من حرجٍ فيما اختاره من صحيح كلام العرب؟

- قول أبي العتاهية:

ولربمـا سُـئل البخـ ـيلُ الشيءَ لا يَسْوَى فَتيلا

قال المرزباني: كان يلحَّن في شعره، وهذا مّما أخطأ فيه؛ لأنّ الصواب: (لا يساوِي)؛ لأنه من: (ساواه: يساويه).[3]

وسببُ التخطئة أنّ أبا العتاهية صَرّف الفعلَ الثلاثي المزيد بحرفٍ تصريفَ الثلاثي المجرد، والقياسُ: (يساوي)؛ لأنّ فعله: (ساوَى).

ومن أهل اللغة مَن نصَّ على أنه لا يقال: (يَسوَى)، وهو أبو عبيدٍ، وأنكرها أيضًا الفراءُ، ولم يعرفها،، ورُوي عن الشافعي أنّ (لا يسوى) ليس بعربي صحيح، ومنهم مَن حَكم بندرتها، وهو الليث، وحكاها عن العرب أبو عبيدة، وقال أبو منصور الأزهري: هي لغة الحجاز.[4]

- قول لبيد:

سَقَى قومي بني مجدٍ وأسقَى نُميرًا والغَطارفَ من هلالِ

---

(١) أدب الكاتب ٢٦٢، اللسان (زها) المزهر ٢/٢٣٣.

(٢) راجع: اللسان (زها).

(٣) الموشح ٢٦٢.

(٤) اللسان (سوا).

ظاهر كلام المعري أنّ قوله: (سقى) و (أسقى) لغتان، وأنّ الجمع بين لغتين في بيت واحد أمرٌ لا يخلو من انتقادٍ، وأنّه فيه دون الضرورة وأقلُّ منها عيبًا[1].

نظّره بالجمع بين (نأى) و (ناء) في بيت واحد، وقد مرّ.

وأحسبه أيضًا لم يُرد هنا أنهما لغتان لقبيلتين مختلفتين، وإنما هما طريقتان في الكلام، أنكَرَ الجمعَ بينهما في موضع واحد.

فإن صَحّ فهمُ كلام الناقد على هذا النحو فإنه غير محقٍّ فيه؛ فلم أجد أحدًا ينصُّ على أنهما لغتان مختلفتان لا يجتمعان، وكان الأخفش يذهب إلى التسوية بين (فَعَلْتُ) و (أَفْعَلْتُ)،[2] وهو الظاهر من كلام أهل اللغة، وقد وردتا في قراءة واحدة لحفص، في قوله تعالى:﴿ وَٱلَّذِى هُوَ يُطْعِمُنِى وَيَسْقِينِ ﴾[3]. بفتح الياء، جعله ثلاثيا، وفي قوله تعالى: ﴿وَأَسْقَيْنَٰكُم مَّآءً فُرَاتًا﴾[4] جعله مزيدًا بالهمزة. والخليلُ وسيبويه يجعلان بينهما فرقًا يسيرا، يحتمل على بُعدٍ أنّ الشاعر أراده، ولكنهما لا يريانهما لغتين[5].

(١) عبث الوليد ١٥٣.

(٢) اللسان (سقى). وهو ظاهر كلام ابن منظور ، وهو الذي بدأ به شرح المادة.

(٣) سورة الشعراء، الآية: ٧٩.

(٤) سورة المرسلات، الآية: ٢٧.

(٥) الكتاب٤/٥٩.

ولو أنهما لغتان فسيقال فيه ما قيل في الجمع بين(نـــاءَ) و (نَـــأى)؛ فالصورة واحدة، والنقدُ غيرُ لازم؛ فلا يصدُق عليهما أنهمـــا لغتـــان في مفهوم النحويين، ولا يصحّ عدمُ الجمع بين اللغتين في قواعدهم.

- قول المتنبي:

فوقَفتُ منها حيث أوقَفَني النّدى وبَلَغْتُ من بدْرِ بن عمّار المُنَى

قال ابن وكيع: (أوقفني) لغةٌ ضعيفة غيرُ مستعملة إلاّ شاذّا[1].

والنقد فيه مثل النقد في البيت الآتي، وحديثُهما واحد.

- قول البحتري:

خَلائقُ ما تَنفكّ تُوْقِفُ حاسدًا لـــه نَفَسٌ في إثْرِها مُتَراجِـــعُ

قال المعري: المعروف: (وَقَفْتُ الدابةَ والرجـــلَ)، وقـــد حُكـــيَ: (أَوقَفْتُ الدابَّةَ)، وهو رديء، قال: ولو رُويت: (ما ينفكّ يُوقَف حاسدٌ) لخلصَ من هذه الشبهة بردِّها إلى ما لم يُسمَّ فاعله.[2] وأيّد هذا بعضُ أهل اللغة، كالجوهري الذي يراها لغةً رديئة[3].

ولست أرى الأمرَ يَستدعي نقدًا للشاعر لسببين، أمّا أولهما فـــإنّ العلماء نصُّوا على أنّ (فَعَلْتُ) و (أَفْعَلْتُ) قد يجيئان بمعنى واحـــد، إلاّ أن اللغتين اختلفتا، نقل ذلك سيبويه عن الخليل، وقال: فيجيء به قومٌ علـــى (فَعَلْتُ)، ويُلحِق قومٌ فيه الألفَ، فيَبنونه على (أفْعَلتُ)، ومثّل ذلك بـــــ

(١) المنصف ٥٤٤.

(٢) عبث الوليد ٢٨٦.

(٣) الصحاح ٣/١١٩٠، ولعلّه يعني ما كان بمعنى الوَقف والحبْس، نحو: (أَوْقَفْتُ الـــدارَ). وانظر اللسان (وقف).

(شَغَلته) و (أشغَلتُه) و(حَرَثت الظهرَ) و(أحرثته).[1] وعدّد ابنُ قتيبة ما يربو على المائتين من أفعالٍ على هذا النحو، متعدية ولازمة، منها: (غَمَدتُ سَيفي، وأغمدته)، و(مَحَضتُه الوُدَّ، وأَمْحَضته)، و(مَدَدْتُه، وأمددته)، وغيرُها كثير[2].

والسبب الثاني: أنّ الشاعر زاد الألفَ التي من عملها أنّها تُعدّي اللازمَ قياسًا، وسيكون الإشكالُ وجيهًا لو عُكِست المسألةُ وأنّ الشاعر جاء بالفعل متعدّيا وليس فيه ما أفاد فيه معنى التعدية، مع أن الفعل متعدٍّ بنفسه، وكثيرا ما جاء في معاني الزوائد أنّ الفعل بالزيادة يكون بمعناه مجرَّدًا منها.

ثمّ إنّ من أئمة اللغة مَن نصّ على صحّة هذا الاستعمال في (أوقف) عينِها، قال أبو عمرو بنُ العلاء: لو مررت برجل واقف وقلت له: ما أوقفك ههنا؟ لرأيتُه حسنا. وحكى ابنُ السكّيت عن الكسائي: ما أوقفَك ههنا؟، ونقَل الجوهريُّ وابنُ منظور أنه قد قيل: إنّ (وقف) و(أوقف) سواءٌ[3].

- قول ظافر الحدّاد:

فأجبتها ما عازِني نَيلُ الغِنى ... لكنْ مطالبةُ الحميدِ تَعُوزُ

قال ناقدُه العمادُ الأصفهاني: في هذا البيت لحنٌ، قال: (عازني) والصحيح: (أعوزني) و(تُعْوِز)، وهذا يدل على أنه لُحَنةٌ[4].

---

(١) الكتاب ٤/٦١.

(٢) أدب الكاتب ٢٨٣-٢٨٩.

(٣) اللسان (وقف).

(٤) خريدة القصر ٤٢٨٤-٤٢٨٥ (نقلاً عن موسوعة الشعر العربي).

يَبني على أنّ الفعل ثلاثيٌّ مزيدٌ بحرف، وليس ثلاثيًّا مجرّدًا، ويُشير إلى الأشهر، قال أبو منصور الأزهري: (عازني) ليس بمعروف. ولكــنّ ابــنَ سيده وابنَ منظور حكياه[1]، فما أورده الشاعرُ جارٍ على ما أثبته هذان، فكبيرٌ أن يُوصف بيتُه باللحن، وشخصُه بأنّه لُحَنة، ولكنّ النقاد يتشدّدون أحيانا أكثرَ من اللغويين والنحويين.

- قول البحتري:

يَكبُّون من فوق القَرابيس بالقَنا وبالبيض تلقاهمْ قيامًا على الرُّكْبِ

قال المعري: في النسخة: (يَكبُّون) بفتح الياء، والصواب: (يُكبُّون) بالضمّ، من (أكَبَّ)؛ لأنّ عجز البيت يدلّ على ذلك[2].

أخذ عليه أنه جاء بالفعل ثلاثيًّا مجرّدًا، والصواب أنه مزيد بحــرف. وأحسب ذلك واضحًا، وأقدّر أن الملوم في ذلك النــسّاخُ لا البحتــريُّ، وروايةُ الديوان صحيحة، كما أراد لها الناقد.

- قول المتنبي:

فِدًى مَن على الغَبراء أوّلُهم أنا لهذا الأبيّ الماجد الجائد القَرِمِ

قالوا: لم يُحْكَ عن العرب: (الجائد)، وإنما المحكيّ عنهم: (رجــلٌ جَوادٌ) و (فرسٌ جَواد) و (مطرٌ جواد)[3]. والأمر كما قالوا، فالمتنبي قال ما لم يقلْه أحدٌ من قبله حين ضاق به الوزنُ، ولم يتــسع بيتُــه ليقــول: (الجواد).

---

(١) اللسان : (عوز).

(٢) عبث الوليد ٤١.

(٣) الوساطة ٤٨٣، ونقله عنه الثعالبي في يتيمة الدهر ١/١٥٤-١٥٥.

وقال المحتجّ عنه من النقاد: هذا الباب يُستغنى فيه بالقياس عن السماع لاطّراده، واتّساق أمرِه على الاعتدال، فكلُّ فعلٍ في الكلام يَقتضي التصريفَ إلى (فاعل) و(مفعول)، وكلّ فعلٍ فله (مُفعِل) و(مُفعَل)، ولسنا نحتاج في مثل هذا إلى التوقّف واتباع المسموع، وهذا أشبهُ بمذاهب القياس والأصلِ الذي عليه أهلُ اللغة(١).

ولا يُسَلَّم لهذا المحتجّ بما قال؛ لأنه يتحدّث عن سَعة باب الاشتقاق في اسم الفاعل واسم المفعول، وليس حَرَجُ المتنبي واقعًا فيهما؛ لأنه إنما أراد إطلاقَ وصفٍ ثابتٍ مستقرٍّ بصاحبه، ولم يُرِد مجرّدَ حدوث فعلٍ، فالأول هو الصفة المشبهة، وليس القياسُ فيها سائغًا على نحو ما صنَع، والثاني هو اسم الفاعل، ولا يريده الشاعر ولا يحتمله المعنى، فبان الفرقُ بينهما، وبان تقصيرُ المتنبي.

على أنه قد يُحتجّ للمتنبي بأنّ اللسان أثبت هذا الوزن في وصف المطر(٢)، والمعنى متقارب.

- قول البحتري يصف وفدَ الروم:

متحيِّرين فباهتٌ متعجِّبٌ ... لمَّا يرى أو ناظرٌ متأمّلُ

قال الآمدي: قوله: (باهتٌ) من (بَهِتَ: يَبْهَتُ)، وقد قيلتْ، وهي رديئة، والجيّد: (بُهِتَ: يُبهَتُ)(٣).

---

(١) الوساطة ٤٨٢.

(٢) اللسان: (جود).

(٣) الموازنة ٢/٣٦٥.

وقال ابن سنان: فقوله: (باهت) لغةٌ رديئة شاذة. والعربي المستعمَل: (بُهِتَ الرجل: يُبْهَت فهو مبهوت)[1]، فكأنّ الشاعرَ صاغ اسمَ الفاعل من فعلٍ لم يُستعمَل مبنيًّا للمعلوم، بل استُعمل ملازمًا للبناء للمجهول؛ فلا يرِد منه إلاّ اسمُ المفعول دون اسم الفاعل.

وما ذكَره الناقدان نَصَّ عليه الكسائيُّ فيما نَقل عنه الجوهري، فإنه لا يُقال: (رجلٌ باهتٌ ولا (بَهيتٌ) وإنما يقال: (مبهوتٌ)[2]، مع أنه قد ذكَر أنّ فعلَه: (بَهِت) و(بَهُت) بالكسر والضمّ، ثمّ أردف: وأفصح منهما: (بُهِت)[3]، ولا أجد شكًّا في ثبوت الفعل اللازم منها مبنيًّا للمعلوم، مضمومَ العين أو مكسورَها أو مفتوحَها، وبكلٍّ قرأ القراءُ في الشواذّ[4]، فلعلّ الأمرَ في نقد البحتري لا يتعلّق بخطأٍ ولا صوابٍ، و لا بجيّد ولا رديء، بل بفصيحٍ وأفصحَ، وقليلٍ وكثير.

- قول أبي تمّام:

فافزعْ إلى ذُخْرِ الشؤون وغُذْ بهِ فالدمعُ يُذهِب بعضَ جَهْد الجاهدِ

---

(١) سر الفصاحة ٧١.

(٢) الصحاح ١/٢١٧.

(٣) وانظر أيضا: اللسان (بهت).

(٤) على اختلاف في تعيين قارئ كل قراءة، راجع معاني القرآن للأخفش ١/١٩٧، المحتسب ١/١٣٤-١٣٥، مختصر ابن خالويه١٦، إعراب القراءات الشواذ ١/٢٧٠-٢٧١، البحر المحيط٢/٢٨٩.

قال الآمدي: ولو كان استقام له أن يقول: (بعض جَهد المجهـــود) لكان أحسنَ وأليق، وهذا أغرب وأظرف. ثمّ حاول الاعتذارَ له: وقد جاء أيضاً (فاعل) بمعنى (مفعول)؛ قالوا: (عيشةٌ راضية) بمعنى (مرضية)، و (لمحٌ باصرٌ)،وإنما هو (مبصَرٌ فيه)، وأشباهُ هذا كثيرةٌ معروفة، ولكن لــيس في كل حال يُقال، وإنما ينبغي أن يَنتهيَ في اللغة إلى حيث انتهوا، ولا يتعدّى إلى غيره؛ فإن اللغة لا يقاس عليها[1].

فليس يَسَع الشاعرَ في رأي الناقد أن يتوسَّع في استعمال (فاعـــل) بمعنى (مفعول)، فذاك وإن وَرَد فهو مقصور على السماع، وهذا عـــدْلٌ، لكن يبقى للشاعر تأويلٌ آخر، وهو أن يَبقى وزنُ (فاعل) علـــى معنـــاه الأصيل، وهو الاتّصاف بصُدور الفعل منه، فقوله: (يُذهب بعضَ جَهـــد الجاهد) أي: بعض جَهد الحُزن الجاهد، أي: الحزن الذي جَهَدك، فهو الجاهد لك، وقد ذكَر هذا أيضا الآمديّ وبدأ به؛ فالخطأ مدفوعٌ عن الشاعر بكـــلّ حال.

- قول البحتري:

وغَرَّكَ مُهْراقٌ من الدمع حيثُ ما   تَوجَّه بعد البين صادَفَ مُهْرَقا

قال الناقد المعرّي: الصواب أن يكون (مُهراقا)، وهذا يجري مجـــرى الغلط؛ لأنه توهَّم أنّ الفعل (أفعلت) مثل: (أكرمت)، فجاء بـــ (مُهْرَق). وحَذفُ هذه الألف رديءٌ جدّا؛ لأنها من الأصل[2].

---

(١) الموازنة ١/١٨٥.

(٢) عبث الوليد ٣٤٢-٣٤٣.

وهو تنبيه جيّد ونظر دقيقٌ، ووَهَم قديمٌ حديث، نبّه عليه أيضًا في كتابه (رسالة الملائكة[1]) ونبّه عليه ابنُ السيد في شرح أدب الكاتب، وقال: قد ذكر ابن قتيبة في باب (فعلت) و(أفعلت): (هرقت الماءَ) و(أهرقته)[2]، قال ابنُ السّيد: وقد قال مثلَه بعضُ اللغويين ممّن لا يُحسن التصريفَ، وتوهّم أن هذه الهاء في هذه الكلمة أصلٌ، وهو غلطٌ، والصحيح أن (هرقت)، و(أهرقت) فعلان رباعيان معتلان، أصلهما: (أرقت)، فمن قال: (هرقت) فالهاء عنده بدلٌ من همزة (أفعلت)، كما قالوا: (أَرَحْت الماشيةَ) و(هَرَحْتها)، و(أَنَرْت الثّوبَ) و(هَنَرْته)[3]، ومن قال: (أَهْرَقْت) فالهاء عنده عوضٌ من ذهاب حركة عين الفعل عنها ونقلِها إلى الفاء؛[4] لأن الأصل: (أَرْيَقْتُ) أو (أَرْوَقْتُ)، بالياء أو بالواو[5]. فهي في ثبوت الألف فيها مثلُ: (مُعاد)، فيقال في تصريفها: (أهراق، يهريق، مُهريق، مُهراق)، كل ذلك بفتح الهاء أو بسكونها.[6]

• قول ظافر الحدّاد:

ما خابَ مَن هَضَمَ التفضُّلُ مالَهُ — كَرَمًا، وَوَافِرُ عِرضِهِ مَحْرُوزُ

---

(١) ١٨١-١٨٢.

(٢) أدب الكاتب ٢٨٤.

(٣) انظر: الكتاب ٤/٢٣٨، ٢٨٥. سر الصناعة ٢/٥٥٤.

(٤) انظر: الكتاب ٤/٢٨٥. والشيرازيات ١/١٦٨، وسر الصناعة ١/٢٠١-٢٠٢، شرح الشافية للرضي ٢/٣٨٤-٣٨٥.

(٥) الاقتضاب في شرح أدب الكتاب٢/٢٤٢، ونقله عنه البغدادي في الخزانة ٩/٢٧٩.

(٦) شرح الشافية للرضي ٢/٣٨٤-٣٨٥.

قال العماد: وهذا أيضًا لحنٌ، صوابه: (مُحْرَز)[1].

وأقول: وهذا أيضًا ليس بلحن؛ لأنه قد ورد كما هـو في البيت ثلاثيًّا في حديث الدعاء: (اللهمّ اجعلْنا في حِرْزٍ حارزٍ) أي: كهف منيع. ونبّه ابنُ منظور أنّ القياس: (مُحرِز)[2]، وقال ابن الأثير: لعلّه لغة. فالأمر أقربُ من أن يكون لحنًا.

- قول رؤبة:

وشَفَّـها اللَّوْحُ بِمَأْزُولٍ ضَيَقْ ....

قال ابن قتيبة وأبو الحسن الجرجاني: أخطأ في هذا، ففـتَح اليـاءَ، والصواب: (ضَيْق) أو (ضَيِّق)[3].

وهذا من المواطن التي ضاقت على رؤبة فاحتال عليها بتحريك ما لم يُحرَّك في اللغة وبتغييره، وله في ذلك شؤون، سـيرِد بعـضُها في هـذا البحث، ونبّه عليها النقادُ في غير موضع. وأهل اللغة لايرْوون: (الـضَّيَق) إلاّ بمعنى الشكّ، وهو غيرُ المعنى الذي أراده الشاعر، وهو الضِّيق. وبعض أهل الضرائر الذين اتّسعتْ مذاهبُهم يعتذرون عنه بأنّه من بـاب زيـادة الحركة للشاعر وتحريك الساكن إتباعًا لما قبلَه[4].

- قول حَيص بَيص:

فقال خبيرُ القوم عامٌ بغبطةٍ ... نَدِيُّ الثرى والجوُّ غَضُّ المراتعِ

(١) خريدة القصر ٤٢٨٥ (نقلا عن موسوعة الشعر العربي)..

(٢) اللسان: (حرز).

(٣) الشعر والشعراء ٢/٥٧٩، والوساطة ٨.

(٤) ضرائر الشعر للقزاز ١٢١.

قال العماد الأصفهاني: قوله: (نَدِيّ الثري) لحنٌ، يعني به: (النديَ) مخففًا من (الندى)، ولا أعلم أنه يجوز بالتشديد إلا بمعنى (النادي)[1].

المنصوص عليه في كتب اللغة أنّ (النَّدَى) بمعنى البلل يكون الوصفُ منه على: (نَدٍ)، على وزن: (فَعِل)، كما يُقال: (تَعِبٌ)، ونبّه ابنُ منظور على تجنّب ما فعلَ الشاعر، فلا يُقال: (نَدِيٌّ) ولا (نَدِيَّة)، ولكنه ذكَر ما نهى عنه في معانٍ مقاربةٍ إن لم تكن مطابقةً، فذكر (اليومَ النّديَّ) و(الليلةَ النديّةَ) وهما ما أصابه ندى المطر، وهو البلل، ولا أراهما إلاّ سواءً. وذكَر أيضًا: (فلانٌ نَدِيُّ الكفّ) إذا كان سَخيًّا، حكاه عن كراع، قال: وأباه غيره[2].

فلا أؤيّد الناقد أن الشاعر لاحنٌ، بل هو مستعملٌ القليلَ وتاركٌ الأشهرَ.

- قول البحتري:

أَوَ ما ترَى الدِّمَنَ المُحيلة تَشتكي غَـدَرات عَهدٍ للزَّمان مَحيلِ

قال الناقد: (محيل) في بعض النسخ بفتح الميم، وهو خطأٌ؛ لأنّ (المَحيل) بمعنى الذي قد أصابه المَحْلُ[3]، والمعنى ههنا من (أحال) إذا أتى عليه حولٌ، ولا يمكن أن يكون (مَحيل)[4].

---

(١) خريدة القصر ٣٥٢ (نقلا عن موسوعة الشعر العربي).

(٢) اللسان: (ندى).

(٣) لعله يريد أنه على وزن (فَعِيل) من المحل. أمّا اسمُ المفعول ف (مَمْحول).

(٤) عبث الوليد ٣٧٥

وهذا النّقد ظاهرٌ، ووجه الوهَم في فَتح الميم بَيِّنٌ، حتى إنّه يمكنني القول: إنّ هذا من تخليط النساخ، لا مِن خطأ البحتري، وقد أشار المعرّي في صَـــدر كتابه أنّ من عمله فيه معَ النقد تصحيحَ ما وقعَ من النّساخ من تحريف[1].

- قول المتنبي:

ابْعَدْ بَعدتَّ بياضًا لا بياضَ له لأنت أسودُ في عيني من الظُّلمِ

قال ناقده العميديُّ: قوله: (أسود) في النحو ركيكٌ، لم يُسمَع إلاّ في أبياتٍ شواذَّ نوادرَ[2].

وقال ابن وكيع: سامَحَ أبو الطيّب نفسَه في هذا، ولم يبلُغ علمُه إلى ما فيه عليه؛ لأنّ العرب لا تقول: (أسود من كذا) و (لا أحمر من كذا)، إنّما تقول في الألوان: (أشدُّ سوادًا وأشدُّ حمرةً)، هذا رأي البـــصريين[3]، قال: وما ورَد ما قاله إلاّ في بيتين شاذَّين غيرِ مأخوذ بهمـــا ولا مُعـــوَّلٍ عليهما...[4] وانتقده به غيرُ واحد من النقاد ومن النحويين[5].

ودافع عنه أبو الحسن الجرجاني، وقال: إنّ هذا اعتراضُ معنـــويٍّ لا علمَ له بالإعراب ولا اتساعَ له في اللغة، فهو يُنكر الشيءَ الظاهرَ، ويَنقِم

---

(١) عبث الوليد ٥.

(٢) الإبانة عن سرقات المتنبي ٢٩.

(٣) وهو مشهور في كتب النحو، انظـــر: الكتـــاب ٤/٩٧، المقتـــضب ٤/١٨٢،١٨١، الأصول لابن السراج ١/١٠٤،١٠٢- ١٠٥، الجمل للزجاجي ١٠١-١٠٢، المفصل ٢٣٢، الإنصاف ١/١٤٨ وما بعدها، شرح الجمل لابن عصفور ١/٥٧٧-٥٧٨.

(٤) المنصف ١٩٧.

(٥) انظر: الرسالة الموضحة للحاتمي ٨٥-٨٦، درة الغواص للحريري ١٥٦، ويتيمة الدهر ١/١٥٦، و الخزانة ٨/٢٣٠، ٢٣٨.

الأمرَ البيِّنَ، ولم يعلم أنّه قد يَحتمل هذا الكلامُ وجوهًا يصِحُّ عليها، وأنّ الرجل لم يُرِد (أفعَل) التي للمبالغة[1].

ولعل الجرجانيَّ يريد ما أورده غيرُه من أنه أراد الوصفَ المحضَ، الذي مؤنّثُه (سوداء)، وبها تمّ الكلامُ، وتكون (من) لبيان الجنس، لا أنها صلةٌ لـ(أسود)[2].

وكل ذلك تأويلٌ بعيد، وأيسرُ منه أن يُقال: إنّما جَرى المتنبي على مذهب كوفي، وقد فعل ذلك غيرَ مرة[3]، وقوّى هذا المذهبَ بعضُ المتأخرين بما جاء عليه من الأحاديث والأبيات، وتأوّله أبو علي الفارسي أنه من باب حذف الهمزة التي للألوان ثمّ المجيءِ بهمزة (أفعل)[4]، والمسألة مشهورة، والخلاف قويٌّ، وصوتُ المجيزين أجهرُ، ولا لومَ على من اتّبع واحدًا منهما.

- قول المتنبي:

فرؤوسُ الرماحِ أذهَبُ لِلغَيـــظِ وأَشْفَى لِغِلِّ صَدْرِ الحَقُودِ

(١) يريد: التفضيل. وقوله في الوساطة ٤٥٢.

(٢) درة الغواص ١٥٧، ونقله الواحدي عن شيخه العروضي (شرح ديوان المتنبي للواحدي ٣٠٠/٢) ونحوه للمرتضى في أماليه ٣١٧/٢، ٩٢/١، . وابن هشام في المغني ٥٤٣/٢، ونقل ذلك كله البغدادي في الخزانة ٢٣٩/٨-٢٤٠.

(٣) وصرّح مرةً بأنه لا يعمل على مذهب البصريين، نقله عنه ابن وكيع في المنصف ١٥٣. وراجع لاتّباع المتنبي مذهبَ الكوفيين رسالةَ: (الأخطاء النحوية والصرفية في شعر المتنبي) ٧٢-٨٠، وفيها نقولٌ كثيرة تؤيّد هذا عن متقدّمين ومعاصرين. وانظر كتاب: (أبو الطيّب المتنبي، دراسة نحوية ولغوية ١٠٠-١١٦).

(٤) العضديات ١٣٦.

قال ابن وكيع: فقوله: (أذهب للغيظ) لحنٌ؛ لأنه يقال: (ذَهَبَ فأذهبه)، فكان يجب أن يقول: (أشدّ إذهابا للغيظ)، أو يقول: (أذهب بالغيظ)؛ ليسلم من الخطل، ولكنه لم يفرّق بين الأمرين لضعفه في العربية[1].

يريد أن الفعل الذي صِيغ منه اسمُ التفضيل (أذهبَ) أكثرُ من ثلاثة أحرف، وقد اشترط النحويون أن يكون الفعلُ الذي يُصاغ منه اسمُ التفضيل ثلاثيًّا[2]، وهو تمامًا مثلُ قوله المنتقَدِ الآخر:

- قول المتنبي:

شِيَمُ الليالي أن تُشَكِّكَ ناقتي ... صَدْري بها أفضَى أم البيداءُ

قال ابن وكيع أيضًا: قال (أفضى)، وهو رباعيٌّ من (أفضى: يُفضي)، وكان ينبغي أن يقول: (أشَدّ إفضاءً) فلَحَنَ[3].

والقول في البيتين أنّ المتنبي ما جاوز الصوابَ، وما اقترف اللحنَ، خلافًا لحُكم ابن وكيع عليه؛ ذلك أنّ صَوغ اسمِ التفضيل من الثلاثي المزيدِ فيه بالهمزة هو مذهب إمام النحويين سيبويه، ومِن أمثلته عنده: (هو أعطاهم للخير)[4]. وهذا عينُه ما صنعه المتنبي في بيتيه كليهما، وهو عند أبي عليٍّ من

---

(١) المنصف ١٥٣.

(٢) هو رأي العامة، راجع: معني الفراء ١٢٧/٢، الجمل للزجاجي١٠٠، الإيضاح لأبي علي ١٣٢، العضديات ١٣٥، اللمع ١٩٩وعليه أكثر كتب المتأخرين.

(٣) المنصف ٤٧٦.

(٤) الكتاب ٧٣/١، الكشاف ٣٢٧/١، شرح المفصل٩٢/٦- ٩٣ (وذكر في موضع آخر ١٤٤/٧ أنه يقصره على السماع، وليس ذلك صحيحا عنه) التوطئة ٢٦٨، شرح التسهيل ٤٦/٣-٤٧، شرح الكافية الشافية ١٠٨٩/٢، شرح عمدة الحافظ ٧٤٦/٢، واختاره فيه، شرح الألفية لابن الناظم ٤٦١، وشرح الرضي ق٢ ٧٦٩/١ واختاره.

قبيل حذف الهمزة التي للتعدية ثمّ الإتيانِ بهمزة (أفعَل)[1]، بل إنه قد عُزي إلى الأخفش والمبرد أنهما يجيزانه من كلّ فعل ثلاثيّ لحقته زوائدُ، قَلَّتْ أو كثُرت.[2] وقد أجازه ابنُ السرّاج من (افتقر) الخماسي[3].

كما أنه وارد في الكتب العزيز من غير الثلاثيِّ على بعض التأويل، كما في موضعين من قوله تعالى: ﴿ذَٰلِكُمْ أَقْسَطُ عِندَ ٱللَّهِ وَأَقْوَمُ لِلشَّهَٰدَةِ﴾[4] من الفعل (أقسط) و(أقام)[5]، وقوله تعالى: ﴿لِنَعْلَمَ أَيُّ ٱلْحِزْبَيْنِ أَحْصَىٰ لِمَا لَبِثُوٓا۟ أَمَدًا﴾[6] من الفعل (أحصى)[7]، وفي قول

---

(١) العضديات ١٣٥- ١٣٦.

(٢) عزي لهما في شرح المفصل لابن يعيش ٩٢/٦-٩٣، ١٤٤/٧-١٤٥، وشرح الرضي ق٢ ٧٧٠/١، ١٠٩٠/٢، وللأخفش وحده في توضيح المقاصد ٦٥/٣. وعزي له أيضا موافقة رأي العامة. وأمّا المبرد فكلامه يخالف ما عُزي إليه (المقتضب ١٧٨/٤، ١٨٠-١٨١وحاشية محققه)، وانظر: الارتشاف ٤٢/٣، توضيح المقاصد ٦٥/٣.

(٣) الأصول ١٠٣/١ وانظر نحو ذلك في: التبصرة والتذكرة ٢٦٧/١، المقرب ٧٢/١، شرح الجمل لابن عصفور ٥٧٩/١، وشرح التسهيل لابن مالك ٤٦/٣.

(٤) سورة البقرة، الآية: ٢٨٢.

(٥) راجع الكشاف ٣٢٧/١، المحرر الوجيز ٣٨٣/١، إملاء ما من به الرحمن١٢٠/١، البحر المحيط ٣٥٠/٢ وله فيه كلام آخر ٣٥٢.

(٦) سورة الكهف، الآية: ١٢.

(٧) على تأويل الآية بالتفضيل، كما في: معاني الزجاج ٢٧١/٣، إملاء ما منّ به الرحمن ١٢٠/١، ٩٩/٢.

النبيﷺ: (فهو لما سواها أضيَعُ)، وفي أقوالٍ للعرب توصَف بالكثرة،[1] ويُزيِّن ذلك إيجازٌ في العبارة ووفاءٌ بالمعنى وانتفاءٌ للّبس.

- قول البحتري:

ومِنَ اجلِ طيفِكَ عادَ مظلمُ ليلِه   أهوى إليه من بياضِ نَهارِهِ

قال الناقد: قوله: (أهوى إليه) كلمةٌ غير مستعملة؛ لأنّ الأصل المعتمَد في ذلك أنّ قولهم: (هذا أفعل من هذا) ينبغي أن يكون مأخوذًا من فعل الفاعل، كقولك: (هذا السيف أقطع من هذا)؛ لأنّ (أفعل منك) وفعلَ التعجّب إنّما يُبنى من فعل الفاعل، لا من فعل ما لم يُسمَّ فاعلُه[2]، فإذا قيل: (هو أهوى من فلان) فمعناه: أشدّ هوًى منه، وهو مأخوذٌ من (هَوِيَ) الرجلُ. وأبو عبادة لم يُرد إلاّ أخذَه من (هُوِيَ)...[3]

ولن أنازع في قاعدة النحو التي ساقَها، ولكني سأنازع في تطبيقها على بيت البحتري، وأجادل في تخطئته له؛ فلا يَظهر لي فرقٌ بيّنٌ بين البيتِ وقولِه تعالى: ﴿لَيُوسُفُ وَأَخُوهُ أَحَبُّ إِلَىٰٓ أَبِينَا مِنَّا﴾[4] فيوسف وأخوه محبوبان، ولا أحسب النحويين يريدون بمنعهم نحوَ هذا الذي أراده الناقد، وإنما يريدون المنعَ من التفضيل في الضرب مثلاً من قولك: (ضُرِب زيدٌ) و(ضُرِب عمرٌو)، فلا يقال: (زيدٌ أضربُ من عمرٍو)؛ فكلاهما مضروبٌ.

---

(١) وصْفُها بذلك في: المحرر الوجيز ٣/٥٠٠، التوطئة ٢٦٨، شرح عمدة الحافظ ٢/٧٤٦، شرح الرضي ق٢ ١/٧٦٩-٧٧٠.

(٢) تقريره عند النحويين في الجمل للزجاجي ١٠٠، المفصل ٢٣٣، شرح الجمل لابن عصفور ١/٥٧٦-٥٧٧.

(٣) عبث الوليد ٢٢٧-٢٢٨.

(٤) سورة يوسف، الآية: ٨.

المصادر:

- قول المتنبي:

ليس التعلُّلُ بالآمـــال من إرَبي ولا القُنوعُ بضَنْكِ العَيش من شِيَمي

قالوا: (القُنوع) خطأٌ، وإنما هي (القَناعة)، فأمّا (القُنوع) فالمـــسألة، يقال: (قنِع يقنَع قناعة) إذا رضِي، و(قنَع يقنَع قُنوعًا)؛ إذ سَأل، والفاعلُ فيهما (قانِع)[1].

ونقَل المرزبانيُّ عن المبرّد النحوي أنّه خَطّأ الشاعرَ محمدَ بـــن يـــسير في قوله:

ولو قنعت أتاني الرِّزقُ في دَعَةٍ إنّ القنوعَ الغِنى لا كثرةُ المالِ

قال: أخطأ؛ لأنّ (القنوع) إنّما هو السؤال[2].

ونقل الآمديُّ قولَ المحتجّ عن المتنبي: الرواية المسموعة هـــي: (ولا القَناعةُ بالإقلال من شِيَمي). قال: وقد سمِعْتُ رواةَ الشاميين يَذكُرون أنه أنشدهم قديمًا (القُنوع) ثم غيّر الإنشادَ، ورجَع إلى (القناعة)، قال: ثم إنّ (القنوع) بمعنى (القناعة) محكيّةٌ عن العرب، وإن لم تكن مشهورةً، وقـــد ذكَرها أهلُ اللغة، وحكَوا عن أوس بن الحارث الطائي أنه أوصى ابنَـــه، فقال في بعض وصيته: (خيرُ الغِنى القُنوعُ، وشَرُّ الفقرِ الخُـــضُوعُ)[3]، ولا يَحتمِل معنى القُنوع هنا في هذا الكلام إلا الرِّضا والقناعة[4].

---

(١) الوساطة ٤٧٦.

(٢) الموشح ٤٥٧.

(٣) وردت في اللسان: (قنع) عن بعض العرب دون عزو.

(٤) الوساطة ٤٧٦.

وابن السكيت يؤيِّد هذا، قال: ومِن العرب مَن يجيز (القُنوع) بمعنى (القناعة)، وكلامُ العرب الجيّد هو الأول.[1] (يريد ما سبق من التفريق بين ما كان بمعنى الرِّضا وما كان بمعنى المسألة) وذكَر ذلك أيضًا ابنُ منظور ناقلَه عن ابن جني، ومشيرًا إلى قلته، ومنشدًا عليه بيتين من كلام العرب[2].

فالمتنبي لم يُخطئ، بل جَنح إلى القليل، وناقدُه قد سبقَنا إلى عُذْرِه وتقويةِ قولِه.

- قول رؤبة يصف راميًا:

لا يَلْتَوِي من عاطِسٍ ولا نَغَقْ ....

قال ابن قتيبة: وإنّما هو (النَّغيق) و (النُّغاق)، وجاء بشيءٍ بينهما[3].

أراد: لم يأت الراجز بالمصدر الصحيح لـ(نَغَقَ الغراب ينغَق)[4]، وقد أصاب في نقْده؛ فلم أجد كتبَ اللغة تذكُر إلاّ هذين المصدرين، وكأنّ الشاعرَ لفّق منهما مصدرًا ثالثا، كما يومئ إلى ذلك الناقد.

ويذكر أحد النحويين له وجهًا بعيدًا جدًّا، يكاد يذهب باللغة ويعبث بأحكامها، وهو أنّه يجوز للشاعر تركُ المصدر إلى ما يَقرُب من مصدر ذلك الفعل ويكون أصلَه، وذكر بيتَ رؤبة هذا، وقال: جاء به

---

(١) نقلاً عن اللسان (قنع). وجاء في إصلاح المنطق٢١٢: (القُنوع) إذا سألَ، و(القناعة) إذا رضيَ.

(٢) اللسان (قنع)

(٣) الشعر والشعراء ٥٨٠/٢. وانظر من كتب الأدب: العقد الفريد ٢٢٩/٥.

(٤) اللسان: (نغق).

على (النَّغْق)، وحرَّك الساكنَ اضطرارًا، وذاك أنّ أصل الأفعال الثلاثيّة أن يأتي مصدرُها على (الفَعْل) فيما كان متعدّيًا، نحو: (ضربه ضربًا)[1].

- قول أبي نواس:

وإذا نَزَعْتَ عن الغِواية فليكُنْ　　　　لله ذاك النــزْعُ لا للناسِ

قال الجرجاني: وإنّما هو : (نَزَع عن الشيء نُزُوعا).[2] وأورده في سياق اللحن والغلط.

وهذا النقد من الجرجاني على جلالة قدره غيرُ متين؛ فقد ثبَت عن العرب (النزع) لهذا المعنى، وإن كان الأكثر هو (النزوع)[3]، وليس الشاعر مطالبًا إلاّ بالصواب.

على أنّ القزّاز القيرواني قد التمَسَ له وجهين من العُذر، أحدهما عُذْرُه الجريءُ في البيت السابق أنّ للشاعر أن يأتي بالمصدر على الأصل في الفعل، وهو (الفَعْل)، وهذا غيرُ سديد، كما تقدّم، والثاني: أنّه شبّه النَّزعَ في البيت بنزع الثوب، فأتى بمصدره مثلَه[4]. وهو قويٌّ – فيما أرى- لأنّ فيه معنًى بلاغيًّا جيّدًا.

- قول البحتري:

إحاطةً بالصّــواب تُؤمِن مِن　　　　لَجــاجةٍ في المحال أو شَغَبِهْ

---

(١) ضرائر الشعر للقزاز ١٨١-١٨٢.

(٢) الوساطة ٦١.

(٣) اللسان (نزع).

(٤) ضرائر الشعر ١٨٢.

قال المعري: الاختيار عند أصحاب النقل (الشَّغْب)، بسكون الغين، كما قال:

لَقَعقَعةُ المفتاح في رائد الضُّحَى   أحَبُّ إليكم من طِعان ذوي الشَّغْبِ

قال: وقد جاء (شَغَب) في بعض الكلام، وقد شُهر القـولُ في أنّ الثلاثي إذا كان أوسطُه حرفًا من حروف الحلق الستة أجاز الكوفيون فيه التحريكَ والإسكان [1].

ونفى ابنُ قتيبة الفتحَ، وقال: إنّه من باب ما جاء ساكنًا والعامة تحرِّكه[2]، وأورد فيه ابنُ منظور الوجهين، وإن كان قال في موضع آخر: إنه لا يقال بالفتح، وذكر أيضًا أنّ الفتح لغةُ العوامّ.[3]

- قول البحتري:

لم تُقصِّر علاوةُ الرّمـح عنه   قيدَ رُمحٍ ولم تَضَـعْه خَطاءُ

قال الناقد: (خَطاء) بفتح الخاء رديء، إلاّ أنه جائز، وقد حُكي عن بعض القراء المتقدّمين أنّه قَرأ: (كان خَطاءً كبيرا) بالفتح والمدّ، والكسر أجود؛ ليكون مصدرًا لـ(خاطأت)؛ وذكَر تأويلاً آخر[4].

وصوّب الفراءُ (خَطاء) بالفتح والمدّ، وعزا القراءةَ بها إلى الحسَن[5]، وهو عند الفراء اسمُ مصدر، والمصدر: (إخطاء)، فهو مثل: (عَطاء)

---

(١) عبث الوليد ٦٠.

(٢) أدب الكاتب ٢٥٠-٢٥١.

(٣) اللسان (شغب).

(٤) عبث الوليد ١٧.

(٥) معاني القرآن ١٢٣/٢، وانظر: المحتسب ١٩/٢. والكشاف ٦٦٤/٢، وإعراب القراءات الشواذ ٧٨٨/١ .

و(إعطاء)[1]، قال أبو حاتم: هذا غَلَطٌ غير جائز، ولا يُعــرف هــذا في اللغة[2].

- قول البحتري:

أجَدَّ لنا منك الوداعُ انتواءةً وكنتَ وما تنفكّ يَشغَلُك الشُّغلُ

قال منتقدُه: أبو عبادة يُدخل الهاءَ على المصادر كثيرًا، وقلّما يوجد ذلك في أشعار المحدَثين، مثل قوله: (انتواءة) مصدر: (انتوى)، و(اعتلاقة) مصدر: (اعتلق)[3].

ولم أجد هذه الأخيرة في شعره، وأمّا الأولى فيُنجيه فيها من نقْــد الناقدين أن يُقال: إنه أراد اسمَ المرّة، فالمعنى أنّ هذا الوداع أتاح لنـــا أن تَقْصِدَنا وتتوجّه إلينا مرّةً واحدة، بعد أن كنّا منك محرومين. وزيادةُ التاء في المصدر للدلالة على المرّة قياسٌ لا يصِحّ انتقادُ صاحِبه، وإن لم يُــسمع من قبلُ في لفظةٍ بعينها؛ فهو مباحٌ لكل القائلين، ومتاحٌ للمتكلّمين، فقد أجاز سيبويه أن يُؤتى به على لفظ المصدر المستعمل، ومن أمثلة سيبويه — وبعضُها مسموعٌ عن العرب-: أعطَى إعطاءةً، واســتدرجَ اســتدراجةً، وأتيته إتيانةً، ولقيته لِقاءةً واحدة، وأخرجته إخراجةً، وانطلقت انطلاقــةً، واستخرجْت استخراجةً، واحترزت احترازةً، واقعنــسسَ اقعنــساسةً، واغدَودن اغديدانةً، وعذّبته تعذيبةً، وتغافَل تغافُلةً واحدة، واقــشعرَرْت

---

(١) المحتسب٢ /٢٠.

(٢) البحر المحيط ٦/٣٢.

(٣) عبث الوليد ٣٧٩-٣٨٠.

اقشعرارةً، واجتَوَرْت تجاوُرةً.[1] كلٌّ ذلك جائز، وإن كان الأكثرُ الإتيانَ به على وزن (فَعْلَة)[2]، ولا أحسب البحتريَّ قد جاء في الشعر بأبعد من هذا الذي نقله شيخُ النحويين، وأجازه، وطرَد قياسَه.

- قول أبي تمّام:

وَلَيسَت بِالعَوانِ العَنْسِ عِندي   وَلا هِيَ مِنكَ بِالبِكرِ الكَعابِ

انتقده الآمديُّ انتقادًا لغويا، في الخلط بين (العَنس) و(العانس) وهذا ما لا أبحث فيه، ولكن ذُكِر في الجواب عنه أنّ أبا تمّام إنّما أراد بـ (العَنْس) مصدر: (عَنَسَت المرأةُ، تَعْنُس عَنْسا وعُنُوسا)، ولم يعجِب الناقدَ الآمديَّ من وجهين: نحويٍّ وتصريفيّ، أمّا النحويُّ فقد قدَّمتُه منذ حينٍ مع النحويّات، وأمّا الصرفي فقال فيه الناقد: المصدر المعروف في مصدر (عنسَت المرأة) هو (العُنوس)، ولم يُسمع (العَنْس)، وعلى أنّ الأصمعى قد أنكر (عَنسَتْ) مخففًا، وقال: إنما هو (عُنِّسَتْ تُعَنَّس تَعنيسًا) بالتشديد، حكى ذلك عنه يعقوبُ بن السكيت[3].

ومرادُ الآمدي من نقله ونقده صحيحٌ؛ فلم أجد كتبَ اللغة تذكر (العَنْس) مصدرًا، يوافق صنيعَ أبي تمّام.

- قول أبي تمّام:

طُلَّتْ دماءٌ هُريقت عندهنّ كما   طُلَّتْ دِماءُ هَدَايا مَكَّةَ الهَمَلُ

(١) راجع هذه كلها في : الكتاب ٤/٤٥، ٨٦-٨٧.

(٢) الكتاب ٤/٤٥.

(٣) الموازنة ١/١٤١-١٤٢.

قال الآمدي: (الهَمَل) وصْفٌ لقوله: (دماء هدايا مكة) من (هَمَل: يهْمُل)، والمصدر: هو (الهُمُول) و (الهَمْل) ساكنة الميم، فحرّكها[1].

أخَذ عليه أنه حرّك عينَ المصدر. وكتب اللغة تُسعف بكلمة أخرى مفتوحة الميم، ومعناها يُناسب بيتَ الشاعر، وهي (الهمَل) بمعنى: السُّدى المتروك ليلاً ونهارًا، ومنه: (ما ترك الله الناسَ هَمَلاً) أي: سُدى، بلا أمر ولا نهي، ولا ثواب ولا عقاب.[2] ولعلّها أحسنُ من حيث صحة الوصف بها، وهو ما أراده الشاعر، ففيها معنى الذات، حيث فُسِّرتْ باسم المفعول، وهو (المتروك)، في حين أنّ (الهمْل) بسكون الميم مصدرٌ، ويُشكل الوصفُ بالمصدر، كما سبق لهذا الناقد نفسه مع الشاعر نفسِه في بحث النقَدات النحويّة.

- قول رؤبة:

صَوَادِقَ العَقْبِ مَهَاذِيبَ الوَلَقْ ....

ففتح اللام، وإنما هو (الوَلْق) وهو سَيرٌ سَريع، يقال: (وَلَقَ :يلِقُ: وَلْقًا)[3].

وهذا كسابقه، فلم أجد التحريكَ في كتب اللغة. إلاّ أنّ بعض جامعي الضرائر ذكروه من باب زيادة الحركة وتحريك الساكن عند الحاجة إتباعًا لحركة ما قبله[4].

---

(١) الموازنة ٥٣/٢.

(٢) اللسان (همل).

(٣) الشعر والشعراء ٥٧٩/٢.

(٤) ضرائر الشعر للقزاز القيرواني ١٢١. ولابن عصفور ١٨.

التثنية والجموع:

• قول المتنبي:

مَضى بعد ما التفَّ الرِّماحانِ ساعةً كما يتَلَقّى الهُدْبُ في الرَّقْدة الهُدْبا

قال أبو الحسن الجرجاني ناقلاً النقدَ عن غيره: عابُوا عليه قولَه هذا، وأنكروا تثنيةَ (الرِّماح) وهي جمعُ (رُمح)[1].

يُشيرون إلى اشترط النحويين فيما يُثنّى ألاّ يكون جمعًا[2]، إلاّ أنهم ذكَروا أنّه قد يُثنّى الجمعُ في ضرورة شعرٍ أو نادرِ كلامٍ.[3] وخصَّ بعضُهم المنعَ بالجمع السالم والجمعِ الذي لا نظيرَ له في الآحاد، وأمّا غيرُه من جموع التكسير فجائز، وعزا ذلك المراديُّ لظاهر كلام ابن مالك.[4] وأجازه الرضيُّ في اسم الجمع والمكسَّر غيرِ الجمع الأقصى على تأويل (فرقتين) [5].

وحَكَم الزمخشريُّ[6] أنه قد يُثنّى الجمعُ على تأويل (الجماعتين) و(الفرقتين)، واحتجّ بما أنشده أبو زيد:

---

(١) الوساطة ٤٦٢.

(٢) كما في الكتاب ٦٢٣/٣، ومثله في التكملة لأبي علي ٤٥٣، وتسامَحا في بعض الألفاظ، وانظر: شرح الجمل لابن عصفور ١٣٨/١، وشرح التسهيل لابن مالك ٥٩/١، وعلّله ابن يعيش بأن الغرض من الجمع الكثرةُ، والتثنيةُ تدلّ على القلّة، فهما معنيان متدافعان، فلذلك امتنع قياسًا. (شرح المفصل ١٥٣/٤).

(٣) شرح الجمل لابن عصفور ١٣٨/١، المقرب ٤٣/٢.

(٤) توضيح المقاصد ٨٢/١ وعلى الجواز جرى الدماميني في تعليق الفرائد ١٨٧/١.

(٥) شرح الكافية ق٢ ٦٥٥/١.

(٦) في المفصل ١٨٦-١٨٧. وراجع شرحه لابن يعيش ١٥٣/٤-١٥٥.

لنا إبلانِ فيهما ما عــلمتمُ فعَنْ أيِّها ما شِئــتمُ فتنكَّبُوا

وبالحديث: "مثَلُ المنافق كالشاة العائرة بين الغَنَمين"، وقولِ الشاعر:

لَأَصْبَحَ الحيّ أوبادًا و لم يجِدوا عند التفرُّق في الهيجا جِمالينِ

وقال أبو النجم:

تبقّلَــــتْ في أول التبــقُّلِ بين رمــاحَيْ مالكٍ ونَهشلِ

وحكى سيبويه: (لِقاحان سَوداوان) تثنية (لِقاح) وهي جمع (لَقحة)[1].

والناقد الجرجاني يَروي أنّ المتنبي حاجَّ عائِبيه ببيت أبي النجم الذي سلَف، ثمّ أردف هو: والتثنية جائزةٌ في مثل هذا إذا اختلفت الــضروبُ والأجناس، وأكثرُ ما على أبي الطيّب أن يتبع أبا النجم وأضرابَه من شعراء العرب؛ فهم القدوة وبهم الاهتمام، وفيهم الأسوة[2].

وقد صَدَق، وكلامُه لا يَخْرج عن تقرير أهل النحو، واستعمالُ أبي الطيب لا يَحتمل العيبَ.

- قول المتنبي:

كلُّ آخائه كِرامُ بني الدُّنْــ ــيا ولكنه كريمُ الكــرامِ

قال الصاحب: ومن لغاته الشّاذة وكلماته النادرة: (آخاء)، ولــو وقَع في زائية الشماخ لاستُثقل![3] وقال ابن رشيق: كان أبو الطيب يأتي بالمستغرَب ليدلَّ على معرفته، نحو قوله: (وذكر البيت)، قال: وهذا مــع

---

(١) الكتاب ٦٢٣/٣، التكملة ٤٥٣، قال: كأنهم جعلوه بمنــزلة القطيع.

(٢) الوساطة ٤٦٢.

(٣) الكشف عن مساوئ شعر المتنبي ٥٤. ونقله عنه الثعالبي في يتيمــة الــدهر١/١٥٩. وانظر: التذكرة الحمدونية ٣١٦/٧.

غرابته وتكلُّفه غيرُ محمول على ضرورةٍ يكون فيها عذرٌ؛ لأن قوله: (كل إخوانه) يقوم مقامَه بلا بَغاضة[1]. وقال ابن الأثير: وهذا مع غرابته وكُلفته غيرُ محمولٍ على ضرورةٍ يقوم بها العذرُ؛ لأنّه لو قال: (كلّ إخوانه) لقــام مقــامَ (آخائه)، ولكنّه كان يقصد المستغرَب؛ ليدلّ بذلك على معرفته[2].

وهذا الذي نفَر منه النقادُ الثلاثةُ ونفَّروا سائغٌ عند الصرفيين لا شيةَ فيه، يُوافق مَقيسَهم ويُتابع مَسموعَهم، فمن المقرَّر عندهم أنّ ما كان على زنة (فَعَل) يُجمع على (أفعال)،[3] ونصّ عليه سيبويه نصًّا في (أخ)، ينقله عن يونس،[4] وأنشد أبو عليٍّ لبشْر بن المهلَّب:

وَجَدتم بَنيكم دوننا إذ نسبتُمُ   وأيُّ بني الآخاء تَنبو مَناسِبُهْ[5]

وظاهرٌ أن الأمر لا يرجع إلى خطأ أو صواب، وإنّما هــو الــذوق والتناسُبُ اللذان حدّثتك عنهما، فإنّ هذه اللفظة ثقيلةٌ إن قِــسْتَها بــــ (إخوان)؛ فالأُولى ما هي إلاّ خاءٌ تكتنفها همزتان وألفان، ثنتان قبلــها، وثنتان بعدها، والتكرار مَنشأ الثّقل، ولا سيّما أن الناقــدَينِ لم يــصرّحا

(١) العمدة ٢/٢٦٦.

(٢) كفاية الطالب في نقد كلام الشاعر والكاتب ٢١٤.

(٣) الكتاب ٣/٥٧٠، المقتضب ٣/٨١، الأصول ٢/٤٤٦، شرح الشافية للرضي ٢/٩٥، وهو ذائع في أكثر المصادر.

(٤) الكتاب ٣/٣٦٣. ٥٩٧، وانظر النصَّ عليه أيضا في: الشيرازيات لأبي علي ١/ ١٤٢، ٣٢٤، الخصائص١/ ٢٠١ ، ٣٣٨، ٢/٣٨، سر الصناعة ١/١٥٠، شرح الملوكي في التصريف ٣٩٨، اللسان (أخو).

(٥) المراجع السابقة إلا كتاب سيبويه.

بالتخطئة، وإنّما عابا الإغرابَ وترْكَ الأسهلِ الأقربِ الذي يستقيم به البيت، وهو قوله: (كل إخوانه). ومعهما الحقُّ أنّ المتنبي ترك الأحسنَ، وليس معهما حقٌّ أنه جاء بلغة شاذة، أو خالفَ صوابًا.

- وقوله أيضا:

لئن كان بعضُ الناس سيفًا لدولةٍ ففي الناس بُوقاتٌ لها وطُبولُ[1]

قال الصاحب: إنه من أوابد المتنبي التي لا يُسمَع طَوالَ الدهر مثلُها، وقال: وهذا التحاذُقُ منه كغَزَل العجائز قُبحًا ودلالِ الشيوخ سماجة! ولكنْ بقي أن يوجد مَن يسمع[2]!.

وقال أبو الحسن الجرجاني: قالوا: إنّ جمع (بوق) على (بُوقات) خطأٌ، وإنما يُجمع باب (فُعْل) على (أفعال) في أدنى العدد، مثاله: (قُفْل) و(أقفال)، و(عُود) و(أعْواد) .... وإنما يُجمع على (فُعْلات) ما كان على (فُعْلَة)؛ نحو: (رُكْبة) و(رُكبات)، فأما (فُعْل) و(فُعْلات) فممّا لا يُعرَف في شيءٍ من الكلام في صحيحٍ ولا معتلّ[3].

(١) الكشف عن مساوئ شعر المتنبي ٥٦. وانظر: الوساطة ٤٥٦وما بعدها، ويتيمة الدهر ١٤٩/١ التذكرة الحمدونية ٣١٢/٧.ومن كتب اللغويين والنحويين: درة الغواص ١٤٩، والمقرب٥١/٢. والهمع ٧١/١.

(٢) الكشف عن مساوئ شعر المتنبي ٥٥.

(٣) الوساطة ٤٥٦-٤٥٧..

وهذا حقًّا ما قرّره النحويون، فليس (بوق) من الأمور التي تُجمع جمعَ مؤنث سالمًا، وهي خمسة، وغيرُها يُحفظ ولا يُقاس عليه،[1] وذلك أنّ اسم الجنس ك(بوق) لا يُجمع هذا الجمعَ السالم إلا إذا لم يُسمَع له تكسيرٌ، وهذا ظاهرُ كلام سيبويه[2]، وقد سُمِع له تكسيرٌ، وهو (أبواق) ونصّ عليه أبو حيّان وعلى تلحين المتنبي بسببه[3].

وذكر الجرجاني احتجاجًا للمتنبي أنه سُئل عن ذلك فقال: هذا الاسمُ مولّد لم يُسمَع واحدُه إلا هكذا ولا جمْعُه بغير التاء، وإنما هو مثل (حمّام) و(حمّامات) و(ساباط) و(ساباطات) وسائرِ ما جمَعوه من المذكر بالتاء. وقال المحتجّ عنه: إن أصل الجمع التأنيثُ، ولذلك جاء ما جاء منه بالتاء، وإن كان في الأصل مذكّرًا. قال: فمن جمع اسمًا لم يجِدْ عن العرب جمعَه فأجراه على الأصل لم يَسُغ الردُّ عليه، ولم يَجُز أن يُنسَب إلى الخطأ لأجله، وهذا اسمٌ أعجمي تكلّمَت به العربُ، ولم يُحفظ عنهم جمْعُه، فلمّا احتاج المولَّدون إليه أجرَوه على أصل الجموع، وتبِعوا فيه عادةَ العرب في الأسماء المنقولة عن الأسماء الأعجمية، نحو: (سُرادق) و(سُرادِقات)، و(ساباط) و(ساباطات)، و(خان) و(خانات)، فعَدَلوا بجميع هذه الأبنية عن أصول قياسها، وألحقوها بأصل الجمع وغلّبوا فيها

---

(١) راجعها في: درة الغواص ١٩٠، شرح المفصل لابن يعيش٥/٨٥، المقرب ٢/٥٠-٥١، شرح التسهيل لابن مالك ١/١١٢-١١٤، شرح الرضي للكافية ق٢ ١/٦٨٦-٦٨٨ الهمع ١/٧١، وأشار فيه إلى تلحين المتنبي.

(٢) نقل ذلك عنه أبو حيان في الارتشاف ١/٢٧٣.

(٣) الارتشاف ١/٢٧٣.

التأنيثَ، ولكلّ اسمٍ من هذه الأسماء قياسٌ مطّردٌ وبابٌ متّسق، عَدلوا بـــه عنه وهو مُعرِضٌ، وتركوه وهو سهلٌ ممكن؛ فلهذا وأشباهِه اختار أبو الطيب (بوقات) على (أبْواق)، والوزنُ يتمّ بهما، والضرورةُ لا تدفع أحدَهما[1].

وما ذكره الجرجاني من حججٍ ضعيفٌ لا يقوَى، وقد أضعفَه هو في مناقشته ولامَ المتنبي؛ فما أورده من ألفاظٍ إمّا أنها لم يُسمع لها تكسيرٌ، أو أنها مسموعة، تُحفظ ولا يُقاس عليها، وليس بصحيح أن (البوق) أعجميٌّ أو مولَّد، بل هو -كما قرّر الجرجاني نفسُه واستشهدَ- عربيٌّ صـــحيح، يأخذ أحكامَ الكلمات العربية.

- وقوله أيضًا في القصيدة نفسها، وفيه الإشكالُ نفسُه:

فإن تكن الدُّولاتُ قسْمًا فإنّها لَمن ورَد الموتَ الزُّؤامَ تدولُ

قال الصاحب: فإنّ قوله: (الدولات) و (تدول) من الألفاظ التي لو رُزِق فضلَ السكوت عنها لجاء درًّا[2].

ويُقال فيه ما قد قيل في البيت قبلَه، ويُزاد عليه أنه إن كان أراد جمع (دُولة) بضم الدال فإنّ له ما يَعتذر به؛ فهذه قد ورَد فيها الجمعُ الـــسالم عن سيبويه (دُولات)[3].

- وقوله أيضًا :

أُرُوضُ الناس من تُرْبٍ وخَوفٍ وأرضُ أبي شُجاعٍ من أَمانِ

(١) الوساطة ٤٥٦-٤٥٨

(٢) الكشف عن مساوئ شعر المتنبي ٥٥-٥٦. ونقله الثعالبي في يتيمة الدهر ١/١٤٩.

(٣) الكتاب ٣/٥٩٤. وكذا في الأصول ٢/٤٤٠. وغيرهما.

أنكر بعضُ النقّاد هذا الجمعَ، وقالوا: إنه من الجموع الغريبة[١].

ولا أراهم محقّين في هذا؛ فإنّ (أروض) تجري على القياس في جمع (فَعْل) كـ(سَهْل) و (سُهُول)، كما أنّ علماء اللغة نصُّوا على ورودها[٢]، ونقَل أبو منصور الأزهري: "قال أبو البيداء: أرض، وأروض، وما أكثرَ أروضَ بني فلان"[٣].

- وقوله أيضًا:

عليمٌ بأسرار الدِّيانات واللُّغَى   له خَطَراتٌ تفضَح الناس والكُتْبا

وقالوا أيضًا عن (اللُّغَى): إنها من الجموع الغريبة، و لم يطعنوا فيها بغير ذلك[٤].

ولا أجد شكًّا في صحة هذا الجمع، فقد نقله علماء النحو والصرف، كسيبويه وابن جني[٥] وغيرهم، وعلماءُ اللغة كابن منظور[٦]، وهو مشهور.

(١) يتيمة الدهر ١/١٥٩، والتذكرة الحمدونية٧/٣١٦ .وانظر من كتب النقاد المتأخرين: الصبح المنبي ٣٦٩-٣٧٠ وهو كثير النقل عن المتقدّمين. ولابن الأثير حديثٌ عن (الأرض) وأنها لم ترد في القرآن إلاّ بصيغة الإفراد، وتلمّس لذلك وجهًا بلاغيا.(المثل السائر ٢/٦).

(٢) تهذيب اللغة ١٢/٦٣، الصحاح ٣/٨٩٤، قال: وقد تُجمع على: (أروض). اللسان (أرض)، القاموس (أرض).

(٣) تهذيب اللغة ١٢/٦٣.

(٤) يتيمة الدهر ١/١٥٩.وانظر من كتب النقاد المتأخرين: الصبح المنبي ٣٦٩-٣٧٠ وهو كثير النقل عن المتقدّمين.

(٥) راجع: الكتاب ٣/٥٩٩، سر صناعة الإعراب ٢/٦٠٤، ٦١٥.

(٦) اللسان (لغا).

• وقوله أيضًا:

أعَزُّ مكان في الدُّنى سَرجُ سابحٍ وخيرُ جليس في الزّمانِ كتابُ

قالوا عنه قولاً مثل الذي قبلَه.[1] ومثله تمامًا في النقد:

• قوله أيضًا:

تَتَقاصَرُ الأَفهــامُ عن إِدراكِه مثلُ الذي الأفــلاكُ فيه والدُّنَى

قال الصاحب: (الدُّنى) من الألفاظ التي لا يبالي الإنسانُ أنْ يَعْــدَمَ مثلَها من شعره[2].

وهذان البيتان أبعدُ الأبيات عن الغلط؛ فإنّ هذا الجمع فيهما خفيفُ اللفظ، صحيحٌ في اللغة بنقل الثقات[3]، بل إنه لم يُنقَل عن العرب جمــعٌ غيرُه، فكيف جعله الناقدُ غريبًا، وما الذي يريد أن يستبدله به؟

• قول البحتري:

لهم الفِناء الرّحْبُ والبيتُ الذي أُدَدٌ أَواخٍ حَــــوْلَه وفِنــاءُ

قال الناقد: (أواخٍ) جمع (آخيَّة)، والأجودُ فيما كان مثلَ هذا ممّا فيه الياءُ مشددةٌ أن تكون الياء في جمعه على حال التشديد، مثل: (أوقيّــة) و

(١) يتيمة الدهر ١٥٩/١.وانظر من كتب النقاد المتأخرين: الصبح المنبي ٣٦٩-٣٧٠ وهو كثير النقل عن المتقدّمين.

(٢) الكشف عن مساوئ شعر المتنبي ٥٩-٦٠. وبعضهم انتقده انتقادًا معنويًا بأنّ (الدنيا) لا تُجمَع إلاّ على قول أهل الأدوار والتناسُخ. (الصناعتين ٣٥٨.) وانتُقد أيضًا بالغلوّ.

(٣) انظر: الكتاب ٦٠٨/٣، المقتضب٨٣/٣، الأصول ٩/٣. الصحاح ٣٥٩/٢، اللــسان (دنا).

(أواقيّ) و (أضحيّة) و (أضاحيّ)، إلاّ أن التخفيف جائز، وقد قالوا: (أثفِيّة) و (أثافٍ) فخففّوا، وزعم بعض البصريين[(١)] أنه لا يُعرف في جمعها إلاّ التخفيفُ...[(٢)].

وما فعَله الشاعر حقٌّ يؤيّده النحويون، وقد نصّ عليه ابنُ جني في (أواخٍ) نفسِها، ولم يُشِر إلى كثرة أو قلّة، وجعَلَه قياسًا، قال: ولك تخفيفُ كلِّ ما كان من هذا النحو مُثَقَّلاً.[(٣)] لكنّ الجريَ على الأصل أولى.

- قول أبي تمّام:

وَأَبي المَنازِلِ إِنَّها لَشُجونُ ... وَعَلى العُجومَةِ إِنَّها لَتُبينُ

قال الآمدي: وقوله: (شجون) جمع (شَجَن)، وما أقلَّ ما يُجمع (فَعَلٌ) على (فُعُول)، قالوا: (أسد وأسود)، وليس هو بابَه[(٤)].

كأنه يومئ إلى عدم توفيق الشاعر في الجمع، والبابُ ليس بابَه، كما يقول، ولكنّ لسانَ العرب نطَق به في هذه اللفظة عينِها،[(٥)] وواضعو قاعدة الباب الصرفي هم الذين نصُّوا على استثناء (شَجَن)[(٦)]، فأدخلوها في باب

(١) لعله يعني الأخفش؛ فقد نُقل عنه أنّها لم تُسمع من العرب بالتثقيل، وقال الكسائي: سُمع فيها التثقيل. (شرح المفصل لابن يعيش ١٠/ ١٠٣).

(٢) عبث الوليد ٢٥-٢٦.

(٣) التمام في تفسير أشعار هذيل ١٦٠.

(٤) الموازنة ٣٧٧/١.

(٥) راجع: اللسان (شجن).

(٦) شرح الكافية الشافية ١٨٥٢/٤، توضيح المقاصد٥٨/٥. أوضح المسالك٣١٩/٤.

(فُعُول)، على أنّ ظاهر كلام ابن مالك أنه ينقاس في (فُعُول) ما كان على وزن (فَعَل)[1]، فزال الحرجُ عن البحتري وعن كلِّ صاحب (شجون).

- قول أبي تمّام:

بُدِّلَت عَبرَةً مِنَ الإِيمَاضِ ... يَومَ شَدّوا الرِحالَ بِالأَغراضِ

قال الآمدي: عابه ابن عمّار وغيرُه لقوله: (الأغراض) ولحّنوه، وقالوا: (الأغراض) جمع (غَرْض)، و(فَعْل) لا يُجمع على (أفعال)[2].

وأجاب الآمدي عنه: أفما سمعوا بقولهم: (فَرْخ) و (أفراخ)، و(فَرْد) و (أفراد) وذكَر كلماتٍ وأبياتًا ثلاثةً، فيها استعمال (أغراض) التي أُخذت على أبي تمّام[3].

ونصّ ابنُ منظور على صوابِها فيما ينقُل من كلام العرب،[4] والصرفيون القدامى والمُحدثون أحصَوا جموعًا كثيرةً على هذا الوزن، تُوافق ما أنكره ابنُ عمّار.

- قول الطرمّاح:

وأكْـرهُ أن يعيبَ عليّ قومي ... هجايَ الأرذلين ذوي الحنات

---

(١) التسهيل ٢٧٣. وراجع تعليق المرادي عليه في توضيح المقاصد ٥/٥٨- ٥٩.

(٢) الموازنة ٢/٧ (تحقيق: سيد صقر).

(٣) الموازنة ٢/٨. (ت: سيد صقر).

(٤) اللسان (غرض).

قال الآمدي وابنُ سنان: جَمَع (إِحْنة) على غير الجمع الصحيح؛ لأنها (إِحْنة) و (إِحَن)، ولا يُقال: (حِنات)[1]، وقد روى أبو بصير أنّ الأصمعيَّ قال: كنّا نظنّ أنّ الطِّرِمَّاح شيءٌ حتى سمعنا قولَه هذا البيت[2].

وقد يضيق بابُ العذر عن الطرماح، فإنّ الهمزة في أول الكلمة أصلية، وهي حرف صحيح، ولا مُوجب لحذفها، قال أبو منصور الأزهري: (حِنَة) ليس من كلام العرب، وأنكر الأصمعي والفرّاءُ وغيرُهما (حِنَة)، وقالوا: (الصواب: (إِحْنَة)، وجمعُها: (إِحَن)[3].

لكن قد يَشفع له ما نقَله بعضُهم أن العرب ربما قالوا في مفردها: (حِنَة)[4]، ويؤيّد هذا النقلَ أنّ ابن الفرج ذكر أنّ فعلها: (وَحَنَ)، وعليه ورَدَ قولُ معاوية: (لقد منعَتْني القدرةُ من ذوي الحِنات)، وفي بعض طرق حديث حارثة بن مضرِّب: (ما بيني وبين العرب حِنةٌ)، ورُوي في الحديث: (لا يجوز شهادة ذي الظِّنَّة والحِنة)، وفيه أيضًا: (إلاّ رجلٌ بينه وبين أخيه حِنَةٌ). وأهل اللغة يقولون: إنّ هذه لغة قليلة فيها.[5] لكنّها كافيةٌ في الشهادة للطرمّاح بصواب جمعِه.

- قول المتنبي:

أَسَدٌ دَمُ الأَسَدِ الهِزَبرِ خِضابُهُ ... مَوتٌ فَريصُ المَوتِ مِنهُ تُرعَدُ

(١) الموازنة ٥٤، سرّ الفصاحة ٧٢.

(٢) سر الفصاحة ٧٢.

(٣) تهذيب اللغة ٢٥٧/٥.

(٤) انظر: تهذيب اللغة ٢٥٧/٥، نقَله عن الليث وخالَفه. واللسان (أحن).

(٥) اللسان (أحن).

قال الحاتمي موجها خطابه للمتنبي: جعلتَ للموت فريصًا، وهو جمع (فريصة)، والوجه أن تَجمع (فريصة) على (فرائص)[1].

يُعوِّل الناقد على المشهور في قاعدة التكسير أنّ ما كان على (فَعيلة) يُكسَّر على (فَعائل)، مثل: (صحيفة: صحائف)[2]، ولا يغيب عن الناقد أنّ جمع التكسير لا ينضبط بقاعدة ولا يحكُمه حُكمٌ، وما صنعه العلماء تقريبٌ، والمعوَّل القويُّ فيه السماعُ، وأهلُ اللغة نقلوا عن العرب في جمع (فريصة): (فرائص) كما أرادت القاعدةُ، و(فريص) كما قال المتنبي[3]، بل إنه قد ورد فيما هو أعلى من ذلك، في قول النبي ﷺ : (إني لأكره أن أرى الرجل ثائرًا فريصُ رقبته، قائمًا على مُرَيَّته يَضرِبُها)[4] وأبو عبيد اللغوي قدّم (فريص) على (فرائص)[5]، وفي كلامه ما يُوحي بتقوية ما قدَّم على ما أخَّر.

- قول البحتري:

كما رأيتُ الثُّلاثاءات واطِئَةً ... من التَّخَلُّف أعقابَ الأَثانينا

قال الناقد: (الثلاثاء) عندهم مؤنّث، فإذا جُمع وَجب أن يُقال: (الثلاثاوات)، كما يُقال في ألفي التأنيث[6].

إبدال همزة المؤنث الممدود واوًا في الجمع والتثنية والنسب مشتهر مسلَّم[7]، وكونُ الهمزة في (الثلاثاء) للتأنيث هو ظاهر كلام سيبويه فيها

(١) الرسالة الموضحة ٧٣.

(٢) الكتاب ٣/٦١٠، شرح الشافية للرضي ٢/١٥٠، وغيرها.

(٣) الصحاح ٣/٨٨٠، لسان العرب (فرص)، القاموس (فرص).

(٤) اللسان (فرص).

(٥) اللسان (فرص).

(٦) عبث الوليد ٥٠٩.

(٧) الكتاب٣/٣٩١، المقتضب ٣/٣٩، ٨٧، وأكثر كتب النحو والصرف.

وفي (أربعاء)[1]، وصرّح به ابنُ جنّي[2]، وحُكيَ عن ثعلب: (مضَت الثلاثاء بمن فيها) فأنّث[3]، فحاق النقد بالشاعر، وصَدَق على بيته.

- قول رؤبة:

إذا دنا منْهُنَّ أَنْقاضُ النُّقَقْ ....

يعني الضفادع، وكان ينبغي أن يكون: (نُقُق) جمع (نَقُوق)[4].

والطريف أنّ كتب اللغة تحكي في الجمع: (نُقُق) كما يريد الناقد، وتحتجّ لذلك ببيت رؤبة الذي انتقده، ترويه بالضمّ، ثمّ أوردوا أنه يُقال: (نُقَق)، بالفتح، وجعلوا له وجهًا، أن يكون من باب: (جُدُد) و (جُدَد)[5]. وهذان عذران لرؤبة: أحدهما في صحة الرواية، والثاني في جواز الفتح. وجعله القزاز من ضرائر الشعر[6]، وهذا عذرٌ ثالث.

- قول رؤبة في وصف القوس:

نَبْعيَّةٌ ساوَرَها بَيْنَ النِّيَقْ ....

قال ابن قتيبة موردًا البيت موردَ الخطأ: و(النِّيَق): جمع (نِيْقة)، ولا يقال: (نِيَقَة)، إنما هو (النِّيْق)، وهو رأس الجبل[7]. وجعله القزاز من ضرائر الشعر[8].

---

(١) الكتاب ٤/٢٥٤، ٢٤٨.

(٢) سر الصناعة ١/٨٣.

(٣) اللسان (ثلث).

(٤) الشعر والشعراء ٢/٥٨٠.

(٥) اللسان (نقق).

(٦) ضرائر الشعر ١٥٥.

(٧) الشعر والشعراء ٢/٥٨٠.

(٨) ضرائر الشعر ١٥٥.

وهذا يُشبه ما سبق من تغيير رؤبة (الضيْق) إلى (الضَّيَق)، وهو من جرأة رؤبة على اللغة إذا ضاق عليه البيت.

- قول رؤبة:

أقْفرَتِ الوعْثاء والعُثاعثُ　　　من بعْدهم والبُرَق البَرارِثُ

عدّه ابن قتيبة خطأً، قال: وإنما هي (البِراث) جمع (برَث)؛ وهي الأماكن السهلة من الأرض، وروي: (البَوارث)، وكأنه جمع: (بارثة).[(١)]

وقد تكون هذه داخلة في الملحوظات اللغوية التي لا أبحث فيها، فكأنّ الشاعر توهّم في تعيين مفردها.

وعدَّها ابنُ عصفور من ضرائر الشعر، من باب ما يُجمَع على غير واحده الملفوظِ به، كما قالوا في جمع: (لَمْحة): (ملامح).[(٢)] وأورد الفيروزآباديُّ (البرارث) غيرَ جازمٍ بصحّتها، فقد بادر بالاستدراك على نفسه، فقال: أو هي خطأٌ[(٣)].

- قول المتنبي عن ناقته:

وتَكرّمَتْ رُكَباتُها عن مَبرَكٍ　　　تَقَعان فيه وليس مِسْكًا أَذفَرا

قال ابن الأثير: جَمَع في حال التثنية؛ لأنّ الناقة ليس لها إلاّ ركبتان، فقال: (رُكَبات)، وهذا من أظهر ظواهر النحو، وقد خفِي على مثل المتنبي[(٤)].

---

(١) الشعر والشعراء ٢/٥٨٠، والوساطة ٦. وراجع من كتب الأدب: العقد الفريد ٥/٢٢٩.

(٢) ضرائر الشعر لابن عصفور ٥٦.

(٣) القاموس: (برث).

(٤) المثل السائر ١/٦٩. وهو أيضا في يتيمة الدهر ١/١٥٥، وفيه أنه جعله جمعًا ثمّ عبّر عنه بالتثنية. قال: وهو ضعيف وغير سديد في الإعراب.

ولا يمكن أن يخفى على المتنبي أنّ للناقة ركبتين فحسب! ولكن خَفِي على الناقد أنّ من هدي العرب في كلامها أن تُوقِع الجمعَ على المثنى، كما في قوله تعالى: ﴿إِذْ تَسَوَّرُواْ ٱلْمِحْرَابَ﴾[1] مع أنه قال: ﴿هَٰذَانِ خَصْمَانِ﴾[2]. وقال تعالى: ﴿فَٱذْهَبَا بِـَٔايَٰتِنَآ إِنَّا مَعَكُم مُّسْتَمِعُونَ﴾[3] فبدأ بالتثنية ثمّ قال: (معكم)[4].

وأقرب منه لبيت المتنبي ما جاء في قوله تعالى: ﴿فَقَدْ صَغَتْ قُلُوبُكُمَا﴾[5] وهما قلبان، وقولِه: ﴿قَالَا رَبَّنَا ظَلَمْنَآ أَنفُسَنَا﴾[6]، وهما والدانا: آدم وحوّاء، وقولِ الراجز: (... مثلُ ظهور الترسين)، وهما ظَهران[7]، بل قالوا: إنّ التعبير بالجمع في هذا الأخير أحسن من التثنية.

وقال الزمخشري: ويُجعل الاثنان على لفظ الجمع إذا كانا متّصلين، كقولك: (ما أحسنَ رؤوسَهما).[8] وقالت العرب: (رجلٌ عظيمُ

---

(١) سورة ص، الآية: ٢١.

(٢) سورة الحج، الآية: ١٩.

(٣) سورة الشعراء، الآية: ١٥.

(٤) الكتاب ٣/٦٢٢. ٢/٤٨، الشيرازيات ٢/٤٨٨-٤٨٩.

(٥) سورة التحريم، الآية: ٤.

(٦) سورة الأعراف، الآية: ٢٣.

(٧) راجع: الجمل للزجاجي ٣١٢-٣١٣، الشيرازيات ٢/٤٤٨-٤٤٩.

(٨) المفصل ١٨٧،وشرحه لابن يعيش ٤/١٥٥.

المَناكب)، وليس له إلاّ منكِبان.[1] وقالوا: (امرأةٌ ذات أوراكٍ ومآكم)[2]، وهما وركان، وقالوا -فيما حكاه سيبويه عن يونس عن العرب-: (ضَعا رِحالكما)، وهما اثنان[3]، وقالوا: (مَدَّ اللهُ في أعماركما، ونَسَأَ اللهُ في آجالكما)[4]، وقد يكون في بعض ما مضى تقييدٌ بالسماع أو بما أضيف إلى مثنى -وفيه ما ليس كذلك- لكنه يدلّ بوضوح على توسّع العرب في ذلك، وعلى صحّة قول المتنبي.

- قول عنترة أو زيد الخيل:

فإن يَبرَأْ فلم أنفُثْ عليه ... وإن يُفقَد فحُقَّ له الفُقودُ

قال ابن الأثير: قوله: (الفُقود) جَمْعُ مصدر من قولنا: (فقد يفقد فقدًا)، واستعمالُ هذه اللفظة غير سائغ ولا لذيذ، وإن كان جائزًا، ونحن في استعمال ما نستعمله من الألفاظ واقفون مع الحسن لا مع الجواز. وقال قبلُ: جَمْعُ المصادر لا يجيء حسَنًا، والإفرادُ فيه هو الحسَن[5].

والنحويون مختلفون فيه، ونُقل عن ظاهر مذهب سيبويه امتناعُ ذلك، فهو يقول:

---

(١) شرح الجمل لابن عصفور ٢/٤٤٥.

(٢) المزهر ١/٣٣٣.

(٣) الكتاب ٣/٦٢٢، ٢/٤٩.

(٤) أمالي ابن الشجري ١/١٥.

(٥) المثل السائر ١/٤٢٦-٤٢٧.

واعلم أنّه ليس كلّ جمع يُجمع، كما أنّه ليس كل مصدر يُجمع، كالأشغال والعقول...[1] والمشهور عندهم الجواز نظرًا إلى أنواعه[2].

والأظهر أنّ المجيزين إنّما لحُوا فيه أنواعًا تتعدّد، وليس لـ(الفقد) الذي جمعَه الشاعرُ أنواعٌ فتُجمعَ.

التصغير:

- قول المتنبي:

أحادٌ أم سُداسٌ في أحادِ ... لُيَيْلَتُنا المنوطةُ بالتَّنادي

قال ابن وكيع: صَغَّر (ليلة) على لفظها، وقد سُمع فيه (لُيَيْلِيَة) كأنّها تصغير (ليلاة)، وإن لم يُسمع ذلك.[3]

وعدّ ذلك ابنُ هشام النحوي من لَحَنات المتنبي في هذا البيت.[4] والقزّاز له فيه رأيٌ مختلف، وهو أنّ المتنبي أحسَنَ في كلامه، وأنّ ما فعله لا يَمتنع في الكلام فضلاً عن الشعر، وجعَله مثلَ تصغيرهم: (رجل) على: (رُجَيل) و(رُوَيجِل)[5].

---

(١) الكتاب ٦١٩/٣. وعُزي ذلك إلى ظاهر كلامه في البسيط ٤٧٣/١ والارتشاف ٢٠٥/٢، توضيح المقاصد ٨١/٢، والمساعد ٤٦٦/١، وشرح ابن عقيل ٥٦٣/١، وأوضح المسالك ٢١٥/٢، وشرح الألفية للشاطبي ٢٣١/١، تعليق الفرائد ٨٤/٥، وعُزي المنعُ أيضًا لأبي علي الفارسي والشلوبين.

(٢) المقتصد ٥٨٣/١، اللباب في علل البناء والإعراب ٢٦٤/١، الكافية ٨٤، التسهيل ٨٧، شرح الكافية الشافية ٦٥٧/٢، شرح الألفية للشاطبي٢٣١/١ وعزاه فيه للزجاجي وابن مالك.

(٣) المنصف ٣٤٥.

(٤) المغني ٤٨/١.

(٥) ضرائر الشعر ٣٨-٣٩.

كما أخذ عليه فيه أنّه صغّر (الليلة) وهو يريد أنها طويلة ثقيلة، فليس يدري: أهي ليلة واحدة أم ستّ ليالٍ اجتمعن في ليلة؟ فكأنه يناقض نفسَه.

وقد يُجاب بأنّه أراد بالتصغير التعظيمَ على طريقة الكوفيين فيه[1].

النسب:

- قول المتنبي:

سُمِّيتَ بالذّهبيِّ اليومَ تسميةً مُشتَقةً من ذَهابِ العَقْلِ لا الذّهبِ

قال ابن وكيع: ذهاب العقل لا يُنسب إليه (ذَهَبيّ)، بل: (ذهابيّ)، وما أحسنَ الاشتقاق[2].

وما ذكره الناقد صحيح وظاهرٌ، لايحتمل بحثًا، ولكنه عجيبٌ أن يَغفل الناقد عن أنّ الشاعر ما أراد النسبَ الصرفي؛ فذلك لا يَخفى على العوامّ، ولكنه أراد السخريةَ والادّعاءَ والتلاعُبَ بالألفاظ والعبثَ باسمِ المهجوّ، فلا يُتصوَّر أنه في بيته سيذكر الصوابَ وينفيه، ويتركُه إلى الخطأ مُصرًّا عليه، وإنّما هو في ادّعائه كقول النجاشي الحارثي، يهجو رجلا اسمُه (العجلان):

وما سُمِّي (العجلانَ) إلاّ لقولهم خُذ القَعْبَ واحلِبْ أيها العبدُ واعجَلِ

ولا سيما أن المتنبي عبّر في البيت بالاشتقاق، ولم يرد النسبَ.

- قول الشريف الرضي:

ألا إن أصناف السيوف كثيرةٌ وأقطَعُها هنِديُّها ويَمَانُها

(١) الوساطة ٤٧١، الواضح في مشكلات شعر المتنبي ٣٩-٤١، المغني ٤٨/١.

(٢) المنصف ٥٧٩.

قال الناقد: وإنما هو (سيفٌ يمانٍ) إذا خفف الياء، فأما نقلُه إلى ما يجري الإعرابُ عليه في حالة الرفع فما تكلمَت به العربُ[1].

وهو يُشبه بيتًا منتَقَدًا لشاعر وناقدٍ آخرين. وهو:

- قول البحتري:

يا صَيقَلَ الشِّعرِ المقلَّدَ بالذي ... يُختـــار من قَلْعــيِّه ويَمــانِهْ

قال المعري: قوله: (يمانه) يجب أن يكون على حذف اليـــاء، أراد (ويمانيّه)، وهو المنسوب إلى اليمن. قال: وهو رديءٌ جدّا؛ لأنّ هذه الياءَ تَثبت في الإضافة، وحذفُها قليلٌ في هذا الموضع[2].

ياءُ النسب ثقيلةٌ وقوية؛ فهي حرف الإعراب، وليـــست كبـــاقي الحروف المعتلة التي تؤثّر فيها التغييرات الصرفية، فالناقد مُصيبٌ، والشاعر مُرتكبٌ الصعبَ، ومُتجرِئٌ على اللغة.

القلب والإعلال والإبدال:

- قول المتنبي:

لَعَظُمْتَ حتى لو تكونُ أمانةً ... ما كان مُؤتمنـــًا بها جِـــبرينُ

قال عنه الصاحبُ ساخرًا من بُعده عن الحقّ في العقيدة: إنـــه مـــن أبياته السُّنِّية الجَماعية! وقال: وقلْبُ هذه اللام بالنون أبغضُ مـــن وَجْـــه المنون، ولا أحسب جبريلَ -عليه السلام- يَرْضى منه بهذا المجاز المحـــرَّم، هذا على ما في معنى البيت من الفساد والقُبح[3].

---

(١) التذكرة الحمدونية ٧/٣٠٥.

(٢) عبث الوليد ٥١٢.

(٣) الكشف عن مساوئ شعر المتنبي ٦٠. ونقله عنه الثعالبي في يتيمة الدهر ١/١٥٦.

وقد يبدو الأمر أوّلَ وهلةٍ أظهرَ من أن يُنظر فيه، لبُعْد الاعتذار بالقلب والإبدال؛ فلا وجهَ له بعيدًا أو قريبًا، ولا سيّما أنّ فيه تغييرًا لِعلَمٍ مشهور، ولا يُحمل على نظائرَ له وَرَدَت في باب الضرائر؛ لأنّ تلك مواضعُ محفوظةٌ، يُقتصَر فيها على ألفاظها، وليس منها (جبرين) فيما روى لنا الصرفيُّون، على أنّ من اللغويين من أثبت (جبرين) بنونها، على أنها لغةٌ من لغات (جبريل) الكثيرةِ، وفي هذا ما يَنصر المتنبيَّ، ويَدفع عنه بعضَ سخريةِ الصاحب بن عبّاد وهمزِه ولمزِه.

- قول أبي تمّام:

بالقائمِ الثّامنِ المستخلَف اطّأَدَتْ قواعدُ الملك مُمتدًّا لها الطُّوَلُ

قال ابن الأثير: وقد غلِط أبو تمام في قوله: (اطّأدَت)؛ ألا ترى أنه قال: (اطّأدت)، والصواب: (اتّطَدَتْ)؛ لأن التاء تُبدل من الواو في موضعين: أحدهما مَقيسٌ عليه، كهذا الموضع؛ لأنك إذا بنيت (افتَعَلَ) من الوعد قلت: (اتّعَدَ)، ومثلُه ما ورَد في هذا البيت، فإنه من (وَطَدَ) (يَطِدُ)، كما يقال: (وَعَدَ) (يَعِدُ)، فإذا بني منه (افتعل) قيل: (اتّطَدَ) ولا يقال: (اطّأَدَ)[1].

ولا يَستقيم لأبي تمّام فيه عُذْرٌ، وهو فيه كخلَفِه وتابِعِه البحتريِّ في بيته الآتي:

- قولُ البحتري:

بكَ اطّأَدَتْ أركانُ وائلَ واغتَدى لها المسمَعُ المُوفي على الناس والذِّكْرِ

(١) المثل السائر ١/٦٧.

قال عنه المعرّي: يُقلّد في هذا أبا تمّام (يريد البيتَ السابق) وقد أرادا صياغةَ (افتعَلَ)، فإنْ أخَذاه من (وَطَدَ) وجَب أن يقولا: (اتَّطَدَ) و (اتَّطَدَتْ)، وإن أخذاه من مقلوب (وَطَدَ) وجب أن يقولا: (اطَّدَى)، وإن أخذاه من (الطّود) فإنه ينبغي أن يكون (اطَّاد)، ثمّ هُمز ضرورة[1].

فالنقد محيطٌ بأبي تمام وبالبحتري ومَن قلَّدهما في هذه اللفظة حيثما قلّبتَها لهم؛ لأنهم خالفوا قاعدةً قياسية من أظهر قواعد الإعلال، ولم يُسمَع ما قالوا، وإنما المسموع: (اتَّطد)[2].

وأغلب الظنّ أنهم فرُّوا من ثِقَلٍ واضحٍ في اللفظ لو أنهم قالوا: (اتَّطَدَتْ) لكون حروف الكلمة كلِّها وما لحقها من تاء التأنيث من مخرج واحد، زِيدت قبله ألفُ الوصل، ولا يُغني عنهم ذلك شيئا؛ فإنّ الثِّقل اللفظيَّ أسهلُ من الخطأ الصرفي، ولنا ألفاظٌ كثيرةٌ تستثقلها ألسنتُنا، وتقبلها قلوبُنا، ولهم في ألفاظ اللغة الكثيرة غُنيةٌ عن الخلَل.

- قول زغيب بن نسير العنبري:

نَظرتُ بأعلى الصُّوقِ والبابُ دونَه   إلى نَعَمٍ تَرعى قَوافي مَسرَدِ

يريد: (بأعلى السوق)، فأبدل السينَ صادًا، وذكر ابنُ سلامٍ أنّ مثلَه قولُ أبي الدهماء العنبري في كلامه: (الصويق)، يريد: (السويق)، وهو يعدّ هذا ونحوَه غلطًا؛ لأنه قد قال قبل ذلك: "وقد تَغلط مقاحيم الشعراء

(١) عبث الوليد ٢٤٢.

(٢) اللسان (وطد).

وثنياهم (يريد: كبارهم)... فيغلطون في السين والصاد... وأحرفٍ يتقارب مخرجها من اللسان، تُشبَّه عليهم، وذكَر البيتَ السابق[1].

وما عدَّه الناقدُ غلطًا يعدُّه سيبويه لغةً من لغات العرب، ونسَبها إلى قبيلة بني العنبر[2]رهطِ الشاعر زغيبٍ وقومِ أبي الدّهماء اللذَينِ غلَّطهما ابنُ سلاّم، وقد أطال سيبويه كثيرًا في ذكر وجه هذه اللغة وقوّاها في القياس، قال: "هذا باب ما تُقلب فيه السينُ صادًا في بعض اللغات: تقلبها القافُ إذا كانت بعدها في كلمة واحدة، وذلك نحو: (صُقْتُ) و (صَبَقْت)، وذلك أنها من أقصى اللسان... فلما كانت كذلك أبدلوا من موضع السين أشبهَ الحروف بالقاف؛ ليكون العملُ من وجهٍ واحد، وهي الصاد؛ لأنّ الصاد تَصَعَّد إلى الحنَك الأعلى للإطباق، فشبّهوا هذا بإبدالهم الطاءَ في (مصطبر) والدالَ في (مزدجر)، ولم يبالوا ما بين السين والقاف من الحواجز؛ وذلك لأنها قلبتْها على بُعد المخرجين، فكما لم يبالوا بُعد المخرجين لم يبالوا ما بينهما من الحروف إذا كانت تَقوى عليها والمخرجان متفاوتان"، ثمّ ذكر بعدُ أنّ الأعربَ الأجودَ في كلامهم تركُ السين على حالها[3].

ونَصَّ ابن جني أيضًا على هذا القلْب وقوّاه أيضًا، ومثّل له بـ (الصويق)[4] التي عابها الناقدُ وغلَّطها. ونقَل ابنُ جنّي أنه يُقرأ: (كأنّما

---

(١) طبقات فحول الشعراء ٨١/١.

(٢) الكتاب ٤٨٠/٤.

(٣) الكتاب ٤٧٩/٤-٤٨١. وانظر: ١١٧/٤، ١٣٣.

(٤) سر الصناعة ١٨٦/١، ٢١٢ ٨١٦/٢.

يُصاقون)، و (مسَّ صقر)، و(صراط) و (سراط)[1]، وعدَّه الرضيُّ قياسًا، لكنه غيرُ واجب[2].

- قول البحتري:

ثلاثة جِلَّة إن شُوْوِرًا نَصَحُوا | أو استُعينوا كَفَوا أو سُلِّطُوا عَدَلُوا

قال المعري: (شُوْوِرُوا) بواوين، ولا يجوز إدغامُ الأولى في الأخرى على مذهب النحويين؛ لأن الواو منقلبةٌ عن ألف (فاعَل)، فلا يجوز إدغامُها. قال: والنّطقُ بـ (شُوْوِرَ) وبابِه ينفِر منه الطبع، والغريزةُ تفرُّ إلى همز الواو الثانية[3].

أمّا ثِقَل النطق بها فظاهرٌ لا يخفَى، ومنشؤه أمران: تَوالي الواوين بعد ضمة، فكأنها ثلاثُ واوات، ثمّ تحريكُ الواو بالكسرة وهي نقيضتُها البعيدةُ عنها، ويُساعد الناقدَ من القياس أنّهم أعَلّوا في أمورٍ تُشبه هذه في مطلق التغيير من أحد الأوجه، كما صَنعوا بقلب الواو همزةً إذا اجتمع واوان في أول الكلمة، مثل: (أواصل) التي أصلها: (وواصل) وفي (الأُولى) التي أصلها: (الوُولى) فلو أنّ ناقدًا أو نحويًّا جَعل ذلك سببًا في مفاضلةٍ بين اختيارين أو ميدانًا لموازنة فهو محلُّ بحث، ويُمكن الاعتمادُ عليه والنظرُ فيه، أمّا الطعنُ فيه أو تخطئتُه أو الحكمُ عليه بنفور الطبع منه فذلك حُكمٌ قاسٍ وأمرٌ صعبٌ؛ لأنّ له نظائر وردَت في فصيح كلام العرب، واحتُمل فيها الثقلُ، فممّا يُقاربه من لفظ القرآن قولُه تعالى: ﴿مَا وُرِيَ﴾[4]

(١) سر الصناعة ٢١٢/١. وانظر: الحلبيات ١٣٤، المفصل ٣٧٣، والمبدع في التصريف ١٦٤.

(٢) شرح الشافية٣/٢٣١.

(٣) عبث الوليد ٤٠٢.

(٤) سورة الأعراف، الآية: ٢٠.

حيث اجتمعت واوان أولهما مضمومة، وكان ذلك في مفتتَح الكلمة، وقد يخفّف في القياس ثقلَ واوَي (شُووِر) أن أولاهما حرفُ مدٍّ، وهو خفيف، ولذلك فإنّ من مذهب الأخفش أنه يقلب الواو الأخيرة عند الاجتماع ياءً في مثل: (اِقْوَوَّلَ)، وتنقلب الثانية معها، فيقول: (اِقْوَيَّلَ)، وسيبويه لا يبالي بذلك، وأُلزِمَ الأخفشُ أن يقول في (قُوْوِلَ): (قُويِلَ) إلاّ أن يعتذر بخفّة واو المدّ[1].

ومن الثقل في حروف العلّة الذي لم يُبالوا به في الإعلال وصحّحوه -كسرُ الياء في مثل قوله تعالى: ﴿يُبَايِعُونَكَ﴾[2] فإنّ الياء مكسورةً تُحوِج إلى اجتهاد في النطق. وذلك يدعو إلى قبول ثِقَل واوَي (شوور) ونحوِها، ولو أنّ الشاعر أو الأديب تركَها إلى خيرٍ منها لكان أليقَ بفنّه وأولى بأدبه.

- قول أبي الدهماء العنبري في كلامه:

(بُرٌّ مَكْيول) و (ثوبٌ مَخْيوط).

ذكر ذلك ابنُ سلام بعد ذكره لأغلاط فحول الشعراء[3]. ووجْه النقد فيه والعيب: أنّه صَحّح الكلمةَ ولم يَنقُل حركةَ المعتلّ إلى الصحيح الساكن قبله، والقياس: (مَكِيلٌ) و (مَخِيطٌ) بعد أعمالٍ تصريفية.

---

(١) شرح الشافية ٣/١٩٦.

(٢) سورة الفتح، الآية: ١٠.

(٣) طبقات فحول الشعراء ١/٨١.

وهذا كسابقه يُنكِره الناقد، وهو مسموعٌ عن العرب معــروفٌ في لغتهم، يُدرك العلماء له قياسًا، نقَل سيبويه أنّ بعض العرب يُجريه علــى الأصل ويُصحّحه، فيقول: (مخيوط) و (مبيوع)، وقياسُــه عنــده أنهــم شبهوها بــ (صَيُود) و (غَيُور)؛ حيث كان بعدها حرف ســاكن، ولم تكن بعد الألف فتُهمزَ.[1] وأجازه المبرد في الشعر خاصة[2]، ونقل المازني عن علمائه أنها لغةُ بني تميم، يُتمُّون ما كان أصلُه الياءَ دون الواو، واحتجَّ لهم بالقياس[3]، ووافقه أبو علي وابن جني وابن يعيش وابن عصفور والرضــي[4] وروَوا عنهم: (مَعيوب) و (مَبيوع) و (مَسيور به) و(مَزيوت) و (مَــديون)، وأثبته أيضًا من كلام العرب ابنُ قتيبة[5] وابنُ السكيت[6] ويراه ابــنُ يعــيش وابنُ الحاجب كثيرًا[7]، والزمخشريُّ شاذًّا[8]، وعليه قول العباس بن مرداس:

قد كان قومُك يزعمونك سيّدًا   وإخال أنك سيّدٌ مَعيونُ

---

(١) الكتاب ٤/٣٤٨، وانظر: ٤/٣٥٥.

(٢) المقتضب ١/٢٤٠. وانظر أمالي ابن الشجري ١/٣٢١.

(٣) في كتابه التصريف، المضمن شرحه المنصف لابن جني ١/٢٨٣.

(٤) التكملة لأبي علي ٥٨٢، المنصف ١/٢٨٤، ٣/٤٧، الخصائص١/٢٦٠ ، شرح المفصل ١٠/٧٩، الممتع في التصريف ٢/٤٦٠-٤٦١، شرح الشافية للرضي ٣/١٤٤، ١٤٩. وانظر: أوضح المسالك ٤/٤٠٣-٤٠٤.

(٥) أدب الكاتب ٧٠١

(٦) إصلاح المنطق ٣٦٨.

(٧) شرح المفصل لابن يعيش ١٠/٨٠، وقولُ ابن الحاجب في متن الشافية، مع شرحها للرضي ٣/١٤٤، ١٤٩.

(٨) المفصل ٣٧٨.

وقولُ علقمة بن عبدة:

حتى تذَكّر بَيضاتٍ وهَيَّجَه يومُ رذاذ عليه الدَّجْنُ مغيومُ[1]

وأنشد أبو عمرو بن العلاء: (وكأنها تفاحةٌ مَطيوبةٌ......).

ففصْل القول أنّ سيبويه والنحويين تحرَّوا المسموع، وتلمّسوا من وجوه القياس وجهًا، وأمّا ابن سلاّمٍ الناقدُ فلم يبال –كعادة أكثر النقاد– إلاّ بالمشتهر ولغة الأدب وشعارِ عامّة العرب، فأنكَرَ استعمالاً يعرفه بعضُهم ولا يستعمله أكثرُهم، وهذا فرقٌ دائمٌ في المنهج بين النقاد وأهل النحو، وإنّما يُقال هذا القولُ في الاعتذار عن عربيٍّ فصيحٍ قديمٍ كأبي الدهماء، ولو كان الحديثُ عن متأخّر فلا يسعه إلاّ أن يجري على ما استقرّ واستفاض من هذه القاعدة الصرفية.

- قول نقيع بن جرموز:

أُطَوِّفُ ما أُطَوِّفُ ثمّ آوي إلى أُمّا ويُرويني النَّقيعُ

يراه الجرجاني من الأشعار المعيبة المسترذَلة والمردودة المنفيّة، وأخَذ عليه أنه أدخل الألفَ في (أمي) لغير نداءٍ ولا ضرورة[2].

يريد أنه أبدَل ياءَ المتكلم ألفًا، وهي إنّما يُفعل بها ذلك إذا كانت في النداء،[3] وعلّل ذلك المبردُ بأنه لا لبسَ فيه، وهو أخفّ، وباب النداء بابُ تغييرٍ[4].

---

(١) الأبيات في المقتضب ١/٢٣٩-٢٤٠، الخصائص ١/٢٦١، ويروى الأول: (مغيون) بالغين المعجمة. شرح المفصل لابن يعيش ١٠/٧٩-٨٠.

(٢) الوساطة ٧.

(٣) الكتاب ٢/٢١٠، المقتضب ٤/٢٥٢-٢٥٣. وهي إحدى اللغات المشهورة في المنادى المضاف إلى ياء المتكلّم.

(٤) المقتضب ٤/٢٥٢.

ونَقَل أبو علي الفارسي عن أبي عمرَ أنّ إبدال الألف من اليـــاء لا يجوز في غير النداء.(١) بل إنّ من النحويين مَن نبَّه على أنه لا يجوز في كل منادًى مضافٍ إلى ياء المتكلّم، وقصَره على الاسم الذي غلَـــب عليـــه الإضافةُ إلى الياء، واشتُهر بها؛ لتدلّ الشهرة على الياء المغيّرة بالقلب، فلا يقال: يا عدوًّا(٢).

من أجل ذلك قد يبدو لأوّل وهلة بُعدُ ما فعله الشاعر، لكنّه أقربُ من ذلك وأقوى، فقد تأوّل به الفراءُ في القرآن، وجعلَه أحدَ التـــأويلات في: **﴿وأقم الصلاة لذِكْرا﴾** في قراءةٍ، قال: وإن شئتَ جعلتها ياءَ إضـــافةٍ حُوِّلت ألفًا لرؤوس الآيات، واحتجّ ببيتِ مسألتنا هذه، ورَوَى عن العرب أنهم يقولون: (بِأَبَا وأُمَّا)، يريدون: (بأبي وأمّي).(٣) وهذا ســـندٌ مـــتينٌ للشاعر، فقد ورد في القرآن على بعض التأويل، وسُمع عن العرب في غير الشعر.

ونقل أبو علي الفارسي الجوازَ عن الأخفش، واختاره محتجًّا ببيـــتِ نقيعٍ هذا،(٤) ونَقَل المرادي أنّ المازنيَّ أجاز: (قامَ غلاما)، يريـــد: (قـــام غلامي)(٥).

---

(١) الشيرازيات ١/١٦٩.

(٢) شرح الرضي للكافية ق١ ١/٤٦٦. وانظر: شرح المفصل لابن يعيش ٢/١١.

(٣) معاني القرآن للفراء ٢/١٧٦.

(٤) الشيرازيات ١/١٦٩.

(٥) توضيح المقاصد ٣/٣٠٨.

وذكر ابن عصفور أنّ المسألة خلافية، واختار الجوازَ، واحتجّ بهذا البيت الذي يجري فيه البحث[1]، وهو اختيار ابن مالك أيضًا،[2] وجعله الرضيُّ نادرًا في غير النداء، وإذا كان في الفواصل والقوافي فليس بنادر[3].

ويقوّيه أنه قد فشا في لغة طيئ قلبُ كلِّ ياءٍ قبلَها كسرةٌ ألفًا، حتى قالوا في (الناصية): (الناصاة).[4] وفي هذا ما قد يكون وجهًا لما فعله الشاعر، وهو معدود في القليل وخارجٌ عن القياس عند الأكثرين، ولا ريبَ أنه على مثل نقيعٍ الشاعرِ المتقدّم ليس بمسترذَلٍ ولا مَعيبٍ.

الوقف:

- قول أبي تمّام:

إحدى بني بكر بن عبد مَناهِ ... بين الكَثيب الفَرد فالأمواهِ

قال الآمدي: وإنّما هي (مناة) في الإدراج، كما قال الله تعالى: ﴿وَمَنَوٰةَ ٱلثَّالِثَةَ ٱلْأُخْرَىٰٓ﴾[5]، وإنّما تكون بالهاء في الوقف، لا في الحركة والدّرج[6]. والمسألة ظاهرة جدّا.

- قول المتنبي:

واحَرَّ قَلباه مّمن قَلبُه شَبِمُ ... ومَن بجسمي وحالي عنده سَقَمُ

---

(١) شرح الجمل لابن عصفور ٢/١٠٠-١٠١. وانظر: ضرائر الشعر له ٢١٦.

(٢) شرح التسهيل ٣/٢٨٢. ومتن العمدة وشرحها ١/٥١٠، ٥١١-٥١٢.

(٣) شرح الرضي للكافية ق١ ١/٤٦٦.

(٤) شرح الجمل لابن عصفور ٢/٩٩. شرح المفصل لابن يعيش ٢/١١.

(٥) سورة النجم، الآية: ٢٠.

(٦) الموازنة ١/٢٩.

قال الجرجاني: فألحق الهاءَ في (قلباه). قالوا: وإنما تلحَقُ في الوقف لخفاء الألف فتبين بها، فإذا وُصِلَت حُذِفَت[1].

وعابه لأجل ذلك أيضًا في هذا البيت خاصةً طائفةٌ من النحويين، كابن جني[2]وابن يعيش[3] والعكبري[4]، وجعله ابنُ هشام ضرورة[5].

وهذا هو المتعيّن من شأن الهاء في الوقف؛ فإنها عارضةٌ بسببه، فلا تَثبت في الوصل، ونصَّ العلماءُ على ذلك في الندبة خاصة،[6] قال ابن عقيل: ومنعُ الهاء في الوصل مذهبُ سيبويه وعامةِ النحويين[7].

ونقل الجرجاني قولَ المحتجّ عن أبي الطيب بأنّ هذا هو الأكثر عند العرب والاختيارُ عند النحويين، غير أنه ليس على الشاعر عيبٌ في اتباع اللفظة النادرة إذا رَواها الثقاة، ومتى وُجدت الرواية عن ثقةٍ لم يُحظَر على الشاعر قبولُها والعملُ بها لأجل اختلاف النحويين، وقد أجاز الفراء وغيرُه إلحاقَ هذه الهاء في الوصل[8]، ورُوي فيه:

---

(١) الوساطة ٤٧٦.

(٢) سر صناعة الإعراب٢/٥٦٢.

(٣) شرح المفصل ١٠/٤٤.

(٤) التبيان في شرح الديوان ٣/٣٦٢.

(٥) شرح القطر ٢٢٣-٢٢٤.

(٦) الكتاب ٢/٢٢٢، وانظر: ٤/١٦٢، ١٦٥-١٦٦، المقتضب ٤/٢٦٨، الأصول في النحو ١/٣٥٥، ١/٣٤٨، الجمل في النحو ١٧٦.وهو شائعٌ من بعدُ في كتب النحو.

(٧) المساعد ٢/٥٣٩.

(٨) وهو مذهبه الثابت عنه، كما في معاني القرآن له ٢/٤٢٢، وعزي لعامة الكوفيين، كما في شرح عيون الإعراب ٢٦٨-٢٦٩. وشرح الجمل لابن عصفور ٢/١٣٠. وشرح الكافية للرضي ق١ ١/٥٠٢.

يا ربِّ يا ربّاهُ إياكَ أَسَـــلْ عفوًا أيا ربّاه من قبل الأجَل

وأنشدوا:

(يا مَرْحَباهُ بِحمارِ ناجِيَهْ).

وأنشدوا للمجنون:

فقلت أيا ربّاهُ أوّلُ سُؤلتي لِنفسيَ ليلى ثم أنت حَسيبُها

وقد قال أبو زيد في بيت امرئ القيس:

وقد رابني قولُـــها يا هَنـــاهُ ويْحَـــك أَلْحَقتَ شَرًّا بِشَرْ

إن هذه الهاءَ هاءُ الوقف[1]، وخالفه جُلّ النحويين؛ قال: ففي هذه الأبيات عذرٌ واضح للمتنبي[2].

وهو حقًّا معذور فيما فَعل إذا كان الأئمة قد أجازوه، والـــشعراءُ من قبله قد قالوه، وقد يَشفع له شفيعٌ آخر أقوى من كل ما ســـبق، وهو أنّ إثبات هاء السكت واردٌ في القرآن عند الوصل، كما في قوله

---

(١) عزي إليه ذلك في المنصف ١٤٢/٣، سر الصناعة ٥٦٢/٢، شـــرح ديـــوان المتـــنبي للواحدي ٤٨١، وللعكبري ٣٦٢/٣، شرح عيون الإعراب ٢٦٩، الممتع في التصريف ٤٠١/٢، المبدع في التصريف ١٦٢، وعزي للكوفيين في شرح المفصل لابن الحاجب ٤١٠/٢، واللسان (هنو) وشرح الشافية للجاربردي ٢٠٧/٢، وعزاه الرضي لأبي زيد والأخفش والكوفيين (شرح الشافية ٢٢٥/٣)، وبه قال الفراء (معاني القرآن ٤٢٢/٢، وعزاه ابن بري للأكثرين (اللسان: هنو)، وورد غـــير منـــسوب في الحلبيـــات٣٤٧، والبغداديات ٥٠٤. وهو أيضًا الرأيُ الذي انتصر له القزاز في ضرائر الشعر ٣٩-٤٠.

(٢) الوساطة ٤٧٦.

تعالى: ﴿مَآ أَغۡنَىٰ عَنِّي مَالِيَهۡۜ (٢٨) هَلَكَ عَنِّي سُلۡطَٰنِيَهۡ﴾[١] في قراءة السبعة إلا حمزة، وفي قوله تعالى: ﴿فَبِهُدَىٰهُمُ ٱقۡتَدِهۡۗ قُل لَّآ أَسۡـَٔلُكُمۡ ...﴾[٢] إلاّ أن المتنبي حرّكها، وهذا وحدَه هو المُشكِلُ عليه.

المذكر والمؤنث:

- قول المتنبي:

والمرْءُ يأمَلُ والحياة شَهِيَّةٌ — والشيبُ أوقَر والشبيبةُ أنزَقُ

قال ابن معقل الأزدي: (الشهيَّة): المشتهاة، فهي (فَعيلَة) بمعنى (مفعولة)، فيقال لأبي الطيّب: لا يجوز دخول الهاء (فَعيلة) إذا كانت بمعنى (مفعولة)، بل يستوي فيها المذكر والمؤنّث، فيقال: (رجلٌ قتيلٌ) و(امرأةٌ قتيلٌ)[٣].

والناقد يَعتمد على واحدة من أقوى قواعد التذكير والتأنيث، لكنّها لا تخلو من شواذ، فقد أجاز بعض العلماء أن تلحق (فعيلاً) التاءُ تشبيهًا له بـ (فعيل) بمعنى (فاعل)، وهو قليل، مثل: (خصلة ذميمة)، بمعنى: (مذمومة)، و (حميدة) بمعنى: (محمودة)[٤]. ولا تبعد (شهيّة) عنهما، لكنها غيرُ مسموعة.

---

(١) سورة الحاقة، الآيتان: ٢٨، ٢٩.

(٢) سورة الأنعام، الآية: ٩٠.

(٣) المآخذ على شرّاح ديوان المتنبي ٥/٢٧.

(٤) التسهيل ٢٥٤، شرح الألفية لابن الناظم ٧٥٤. شرح ابن عقيل للألفية ٢/٣٩٦. توضيح المقاصد ٥/٧.

ولا أجدني أستسيغ تخطئةَ ما قاله المتنبي، إذا قارنتُه ب: (الحياة شَهيٌّ)، ففي هذه الأخيرة تنافرٌ واضحٌ بين المبتدأ والخبر، وأجد التطابق بينهما تذكيرًا وتأنيثًا مطلَبًا وجيهًا ووجهًا قويًّا، كما فعلوا في باب العدد حين يكون العدد صفةً للمعدود، حيث أجازوا التطابقَ بينهما ومخالفةَ القاعدة، لما تقتضيه الصفة والموصوف من التطابق، فقالوا: (رأيت رجالاً سبعةً)، و(رجالاً سبعًا)، وهو في بيت المتنبي أظهر وأحسنُ.

وقد يؤيّد هذا أن سيبويه استعمل (شهية) في بعض كلامه، قال: تقول: (ما أشهاها) أي: هي شهيَّةٌ عندي[1].

***

(١) الكتاب ٤/١٠٠.

ثالثا: نقدُهم للضرائر الشعرية:

النّقاد يَعيبون الضرورات كلَّها، كما هو مأثورٌ عنهم ومشهور؛ لأنّهم يروها دليلاً على ضَعف الشاعر، وكما سيأتي تفصيلُه في بيان مذهبهم في الضرورة.

ويمكنني القول ابتداءً إنّ جميع ما يذكرونه من ضرورات قد أباحه النحويون من قبلهم، وكان ميدانُ النحويين أرحبَ ومذهبهم فيه أوسعَ، فإنّ الناقد قد يُشير إلى قبحٍ في الضرورة أو إلى تخطئةٍ أو لحنٍ -كما سترى-، والنحويُّ في الغالب يُورد ذلك سائغًا، ولا يَجد به بأسًا، غيرَ أنّه لا يَقيس عليه.

وسأحصي الآنَ كلَّ ما رأيتُه في كتب النّقاد منها مشفوعةً بذِكْر الأبيات التي ورَد فيها ذلك، حيث إنّي وجدها في مذهبهم معيبةً منقودةً، وتحسَّسْتُ من عموم سِياق إيرادهم لها ومن لهجة نقدهم ما استَحسنوا وما لم يَستحسنوا، وما أفسحوا فيه للمتأخّرين تقليده والعملَ به، وربما عبّر بعضُهم عن بعضها بأها لحنٌ وغلط، ولا سيّما غيرُ الحسنة منها، وإنما جمعتُها هنا ولم أفرِّقها مع المسائل التفصيلية؛ لأنّ لها شأنًا خاصًّا، وبابُ العذرِ فيها أوسع، كما أنّ فيها فائدةً للناظر فيها، ليَعرف مِن كُتُب النقّاد أهلِ الشّعر ما يجوز له من فُسح الكلام وما لا يجوز، وما يَحسُن به منها وما لا يَحسُن:

أـ الضرائر الحسنة:

- **إسكان عين الجمع المؤنث السالم**، نحو قول المتنبي:

أفدِي الموَدِّعَةَ التي أتبعتُها   نَظَرًا فُرادَى بين زَفْرات ثُنَى

قال الناقد: أسكنَ الفاءَ من (زَفْرات) وحَقُّها الحركةُ[1].

وقوله:

إلى القابضِ الأرواحِ والضَّيغَمِ الذي يُحَدِّث عن وَقْعاته الخَيلُ والرجْلُ

قال: والصحيح: (عن وقَعاته) بفتح القاف، والتسكينُ من مألوفات ضروراته[2].

وقولِ البحتري:

صَدَفتُمْ بطلحةَ عن حَقّه وأضربتُمُ عن مُوالاته

وكيف يَسوغ لكم جَحدُه وطَلْحَتُكُمْ بعضُ طَلْحاته

قال المعري: سَكّن اللامَ في (طلحاته)، وإنما الوجهُ الحركةُ[3].

- **قطع ألف الوصل:**[4]

وحُسنُها عند النحويين والنقّاد ذائعٌ، وكأنّ بعض النقاد يَعدُّها من غير المستحسنة[5]، ولم يُبِحْها العلويُّ للمولّد وعَدَّها لحنًا[6]، وهذا غريبٌ منه، وهو الذي أباح ما هو أبعد من ذلك ممّا سيأتي.

---

(١) المنصف ٥٤٣.

(٢) المنصف ٢١٨.

(٣) عبث الوليد ١٠٥. وذكر في الخزانة البيتَ ٨/١٤، وخالف المعريَّ الذي قال: إنه زعمَ أنّ التسكينَ ليس ضرورةً، وهذا يناقض قولَ المعري هنا.

(٤) انظر: العمدة ٢/٢٧٦، والمنصف ١٧٤.

(٥) الموشح٩٦، قال: (وليس بالحسن)، الصناعتين ١٥٧(قال: وهو مكروهٌ في الاستعمال)، عبث الوليد ٤١٤، نضرة الإغريض ٢٧٦.

(٦) نضرة الإغريض ٢٧٦.

وابن السراج النحوي يبيحها للشاعر في ابتداء الأبيات وأنصاف الأبيات، وجعلَها في الحشو قبيحةً رديئةً.[1]

ومنها قول البحتري:

قد لَعمري دافعت عن نِعَمِ القَو　　مِ وقد إنطَفَتْ وكادت تَزولُ

وقوله:

فيا حائلاً عن ذلك الإسمِ لا تَحُلْ　　وإن جَهِد الأعداءُ عن ذلك العهدِ

وقوله:

ما كَفَى موقِفُ التفرُّق حتى　　عاد بالبَثّ موقفُ الإجتماعِ

وقوله:

في رفيع السُّمُوك يَعترِف الغَيـ　　ـمُ له بالسُّمُوِّ والإرتفاعِ

وقوله:

عليُّ بنُ عيسى إبنُ موسى بن طلحة　　بنُ سائب بن مالك حين يرمق

وقوله:

اَللهَ أللهَ كُفّوا إنّ خَصمَكُمُ　　أبو سعيد وضَرْبُ الأرؤُسِ الجَدَلُ

قال المعري: جَرَت عادةُ أبي عبادة أن يقطع ألفَ الوصل، وذلك محسوبٌ في ضروراته. وقال: وقد جاء بمثل هذا كثيرًا، وربما وُجِد في شعر الفصحاء، وهو قليلٌ في أشعار الجاهلية، وقال عن البيت الأخير خاصة: إنْ صحّت الروايةُ فقد قَطع ألفَ الوصل، وذلك قبيحٌ.[2]

---

(١) الأصول ٣/٤٤٥- ٤٤٧. وقال السيرافي إنها تكثُر في أول النصف الأخير من البيت. (ضرورة الشعر ٧٢،٧٠). وانظر: ضرائر الشعر لابن عصفور ٥٣.

(٢) ستة الأبيات وثلاثة الأقوال للناقد في: عبث الوليد:١٤٧، ٢٩٠، ٣٣٠، ٣٩٤، ٤١٤.

وقول جميل:

ألا لا أرى إثنينِ أحسنَ شيمةً   على حَدَثانِ الدَّهرِ منِّي ومِن جُمْلِ[1]

وقال قيس بن الخطيم:

إذا جاوزَ الإثنين سِـــرٌّ فإنّه   بنَشْرٍ وتكثـــيرِ الوُشاة قَمِينُ[2]

- **قصر المدود:**[3]

عزا ابنُ رشيق جوازَه للبصريين والكوفيين.[4] وعلَّتهم فيه أنه مـــن باب ردّ الشيء إلى أصله، وقال ابن الأثير عنـــه: إنـــه ممّـــا لا يُـــؤثّر في الفصاحة، لكن يحسُن نفيُه عن الشعر، ويجب اطّراحُه.[5] وهو في أشـــعار المحدثين كثيرٌ، فأمّا أهلُ الفصاحة الأولى فقليل، وهو أكثـــر مـــن مـــدّ المقصور[6].

ومنه قولُ الأعشى:

والقارِحُ العَدَّا وكُلُّ طِمِرَّةٍ   ما إن تنالُ يدُ الطّويلِ قَذالَها[7]

---

(١) الصناعتين ١٥٧. نضرة الإغريض ٢٧٦.

(٢) الصناعتين ١٥٧. عبث الوليد ١٤٧.

(٣) انظر: الشعر والشعراء ٤٨/١، الموشح ٩٣. الوساطة ٤٦٦، عبث الوليد ٢٢.

(٤) العمدة ٢٦٩/٢. وانظر من كتب النحويين: الأصول ٤٤٧/٣. وقال السيرافي: أجمـــع على جوازه النحويون، غير أنّ الفراء يشترط شروطًا يُهملها غيرُه. (ضـــرورة الـــشعر ٩٢). وانظر: ضرائر الشعر لابن عصفور ١١٦.

(٥) سر الفصاحة ٧٣.

(٦) عبث الوليد ٢٢، ٤٩٤- ٤٩٥.

(٧) سر الفصاحة ٧٣. ومن كتب النحو: ضرورة الشعر للسيرافي ٩٣.

يريد: (العَدّاء).

وقول البحتري:

وكَمْ ظَهَرَتْ بعد استِتار مكانها   شَناةٌ خَبَاها كاشِحٌ في ضُلُوعه

يريد: (شَناءة)[1]. وقوله:

المؤثِرُ العَلْيا على حَظِّه   والحَظُّ كُلُّ الحَظِّ في العَلْيا

قال: في النسخة: (العَليا) بفتح العين، على قصر الممدود، ويجوز أن يكون البحتري قالها كذلك، والصواب: (العُليا) بضمّ العين[2].

ومثل قول المتنبي:

نازَعْتُه قُلُصَ الرِّكابِ ورَكْبُها   خوفَ الهَلاكِ حُداهُمُ التَّسبيحُ

أراد: (حُداؤهم)، وقوله:

خُذْ مِن ثَنايَ عليك ما أسطيعُه   لا تُلْزِمَنّي في الثَّناء الواجِبا

أراد: (ثنائي)، قال ناقده: قصَر الممدودَ، وذلك جائز في الشعر للضرورة، ولو قال: (خذمن ثنائي فيك) استراح من الضرورة[3].

وكذا قول الآخر، وهو حسّان:

بَكَتْ عَيني وحُقَّ لها بُكاها   وما يُغني البُكاءُ ولا العَويلُ[4]

فقصر (البكاء) ومَدّه في بيت واحد.

---

(١) عبث الوليد ٢٩٤.

(٢) عبث الوليد ٣٦. وهي رواية الديوان.

(٣) البيتان في :المنصف:٢٩٧، ٤٤٠

(٤) نضرة الإغريض ٢٦٠.

- **تسهيل الهمزة في بعض المواضع وحذفُها:**

قال عنه ابن قتيبة: إنه كثير واسع، لا عيبَ فيه على الشاعر[1]. قال ابن رشيق: وذلك كثير جدّا، جائز في المنثور والفصيح.[2] ونصَّ العلوي على جوازه للمضطر[3]، وذلك إذا كان ساكنًا، أو كان في آخر الكلمة وسكَن للوقف أو للقافية.

ومنه قول عبد الرحمن بن حسان، أنشده سيبويه:

فكنتَ أذلَّ من وتدٍ بقاعٍ ... يُشجِّجُ رأسَه بالفِهْرِ واجِي

يريد: (واجئ)[4]، وكذا قول المتنبي:

كيف لايَشتَكي وكيف تَشَكَّوا ... وبهِ لا بِمَن شَكاها المَرازي

أراد: (المرازئ). والذي سهَّل هذين أنّهما سكَنا للوقف، ولو تحصَّنا بالحركة لكان الأمر أبعد، وقد ورد هذا البعيدُ في أبيات كثيرة، وفيه ضرورتان: إحداهما تسهيل الهمزة، وثانيهما - وهو أصعب- حذفُ الحركة، وسيأتي من الضرائر غير الحسَنة،

فمنه قول المتنبي:

كيف أكافيْ على أجَلّ يدٍ ... مَن لا يَرى أنّها يدٌ قِبَلي

أراد: (أكافِئُ)، وكذا قوله:

جرّبْتُ مِن نار الهوى ما تَنطفي ... نارُ الغَضا وتَكِلُّ عَمّا تُحرِقُ

---

(١) الشعر والشعراء ٤٨/١.

(٢) العمدة ٢٧٤/٢. وانظر تفصيلا في: نضرة الإغريض ٢٨٧.

(٣) نضرة الإغريض ٢٨٧.

(٤) نضرة الإغريض ٢٨٧. ومن كتب النحويين: المقتضب ٣٠٣/١

أراد: (تنطفئُ)، ومثله أيضًا قولُه:

لهفانَ يَستوبي بك الغَضبَ الوَرى ... لو لم يُنَهْنِهْكَ الحِـجا والسُّؤدَدُ

أراد: (يستوبئ)، وقوله:

مَحَلُّك مقصودٌ وشانيك مُفحَمٌ ... ومِثلُك مفقودٌ ونَيلُكَ خِضْـرِمُ

أراد: (وشانئُك). وقوله:

حولي بكلِّ مَكـان منهم خِـلَقٌ ... تُخطِي إذا جئتَ في استفهامها بــ (مَنِ)

أراد: (تُخطئُ). وقوله:

بلدٌ أقمتَ به وذِكـرُك سـائرٌ ... يَشْـنَا المَقيلَ ويَكْرَه التَّعْـريسا

أراد: (يَشنأُ).[1] ومنه قول الآخر:

فليتَ ما أنتَ واطٍ ... من الثَّرى لِيَ رَمْسا[2]

أراد: واطِئٌ. وقول البحتري:

يُرَنِّقُ النَّسْرُ في جَوِّ السَّماءِ وقد ... أومَا إليه شُعاعُ السَّيف يادبُهُ

يريد: (أومأَ) و (يأدبه)، قال المعري عن الأخيرة: لا يجوز همـزُه في هذا الموضع، لأنه يصير عيبًا عروضيًّا، وهـو ضـربٌ مـن الـسناد.[3] والتسهيل فيه أسهل من الأول؛ لأنه ساكنٌ.

وقول ابن هرمة:

إنَّ السِّباعَ لَتَهدَا عَن فَرائسِها ... والناسُ ليس بِهادٍ شَرُّهُمْ أبدا

---

(١) أبيات المتنبي في المنصف: ١٥٨، ٢٦٩، ٤٤٧، ٦١٥، ٥٨١.

(٢) الشعر والشعراء ٢/٨١٨.

(٣) عبث الوليد ٦٩.

يريد: (هَدأ) و (ليس بهادئٍ)، وقول الآخر:

تَقاذَفه الرُّوَّادُ حتى رَمَوا به ... ورا طَرَف الشَّام البلادَ الأقاصيا

يريد: (وراء)، وأنشد أبو علي: (إن لم أقاتل فالبسوني برقعا).[1]

وقد يكون ممّا جرَّأ على أكثر ما تقدّم أنه ساكنٌ أو أنه في الطرف محلّ التغيير، وأمّا إن كانت الهمزة متحصنةً بالحركة وواقعةً في الحشو فإن تخفيفَها رديء، كما في قول البحتري:

ولو كان ما خُبِّرتَه أو ظَننتَه ... لما كان غَرْوًا أن أُلومَ وتَكْرُما

أراد: (أَلْؤُمَ).[2] ومثله قوله أيضا:

فالله أكبرُ قد أُقيدَ بجُرْمه ... بشْرٌ وثارَ بنائلٍ جُعلان

أراد: (وثَأَرَ). قال عنه المعري: وهو رديء[3].

- **صرف الممنوع من الصرف:**[4]

وهو كثير شائع، ولعله أشهرُ الضرورات، وأجازوه للشاعر المولَّد، وردّدوا فيه علّةَ النحويين، قال العلوي: لأنّ أصل الأسماء كلِّها الصرفُ، وإنّما طَرَأتْ عليها عِلَلٌ منعَتْها من الصرف، فإذا صَرَف الشاعرُ ما لا يَنصرف فقد رَدّه إلى أصله[5].

---

(١) نضرة الإغريض ٢٨٧. وفيه الأبيات الأربعة السابقة.

(٢) عبث الوليد ٤٦٢.

(٣) عبث الوليد ٥١٧.

(٤) الشعر والشعراء ٤٨/١، الموشح ٩٣، العمدة ٢٧٥/٢، الوساطة ٤٦٦..

(٥) نضرة الإغريض ٢٥٩.

وقال ابن سنان عنه: إنه لا يُؤثّر في فصاحة الكلمة كثيرًا، لكنه يُؤثَر صيانةُ الشعر عنه؛ لأنه ليس من تمام الفصاحة.[1] وفضَّله بعضُ الشعراء على استقامة الوزن بزحاف[2].

وهو عند النحويين سائغٌ أيضًا[3]

وجبريلٌ أمينُ اللهِ فينا ... وروحُ القُدْسِ ليس له كِفاءُ[4]

وقول البحتري:

فَلِلرِّقَّة البيضاءِ يومَ اجتماعنا ... يدٌ لكَ بيضاءٌ يَقِلّ لها حَمْدي

قال الناقد: صَرَف (بيضاء)، وهذا الفنّ من صرْف ما لا ينصرف قليلٌ، وإنّما يكثُر استعمالُه فيما كان بعد ألف جمعِه حرفان، مثل: (مساجد) أو ثلاثة، مثل: (قناديل)، فأمّا مثل: (صفراء) فذلك فيه قليلٌ وجائزٌ بإجماع[5].

وجعَله الآمديُّ رديئًا في صرف (يوسف) من قول أبي تمام:

هُنَّ عوادي يوسُفٍ وصواحبُه ... فعَزمًا فقدمًا أدركَ النأيَ طالبُهْ[6]

---

(١) سر الفصاحة ٧٤.

(٢) الموشح ٢٦٢.

(٣) الكتاب ٢٦/١، المقتضب ٢٨٠/١، ٣٥٤/٣، الأصول ٤٣٦/٣. ضرورة الشعر للسيرافي ٣٩_٤٣. ضرائر الشعر للقزاز ٨٣.

(٤) سر الفصاحة ٧٣-٧٤.

(٥) عبث الوليد ١٦٨.

(٦) الموازنة ١٧/٢-١٨. وأضاف إليه عيبين آخرين، أحدهما نحوي ذكرته في غير هذا الموضع، والآخر معنوي.

ولعلّ سببَ وصفِه بالرداءة ما انضمَّ إليه من عَود الضمير في أول البيت إلى متأخّر، وسيأتي ذلك مع الضرائر غيرِ الحسَنة، وما فيه من الخرم، وهو عيبٌ عروضي لا أبحث فيه.

وعَدّه الآمديُّ لحنًا في بيتين للبحتري، صرَف فيهما (سامراء) و(حلَب)، وهما قولُه:

أخْلَيتَ منه البَذَّ وهي قَرارُه   ونَصَبْتَه عَلَمًا بِسامرّاءِ

وقوله:

عَرِّجْ على حَلَبٍ فَرَوٍّ مَحَلَّةً   مَأنوسَةً فيها لِعَلوَةَ مَنزِلُ[1]

و لم أجد نحويًّا أبدًا يُلحِّن صارفَ الممنوع من الصرف، كما فعل هذا الناقدُ، ولا سيّما أنّ المصروفَ وقع في البيت الأول منهما في القافية، وهي عذرٌ آخرُ وفسحةٌ جديدةٌ.

- **إسكان عين (معَ):**

كما في قول المتنبي الرقيق:

ومَنْ لُبُّه مَعْ غيرِه كيفَ حالُه   ومَن سِرُّه في جَفْنِه كيف يَكتُمُ

قال ناقده: إسكانه (معَ) من ضروراته التي يَكثر استعمالُه إيّاها[2].

- **جمع (فاعل) العاقل على (فواعل):**

كما في قول الفرزدق:

وإذا الرجال رأوا يزيد رأيتهم   خضُعَ الرقاب نواكسَ الأبصارِ[3]

---

(١) الموازنة ١/٢٧.

(٢) المنصف ٤٤٢.

(٣) الموشح ١٠٥. ومن كتب النحويين: المقتضب ١/٢٥٨-٢٥٩، ٢/٢١٧، ضرائر الشعر للقزاز ١٥٤-١٥٥.

فجمع (ناكسًا) على (نواكس).

وكما في قول البحتري:

فداؤُك أقـــوامٌ إذا الحقُّ نابَهمْ تَفادَوا من المَجْد المُطِلِّ نَواكِلا

قال المعري: (نواكلا) لا يجوز إلاّ في ضرورة الـــشعر؛ لأنّ بـــابَ (فاعل) إذا كان وصفًا لمن يَعقِل من المذكّرين أن يُجمَع علـــى (فُعَّـــل) و(فُعَّال).[1]

- **جمع (فاعلة) أو (فاعل) للمؤنث أو لغير العاقل على (فُعَّال):**

كما في قول البحتري:

وَحْشٌ تَأَبَّد في تلك الطّلولِ وقد تكون آنّاسَهنَّ الأنّسُ الخُرُدُ

قال المعري: (الأُنّاس) جمع (آنِس) و (الأُنَّس) جمع (آنسة)، وباب (فاعلة) و(فاعل) إذا كان للمؤنّث أو لما لا يَعقل أن يُجمَع على (فواعل) و(فُعَّل)، وإذا جاء (فُعَّال) في المؤنث أو ما جَرى مجراه مـــن غـــير ذوي العقول حُسِب من الضرورات[2].

ومثله في ذلك قولُ رؤبة:

.... (فقد أراني أصِلُ القُعَّادا)

يريد: جمع امرأة قاعدة، وإنّما الباب فيه: (قواعد) في جمع (قاعد) عن الأزواج، و(قاعدة) من القعود[3].

---

(١) عبث الوليد ٣٥٣.

(٢) عبث الوليد ١٦٠.

(٣) عبث الوليد ١٦٠.

- **حذف التنوين لالتقاء الساكنين:**[1]

قال عنه العلويّ: وهو كثيرٌ فاشٍ في الاستعمال، وذكر منه قول الشاعر:

حَميدُ الذي أمَجٌ دارُه ... أخو الخَمر ذو الشَّيبة الأصلَعُ[2]

والوجه أن يقول: (حميدٌ) فأسقطَ التنوينَ، ومنه: (إذاً غطيفُ السلميّ فرّا)[3].

وقول ابن الرقيات:

تَذْهَلُ الشَّيخَ عن بَنيهِ وتُبدي ... عــن خِدامِ العقيلةُ العذراءُ[4]

وقول أبي الأسود:

فألفيــتُه غــيرَ مُستــعتــبٍ ... ولا ذاكــرَ اللهَ إلاّ قليـــلا[5]

وقوله: **................ ... (وحاتمُ الطائيُّ وهّابُ المئيّ)**[6]

ومنه قول المتنبي:

كُتِبَتْ في صَحائف المَجْد بِسْمٌ ... ثم قَيْسٌ وبعد قَيْسِ السَّلامُ[7]

وقوله:

في رُتبةٍ حَجَبَ الوَرى عن نَيلِها ... وعَلا فَسَمَّوهُ عَلِيَّ الحاجِبا[8]

---

(١) العمدة ٢/٢٦٩.

(٢) نضرة الإغريض ٢٦٦. ومن كتب النحو: ضرائر الشعر لابن عصفور١٠٦.

(٣) انظر: ضرورة الشعر للسيرافي ١٠٣، ضرائر الشعر لابن عصفور ١٠٦.

(٤) المنصف ٤٣٨، نضرة الإغريض ٢٦٦. ومن كتب النحو: ضرائر الشعر لابن عصفور ١٠٥.

(٥) الموشح ٩٥، نضرة الإغريض ٢٦٦. ومن كتب النحويين: الكتاب ١٦٩/١ ضرورة الشعر للسيرافي ١٠٣، ضرائر الشعر للقزاز ١٢٤-١٢٥ ضرائر الشعر لابن عصفور ١٠٥.

(٦) الموشح ٩٥. نضرة الإغريض ٢٦٦). وانظر: ضرائر الشعر للقزاز ١٦٦.

(٧) المنصف ٥٧١.جعله من باب ترك الصرف في (قيس) الثانية.

(٨) المنصف ٤٣٧. الكشف عن مساوئ شعر المتنبي ٦٢.

وقوله:

إلى البدْرِ بنِ عَمَّارِ الذي لم يَكُنْ في غُـــرَّة الشّـَهر الهِلالا(١)

في روايةِ كَسْرِ (عمّار)، أمّا على فَتْحها فيكونُ مــن بــاب منــع المصروف، وسيأتي في الضرائر غيرِ الحسَنة.

وقول البحتري:

قد لَعَمْري أضْحى الزَّمانُ حَميدًا بابنِ وهْـــبٍ محمّـــدِ المأمولِ(٢)

وقول أبي تمّام:

لَقَد أَخَذَتْ مِن دار ماوِيَّةَ الحقَبُ أنحْلُ المَغانِي لِلبِلَى هِيَ أم نَهْبُ(٣)

أراد: (أنحْلٌ المغاني للبلى؟) فحذفَ التنوينَ.

وظاهر كلام ابن السراج النّحوي أنه لا يجيزه لمولَّد، فقد عدّه مــن الشّاذّ الذي لا يُقاس عليه (٤).

- **حذف همزة الاستفهام:**

قال عنه ابن رشيق: إنه رديءٌ في المنثور جدّا(٥)، وأجازه العلــوي للمولَّد(٦)، وقال: وقيل في قوله تعالى: ﴿وَتِلْكَ نِعْمَةٌ تَمُنُّهَا عَلَيَّ﴾(٧):

---

(١) المنصف ٥٢٠.

(٢) عبث الوليد ٣٨٥. وقد سلف البيت بعيبِ التقديم والتأخير.

(٣) الموازنة ١/٣٦٨.

(٤) الأصول ٣/٤٥٠، ٤٥٥-٤٥٦.

(٥) العمدة ٢/٢٧٤.

(٦) نضرة الإغريض ٢٨٨.

(٧) سورة الشعراء، الآية: ٢٢.

إن المراد: (أو تلك نعمة)، وإذا صحّ ذلك فقد زالت الضرورة من الشعر.[1]

وممّا وجدته في كتب النقد منصوصًا على هذه الضرورة فيه قولُ الأخطل:

كَذَبَتْكَ عَينُكَ أم رأيتَ بواسطٍ غَلَسَ الظَّلامِ من الرَّبابِ خيالا[2]

ومنه قول الكميت:

طَرِبْتُ وما شَوقًا إلى البِيضِ أطْرَبُ ولا لَعِبًا مِنّي وذو الشَّيبِ يَلْعَبُ

أراد: أوذو الشيب يَلعب؟، وقول عمران بن حطان:

وأصبحت منهم آمنا لا كمعشرٍ أتوني فقالوا من ربيعة أو مضر

أراد: أمن ربيعة أم من مضر، وقولُ عمر بن أبي ربيعة:

ثم قالوا تُحِبُّها قلتُ بَهْرًا عَدَدَ الرَّمْلِ والحَصَى والتُّرابِ[3]

أراد: أتحبها.

- **تخفيف المشدّد في القافية:**[4]

هكذا عدَّه ابن رشيق، مع حذف التنوين لالتقاء الساكنين وقصر الممدود. وأجازه ابنُ السراج من النحويين[5].

ومنه قول امرأة من اليمن:

---

(١) نضرة الإغريض ٢٨٨.

(٢) العمدة ٢/٢٧٤.

(٣) فحولة الشعراء ٥٠، الموشح ٢٠٢. نضرة الإغريض ٢٨٨. وفيه الأبيات الثلاثة السابقة. وانظر: ضرائر الشعر للقزاز ٢٢٠. ولابن عصفور ١٥٩.

(٤) العمدة ٢/٢٦٩.

(٥) الأصول ٣/٤٤٨.

.... (هَوْذَةُ خالي ولَقِيطٌ وعَلِيْ)[1]

ويرى ناقد آخر أن ذلك عيبٌ شنيع، يقول: ومن مجازات المتنبي التي خلقها خلقًا متفاوتًا تخفيفُه (الغاشّ)، وهذا ما لا أعلم سامعًا بالأدب سوّغه وسَمَح فيه فجوّزه، وذلك في قوله:

كأنّك ناظرٌ في كل قلبٍ فما يَخفَى عليك مَحَلُّ غاشِ[2]

وأمّا تخفيف المشدّد في الحشو فسيرد مع الضرائر غيرِ المستحسنة.

- **عدم الإشباع في الضمير المتصلِ (الهاء):**

قال ابن رشيق: إنه جاز للمولّد لكثرته واطراده.[3]

كما في قول الشاعر:

له زَجَـلٌ كأنه صَـوتُ حادٍ إذا طَلَـبَ الوَسيـقةَ أو زَميرُ[4]

وقوله:

(١) الموشح ٢٦٨. ينقل عن المبرد. وانظر من كتب النحو: ضرائر الشعر لابن عصفور ١٣٣.

(٢) الكشف عن مساوئ شعر المتنبي ٧١-٧٢. ودافع ابنُ فورجة عن المتنبي، وقال: هذا البيت فَضَحَ أبو القاسم به نفسه (يعني الناقدَ الصاحبَ بنَ عبّاد) وقال: لم يَفهم الكلام المعترض عليه بما يفضح، وكأنه فهم أنه يريد: (غاشًّا) من (الغشّ)، ولم يُرد أبو الطيّب شيئًا من ذلك، وإنّما أراد: محلّ مَن يغشاك من صنوف الناس. (الفتح على أبي الفتح ١٦٣-١٦٤).

(٣) العمدة ٢/٢٧١.

(٤) الصناعتين ١٥٧. الموشح ٩٣. ومن كتب النحويين: الكتاب ١/٣٠ ضرائر الشعر للقزاز ١٥١ ضرائر الشعر لابن عصفور ٥٢. ١٢٣.

أو مُعْبَرَ الظَّهْرِ يُنْبي عن وَلِيَّته ... ما حَجَّ رَبُّه في الدنيا ولا اعتَمَرا[1]

وقول مالك بن حريم الهمداني:

فإن يكُ غثًّا أو سَمينًا فإنني ... سأجعَلُ عَينَيه لنَفْسه مَقْنَعا[2]

يريد هاء (نفسه) التي لم تُشبع.

وقوله:

فما لهُ من مجد تليد وما له ... من الريح فضلٌ لا الجَنوبُ ولا الصَّبا[3]

أرادَ هاءَ (له) الأولى.

وقول المتنبي:

تعثَّرَتْ بهِ في الأفواه ألسُنُها ... والبُرْد في الطُّرْقِ والأقلامُ في الكُتُبِ[4]

وقول البحتري:

فغيرُ عَجيبٍ إنْ رأيتهِ أن تَرَي ... تَلَهُّبَ ضَرْبٍ في شَواكِ مبينِ[5]

---

(١) سر الفصاحة ٧٠. ومن كتب النحويين: الكتاب ١/ ٣٠. المقتضب ١٧٦/١، الأصول ٤٥٩/٣. ضرورة الشعر للسيرافي ١٠٨. ضرائر الشعر للقزاز ١٥١ ضرائر الشعر لابن عصفور ١٢٢.

(٢) سر الفصاحة ٧٠. العمدة ٢/ ٢٧٠. ومن كتب النحويين: الكتاب ١/ ٢٨، . المقتضب ١٧٦/١، الأصول ٤٥٩/٣. ضرورة الشعر للسيرافي ١٠٩. ضرائر الشعر للقزاز ١٥٢. ضرائر الشعر لابن عصفور ١٢٣

(٣) الموشح٩٣. ومن كتب النحويين: الكتاب ١/ ٣٠، المقتضب١/١٧٦، الأصول ٣/ ٤٦٠، ضرائر الشعر للقزاز ١٥٠، ضرائر الشعر لابن عصفور ١٢٣. ويروى: (فما عنده مجدٌ) فلا ضرورة فيه ولا شاهد.

(٤) سر الفصاحة٧٠. ويروى: (تعثرت بك) فلا ضرورة فيه ولا شاهد.

(٥) عبث الوليد ٥٠٥.

قال المعري: إن رُوي: (رأيتِهِ) على اختلاس الهاء من غير ياءٍ تتبعُها ولا ياءٍ قبلَها فهو عند سيبويه ضرورة، وذلك عند الفراء لغةٌ للعرب، وإنْ رُوي: (رأيتيه) بياء قبل الهاء فهي لغة.

وظاهر كلام ابن السراج النّحوي أنّه لا يُباح لمتأخّر، فقد عدّه من الشّاذّ الذي لا يُقاس عليه(١).

- **حذف الفاء الواقعة في جواب الشرط :**

ومنه قول عبد الرحمن بن حسان:

مَنْ يَفعلِ الحسَناتِ اللهُ يَشكرُها … والشَّرُّ بالشَّرِّ عن اللهِ مثلانِ

وجعل منه ابنُ رشيق:

يا أقرعُ بن حابس يا أقرعُ … إنّك إن يصرع أخوك تصرعُ

ونقل عن سيبويه: أن تقديره عنده: إنك إن يُصرع أخوك فتصرع.(٢) والذي في كتاب سيبويه أنه على التقديم والتأخير، والتقدير: أنك تصرع إن يُصرع أخوك(٣).

- **حذف اسم (ليت) و(لكنّ) و (إنّ) إذا كان مضمرا:**

كما في قول عدي بن زيد:

فلَيتَ دَفَعتَ الهَمَّ عَنّيَ ساعَةً … فَبِتْنا على ما خَيَّلَتْ ناعِمَي بالِ

وقول الآخر:

ولكنّ من لا يَلْقَ أمرًا يَنوبُه … بعُدَّتِه يَنزِلْ به وهو أعزَلُ

---

(١) الأصول ٣/٤٥٠، ٤٥٩.

(٢) العمدة ٢/٢٧١.

(٣) الكتاب ٣/٦٧. وهو عنده أيضًا ضرورة.

وقول الآخر:

إنّ مَن يَدخُل الكَنيسةَ يومًا　　يَلْقَ فيها جآذِرًا وظِباءَ[1]

- **حذف فاء وزن (افتعلته) وما تصرف منه من مادة (التقوى):**

نَصَّ على ذلك ابنُ رشيق، وهو كقول خداش بن زهير:

تَقُوهُ أيّها الفِتيانُ إني　　رأيتُ اللهَ قد غَلَبَ الجُدودا

وقول الآخر، أنشده أبو زيد:

إنّ المنيّةَ بالفِتيان ذاهبةٌ　　وإن تَقَوها بأرْماحٍ وأدْراعِ[2]

- **حذف الموصول وترك صلته:**

كقول يزيد بن مفرّغ:

عَدَسْ ما لِعبَّادٍ عليكَ إمارةٌ　　أمِنتِ وهذا تَحملينَ طَليقُ

أراد: وهذا الذي تحملينه طليقٌ.[3]

- **وقوع الضمير المتصل بعد (إلاّ):**

وبه عيبَ على المتنبي بيتان، قوله:

لم ترَ مَــن نادمْــتُ إلاّكــا　　لا لســوى ودِّك لِيَ ذاكــا[4]

وقولُه: ليس إلاّكَ يا عَليُّ هُمامٌ　　سَيفُه دون عِرضِه مَسْلُولُ[5]

---

(١) العمدة ٢/٢٧١، ٢٧٣. ومن كتب النحويين: الكتاب ٣/٧٣.

(٢) العمدة ٢/٢٧١.

(٣) العمدة ٢/٢٧٣. وانظر من كتب النحو: ضرائر الشعر لابن عصفور ١٨٢-١٨٣.

(٤) الكشف عن مساوئ شعر المتنبي ٦٠. المنصف ٥٥٣. الوساطة ٤٦٩. يتيمة الدهر ١/١٥٥.

(٥) الوساطة ٤٦٩. يتيمة الدهر ١/١٥٥.

- **حذف ياء المتكلم من الاسم المندوب:**

كما في قول المتنبي:

واحَرَّ قلباه ممّنْ قَلْبُهُ شَبِـــمُ ... ومَنْ بِجِسْمِي وحالي عنده سَقَمُ[1]

قال الآمدي: الياءُ إنما تَسقط حيث يُحذف التنوينُ من المنادى، فلما كنت تقول: (يا زيد) فتحذفُ التنوينَ قلتَ: (واغلاماه)، فأسقطتَ الياءَ، ولو قلتَ: (واغلام غلامياه) أثبتَّ الياءَ؛ لأنك تقول في النداء: (يا غـــلامَ زيدٍ) فتنوّن المضافَ الى المنادى، ولك في المفرد إثبـــاتُ اليـــاء تقـــول: (واغلامياه)، وإذا جاء موضعٌ تَثبت فيه النونُ فليس غيرُ إثبات الياء؛ هذا الذي عليه جِلّة النحويين وحُذّاقُهم، وقد أجاز بعضُهم إسقاطَ الياءِ في هذا الموضع، وهو في الشعر أقوى منه في الكلام[2].

وممّن أجازه في هذا البيت خاصّةً القزازُ القيروانيُّ، وله فيه ملحَـــظٌ جيّدٌ، يُفرّق فيه بينه وبين: (وا غُلامَ غلامياه)، فإنّ المضافَ إليه في هـــذا المثال ليس متَفَجَّعًا عليه، بخلاف القلب في: (واحرَّ قلباه) فإنّـــه متفَجَّـــعٌ عليه.[3]

***

(١) الوساطة ٤٧٧.

(٢) الوساطة ٤٧٧.

(٣) ضرائر الشعر ٤٠-٤١.

ب- الضرائر غيرُ المستحسَنة:

والعيبُ في هذه أكبر، والنقد أشدّ؛ لأنها بعيدة عن أصول القياس في النحو؛ فليس لها أصلٌ تُرجَع إليه، والسماعُ فيها أقلّ:

- **إسقاط حركة البناء والإعراب:**

وذلك حين يحتاج الشاعر لإقامة وزنٍ، أو للتخفيف عند تَوالي الحركات، ويَقع في حركات الإعراب والبناء، وهو مكروهٌ جدًّا، يُفسد اللغةَ ويَتجاوز القواعدَ.

وحكَم النقاد عليه أنه مختلُّ الإعراب بعيدٌ من الصواب،[١] وأنّه ليس بالحسَن[٢]، وأنّه صفةُ نقصٍ يَجب اطّراحُها،[٣] وأنّه يُحكَى ولا يُقاس عليه البتة،[٤] وقال العلويّ: إنه لا يجوز للعربيّ فضلاً عن المولّد[٥]. ويراه أبو الحسن الجرجاني من اللحن والغلط.[٦] وقال ابن حمدون: ولم يُرخِّص فيه أحدٌ، وقال: ولو استُعمِل نحوُ هذا التأويل لم يُلحَّن أحدٌ، واستُغني عن الإعراب[٧]، فرأيُ أكثرهم فيه أنّه إن كان من قديمٍ تُؤُوِّل، مع اعتقاد ضعفه، وإن كان من مُحدَثٍ لَحَّنوه، ولا يُبالون، وهم في ذاك مُحِقُّون.

---

(١) الكشف عن مساوئ شعر المتنبي ٣٧.

(٢) الموشح ٩٥.

(٣) سر الفصاحة ٧٣.

(٤) العمدة ٢/٢٧٥.

(٥) نضرة الإغريض ٢٧٦.

(٦) الوساطة ٦١.

(٧) التذكرة الحمدونية ٧/٢٨٠.

ومن العجيب أن تجد من النحويين مَن يُجيز نحوَ هذا الذي ما أجازه النّقاد، ويُقوّيه بالسماع والقياس[1]، وكلام إمام النحويين سيبويه في كتابه واسعٌ، ذكر فيه للشاعر أمورًا بعيدةً ظاهرة المخالفة لأشهر القواعد، لم يُنَبِّه على قُبح شيءٍ منها أو ضعفِه، وسترى بعض ذلك في الأبيات الآتية.

ومّما وجدتُه من هذا الباب معيبًا في كتب النقاد:

قولُ البحتري:

أبا غالبٍ بالجُود تَذكُر واجبي … إذا ما غَبيّ الباخلين نَسِيَه

والقياس: (نَسِيَه).

قال الصاحب: قوله: (نسيْه) مُختلٌّ الإعراب بعيدٌ من الصواب[2]، ونقل ابنُ رشيق في هذا البيت أن الصاحبَ بن عباد لحّنَه، وأنه هو لا يَرى به بأسًا[3].

وقوله:

هاكَها قال هاتِها قلتُ خُذْها … فأخَذْها بكَفِّه ثم أغفَى

والوجه: (فَأَخَذَها)، قال المعرّي: وذلك رديءٌ جدًا، وآخرُ الفعل الماضي لم يجئْ إسكانُه في شعرٍ فصيح، وهو من الضرورات القبيحة[4].

وقولُه أيضا:

أوَما يُعَلِّمُكَ ابنُ أيوبَ النَّدى … ويُعرِّك منهُ فَضْلَ ما يَعتامُ[5]

---

(١) ذاك ابن عصفور في كتابه: ضرائر الشعر ٩٥-٩٦.

(٢) الكشف عن مساوئ شعر المتنبي للصاحب بن عباد ٣٧.

(٣) العمدة ٢/٢٤٩.

(٤) عبث الوليد ٣١٤-٣١٥.

(٥) عبث الوليد ٤٩١.

والوجه: (ويُعيرُكَ). وقولُ عبيد الله بن طاهر:

فأنا الدَّهرَ في اعتـــذارٍ إليهِ   وإذا مــا رَضِيْ فلَيْسَ يُهنِّي

قال الصولي: كذا أنشدنيهِ بتسكين ياءِ (رضي)، ويجب أن تكـــون محرّكةً[1].

وقولُ أبي نواسٍ، وهو ممّا لُحِّن فيه:

وصيفُ كأسٍ مُحَـــدَّثَهْ مَلِكٍ   تيـــهُ مُغَنٍّ وظَرفُ زنديقِ[2]

وأشهر شواهده قولُ امرئ القيس:

فاليومَ أشربْ غيرَ مُستحقِبٍ   إثمًا مـــن اللهِ ولا واغِـــلِ[3]

وقال العلوي: إنه بهذه الرواية لحنٌ، والرواية الصحيحة فيه: (فاليومَ فاشربْ)[4].

ومثله للفرزدق أو للأقيشر:

رُحْتَ وفي رِجليك ما فيهـــما   وقد بَدا هَنْـــك من المِئْزَرِ[5]

وقول ابن هرمة:

---

(١) الموشح ٣٥٧.

(٢) الشعر والشعراء ٨١٩/٢. الموشح ٢٢٥، الوساطة ٦١. رسالة الغفران ٢٧٠.

(٣) الشعر والشعراء ٤٥/١، ٨١٩/٢، العمـــدة ٢٧٥/٢، ســـر الفـــصاحة ٧٣. نـــضرة الإغريض ٢٧٦. الوساطة ، التذكرة الحمدونية ٢٨٠,٤/٧. ومن كتـــب النحـــويين: الكتاب ٢٠٤/٤ ضرورة الشعر للسيرافي ١١٩.

(٤) نضرة الإغريض ٢٧٦. وانظر العمدة ٢٧٥/٢، ينقل عن المبرد. والـــشعر والـــشعراء ٤٥/١.

(٥) الشعر والشعراء ٤٨/١، العمدة ٢٧٥/٢. الوساطة ٧. ومن كتب النحويين: الكتاب ٢٠٣/٤ ضرورة الشعر للسيرافي ١٢٠.

ماذا بمنبج لو تُنبَشْ مَقابِرُها   من التهدّم بالمعروف والكرمِ(١)

وقول لبيد:

تَرّاكُ أمكنة إذا لم أرضَها   أو يَرْتَبِطْ بعضَ النُّفوسِ حِمامُها(٢)

سكّن (يرتبط) ولا عملَ فيها لـ(لم).

وقول الأسديّ:

كُنّا نُرقِّعْها وقد مُزِّقَتْ   واتَّسَعَ الخَرْقُ على الرَّاقعِ(٣)

وقول ابن المدبّر مجيبًا مَن طلب منه عطاءً:

ما عندنا شَيءٌ فنُعطِيْه   ولا يَفي بالشّكرِ شُكْرِيه

وإن يكن تُقنعْه دعوته   دعوت ربّي أن يُعافيْه

وإنْ رَضيْ مَيسورَ ما عندنا   أمرْتُ نجمًا أنْ يُغدّيْه

وهي ممتلئة بالمخالفات، في: (نعطيه) و(تقنعْه) و(يُعافيْه) و(رضيْ) و(يُغدّيْه). قال الصولي: هذه الأبيات مضطربة الإعراب...(٤)

وقول الآخر:

تأبى قضاعةُ أن تَعْرِفْ لَكُم نَسَبًا   وابنا نِزارٍ وأنتم بيضةُ البَلَدِ(٥)

---

(١) الموشح ٢٢٥.

(٢) الشعر والشعراء ١/٤٥، الوساطة ٥. ومن كتب النحو: ضرورة الشعر للسيرافي ١٢١ ضرائر الشعر لابن عصفور ٩٠.

(٣) الوساطة ٥.

(٤) الموشح ٣٤٩.

(٥) الوساطة ٥.

وقول الراجز:

إذا اعوجَجْنَ قلتُ صاحِبْ قَوِّمِ   بالدَّوِّ أمثالَ السَّفينِ العُوَّمِ(1)

ومن هذا الباب تسكينُ الحروف التي تلي الضمَّات والكسرات، كما في قوله:

لو عُصْر منها المسك والبان انعصَرْ(2)

وقد يُسكَّن الحرفُ ولو لم يكن بعد ضمة أوكسرة، كما في قوله:

ألا ربَّ مولودٍ وليس له أبٌ   وذي ولَدٍ لم يلْدَه أبوانِ(3)

ويورد بعضُ النقاد ذلك على أنه سائغ في النثر والشعر وأنه من تصرُّف العرب في كلامها، فلا عيب فيه ولا نقد.(4) وهو تسامحٌ منهم مفرِطٌ لا ينبغي قبولُه، والنحويون إنّما يُوردون نحوَ هذا إذا كان لقديم من العرب لا يُخَطَّأ، أمّا المحدَث فيُؤخَذ بالصواب المشتهر، ويُمنع من القليل المخالف عامةَ كلام العرب وقياسَ العلماء(5).

(1) الشعر والشعراء ٨١٩/٢، الموشح ٢٢٥. نضرة الإغريض ٢٧٦. ومن كتب النحويين: الكتاب ٢٠٣/٤ ضرورة الشعر للسيرافي ١٢٠، ضرائر الشعر للقزاز ١٣٧

(2) نضرة الإغريض ٢٧٤. ومن كتب النحو: ضرائر الشعر للقزاز ١١٠.

(3) الموشح ٩٤. ومن كتب النحو: ضرائر الشعر للقزاز ١١٠.

(4) نضرة الإغريض ٢٧٤، وذكر البيتين السابقين غيرَ عائب ولا خاصٌّ بالضرورة.

(5) وذكر القزاز أنّه لا يكاد يجوز عند أكثر النحويين في كلامٍ ولا شعر (ضرائر الشعر ١٣٧).

وحَكَم بعضُهم أنه إذا كان في حرف معتلّ، أو في آخر شطرٍ فإنه يَقوى، ويكون من الشعر الجائز والحسَن[1]، ونقل العلوي عن المبرد أنه حينئذٍ من أحسن الضرورات[2]، مثل قول البحتري:

إنّ الغوانيْ غَداةَ البَين نُطْنَ لنا ... ما أمَّل الدَّنِفُ المُضْنَى بما خافا[3]

قال الناقد: سَكَّن ياء (الغواني)، وذلك جائزٌ بلا خلاف، وهو عند سيبويه ضرورة، وعند الفراء لغة. ومثله أيضا قول الشاعر:

مَهلاً بني عَمّنا مَهلاً مَواليْنا ... لا تَنبِشوا بَيننا ما كان مَدفونا[4]

والوجه: (مَوالِيَنا). وقول رؤبة:

كأنّ أيديْهنّ بالقاع القَرِقْ ... أيديْ جَوارٍ يتعاطينَ الوَرِقْ[5]

والوجه: (أيديَهُنَّ). ومنه قول الحطيئة:

يا دار هندٍ عفَتْ إلاّ أثافيْها[6]

وقول البحتريّ:

ولِمْ لا يُرى ثانيك في السُّلطة التي ... خُصِصْتَ بها ثانيك في الجُود والنَّدى[7]

---

(١) المنصف ٥٢٤، نضرة الإغريض ٢٦٤، ٢٧٦. ومن كتب النحو: ضرائر الشعر للقزاز ١٣٨ ضرائر الشعر لابن عصفور ٩٣. وعدّه ابن عصفور حينئذٍ من الضرائر الحسنة.

(٢) نقله عنه ابن جني في المحتسب ١/١٢٦.

(٣) عبث الوليد ٣٠٩.

(٤) نضرة الإغريض ٢٧٤.

(٥) العمدة ٢/٢٤٩.

(٦) الأبيات الثلاثة في نضرة الإغريض ٢٦٤. وانظر من كتب النحو: ضرائر الشعر للقزاز ١٣٨-١٣٩. ضرائر الشعر لابن عصفور ٩٢.

(٧) عبث الوليد ١٤٢.

وفيه موضعان: أمّا الأول فإسكان ميم (لم)، والثاني إسكان ياء (ثانيك) الثانية، وهو أحسن من الأوّل؛ لما قد علمتَ.

ومن هذا الباب عند العلوي قولُ الفرزدق:

يُقلّبُ رأسًا لم تكن رأسَ سيِّد ... وعَينًا له حولاءَ بادٍ عُيوبُها

قال: أراد (باديًا عيوبُها)، فأسكن الياءَ وحذفها لالتقاء الساكنين[1].

ويُحمل عليه بيتان للشريف الرضي، قوله:

إذا سَكِرَ العَسّال من قَطَراتها ... سَقَيتُ حُمَيّاها أغَرَّ يَماني

والقياس: (يمانيا). وقوله:

كَم من طويلِ العمرِ بعد وفاته ... بالذِّكْر يُصحَب حاضرًا أو بادِيْ

والقياس: (أو باديا).

قال الناقد فيهما: وهما ممّا أُهمِل قوافيه، وأُجري منصوبُه مُجرى مرفوعه[2].

وقد كثُر ذلك من المتنبّي كثرةً تلفت الأنظار[3].

وممّا لم يوفَّق فيه الناقدُ ابنُ وكيعٍ أنه عاب المتنبي أنه حذَف الحركة من الفعل المنصوب، وهو رويُّ البيت، مع أنه لا يُتصوّر منه في آخر البيت إلاّ ذلك، وهو قوله:

وذنبيَ تَقصيري وما جئتُ مادحا ... بذنبيْ ولكنْ جئتُ أسألُ أن تَعفوْ

---

(١) نضرة الإغريض ٢٦٤.

(٢) التذكرة الحمدونية ٧/٣٠٥.

(٣) أحصى عليه د. علي فاخر ما يقرب من خمسين بيتًا. (الأخطاء النحوية والصرفية في شعر المتنبي ١٢٢).

قال: إسكان واو (تعفو) قبيحٌ، غيرَ أنه في القافيـة أسـهلُ منـه وسطًا[1].

ويُشبهه بيتُ المتنبي أيضا:

هو المفتي المذاكيَ والأعادي وبيضَ الهند والسُّمْرَ الطِّوالا[2]

ينتقد إسكانَ ياء (الأعادي)، ويَشفع لها أن مصاريعَ الأبيات يَغلب فيها الإسكانُ، فهي مثلُ الرويّ.

- **عود الضمير على متأخر في اللفظ والرتبة معا**:

كما في قوله:

لعمر أبيها لا تقول حليـلتي ألا فـرّ عني مالكُ بنُ أبي كَعبِ

يريد: لعمر أبي حليلتي[3]، ومن مشهورِه قولُه:

جَزى ربُّه عنّي عَديَّ بنَ حاتمٍ جَزاءَ الكِلاب العاويات وقد فَعَلْ

وكما في قول حسان:

فلو كان مجدٌ يُخلِد اليومَ واحدا من الناس أبقَى مجدُه اليومَ مُطعِما

قال عنه: المرزباني: : "وهذا البيت رديءٌ عند أهل العربية، وذلـك أنه قدّم المكنيَّ على الظاهر، ومثلُه ربما جاز في الضرورة"[4]، فكأنه يُبيحه للمولّد المضطرّ.

---

(١) المنصف ٤٢٨. وأحصى عليه أيضًا د. علي فاخر في الفعل المعتـلّ عـشرة أبيـات. (الأخطاء النحوية والصرفية في شعر المتنبي ١٢٣-١٢٤).

(٢) المنصف ٥٢٤.

(٣) سر الفصاحة ١٠٤. وقد ورد أيضا عند قدامة في نقد الشعر ٢٥١ أنه معيب بالتقـديم والتأخير، وسبق.

(٤) الموشح٦٢. وفيه البيتان السابقان.

ومنه عند ابن رشيق وابنِ شرف قولُ ديك الجنّ:

كأنّها ما كأنّهُ خَلَلَ الخـــ ـــلّة وَقْفُ الهَلُوك إذْ بَغما[1]

ومنه عند الآمدي قولُ أبي تمّام:

هُنَّ عوادي يوسفٍ وصواحبه فعَزمًا فقدمًا أدرك النأيَ طالبُهْ

قال: وإنما جَعله رديئًا قولُه: (هُنَّ)، فابتدأ بالكناية عن النساء، ولم يجْرِ لهنّ ذكرٌ بعدُ[2]، وقال ابن شرف: بدأ بمُضمَر على غير مُظهَر قبلَه، وهو رديء[3].

وأرى في أمر البيت الأخير فسحةً، فيُقال: إنّ الشاعر تَخيّل سائلاً سأله عن اللائي عذّبنه وبَرّحْنَ به، فأجاب: (هنَّ عوادي يوسفٍ وصواحبُه).

- **ترك صرف المنصرف:**[4]

قال المرزباني: وقد أجازه الأخفش، ثم قال: وهذا قبيحٌ لا يجوز، ولا يُقاس عليه؛ لأنه لحنٌ[5]. وذكر الآمدي أنه من رخص الكوفيين الـتي لا تكاد توجد لغيرهم من النحويين[6].

---

(١) العمدة ١/٢٢٠، رسائل الانتقاد ٥٦.

(٢) الموازنة ٢/١٧-١٨.

(٣) رسائل الانتقاد ٥٦.

(٤) الشعر والشعراء ١/٤٨، ٤٦٦، الموشح ٩٣، الوساطة ٤٦٦، عبث الوليد ٩٨، المنصف ٤٣٨.

(٥) الموشح ٩٣.

(٦) الوساطة ٤٦٦.

ونقل ابن رشيق أن البصريين لا يُجيزونه، وأنّ الفراء يرى تركَ الصرف لعلّة واحدة هي التعريف، وأنّ البصريين يخالفونه في ذلك ويأبونه[1]، ولم يُبحه العلوي لأحد، لأنه إخراجُ الشيء عن أصله، وإخراجُ الأشياء عن أصولها يُفسد مقاييسَ الكلام فيها[2] وكذا قال المبرّد؛ وحجتُه أنّ الضرورةَ لا تجوِّز اللحنَ[3].

ويَميل كثيرٌ منهم فيه إلى مذهب الكوفيين، وهو تجويزه للشاعر المحدَث،[4]ومنهم مَن لا يُفرّق بينه وبين صرف الممنوع، ويرى أنه لا يؤثّر كثيرا في فصاحة الكلمة، لكنه يؤثر صيانة الشعر عنه؛ لأنه ليس من تمام الفصاحة[5].

ومنه قولُ البحتري، وعدَّه الآمدي من لحونه:

هَزِجُ الصَّهيلِ كأنّ في نغَماته ... نبَراتِ مَعبدَ في الثَّقيل الأولِ[6]

وقوله:

وقفْتُ وأوقَفْت الجَوى موقفَ الهوى ... ليالِيَ عُودُ الدَّهر فينانُ مُورِقُ

قال المعري: ترَكَ صرفَ (فينان) والأجودُ صرفُه[7]، وقوله:

---

(١) العمدة ٢/٢٧٤.

(٢) نضرة الإغريض ٢٥٩.

(٣) المقتضب ٣/٣٥٤. وانظر: الأصول ٣/٤٣٧_ ٤٤١. ضرورة الشعر للسيرافي ٤٣. ضرائر الشعر لابن عصفور ١٠١-١٠٥.

(٤) المنصف ٥٢٠، ٥٤٤، ٤٣٧، عبث الوليد ٢٢، العمدة ٢/٢٧٤. وانظر مذهب الكوفيين في ضرورة الشعر للسيرافي ٤٣، وعزاه أيضًا للأخفش.

(٥) سر الفصاحة ٧٣-٧٤.

(٦) الموازنة ١/٢٧، سر الفصاحة ٧٣-٧٤. وعبث الوليد ٤١١.

(٧) عبث الوليد ٣٢٨.

مَن ذا رأى مُـــزنًا تأزّر بَرقُـــه   في عارضٍ عُـــرْيانَ لم يتـــأزّرِ

قال: ترَك صرفَ (عُريان) للضرورة، وكأنه يُشبّهه بما لا يَنصرف، نحو: (غَرثان) وبابِه، والفرقُ بينهما واضح، ولا اختلافَ في أنّ (فعلانـــا) إذا كان نكرةً صُرف.[1] يريد التفريقَ بين ما مؤنثُه علـــى وزن (فَعْلَـــى) مثل: (غَرثان)[2] وما مؤنثُه على وزن: (فعلانة) وهـــو (عُريـــان) قـــال الجوهري: ما جاء على (فُعلان) بضم الفاء فمؤنثُه (فُعلانة) بالتاء.[3]

وقوله أيضا:

ومن قبلُ ما جَرَّبتُ أنباءَ جَمَّةً   ولا يَعرف الأنباءَ إلاّ المجرِّبُ

حيث ترَك صرف (أنباء)، وقال عنه ناقده: وذلك رديء جدّا، ولكنه يَدخل فيما تُرك تنوينُه ضرورةً، ولعلّ قائلَ هذا الشعر قاسه على (أشياء)[4].

وقوله:

حَمَلَت حَمائلُهُ القَديمَةُ بَقلَةً   مِن عَهدِ تُبّعَ غَضَّةً لَم تَذبُلِ

قال ابن رشيق: رواه قوم : (من عهد تُبَّعَ)، وهكذا صنعه البحتريُّ أوّلاً، فعِيب عليه ترْكُ الصَّرف في (تُبَّع)، فبدّله إلى (عادٍ)، أو بُدِّل له.[5]

وقول أبي نواس:

عبّاسُ عبّاسٌ إذا احتدم الوَغى   والفضْلُ فضْلٌ والرَّبيع ربيعُ[6]

---

(١) عبث الوليد ٢٣٣.

(٢) مع أنه قد سُمع فيه: (غَرثانة). اللسان: (غرث).

(٣) الصحاح ١٩٣٠/٥. واللسان (عرا).

(٤) عبث الوليد ٩٨.

(٥) قراضة الذهب في نقد أشعر العرب ١٧٧.

(٦) العمدة ٢٧٤/٢.

وقول المتنبي:

فوقَفْتُ منها حيثُ أوقَفَني النّدى ... وبَلَغْتُ من بَدْرِ بن عَمّارَ المُنى(١)

وهو تمامًا مثلُ قولِه أيضًا:

إلى البَدْرِ بن عَمّارَ الّذي لم ... يَكُنْ في غُرَّةِ الشَّهْرِ الهِلالا(٢)

إن كان بفتح الرّاء في (عمّار)، وأمّا إن كان بكَسرها فهو من حذْف التنوين الذي مَضى في الضرائر الحسَنة، وقد نبَّه على الروايتين والاحتمالين فيه الناقدُ ابنُ وكيع.

وقول العباس بن مرداس:

وما كان حِصْنٌ ولا حابِسٌ ... يَفوقان مِرداسَ في مَجْمَعِ(٣)

وقول ابن الرقيات:

ومُصعَبُ حين جَدَّ الأمْـ ... ـرُ أكرَمُها وأطْيَبُها(٤)

وقول عبد الصمد بن المعذل:

إنّ أبا رُهْمَ في تَكَرُّمِهْ ... بَلَّغَه اللهُ مُنتَهَى هِمَمِهْ(٥)

قالوا: إنّه لحنٌ؛ لأنه ترَكَ صرفَ ما ينصرف، وهو (رُهْمٌ).

---

(١) المنصف ٥٤٤.

(٢) المنصف ٥٢٠.

(٣) الشعر والشعراء ١/٤٨ والموشح ٩٣. العمدة ٢/٢٧٤، وسر الفصاحة ٧٣-٧٤. نضرة الإغريض ٢٥٩.

(٤) الموشح ١٨٦.

(٥) الموشح ٣٤٦.

- **مدّ المقصور:**[(١)]

قال عنه ابنُ وكيع: رواه الكوفيون، وليس بمختارٍ عندنا؛ لأنه من باب الزيادة في الكلام ما ليس منه[(٢)]، وعزا ابنُ رشيق جوازَه للشاعر المولَّدِ للكوفيين خاصّة[(٣)].

وفرّق المرزباني والعلويُّ بينه وبين قصْر الممدود في العلّة والحكم؛ فمدُّ المقصور خروجٌ عن الأصل؛ فلم يجُزْ، وقصْرُ الممدود ردٌّ للشيء إلى أصله[(٤)].

وبعضُهم يساويه بقصر الممدود، ويَستحسنُهما،[(٥)] وقال عنه المعري: والقياس يَشهد بأنّ مدَّ المقصور جائزٌ، إذ كانوا زادوا حروفَ المدّ واللينِ في مواضع كثيرة[(٦)]، وقال: ومَدُّ المقصور سائغٌ عند كثير من أهل العلم، وقد كثُرَ في أشعار المحدثين، فأمّا الفصحاء المتقدّمون فهو في أشعارهم قليل[(٧)]، ولم يُبحه ابنُ السراج النحوي للشاعر المولّد؛ لأنه إخراجٌ للأصل إلى الفرع[(٨)].

---

(١) الوساطة ٤٦٦، الشعر والشعراء ٤٨/١. الموشح٩٣، المنصف ٢٩٧. عبث الوليد ٢٢.

(٢) المنصف ٢٩٧.

(٣) العمدة ٢٧٦/٢.وانظر الوساطة ٤٦٦ ووافقهم الأخفش. والبصريون لا يُجيزونه، لا يُفرّقون بين بعضه وبعض. (ضرورة الشعر للسيرافي ٩٤). وانظر: ضرائر الشعر للقزاز ١٣٠. ضرائر الشعر لابن عصفور ٣٨-٤٢.

(٤) الموشح ٩٣، نضرة الإغريض ٢٦٠

(٥) سرالفصاحة ٧٣. وانظر: عبث الوليد٢٢، ٤٩٤-٤٩٥.

(٦) عبث الوليد ٢٢.

(٧) عبث الوليد ٢٢.

(٨) الأصول ٤٤٧/٣.

ومنه في ملحوظات النقّاد:

سَيُغنِيني الذي أغنـــاكَ عَنّي فلا فَـــقرٌ يَدوم ولا غِـــناءُ[1]

وقول أبي تمام:

يَكْفيكَه شَوقٌ يُطيل ظَمَاءَهُ فإذا سَقاه سَقاه سُمَّ الأَسْوِد

قال المعرّي: وبعض مَن يَكره مَدَّ (الظمأ) يُنشد: (يُطيل ظِمـــاءَةً) فيجيءُ بالكلمة على (فِعالة) .... وقد حَكى بعضُهم (الظّماء) بالمدّ.[2]

وقول البحتري:

وفيـــها ما تَرُدُّ به الظَّـــ ـــمَاءَ وتُذْهِـــبُ السَّـــغَبا

قال ناقده: مدّ (الظّمأ)، وذلك رديءٌ، وهو كثيرُ الجرأة على مثـــل هذه الأشياء، وإنما يتّبع أبا تمّام في كثيرٍ ممّا يستعمل، فكأنـــه أخـــذَ مَـــدَّ (الظّمأ) منه[3]، (يُشير إلى البيت السابق) وقوله:

لم تنَمْ عن دُعائهم حين نادَوا والقَنا قد أسالَ فيهمْ قَناءَ[4]

وقال: وقد ادُّعيَ على سيبويه أنّه أومأ إلى مَدّ المقصور في ضـــرورة الشعر، لّما ذكرَها في أول الكتاب[5].

وقوله:

وجَحاجِحُ الأَزْدِ بنِ غَوثٍ حَولَه فَرَقًا يَهُزُّونَ اللّحاءَ الشِّيبا

---

(١) سر الفصاحة ٧٣. الموشح٩٣، عبث الوليد ٢٢. نضرة الإغريض ومن كتب النحويين: ضرورة الشعر للسيرافي ٩٧.

(٢) عبث الوليد ٨٨.

(٣) عبث الوليد ٨٨.

(٤) عبث الوليد ٢٢.

(٥) عبث الوليد ٢٢.

قال: في النسخة: (اللِّحاء) بالمدّ، ويجوز أن يكون قالَه كذلك...[1]

وقوله أيضا:

ولَيتَ النَّجـــاءةَ للمُنصـــفِينَ تُرَجَّى فكيفَ لِمَنْ يَظلِمُ

قال الناقد: المعروف: (النجاة)، إذا دَخَلت الهاءُ قُـــصِر، وإذا حُـــذِفت مُدَّ[2].

وقوله أيضا:

فقال فَمَنْ أبكاكَ إن كنتَ صادقًا فقلتُ الذي أهوى فقال سِوائي

قال المعري: (سِوى) إذا كُسِر أولُها فهي مقصورة، وإذا فُتح أولُها مُدَّتْ، ويجوز أن يكون البحتري كَسَر العين ومَدّ، كما مدّ المقـــصورَ في مواضع كثيرة.

وقوله:

وطَيفٍ طاف بي سَحَرًا فأذكَى حرارةَ لَوعَتي وجَوى حَشائي[3]

- **وصل همزة القطع:**

استقبحَه ابنُ رشيق، ونقَل جوازَه عن الكوفيين فقط[4].

كما في قول حاتم طيئ:

أبوهُ أبي والأمَّهاتُ امَّهاتُنا فأَنعِمْ فَداك اليومَ أهلي ومَعشَري

وقال: إنّ الرواية عند بعضهم: (والأمّ من أمّهاتنا).[5]

---

(١) عبث الوليد ٤١.

(٢) عبث الوليد ٤٩٤-٤٩٥.

(٣) البيتان في عبث الوليد ٣٨.

(٤) العمدة ٢/٢٦٩.

(٥) العمدة ٢/٢٦٩.

ومنه قول البحتري:

قلتُ عبدَ العزيزِ خُذْ قال لبيــ ـــكَ اعطنيها فقلتُ لَبَّيكَ ألْفا

قال منتقدُه: وصَلَ ألفَ القطع، وذلك رديءٌ.

ومنه قول الراجز:

إن لم أقاتلْ فَالْبِســُوني بُرْقُــعَا وفَتخَـــاتٍ في اليـَـدينِ أربعا[1]

وقول المتنبي:

وَصَلَت إلَيكَ يَدٌ سَواءٌ عِندَها ال بازيُّ الَاشهَبُ وَالغُرابُ الأَبقَعُ[2]

هكذا رواه ابنُ حمدون محتمِلاً هذا الضرورةَ وشيئًا آخـــرَ، حيــث شدَّد ياءَ (البازي)، وهي مخففة، ورواية الديوان براءٌ منهما، وفيه: (البازيْ الأُشيهِبُ).

- **تشديد الكلمة المخفَفة:**

قال ابن سنان: إنه شيءٌ مكروه. وظاهر كلام ابنِ السراج النّحوي أنه لا يجيزه لشاعرٍ مُحدَثٍ، فقد عدّه من الشّاذّ الذي لا يُقاس عليه[3].

وذكَروا منه قولَ رؤبة: ...... **(ضَخْمٌ يُحِبُّ الخُلُقَ الأَضْخَمّا)**[4]

---

(١) عبث الوليد ٣١٣-٣١٤. وانظر: نظرة الإغريض ٢٨٧. ومن كتب النحو: ضـــرائر الشعر لابن عصفور ١٠٠.

(٢) التذكرة الحمدونية ٣١٠/٧.

(٣) الأصول ٤٥٠/٣، ٤٥١-٤٥٣.

(٤) سر الفصاحة ٧٤. ومن كتب النحويين: الكتاب ٢٩/١، الأصــول ٤٥٣/٣ ضــرائر الشعر للقزاز ٨٨ ضرائر الشعر لابن عصفور ٥١.

وقول الشاعر:

ببازِلٍ وَجْــناءَ أو عَيْــهَلّ ... كَأنّ مَهْواها على الكَلْــكَلّ

فَثَقَّل (العيهل) و(الكلكل)، وهما مخففتان[1].

وقول الآخر:

ولـيـس المالُ فاعلَمْهُ بمالٍ ... وإن أعيـاكَ إلاّ لِلّـــذِيِّ

يُريد به العَلاءَ.......... ....[2]

شدَّد الياءَ من (الذي)، والنحويون يرونه لغةً مــن ســتّ لغــاتٍ فيها[3].

وقول الآخر:

.... (يا ليتَها قد خَرَجَتْ من فَمِّه)[4].

وقول شبيب بن ثعلبة:

ولَسُـبَّة الحُرْقُوصِ بالقَــفَنِّ ... ودُمَّلٍ في الوَجْــهِ مُسْتَقِــرَّنّ

أحَبُّ منك مَوضِعَ الوُشحَنِّ ... فذاك مــن ذاك إلى السّــنَّنِّ

.... قُطنــّةٌ من أجــودِ القُــطُنِّ[5]

---

(١) العمدة ٢/٢٧٥. وسر الفصاحة ٧٤. ومن كتب النحويين: الأصول ٣/٤٥٢. ضرائر الشعر للقزاز ٨٨. ضرائر الشعر لابن عصفور ٣٢. ٥١.

(٢) الوساطة ٤٦٥.

(٣) التسهيل ٣٣، شرحه لابن مالك ١/١٨٩-١٩٠.

(٤) الوساطة٤٦٨.

(٥) الوساطة٤٦٧، ويروى أيضًا: (القطْنُنِّ)، (ضرورة الشعر للسيرافي٥١). ضرائر الــشعر لابن عصفور ٣١.

وأصله: (بالقفنْ) و(مستقرنْ) و(الوشحن) بتنوين الترنم، و(السنن) و(القطن)، ثمّ شدّده. وقال السيرافي عن هذا: إنّه من أقبح الضرائر[1].

وقول الآخر:

تعرّضتَ لم تألُ عن قتلٍ لِيْ ... تَعَرُّضَ المُهْرَةِ في الطِّوَلّ[2]

والخطبُ في هذه أهونُ لوقوع التشديد في القوافي، أمّا لو وقَع في غيرها فإنه أبعد، كما في (قُطنَّة) من البيت السابق.

- **تحريك الياء من المنقوص بالكسرة والضمة**[3]:

عَدُّوه من الزيادة، وقالوا: إنه مكروهٌ.[4] وأنه لا يجوز لمتأخّر[5]. والمظفر العلوي تسامَحَ فيه للمولّد.[6]

وهو مثلُ قول الشاعر:

تَراه وقد فاتَ الرُّماةَ كأنّه ... أمامَ الكلابِ مُصغِيُ الخَدّ أصْلَمُ[7]

وقول الآخر:

ما إن رأيتُ ولا أرى في مُدَّتِي ... كَجَوارِيٍ يَلْعَبْنَ في الصَّحراءِ[8]

---

(١) ضرورة الشعر ٥١.

(٢) الوساطة ٤٦٧.

(٣) سر الفصاحة ٧٤-٧٥، العمدة ٢/٢٧٥، الصناعتين ١٥٧.

(٤) سر الفصاحة ٧٤-٧٥.

(٥) الموازنة ١/٢٩.

(٦) نضرة الإغريض ٢٦١.

(٧) نضرة الإغريض ٢٦١.

(٨) سر الفصاحة ٧٤-٧٥. نضرة الإغريض ٢٦١، الموشح ٩٥.

قال العلوي: فيه ضرورتان: كسر الياء، وصرفُ ما لا ينصرف.

وقول ابن قيس الرقيات:

لا باركَ اللهُ في الغَواني هلْ　　يُصبِحْنَ إلاّ لَهُنّ مُطَّلَبُ(1)

وقول أبي تمام :

....　　على الأعادي مِيكالٌ وجِبريلُ(2)

وجعل المرزباني والعلوي من هذا القبيل- وهو ردُّ المنقوص إلى أصله في الإعراب ضرورةً- قولَ الفرزدق، يهجو عبد الله بن إسحاق الحضرمي:

فلو كان عبدُ اللهِ مولىً هجَوْتُه　　ولكنّ عبدَ اللهِ مولى مَواليا(3)

قال ابنُ سلاّمٍ: رَدَّ الياءَ على الأصل، وهي أبيات، ولو كان هذا البيتُ وحده تركه ساكنًا(4)، وقال العلوي: فتقديرُه أنه وقفَ على الياء على مذْهَبِ من يقِفُ عليها من العرب، فلما تمّ الاسمُ برجوع لامِه امتنَع حينئذ من الصّرف؛ لأنّ وزنَه صار بالياء (مفاعل) بعد ما كان (مفاعٍ)،

---

(1) الصناعتين١٥٧. نضرة الإغريض٢٦١. الموشح ٩٥. ومن كتب النحويين: الكتاب ٣/٣١٤، المقتضب١/٢٨٠، ٣/٣٥٤، الأصول ٣/٤٤٢. ضرورة الشعر للسيرافي ٥٩. ضرائر الشعر للقزاز ١١٥.

(2) الموازنة ١/٢٩.

(3) انتقاد البيت في: طبقات فحول الشعراء ١/١٨، والشعر والشعراء ١/٣٦، والموشح ٩٥، والوساطة ٨، ونضرة الإغريض ٢٦٢. ومن كتب النحويين: الكتاب ٣/٣١٥، المقتضب١/٢٨١، الأصول ٣/٤٤٥. ضرورة الشعر للسيرافي ٦٥. ضرائر الشعر للقزاز ١١٦-١١٧. ضرائر الشعر لابن عصفور ٤٢.

(4) طبقات فحول الشعراء ١/١٨.

فلما اضطُرَّ إلى حركته لإقامة الوزن فتحَه في موضع الجرّ كما تُفتحُ (مساجِد)[1].

وكلام النقاد في هذا البيت لا يخرجُ عن تقرير سيبويه والنحويين أنّه ضرورة، وتأويله أنّ من باب ردّ الشيءِ إلى أصله[2].

- **إشباع الحركة وأداؤها إلى حرف مدّ بعدها من جنسها**[3]:

وسمّاه قدامةُ بنُ جعفر: (التذنيب)، وذلك أن يأتي الشاعر بألفاظٍ تقصُر عن العروض، فيضطرُّ إلى الزيادة فيها، وعَدَّه من العيوب.[4] ويرى أبو الحسن الجرجاني بعضَه من اللحن والغلط[5].

والمظفر العلوي شدَّد فيه، ولم يُجزه للمولّد إلاّ إذا نقَلَه نقلاً في ألفاظه المأثورة؛ لأنّها لغةُ القوم، ولهم التصرُّفُ فيها، وليس لنا القياسُ عليها، بل نَستعمل ما ورد عنهم نقلاً.[6] وعلى هذا ظاهر كلام ابن السراج النّحوي، فقد عدّه من الشّاذّ الذي لا يُقاس عليه[7].

وهو كقول ابن هرمة:

---

(١) نضرة الإغريض ٢٦٢.

(٢) الكتاب ٣/٣١٣، المقتضب ١/٢٨١، الأصول ٣/٤٤٤-٤٤٥، ما ينصرف وما لا ينصرف للزجاج ١٤٨ وكذا أكثر كتب النحو.

(٣) سر الفصاحة ٧١، نضرة الإغريض ٢٧٧، العمدة ٢/٢٧٦. عبث الوليد ٨٨.

(٤) نقد الشعر ٢٥٠، ونحوه في: نضرة الإغريض ٤٢٧.

(٥) الوساطة ٦١.

(٦) نضرة الإغريض ٢٧٧.

(٧) الأصول ٣/٤٥٠

وأنتَ على الغِواية حـــين تُرْمَى وعن عَيبِ الرِّجالِ بمُنتَزاحِ[1]

وقول الآخر:

وإنني حيثُما يَسرِ ي الهوى بَصَري من حيثُما نَظروا أدنو فأنظُورُ[2]

وقول الآخر:

تَنْفي يَداها الحَصَى في كلِّ هاجرةٍ نَفيَ الدَّراهيمِ تَنقادُ الصَّياريفِ[3]

وقول الآخر:

ألم يأتيـــك والأنبـــاءُ تَنْمِـــي بمـــا لاقَتْ لَبـُــونُ بَني زِيادِ[4]

وللمرزباني والعلوي في هذا الأخير تأويلٌ يوافق بعضَ النحـــويين، وهو أن أصله: (يأتيُكَ) بضمّ الياء فحذَف الضمّةَ [5].

وقول الراجز:

أقول إذْ خَرَّتْ على الكَلْكالِ يا ناقَتي ما جلْتِ مـــن مَجالِ

---

(١) سر الفصاحة ٧١. نضرة الإغريض٢٧٧. وانظر: ضرائر الشعر لابن عصفور ٣٢.

(٢) الوساطة ٦١، سر الفصاحة ٧١. نضرة الإغريض ٢٧٧. ومن كتب النحو: ضـــرائر الشعر للقزاز ١٢٧ ضرائر الشعر لابن عصفور ٣٥.

(٣) الموشح ٩٦، سر الفصاحة ٧١. العمدة ٢/٢٧٦. نضرة الإغريض ٢٧٧. الوســـاطة ٤٦٨. ومن كتب النحويين: الكتاب ٢٨/١، المقتضب٢/ ٢٥٦، ضـــرورة الـــشعر للسيرافي ٧٣. ضرائر الشعر للقزاز ١٢٨. ضرائر الشعر لابن عصفور ٣٦.

(٤) الصناعتين ١٥٧، نضرة الإغريض ٢٦٤. ومن كتب النحـــويين: الكتـــاب ٣/٣١٦، ضرورة الشعر للسيرافي ٦١ ضرائر الشعر لابن عصفور ٤٥.

(٥) الموشح ٩٥، نضرة الإغريض ٢٦٤، وهو في كتب النحو: الأصـــول ٣/٤٤٣-٤٤٤، ويُعزى إلى سيبويه وابن النحاس، كما في: الدر المـــصون ٤/٢١٢، شـــرح اللمحـــة ١/٢٨٩-٢٩٠، الأشباه والنظائر ٣/٣٢٨، واختاره أبو حيّان (الارتشاف ١/٤٢٢-٤٢٣) وابن هشام (شرح اللمحة ١/٢٨٩-٢٩٠).

يريد: (الكلكل)[1]

ومنه قول أبي تمام:

عبدُ المَليكِ بنِ صالحِ بنِ عَلِـ ـيٍّ بنِ قَسيمِ الدِّينِ في نَسبِهْ

قال ابن رشيق: فهذا سهلُ العِنان، خفيفٌ على اللسان، وإن كان الياءُ في (المليك) ضرورةً وتكلُّفًا[2].

ومثلُه تمامًا قولُ الكميت:

لا كعبدِ المَليكِ أو كَيزيـدٍ أو سُلَيمانَ بَعدُ أو كَهِشامِ[3]

ومنه قول البحتري أو علي بن الجهم في أحد تأويلاته:

يداه في الجـود ضرّتـانِ عليه كلتاهما تغارُ[4]

قال ناقده عن (ضَرَّتان): ..... وإن أمكن الكسرةَ حتى تصيرَ ياءً فهو قبيحٌ جدا.

وقول أبي نواس:

فَلَمّا خَشيِ الإيبا ءَ مِن صَحْبٍ وجُلاّسِ[5]

وإنما هو (الإباء).

وقد يكون منه قولُ ابنِ الرّقيات:

---

(١) الموشح ٩٦، نضرة الإغريض ٢٧٧. تحرير التحبير ٢٢١، ومن كتب النحو: ضرائر الشعر لابن عصفور ٣٣.

(٢) العمدة ٢/٨٣.

(٣) نقد الشعر ٢٥٠. نضرة الإغريض ٤٢٧.

(٤) عبث الوليد ٢٢٩-٢٣٠.

(٥) الوساطة ٦١.

لَم يَأتِ يَــومٌ إلّا وَعِندَهُما   لَحمُ رِجالٍ أَو يالَغان دَمــا

لعلّه أراد: (يَلغان)، ثمّ اضطرّه الوزن إلى الألف فأشبع فتحة اليـــاء، قال ابنُ حمدون: إنّه أخطأ في هـــذا، وإنّ الـــرواة أصـــلحت بيتَـــه إلى: (يُولِغان).[1]

- **حذف النون من (لكن):**

ولذلك عابُوا قول النجاشي:

فلستُ بآتيه ولا أستطيعُه   ولاكِ اسقِني إن كان ماؤُكَ ذا فَضْلِ[2]

- **حذف الياء من آخر صيغة منتهى الجموع لغير وقف:**

وبه عابُوا قول خِفاف بن ندبة:

كَنَواحِ رِيشِ حَمامة نَجديّة   ومَسَحْتُ باللّثَتَين عَصْفَ الإثمد[3]

يريد: (كنواحي). وقول مضرِّس بن ربعي:

وطِرْتُ بمُنْصُلي في يَعْمَلات   دَوامِي الأَيْدِ يَخبِطْنَ السَّرِيحــا[4]

والوجه: (الأيدي). ومثلُه:

---

(١) التذكرة الحمدونية ٧/٢٧٠. ونقل ذلك الأصفهاني في الأغاني، ونقل تلحين يونسَ له فيه.

(٢) سر الفصاحة٦٩. الموشح ٩٤، نضرة الإغريض ٢٦٨، الوساطة ٤٥٤، العمـــدة ٢/٢٦٩. ومن كتب النحويين: الأصول٣/٤٥٥. ضرورة الشعر للسيرافي٩٩. قـــال: ويقـــال: إنـــه مصنوع.

(٣) سر الفصاحة ٦٩، الموشح ٩٤. ٢/٢٦٩. العمدة ٢/٢٧٠، نضرة الإغـــريض ٢٧٢. ومن كتب النحويين: الكتاب ١/٢٧. الأصول ٣/٤٥٦ ضرورة الشعر للسيرافي ١٠٥. ضرائر الشعر للقزاز ١٤٣.ضرائر الشعر لابن عصفور١٢٠.

(٤) سر الفصاحة ٦٩. الموشح ٩٤. نضرة الإغريض ٢٧٢. ومن كتب النحويين: الكتاب ١/٢٧ ضرائر الشعر للقزاز ١٤٣. ضرائر الشعر لابن عصفور ١٢٠.

وأخو الغَوانِ متى يَشَأْ يَصْرِمْنَه وَيَصِرْنَ أعْـداهُ بُعَيـدَ وِداد[1]

يريد: (الغواني).

وفي حكمه من الأفعال قولُه:

كَفّاكَ كَفٌّ لا تُليقُ دِرهَمـاً جُودًا وأخرى تُعْطِ بالسَّيفِ الدِّما[2]

وظاهر كلام ابن السراج النّحوي أنه ليس جائزًا للشعراء المحدَثين، فقد عدّه من الشّاذّ الذي لا يُقاس عليه[3].

- **دخول نون التوكيد في الموجب دون سبب:**

كقول القطامي:

وهُمُ الرِّجال وكلُّ ذلك منهمُ يَحْزَنَّ في رَحْبٍ وفي مُتَضيِّقِ[4]

وقول البحتري:

لَأمتسِكَنْ بالوُدِّ ما ذَرَّ شارِقٌ وما ناحَ قُمْرِيٌّ وما لاحَ كَوْكَبُ[5]

في أحد تأويلاته.

وقول جذيمة الأبرش:

ربَّمـا أوفَيـتُ في عَلَـمٍ تَرْفَعَـنْ ثَـوبي شـمالاتُ[6]

---

(١) نضرة الإغريض ٢٧٢. ومن كتب النحويين: الكتاب ٢٨/١، الأصول ٤٥٧/٣. ضرائر الشعر للقزاز ١٤٣ ضرائر الشعر لابن عصفور ١٢٠.

(٢) نضرة الإغريض ٢٧٢، التذكرة الحمدونية ٢٧٢/٧.

(٣) الأصول ٤٥٠/٣، ٤٥٦.

(٤) العمدة ٢٧٦/٢.

(٥) عبث الوليد ١٠١.

(٦) العمدة ٢٧٦/٢. عبث الوليد ١٠١. ومن كتب النحويين: الكتاب ٥١٥/٣-٥١٨. الأصول ٤٥٣/٣. ضرورة الشعر للسيرافي ٧٥-٧٦، وله في البيت تأويل. ضرائر الشعر للقزاز ٨٥. ضرائر الشعر لابن عصفور ٢٩.

وظاهر كلام ابن السراج النّحوي أنه لا يجيزه للمتأخّرين، فقد عدّه من الشّاذّ الذي لا يُقاس عليه.[1]

- **التَّرخيم في غير النداء:**

وهو أن يَحذف من صُلب الكلمة حرفًا أو أكثرَ لغير سببٍ تصريفي، وهو من أقبح الضرائر، ويُسمّيه بعضُ النقاد: (التثليم)، ذلك أنّ الشاعر يأتي بأسماءٍ يَقصُر عنها العروضُ، فيضطرُّ إلى ثَلْمِها والنقصِ منها[2].

قالوا: ولا يكاد يوجد عند المحدَثين، وقال عنه ابن الأثير: وهو يَقبُح ولا يَحسُن، وإن كانت العربُ قد استعملتْه فإنه لا يجوز لنا أن نَستعملَه[3].

وهو كقول لبيد:

دَرَسَ المَنا بمُتالعٍ فأَبانِ ... فتَقادَمَتْ بالحَبْسِ فالسُّوبانِ[4]

يريد: (المنازل)، وقولِ رؤبة أو العجّاج:

.... قَواطنًا مَكّةَ من وُرْقِ الحَمِي[5]

يريد: (الحمام). وقولِ علقمة بن عبدة:

---

(١) الأصول ٣/٤٥٠، ٤٥٣.

(٢) نقد الشعر ٢٥٠، الموشح ٢٣٤، نضرة الإغريض ٤٢٥.

(٣) المثل السائر ٢/٣٦٧. ونحوه في نضرة الإغريض ٤٢٦.

(٤) نقد الشعر ٢٥٠، البديع في نقد الشعر١٧٩، الوساطة ٤٦٦. العمدة ١/٢٥٤. نضرة الإغريض ٤٢٦، عبث الوليد١٣٤.ومن كتب النحويين: الكتاب٢/٢٤٦، ضرورة الشعر للسيرافي ٨٨.

(٥) ويروى: الحما. سر الفصاحة ٦٩.الوساطة ٤٦٦. العمدة ٢/٢٦٩. نضرة الإغريض ٢٧٤. وانظر من كتب النحويين: الكتاب ١/٢٦. الأصول ٣/٤٥٨. ضرورة الشعر للسيرافي ٩١.

كأنّ إبريقَهُمْ ظَبْيٌ على شَرَفٍ مُفَــدَّمٌ بِسَبا الكَــتّان مَلْثُومُ(١)

ونحوُه قولُ البحتري:

ولَلصُّوفُ أولى بالأئمّةِ مِن سَــبا الحَرِيرِ وإنْ راقَتْ بصِبْغٍ جِسادِها(٢)

يريد: (بسبائب الكتان) و(بسبائب الحرير).

وقول الشاعر:

.... مثــلُ النَّقا لَبّدَه صَوبُ الطِّلَلْ(٣)

يريد: (الطلال). وقوله:

لَنِعْمَ الفَتى تَعْشُو إلى ضَوءِ نارِهِ طَرِيفُ بنُ مالٍ لَيلةَ الجُوعِ والخَصَرْ(٤)

يريد: (طريف بن مالك). وقول الآخر:

يُذْرِيْنَ جَندلَ حائرٍ لجُنــُوبِها فكــأنما تُذْكِيْ سَنابِكُها الحُبا(٥)

أراد: (الحُباحب). وقول الآخر:

وهذا رِدائي عنده يَســتعيرُه لِيسلِبَني عِزِّي أمالِ بنَ حَنْظَلِ(٦)

أراد: (يا مالك بن حنظلة) والأول في (مالِ) ترخيمٌ في النداء، وهو قياس في النثر والشعر، والثاني (حنظل) هو المَعيبُ عندهم.

---

(١) نقد الشعر ٢٥٠، الموشح ٢٣٤، البديع في نقد الشعر ١٧٩، المثل السائر ٣٦٧/٢، العمدة ٢٥٣/١. ٢٦٩/٢-٢٧٠. نضرة الإغريض ٤٢٥. عبث الوليد ١٣٤ برواية مختلفة. ومن كتب النحو: ضرورة الشعر للسيرافي ٨٩ .

(٢) عبث الوليد ١٣٤.

(٣) نضرة الإغريض ٢٧٤. ومن كتب النحو: ضرائر الشعر لابن عصفور ١٣٢.

(٤) الموشح ٩٨، نضرة الإغريض ٢٨٢.

(٥) المثل السائر ٣٦٧/٢. ومن كتب النحو: ضرائر الشعر لابن عصفور ١٤٣.

(٦) نضرة الإغريض ٢٨٢. ومن كتب النحويين: ضرورة الشعر للسيرافي ٨٣.

وقد ورد عند المحدثين نحوُ هذا قليلاً، والنقّاد أشدُّ له إنكارًا، كقول إسحاق بن خلف البصري:

ولُبسُ العَجاجَةِ والخافقــاتُ تُرِيك المَـــنا بِرُؤُوس الأَسَلْ(١)

قال المرزباني: أراد: (تريك المنايا)، فلم يَستوِ له البيت، وأُنكِر عليه ذلك، وقد احتجّ له قومٌ وأجازوه، ولعل المرزبانيَّ يَعني المبرّد من النحويين؛ فقد ارتضى فِعلةَ الشاعر، وقال: وهذه كلمةٌ تخِفُّ عليهم فيَحذفونها.(٢)

- **إبدال الياء من الحرف الأخير في الكلمة المخفوضة:**

وهذا من أقبح الضرائر، ولم يُبِحْه أحدٌ لمحدَثٍ أبدًا، ونصّ ابن قتيبة أنّ لايجوز للمولّد، قال عنه أبو هلال: إنّه مكروه في الاستعمال.

ومن شواهده من نصوص المتقدمين لرجل من بني يشكر:

لها أشارِيرُ مِنْ لَحْمٍ تُتَمِّرُهُ مِنَ الثّعالي وَوَخْزٌ من أَرانيها(٣)

يريد: (من الثعالبِ) و (من أرانبِها)، وقول الآخر:

ومَنْهَلٍ ليس به حَــوازِقُ ولِضَفاديْ جَــمِّه نَقــانِقُ(٤)

---

(١) الموشح ٣٤٨، نضرة الإغريض ٤٢٦.

(٢) الكامل ٢/٥٣١.

(٣) الموشح ٩٨، الشعر والشعراء ١/٤٩، الصناعتين ١٥٧، سر الفصاحة ٧٢، العمدة ٢/٢٧٤. نضرة الإغريض ومن كتب النحويين: الكتاب ٢/٢٧٣، المقتضب ١/٣٨٢. الأصول ٣/٤٦٧. ضرورة الشعر للسيرافي ١٣٥ ضرائر الشعر للقزاز ١٧٩ ضرائر الشعر لابن عصفور ٢٢٦.

(٤) الموشح ٩٨، الشعر والشعراء ١/٤٩. سر الفصاحة ٧٢. نضرة الإغريض ومن كتب النحويين: الكتاب ٢/٢٧٣. المقتضب ١/٣٨٢. ضرورة الشعر للسيرافي ١٣٦ ضرائر الشعر للقزاز ١٧٩ ضرائر الشعر لابن عصفور ٢٢٦.

يريد: (ولضفادِعِ).

- **تغيير الاسم العلم بنقص أو زيادة أو تحريف:**

وهذا في القُبح كسابقه، وأوجب النقادُ على الشاعر أن يجتنبَه[1].

ومن نماذجه التي ذكروها أن يجعل (سليمان) (سلامًا)، كما في قول الأسود بن يعفر:

ودَعا بمُحْكَمَةٍ أَمينٍ سَكُّها   مِنْ نَسْجِ داودَ أبي سَلّامِ[2]

وقول الحطيئة:

فيها الرِّماحُ وفيها كُلُّ سابِغَةٍ   جَدْلاءَ مَسرودةً مِن صُنْعِ سَلّامِ[3]

أو يَجعلُه: (سُلَيمًا)، كما في قول النابغة:

تَخَيَّرْتُ يومَ الرَّوعِ مِن كُلِّ نَثْرَةٍ   ونَسْجِ سُلَيمٍ كُلَّ قَضّاءَ ذابلِ[4]

أو يجعل (سيارًا) (سيرًا)، كما في قول المفضل النكري:

وسَائلْ بِثَعْلَبَةَ بنِ سَيْرٍ   وقد عَلقَتْ بثَعْلَبَةَ العُلُوقُ[5]

أو يجعل (إسرائيل): (إسرال) كما في قول أمية بن أبي الصلت:

---

(١) نقد الشعر ٢٥١، نضرة الإغريض ٤٢٥-٤٢٦.

(٢) نقد الشعر ٢٥١، البديع في نقد الشعر ١٧٩. سر الفصاحة ٧٢، العمدة ٢/٢٦٩، حلية المحاضرة ٢/٨. نضرة الإغريض ٤٢٦، تحرير التحبير ٢٢١.

(٣) الرسالة العذراء ٢١، حلية المحاضرة ٢/٨. الوساطة ١٣، ومن كتب النحو: ضرورة الشعر للسيرافي ١٤٤ ضرائر الشعر للقزاز ٢١٢. ضرائر الشعر لابن عصفور ٢٣٩.

(٤) نقد الشعر ٢٥١، البديع في نقد الشعر ١٧٩. الرسالة العذراء ٢١، حلية المحاضرة ٢/٨. الوساطة ١٣، العمدة ٢/٢٦٨. نضرة الإغريض ٤٢٦، ومن كتب النحو: ضرائر الشعر للقزاز ٢١٢. ويروى: (وكلّ صموتٍ نثلة تبعيّةٍ...) ويروى: (ذائل).

(٥) الرسالة العذراء ٢١، حلية المحاضرة ٢/٧.

لا أرى مَن يُعِــينني في حَيــاتِي   غَــير نَفْسِيْ إلاّ بَني إسْرالِ[1]

أو يجعل (صَوْران) مخفَّفَ الواو (صَوَّران) مُثَقَّلَها، كما قال الهذلي:

مَآبُهُ الــرُّومُ أو تَنوخُ أو الْــ   آطامُ مِنْ صَــوَّرَانَ أو زَبَــدُ[2]

أو يجعل (سبأ): (سباء) فيمدُّها، كما قال البحتري:

ولَوْ لم تُدافِعْ دُونَها لَتَفــَرَّقَتْ   أياديْ سَبًا عنها سَباءُ بنُ يَشْجُبِ

قال المعري: ما علمتُ أحدًا من الشعراء مَدَّ (سبأ)، وإنما يَــستعمله الفصحاءُ مهموزًا بغير مَدّ، مع أنه جوّزه في القياس[3].

أو يجعل (أجأ) وهو الجبل المشهور: (آجا)، كما في قول البحتري:

كالرَّفيقَين في رَفيقَينِ مــن آجا   وسَلْــمَى لم يُوجِــفا في عُقُوقِ

قال المعري: والشعراء يجترئون على تغيير الاسم العلَم، ولو قــال: (من أجًا) ليس بعد الهمزة الأولى مدّةٌ، بل هي على مثال: (رحًى) لكان ذلك سائغًا عند الخليل وطبقته، لكنّ أبا عبادة قال ما قال خوفًــا مــن الزِّحاف، مع أنّ الكسْر قد ورَد في ديوانه، وهو شَرٌّ من الزِّحاف.[4]

أو يزيد (أل) في العلَم، كما زاده أبو تمام في (طوس) من قوله:

شامَتْ بُروقَك آمالي بِمصْرَ ولَو   أضحَتْ على الطُّوسِ لم تَستَبعِدِ الطُّوسا[5]

أو يجعل المفرد مثنى، كما فعل أبو نواس في قوله:

فمَا نَجَدَت بالماء حتى رأيتُها   معَ الشّمسِ في عَيَني أَباغَ تَغــورُ

---

(١) نقد الشعر ٢٥٠. الموشح ٢٣٤.

(٢) الوساطة ٤٦٨.

(٣) عبث الوليد ٦٤.

(٤) عبث الوليد ٣٣٦.

(٥) الموازنة ١/٢٨.

و(عين أباغ) مُوحَّدةٌ، لا مُثنّاةٌ، نَقَل المرزبانيُّ عنه قوله: حرَصتُ على أن يقعَ لي في الشعر: (عين أباغ)، فامتنعَتْ عليَّ، فقلتُ: (عينَي أباغ).[1]

ومِن بعيده -وكلُّه بعيدٌ- قولُ دريد:

فإن تُعقِبِ الأيّامُ والدَّهْرُ تَعلَموا بَني قارِبٍ أنّا غِضابٌ بِمَعْبَدِ

يريد: (بعبد الله) فغيّر اسمَه، كما ترى.[2] ومثلُه قولُ حسّان:

مِنْ مَعْشَرٍ لا يَغْدِرونَ بِذِمَّةٍ للحارِثِ بْنِ حُبَيِّبِ بنِ سُحامِ

وإنّما هو: (حَبيب)[3]، ولولا أنّ أبا الحسن الجرجانيَّ قد عَدّ هذين البيتين الأخيرين ممّا احتُمِل للشعراء لاعتقدتُ أنّه خَطأٌ عِلْمِيٌّ منهم في معرِفة الاسمِ الصحيح وضبط أسماء الأعلام.

ويُلحَق بالتغيير ما وقع في غير الأعلام، ومنه قولُ الفرزدق:

وما فارقْتُها شِبَعًا ولكِنْ رأيتُ الدَّهْرَ يأخُذُ ما يُعارُ

أراد: (يُعير)، فغيّر بناءَه، وعدّ ذلك أبو الحسن الجرجاني ممّا احتُمل للشعراء من التغيير.[4] ومثلُه أيضا قولُه:

تَبْكي عليه الشَّمسُ والقَمَرُ الذي به يُبْهِجُ السَّارُون لَيلَ التَّمائِمِ

أراد: (التمام)، فزاد الياءَ[5].

---

(١) الموشح ٤٢٣.

(٢) الوساطة ٤٦٩. حلية المحاضرة ٧/٢. ومن كتب النحو: ضرورة الشعر للسيرافي ١٤٥ ضرائر الشعر لابن عصفور ٢٣٩.

(٣) الوساطة ٤٦٩.

(٤) الوساطة ٤٦٩.

(٥) الوساطة ٤٦٨.

- **همز غير المهموز:** [1]

ومن بعيدِه وقليلِه قولُ الشاعر:

يا دارَ سَلمى بدَكاديكِ البُرَقْ — سَقيًا وإنْ هيَّجْتِ شَوقَ المُشْتَئِقْ[2]

يريد: (المشتاق)، وكذا قولُ العجاج:

.... — وخِنْـــدِفُ هـــامةُ هذا العـــألَمِ[3]

- **حذف الواو أو الياء من الضمير المنفصل: (هو) و (هي):**[4]

وقد نصُّوا على أنه أقبحُ من حذف الإشباع في المتـــصل[5] (وهـــو الذي سَبق في الضرائر الحسنة)، ومن المعيب فيه هنا قولُه:

فبيناهُ يَشْرِي رَحْلَه قال قائلٌ — لِمَـــنْ جَمَلٌ رِخوُ المِلاطِ نَجيبُ[6]

أراد: (فبينا هو). وقوله:

.... — دارٌ لسُعْـــدى إذْ هِ من هَواكا[7]

---

(١) الشعر والشعراء١/٤٨. العمدة ٢/٢٧٥.

(٢) العمدة ٢/٢٧٥. ومن كتب النحو: ضرائر الشعر لابن عصفور ٢٢٢.

(٣) طبقات الشعراء ١/٧٩. ومن كتب النحو: ضرائر الشعر لابن عصفور ٢٢٣.

(٤) الموشح ٩٣، ٩٤ العمدة ٢/٢٧٠. نضرة الإغريض ٢٧٢.

(٥) العمدة ٢/٢٧٠. ونحوه في الأصول ٣/٤٦٠. وضرائر الشعر لابن عصفور ١٢٥، ١٢٧.

(٦) العمدة ٢٧٠-٢٧١، الموشح ٩٣، وكأنه لم يفرق فيه بين المنفصل والمتـــصل. نـــضرة الإغريض ٢٦١، برواية: (رجو الملاط ذلول) وهو يجيزه للمولّد كما سيأتي. وانظر من كتب النحويين: الأصول ٣/٤٦٠، جعله أبعدَ من حذف الإشباع في المتصل. ضرورة الشعر للسيرافي ١١١ ضرائر الشعر للقزاز ١٥١ ضرائر الشعر لابن عصفور ١٢٦.

(٧) نضرة الإغريض ٢٧٢. ومن كتب النحويين الكتاب ١/٢٧. الأصول ٣/٤٦١. ضـــرورة الشعر للسيرافي ١١١، ضرائر الشعر للقزاز ١٥٢ ضرائر الشعر لابن عصفور ١٢٦.

أراد: (إذ هي). ويَظهر أنّ بعضهم أجازه للشاعر المولَّد[1].

- **حذف الألف من ضمير المؤنثة المتصل:**

وصرَّحوا بأنّه أقبحُ من الذي قبلَه، كما في قوله، أنشده قطرب:

أمَا تَقولُ به شاةٌ فيأكُلها ... أو أن تبيعهَ في بعض الأراكيبِ[2]

أراد: (أن تبيعها)، قال ابن سنان: ولا يجوز استعمالُ هذا للمحدَث لشُذوذه وقُبحه.

- **فكّ إدغام المدغَم لغير سبب تصريفي:**

وانتُقد لأجله عدّةُ أبيات، وُصِف بعضُها بالرداءة، منها قول البحتري:

إنْ أقْلَلُوا هَيبةً أو أكثَروا لَغَطًا ... أصغَى بحامٍ وردَّ القولَ عن فَهَمِ[3]

وقولُ أبي الطيّب:

إنّ شَكْلي وإنّ شَكْلَك شتّى ... فالزَمي الخُصَّ واحفَظي تَبْيَضِضيْ[4]

أراد: (تَبْيَضِّي)، ومنه في القديم قولُ زهير:

لم يَلْقَها إلاّ بشِكَّة باسِلٍ ... يَخْشى الحَوادِثَ حازِمٌ مُسْتَعْدِدُ[5]

---

(١) نضرة الإغريض ٢٦١. ويدل على ذلك أيضًا كلامُ ابن رشيق، يقول: ويجوز له حذف الياء والواو من المضمر المذكر لكثرته واطراده. (العمدة ٢/٢٧١).

(٢) العمدة ٢/٢٧١. ومن كتب النحويين: ضرائر الشعر لابن عصفور ١٢٥. وقال عنه: إنه من قبيح الضرائر.

(٣) عبث الوليد ٤٥٨. ورواه روايةً أخرى: (إن قلّلوا) فلا ضرورة فيه.

(٤) الوساطة ٤٦٧. وعبّر عنها بزيادة الضاد. وراجع من كتب النحو: ضرائر الشعر لابن عصفور ٥٥.

(٥) عبث الوليد ٤٥٨.

أراد (مستعدُّ)، وقولُه أيضا:

ثُمَّ استَمَرُّوا وقالوا إنّ مَشْرَبَكُمْ ماءٌ بِشَرْقِيِّ سَلْمَى فَيْدُ أو رَكَكُ[1]

أراد: (أو ركٌّ) وهو اسمُ موضع، وليس هذا موضعَ إظهار التضعيف عند أكثر النحويين، كما يقول أبو الحسن الجرجاني.

ومن المعيب بفَكِّ الإدغام أيضًا قولُ قعنب بن أم صاحب:

مَهْلاً أعاذِلَ قد جَرَّبْت مِن خُلُقِي أنّي أجــودُ لأَقوامٍ وإنْ ضَنِنُوا[2]

أراد: (وإن ضنُّوا)، ومثلُه قولُ العجاج الراجز:

.... تَشْكُو الوَجَى من أظْلَلٍ وأظْلَلِ[3]

أراد: (الأظلّ)، وهو باطن خفّ البعير. وقولُ الراجز:

.... الحمْــدُ للهِ العَلِيِّ الأَجْلَلِ[4]

---

(١) الوساطة ٤٦٩. ومن كتب النحويين: الأصول ٤٤٩/٣. ضرورة الشعر للسيرافي ٥٤. ضرائر الشعر للقزاز ١١٩. ضرائر الشعر لابن عصفور١٨.

(٢) الصناعتين ١٥٧، سر الفصاحة ٧٣، الموشح ٩٤، نضرة الإغريض ٢٧٥.الوساطة، ٤٦٦ ومن كتب النحويين: الكتاب ٢٩/١ ، ٥٣٥/٣. المقتضب ٢٨٠/١، ٣٥٤/٣، الأصول ٤٤١/٣، ضرورة الشعر للسيرافي ٥٨، ضرائر الشعر للقزاز ١٧٢ ضرائر الشعر لابن عصفور ٢٠.

(٣) الصناعتين١٥٧، العمدة ٢٧٥/٢، ومن كتب النحويين: الكتاب ٥٣٥/٣. المقتضب ٣٥٤/٣، ضرورة الشعر للسيرافي٥٩. ضرائر الشعر للقزاز ١٧٣. ضرائر الشعر لابن عصفور٢٠.

(٤) الموشح ٩٤. نضرة الإغريض ٢٧٥. وانظر الإيضاح في علوم البلاغة ٦. ومن كتب النحويين: المقتضب ٢٧٩/١، الأصول ٤٤٢/٣، ضرورة الشعر للسيرافي ٥٨. ضرائر الشعر للقزاز ١٧٢.

- **كسر نون جمع المذكر السالم:**

نصّ العلوي أنه لا يجوز للمولّد، وأنه لحْنٌ،[1] كقول الشاعر:

عَرَفْنا جَعفَرًا وبَني أبيهِ ... وأنكَرْنا زَعانِفَ آخَرِينِ[2]

وقولِ سحيم بن وثيل:

ومــاذا تَدّري الشُّعَــراءُ مِنّي ... وقد جــاوَزْتُ حَدَّ الأَربَعينِ[3]

وقول الفرزدق:

ما سَدَّ حَيٌّ ولا مَيْتٌ مَسَدَّهما ... إلاّ الخَلائفُ مِن بعد النَّبيينِ[4]

وقول العدواني:

إنّي أبِيٌّ أبِيٌّ ذو مُــحــافظــةٍ ... وابنُ أَبِيٍّ أبِيٍّ مــن أَبِيّــينِ[5]

وقد اشتُهر في كتب النحويين كونُ هذا جائزًا للشاعر، أو أنه لغــةٌ من لغات العرب.

- **النصب بـ (أن) المضمرة بعد فاء السببية بعد الإيجاب:[6]**

ومنه قول طرفة:

لنا هَضْبَةٌ لا يَنزِلُ الذُّلُّ وَسْطَها ... ويَأوِي إليها المُستَجيرُ فَيُعْصَما[7]

---

(١) نضرة الإغريض ٢٥٥.

(٢) نقد الشعر ٢١٢. نضرة الإغريض ٢٥٥.

(٣) الموشح ٢٤، نضرة الإغريض ٢٥٥نقد الشعر ٢١٢، وربما أوردوها بالفتح، وجعلوها من باب الإقواء، وهو اختلاف حركة الرويّ، كما في طبقات فحول الشعراء.

(٤) الموشح ٢٤. نضرة الإغريض ٢٥٥.

(٥) الموشح ٢٤.

(٦) العمدة ٢/٢٧٦.

(٧) العمدة ٢/٢٧٦.

وقول الآخر:

سَـأتْرُكُ مَنزِلي لِبَـني تَمِـيمٍ ... وألحَـقُ بالحِـجاز فأَستَريحا[1]

- **تنوين ما لا يُنوّن:**[2]

كتنوين نونِ جمع المذكر السالم وما أُلحِق به، كما في قول أبي تمام:

ستِّينَ ألفًـا وسَـبعينًا ومثلُهما ... كتائبُ الخَيل تَحميها الأَراجيلُ[3]

قال الآمدي: نوّن النون من (سبعين)، وهذا لا يُسَوَّغُه محدَثٌ.

ومثله تنوينُ نونِ المثنى، وبه انتُقِد البحتريُّ في أحد تأويلاتِ قولِه:

يَداه في الجُـود ضَـرَّتانٍ ... علـيه كلـتاهـما تَغـارُ[4]

قال الناقد المعري: إنْ نَوَّنَ فلم يأتِ تنوينُ حركةِ الاثنين إلاّ أن يقع في القوافي .... وهي لغة رديئة، وإن أمكنَ الكسرةَ حتى تصيرَ ياءً فهــو قبيحٌ جدا ....(وسَبَقَ هذا في موضعه من الضرائر، وهو الإشباع) وإن لم يُنَوِّن و لم يُلحِق ياءً كان في الوزن اختلالٌ، لا يعرف الفحولُ مثلَه.

- **حذف علامة الإضمار الواو عند الوقف:**[5]

وهذه بعيدةٌ لا تباح للمحدَث، وإنما هي للمتقدِّمين فحسب، كما في قول الراجز:

---

(١) العمدة ٢/٢٧٦. ومن كتب النحويين: الكتاب ٣/٣٩، المقتضب ٢/٢٢-٢٣، الأصول ٣/٤٧١، ضرورة الشعر للسيرافي ١٩٥ ضرائر الشعر للقزاز ٢٠٦ ولابن عصفور ٢٨٤.

(٢) الموازنة ١/٣٠.

(٣) الموازنة ١/٣٠.

(٤) عبث الوليد ٢٢٩-٢٣٠.

(٥) العمدة ٢/٣١٠. وانظر: سرقات أبي نواس ١٣٥-١٣٦.

.... كريمــةٌ قَــدْرُهُم إذا قَــدَرْ

يريد: (إذا قدَرُوا)، ونقَل ابنُ رشيق عن أبي عبد الله السمين، وقــد سألَه عن هذا: لايجوز حذفُ هذه الواوِ إلاّ في أشدّ ضرورة، للعــربِ لا للمولَّدين؛ لأنها علامةُ جمعٍ وإضمار، فحذفُها يَلتبس بالواحد، قال: وهذا مذهبُ سيبويه والبصريين[1].

ونقل القزاز من النحويين أنّ بعضَهم أجازَها في الكلام، قال: فأمّا في الشعر فكثير[2].

- **إدخال (أل) على الفعل المضارع:**[3]

وهو كسابقِه مكروهٌ، لم يَتسامح فيه النقادُ لمتأخّر، وإنمــا اخــتُصَّ بشعرِ بعض المتقدّمين، كقول ذي الخرق الطهوي:

يَقول الخَنا وأبغضُ العُجْمِ ناطقًا ... إلى ربّنا صَوتُ الحِمارِ اليُجَدَّ عُ[4]

وعَدّه الآمدي خطأً[5]، وقال السيرافي: هو من أقبح الضرورات[6].

- **فصل الضمير الممكنِ اتصالُه:**[7]

- **تخفيف المشدّد في حشو الكلمة:**

وصَفه ابنُ رشيق بأنه مكروهٌ جدًا[8]، ولذلك عِيب على البحتري قولَه:

---

(١) العمدة ٢/٣١٠.

(٢) ضرائر الشعر ١٩٥.

(٣) سر الفصاحة ٧٤.

(٤) سر الفصاحة ٧٤. الوساطة ٦.

(٥) الوساطة ٦.

(٦) ضرورة الشعر للسيرافي ١٦٥-١٦٦.

(٧) الرسالة العذراء ٢١.

(٨) العمدة ٢/٢٦٩.

فكيفَ وذاكَ الرأيُ لم تَستَبِدْ به ... مُشيرًا وذاك السَّيفُ لم يُتقلَّدِ

أراد: (لم تستبدَّ به) فخفَّفَ، قال: وهذا لا يجــوز إلاّ في القافيــة المقيّدة، كما قال عمر بن أبي ربيعة:

واستَبَــدَّتْ مَــرَّةً واحــدةً ... إنما العــاجزُ مَنْ لا يَستَبِدْ [١]

وبعضُهم منعَه مطلقًا، وعَدّه لحنًا، نقلَ المزباني قولَ المبرد: كان أبو نواس لحّانةً، فمن ذلك قوله:

فما ضَرَّها ألاّ تكونَ لجَرْوَلٍ ... ولا المُزَنِيْ كَعْــبٍ ولا لزِيــادِ

قال: لَحَن في تخفيفه ياءَ النسب في قوله: (المزني) في حشوِ الــشعر، وإنما يجوز هذا ونحوُه في القوافي...[٢]

وقد سَبَقَ عَدُّه من الضرائر الحسنةِ إذا كان في آخرِ الكلمــة، ولا أرى ضرورةَ البيت السابق حسنةً؛ لأنه انضَمّ إليها زوالُ حركة الإعراب -وهي ضرورة أخرى سبقَتْ-؛ لأنّ الكلمة بعد التخفيف صــارت في حكم المنقوص.

- **حذف النون من (من) إذا وليتها اللامُ الساكنة:**

كقول المرقش الأكبر:

لم يُشْجِ قَلبي مِلْحــوادثِ إلاّ صاحبي المــتروكُ في تَغْــلَمْ

(١) عبث الوليد ١٤٤.

(٢) الموشح ٢٦٨.

أراد: (من الحوادث)،وقول الآخر:

كأنّهما مِــلآنَ لم يتغَــيَّرا وقد مَرَّ للدّارينِ من بَعدنا عَصْرُ

أرد: (من الآن)، فحذَف، وقولِ الآخر:

أبلغْ أبا دخْتَنُــوشَ مَألُكَةً غيرَ الذي قد يُقال ملْــكَذِب[1]

أراد: (من الكذب)، وعَدَّه العلويُّ جائزًا للمولّد.[2]

- **إثبات نون العدد المثنى ونصب مميِّزه الذي يستحق الجرَّ لأنه مضاف إليه:**

كقول الشاعر:

.... عندي لها مائتان ثَوبًا مُعْلَما[3]

- **حذف الواو بعد الضمّ في حشو الكلمات:**

كقول الأخطل:

كلَمْعِ أيديْ مَثاكيلٍ مُسَلَّبةٍ يُبْدِينَ ضَرْسَ بَناتِ الدَّهر والخُطُبِ[4]

يريد: (الخطوب). ونحوه قولُ رؤبة:

.... حتى إذا بُلَّتْ حَــلاقيمُ الحُــلُقْ[5]

---

(١) الأبيات الثلاثة في نضرة الإغريض ٢٦٧. وانظر من كتب النحويين: ضرائر الشعر لابن عصفور ١١٤-١١٥.

(٢) نضرة الإغريض ٢٦٧.

(٣) نضرة الإغريض ٢٦٦. ونحوه في غير هذا البيت مــن كتــب النحــويين: الكتــاب ١٦١/٢-١٦٢، ٢٠٨/١. المقتضب ١٦٦/٢-١٦٧. ضرائر الشعر للقــزاز ١٢٩-١٣٠.

(٤) نضرة الإغريض ٢٧٢. ومن كتب النحو: ضرائر الشعر لابن عصفور ١٢٩.

(٥) العمدة ٢٧٤/٢، نضرة الإغريض ٢٧٢. ومن كتب النحو: ضرائر الشعر لابــن عــصفور ١٢٩.

يريد: (الحلوق). وقول الآخر:

إنّ الفقيرَ بيننا قاضٍ حَـــكَمْ — **أنْ نَرِد المـــاءَ إذا غاب النُّجُمْ**[1]

يريد: (النجوم).

- **حذف النون من (يكن) وبعدها ساكن:**

كقول المتنبي:

جَلَلاً كما بي فَلْيكُ التَّبريحُ — **أغذاءُ ذا الرَّشَأ الأغَنِّ الشِّيحُ**[2]

قال ابن وكيع: هذا البيت فيه عيوبٌ، منها: حذْف النــونِ مــن (يكن)؛ لأنها قويةٌ بالحركة اللازمةِ لالتقاء الساكنين، وعيبٌ آخر: أنّهــا حذَفَها مع الإدغام، وهذا غيرُ معروف؛ لأنه قيــل في بــني الحــارث: (بلحارث)، ولم يُقَل في بني النجار: (بلْنجّار)، وهاهو قد قال: (فليــك التبريح)، ولم يكن علمُه بالعربية طائلاً[3].

وقال علي الجرجاني: إنّ هذا البيتَ ممّا أنكَره أهلُ العلم علــى أبي الطيب واستضعفوه، وقال نقلاً عن أهل الإعراب: حذفُ النــون مــن (يكن) إذا استقبلتْها الألفُ واللامُ خطأٌ عند النحويين، لأنها تتحــرّك إلى الكسر، وإنما تُحذَف استخفافًا إذا سَكَنتْ.[4] وقال العلــوي: إنّ أبــا الطيب أخطأ في ذلك، وسَلَك منه ما ليس للمولّد سُلوكُه، والواجبُ أن يجتنبَ ما سَلَكه من هذه الضرورة.[5]

---

(١) نضرة الإغريض ٢٧٢. ومن كتب النحو: ضرائر الشعر لابن عصفور ١٢٩.

(٢) الوساطة ٤٥٤، نضرة الإغريض ٢٦٨. يتيمة الدهر ١/١٥٦.

(٣) المنصف ٢٨٨.

(٤) ونحوه في الوساطة ٤٥٤.

(٥) نضرة الإغريض ٢٧١. واعتذر عنه القزاز فأطال، في ضرائر الشعر ٤٢-٤٣، ١٢٤.

ونحوُ قولِ المتَنبي قولُ شاعر قديم، وهو حسيل بن عرفطة:

لم يكُ الحَقُّ سِوى أن هاجَه   رَسْمُ دارٍ قد تَعَفَّى بالسَّرَرْ(١)

- **إثبات نون الجمع في الإضافة:**

كقول الشاعر:

همُ القائلونَ الخَيرَ والآمِرونَهُ   إذا ما خَشَوا من مُحْدَثِ الأمْرِ مَفْظَعا(٢)

قال العلوي: وهو من الضرورات التي لم تُستَحسَن.

- **حذف النون من تثنية (الذي) وجمعه:**

كقول الأخطل:

أبَني كُلَيبٍ إنّ عَمَّيَّ اللّــَذا   قَتــلا المُلوكَ وفَكّكا الأَغلالا(٣)

ومنه بيت الكتاب:

وإنّ الذي حانَتْ بِفَلْجٍ دِماؤُهُم   هُمُ القَومُ كُلُّ القَومِ يا أمَّ خالِدِ(٤)

وعلى هذا قال أبو الطيب:

ألستَ من القَومِ الذي مِنْ رِماحِهِمْ   نَداهُمْ ومِنْ قَتْلاهُمُ مُهْجَةُ البُخْلِ(٥)

- **حذف الياء من (الذي) و(التي):**

كقوله:

---

(١) المراجع السابقة.

(٢) الموشح ٩٥. نضرة الإغريض ٢٧٥، ومن كتب النحو: ضرورة الشعر للسيرافي ٥٠. ضرائر الشعر للقزاز ١٢٩. ضرائر الشعر لابن عصفور ٢٧.

(٣) العمدة ٢/٢٧١.

(٤) العمدة ٢/٢٧١.حلية المحاضرة ٢/٢٣.

(٥) العمدة ٢/٢٧١-٢٧٢.

فَظَلْتَ في شَرٍّ من اللَّذْ كِيدا كاللّـــذْ تَزَبَّى زُبْيَةً فاصطِيدا[1]

وقوله:

فقُلْ للَّتْ تَلُومُكَ إنّ نَفْسِي أراها لا تُعَـوَّذُ بالتَّمِـيمِ[2]

وعِيبَ به قولُ المتنبي:

وإذا الفتى طَرَحَ الكَلامَ مُعَرِّضًا في مَجْلِسٍ أخَذَ الكَلامَ اللَّذْ عَنَا

قال ابن سنان بعد أن صرّح بعَيب البيت: إنّ (اللّذ) في (الذي) لغةٌ شاذّةٌ قليلة[3]، وهذا الغالبُ في كتب النّحو أنّها لغةٌ من لغـــات العـــرب فيها، وأنّها ليست ضرورة من الضرائر.

- **حذف التاء والياء من (اللواتي):**

كقول الشاعر:

جَمَعْتُها مِنْ أَيْنُقٍ غِزارِ من اللَّوا شُرِّفْنَ بالصِّرارِ[4]

- **تأنيث المذكّر على بعض التأويل:**

كقول الشاعر:

وتَشْرَقُ بالقَوْلِ الذي قد أذعتَه كما شَرِقَتْ صَدْرُ القَناةِ مِنَ الدَّمِ[5]

قال ابن سنان: وهذه صفةُ نقصٍ يجب اطّراحُها.

---

(١) العمدة ٢/٢٧٣، حلية المحاضرة ٢/٢٣، سر الفصاحة ٧١.

(٢) العمدة ٢/٢٧٣.

(٣) سر الفصاحة ٧١.

(٤) العمدة ٢/٢٧٣.

(٥) سر الفصاحة ٧٤.

- **تذكير المؤنث:**

ومنه قول عامر بن جوين الطائي:

فلا مُــزْنَةٌ وَدَقَــتْ وَدْقَهــا ... ولا أرضَ أبْقَــلَ إبْقالَهــا[1]

قال ابن سنان: وهذه صفةُ نقصٍ يجب اطِّراحُها.

ومنهم من يراها ضرورةً مستحسنة يَحِقّ للمولَّد القياسُ عليها، وتأوّلــه بأنه ذكَّرَ؛ لأنه عَنى بالأرض المكانَ، غيرَ أنه ردّ الهاءَ على لفظ (الأرض)[2].

- **القلــب:**

جعَله المرزباني وجعفرُ بن قدامة وغيرُهما من عيوب الشعر، وهــو أن يَضطر الوزنُ الشعريُّ إلى إحالة المعنى، فيقلبُه الشاعر إلى خلاف ما قصَده به.

وعدّ الآمديُّ بعضَه قبيحًا من قبيل الغلَط، ولا يجوز في الشعر، كما سترى في سرْد أبياته، وقال: المتأخر لا يُرخَّص له في القلب؛ لأن القلــبَ إنما جاء في كلام العرب على السَّهو، وهو مستكرَه، والمتأخرُ إنما يَحتذي على أمثلتهم، ويَقتدي بهم، وليس ينبغي له أن يتبعَهم فيما سَهَوا فيــه[3]. وذكر ابنُ سنان أنه ينافي ما اشترطوه من وضْع الألفاظ موضعَها، وأنــه يُفسِد المعنى ويَصرِفه عن وجهه[4].

وقد ذكر النقادُ فيه عدةَ أبيات، وجهُ العيب فيها واحــد، وهــذا سرْدُها:

---

(١) سر الفصاحة ٧٤. ومن كتب النحويين: الكتاب ٢/٤٦.

(٢) نضرة الإغريض ٢٨٦.

(٣) الموازنة ١/١٧٩، وذكر مناقشة قيّمة لدعوى ورود القلب في القرآن. ونحوه في سر الفصاحة ١٠٥-١٠٦.

(٤) سر الفصاحة ١٠٤.

- قول عروة بن الورد:

فلو أني شَهِدتُ أبا سعادٍ ... غـــداةَ غَدا بُمهجَته يَفُــوقُ

فَدَيتُ بِنَفْسه نَفْسِي ومالي ... ومـــا آلوكَ إلاّ ما أُطيـــقُ(1)

أراد: (فديتُ نفسَه بنفسي) فقلَب المعنى.

- قول الحطيئة:

فلمّا خَشِيتُ الهُونَ والعَيرُ مُمْسكٌ ... على رَغْمه ما أثبَتَ الحَبلَ حافِرُهْ(2)

أراد: (الحبلُ حافرَه). وقال الأصمعي ليس فيه قلبٌ، وإنما المراد: أنّ الحافرَ ردَّ الحبلَ، ومنعَه أن يخرُج من اليد والرجل.(3) وعَدَّ الآمديُّ القلبَ في هذا البيت مستساغًا حسنًا.

- قول أبي ذؤيب:

ولا يَهْنَأُ الواشُون أنْ قد هَجَرْتُها ... وأظلمَ دُوني لَيلُهـــا ونَهارُهـــا(4)

كان ينبغي أن يقول: (وأظلمَ دونها ليلي ونهاري).

---

(1) الموشح ٨٥، نقد الشعر ٢٥٢. حلية المحاضرة ١٤/٢ وعزاه للعباس بن مرداس. سـر الفصاحة ١٠٤. تحرير التحبير في صناعة الشعر والنثر ٢٢٣، وانظر: الإيضاح في علوم البلاغة ومن كتب النحو: ضرائر الشعر لابن عصفور ٢٦٩.

(2) الموشح ٨٥، نقد الشعر ٢٥٢. حلية المحاضرة ١٣/٢-١٤. الموازنة ١٨٠/١، ونحوه في سر الفصاحة ١٠٦ ومن كتب النحو: ضرائر الشعر لابن عصفور ٢٧١.

(3) حلية المحاضرة ١٣/٢-١٤.

(4) عيار الشعر ١٦٣. الصناعتين ٩٩.

• قول المجنون:

يَضُمُّ إليَّ اللّيلُ أطفالَ حُبِّكُمْ ... كما ضَمَّ أزْرارَ القَميصِ البَنائِقُ[1]

أراد: (كما ضمّ البنائقَ أزرارُ القميص).

• قول ابن الرقيّات:

أسلَمُوها في دِمَشْقَ كمـــا ... أسْلَمَـــتْ وَحْشيّـــةٌ وَهَقَـــا[2]

أراد: كما أسلمَ الوهَقُ الوحشيةَ. و(الوَهَق): حَبلٌ تُصاد به الـــدوابُّ. وقال الأصمعي: إنه ليس من القلب؛ بل معناه: أسلمَتْ فنَجَـــتْ، أي: لم تَقع فيه[3].

• قول المتنبي:

وعَذلْتُ أهلَ العِشْقِ حتّى ذُقتُه ... فعجِبْتُ كيف يموتُ من لا يَعْشَقُ[4]

قالوا في بعض التأويلات: أراد: (كيف لا يموتُ من يَعشق).

• وقول أبي تمّام:

طَلَلَ الجَميعِ لقد عَفَوتَ حَميدا ... وكَفَى على رُزْئي بِذاكَ شَهيدا[5]

أراد في بعض التأويل: (وكفى برزئي شاهدًا).

---

(١) الموشح ٨٥.

(٢) حلية المحاضرة ٢/١٣. الوساطة ٤٨٣. ومن كتب النحو: ضرائر الشعر للقزاز ١٩٧.

(٣) حلية المحاضرة ٢/١٤.

(٤) الوساطة ٤٨٢-٤٨٣. وفيه بحث طويل. سر الفصاحة ١٠٦.

(٥) الموازنة ١/١٨٠، سر الفصاحة ١٠٥.

• قول القطامي:

فَلَمّا أنْ جَرَى سِمَنٌ عَليها كما بَطَّنْتَ بالفَدَنِ السِّياعا[1]

أراد: (كما بَطَّنتَ بالسياع الفدَنَ) وهو القصر، والسياع: الطين.

• قول الأخطل:

مثلُ القَنافِذِ هَدّاجونَ قد بَلَغَتْ نجْرانَ أو بَلَغَتْ سَوآتِهِمْ هجَرُ[2]

أراد: (بلغتْ سوآتُهم هجرَ).

• قول الآخر، أنشده أبو عمرو بن العلاء:

رأيتُ بَني شُرَحْبيلَ بنِ عَمرٍو تَمارَوا، والفُجورُ مِن التّمارِي[3]

أي: (والتماري من الفجور).

• قول الآخر:

ومَهْمَهٍ مُغبَــرَّةٍ أرْجــاؤُهُ كأنَّ لــونَ أرْضِهِ سَــماؤُهُ[4]

أراد: (كأنّ لونَ سمائه في غبرها لونُ أرضه). واستحسن القلبَ فيه الآمديُّ واستساغه.

• قول خداش بن زهير:

---

(١) حلية المحاضرة ٢/١٣. ومن كتب النحو: ضرائر الشعر لابن عصفور ٢٦٨.

(٢) حلية المحاضرة ٢/١٤. الوساطة ٤٨٣. ومن كتب النحويين: الأصول ٣/٤٦٤. ضرورة الشعر للسيرافي ١٧٣ ضرائر الشعر لابن عصفور ٢٦٨.

(٣) حلية المحاضرة ٢/١٤. ومن كتب النحو: ضرائر الشعر لابن عصفور ٢٧٠.

(٤) الموازنة١/١٧٩، واستحسنَ القلبَ في البيت أيضًا القزوينيُّ في الإيضاح في علوم البلاغة وانظر من كتب النحو: ضرائر الشعر لابن عصفور ٢٦٨.

وتَركَبُ خَيلاً لا هَوادَةَ بَينها وتَشْقَى الرِّماحُ بالضَّياطِرَةِ الحُمْرِ[1]

وإنّما الضياطرة – وهم ضِخام الرجال- هم الذين يَشقون بالرمـــاح، فتنالُهم وتصيبُهم. ويرى الآمدي أنّه في هذا البيت من باب الغلـــط، ولا يجوز في الشعر.

- قول الفرزدق يصف ذئبًا:

وأَطْلَسَ عَسّالٍ وما كان صاحِبًا رَفَعْتُ لنارِي مُوهِنًا فَأَتاني[2]

وإنما النار هي التي رفعَها للذئب. ويرى الآمدي أنّه في هذا البيت من باب الغلَط، ولا يجوز في الشعر.

- قول الآخر:

كانت فَريضةَ ما تقولُ كما كان الزِّناءُ فَريضةَ الرَّجْمِ[3]

وإنما الرجم فريضة الزناء. ويرى الآمدي أنّه في هذا البيت من بـــاب الغلط، ولا يجوز في الشعر.

- قول الأعشى:

وكلُّ كُمَيتٍ كأنّ السّليـــ ـــطَ في حَيثُ وارى الأَديمُ الشِّعارا[4]

يريد: (حيث وارى الشّعارُ الأديمَ).

---

(١) الموازنة ١/١٧٩،سر الفصاحة ١٠٤، ومن كتب النحو: الأصـــول ٣/٤٦٥ ضـــرورة الشعر للسيرافي ١٧٦ ضرائر الشعر لابن عصفور ٢٦٦.

(٢) الموازنة١/١٧٩، سر الفصاحة ١٠٤.

(٣) الموازنة١/١٧٩، الوساطة ٤٨٣. سر الفصاحة ١٠٥ ومن كتب النحو: ضرورة الشعر للسيرافي ١٧٤ ضرائر الشعر للقزاز ١٩٥ ضرائر الشعر لابن عصفور ٢٧٠.

(٤) الوساطة ٤٨٣.

• قول الشماخ:

مِنه وُلِدْتُ ولم يُؤْشَبْ به حَسَبي ... لَيًّا كما عُصِبَ العِلْباءُ بالعُودِ[1]

أراد: (كما عُصِبَ العُودُ بالعلباءِ).

ذلك رأيُ النقّاد، فأمّا النحويون فيُثبتونه للقدماء أيضًا، ويُؤوّلون عليه كثيرًا من نصوصهم، وجعَله ابنُ هشام من فنون كلامهم[2]، وبخاصّة إذا لم يُلبِس[3]، وحكى ابن عصفور الإجماعَ على أنّه مقيسٌ في الشعر لكثرة مجيئه فيه[4].

***

---

(١) الوساطة ٤٨٣.

(٢) المغني ٢/٦٩٥-٦٩٧.

(٣) الأصول ٣/٤٦٣-٤٦٦. ضرائر الشعر للقزاز ١٠٣، المفصل ٢٦٤. وراجع الكامل للمبرد ١/٤٧٥-٤٧٦.

(٤) ضرائر الشعر ٢٧١.

منزلة النقّاد في النحو والصرف

الحقُّ الذي لا يُنكر أنّ لهم فيه تميّزًا ملحوظًا وإحاطةً جيّدة، وليس ذلك يعني أنهم بُرآءُ من كلّ نقص، فمنهم من ترى له أراءً غيرَ صحيحة واجتهاداتٍ ليست قويمةً، كابن وكيعٍ التنسيّ الذي أحصيتُ له ثلاثَ هَناتٍ هيّناتٍ، إحداها: أنه عاب قولَ إسحاق بنِ إبراهيم الموصلي:

بَصيرٌ بعَوْرات العَواقبِ لا يَرى   على سَقْطَةٍ من رَأيه مُتَنَدَّما

إذ قال: إنه أسكَنَ واوَ (عورات) ضرورةً[1].

والصواب أنّ الشاعر إنّما فعَل عينَ الصواب الذي لا يَسوغ غيرُه، والناقد يريده أن يَفتح العينَ، والنحويون يَنصُّون على بقاء السكون في الحرف المعتلّ.

والثانية: أنّه جعَل إسكانَ عينِ (معَ) ضرورةً في قول المتنبي:

ومَنْ لُبُّه معْ غيره كيف يتَّقي   ومَنْ سِرُّه في جَفْنه كيف يَكْتُمُ

جعَلها من ضروراته التي يَكثر استعمالُه إياها.[2] وهي إن تحقّقتَ لغةٌ من لغات العرب، لا ضرورةٌ من ضرورات المتنبي، وقد يُعذر في ذلك؛ لأنه اتبع سيبويه والزجاجَ اللذين عدَّاها ضرورةً[3]، غير أنّ ابنَ مالكٍ تعقّب سيبويه، وقال: خَفِي عليه أن السّكونَ لغةٌ[4].

والثالثةُ في أحد تأويلين لكلامه حين خطّأَ المتنبي في قوله:

---

(١) المنصف ٣٨٠.

(٢) المنصف ٤٤٢.

(٣) الكتاب ٣/٢٨٦، معاني القرآن للزجاج ١/٨٨.

(٤) شرح التسهيل ٢/٢٤١. وانظر: الجنى الداني ٣٠٥-٣٠٦.

ليس بالمنكَرِ أن بَرَّزْتَ سَبقًا   غيرُ مدفوعٍ عن السَّبقِ العِرابُ

قال: ذكَّر المؤنث هاهنا -لعلّه يعني قوله: (مدفوع)- ولا فرقَ بين أن يقول مثلَ هذا أو يقول: (الهندات قائمٌ) وذلك غيرُ جائز، وليس يَتعمّد ركوبَ هذه الضرورات ولكن يغيب عنه علمُها.[1]

ولو تأمّلتَ لعلمتَ أن الناقد هو الذي غاب عنه علمُها، وليس المتنبي؛ لأنّ (مدفوع) يجوز تذكيرها وتأنيثُها هنا لسببين اثنين، لا لسببٍ واحد، وهما: أنّ (العِراب) مؤنثٌ مجازي؛ لأنها جمع تكسير، والثاني: وجود الفاصل (عن السبق).

وقد يكون الناقد أراد التأنيثَ في الخبر المقدّم؛ إذ التقدير: (العرابُ غيرُ مدفوعة) فكلامه حينئذٍ صحيحٌ، ويؤيّد أنه أراد ذلك تنظيرُه له بقوله: (الهندات قائم). لكنّ الناقد ملومٌ؛ لأنه لم يحمِل البيتَ على المحمَل الذي لا يَستوجب النقدَ، وهو الإعراب الأولُ الذي ذكرتُ.

وللناقد نفسه موضعٌ آخر، هو إلى عدم الموضوعية أقربُ منه إلى الخطأ النحوي، وذلك أن المتنبي قال:

وذنبيَ تَقصيري وما جئتُ مادحًا   بذنبي ولكنْ جئتُ أسألُ أن تَعْفُوْ

قال الناقد: إسكان واو (تعفو) قبيحٌ، غيرَ أنه في القافية أسهلُ منه وسطًا[2].

---

(١) المنصف ٥٣١

(٢) المنصف ٤٢٨.

وهو غير محقٍّ في هذا النقد؛ لأنّ حقَّ القوافي السكونُ، فلا معنى لوصفه بالقُبح.

والقاضي الجرجاني على جلالة قدره قد وقَعَ موقعًا عجيبًا حين قال عن قول الشاعر:

يا عجَبا والدّهرُ جَمٌّ عَجَبُهْ مِن عَنَزيٍّ سَبَّني لم أضْرِبُهْ

قال: رَفَعَ الشاعرُ (أضربُهْ)، وعَدّ ذلك من أغاليط الشعراء وأشعارِهم المسترذَلة والمردودة المنفية[1]. والنحويون يُوردونه لأمرٍ بعيدٍ عن هذا، فهو عندهم من صُور الوقف، حيث نُقلَت حركةُ الضمير الهاءِ إلى الساكن قبلَه، والأصل: (لم أضرِبْهُ).

***

(١) الوساطة ٥.

موقف النقاد من النحويين

سبق في الحديث عن أهمية النقد اللفظي عندهم أنهم في الغالب يُسلِّمون أنّ القولَ قولُ النحويين في كثيرٍ من المسائل المتعلقة بفصاحة الكلمة المفردة وبسلامة التركيب، وقد رأيتَ كثرةَ ما ينقُلون عن أئمة النحو ويُعوّلون على المذهبين المشهورين: البصريِّ والكوفي.

ومع ذلك تجد لبعضهم أحيانًا تجاهُلا للنحويين في شأنهم وافتئاتًا عليهم في أمرهم وإعراضًا عن بعض ما جاؤوا به، من ذلك أن النحويين نصُّوا على الترخيص في ضروراتٍ يرتكبها الشاعر، وأحدُ النقاد يقول: ينبغي أن يُجتنب ارتكابُ الضرورات وإن جاءت فيها رخصةٌ من أهل العربية[1].

وورد في تقريرهم ما يوحي بمخالفة النحويين، كما في مجيء (هل) بمعنى (قد)، حيث خطّؤوا أبا تمّام الذي استعملَها كذلك، ولم يَشفع له فيها التأويلُ، قال الآمدي: وهذا إنّما قاله قومٌ من أهل التفسير، وتبعهم قومٌ من النحويين، وأهلُ اللغة جميعًا على خلاف ذلك[2]. فكأنه أخرجهم من أن يكونوا من أهل الإجماع ولم يُبالِ بقولهم.

وإنّ من خير مناهجِهم في هذا الباب أنهم يعذُرون الأديبَ إن هو اتّبع مذهبًا نحويًّا معروفًا، ولو كانوا لا يَميلون إليه ولا يُعجبهم، كما فعل ابنُ وكيع بالمتنبي حين منَع صرفَ (عمار) المستحقِّ للصرف في قوله:

---

(١) الصناعتين ٥٥.

(٢) الموازنة ١/١٧٥

إلى البدرِ بنِ عَمّـــار الذي لم يكنْ في غُـــرَّة الشَّهر الهِلالا

قال: لم ينوّن (عمارا) فإن كان ذهب إلى قـــول الفـــراء – وهـــو المعروف– فقد ذهب مـــذهبًا؛ لأنـــه يقـــول: إنّ حقّهـــا ألاّ تُـــصرفَ لثقَلها....[1]

ولا بدَّ لإجلاء موقفهم من النحويّين من الحديث عـــن خُـــصومةٍ يُظهرها بعضُهم للنحو وأهلِه، ولا يَكتمها، فلا يخفى على العين في بعض كلمات نفَرٍ من النقاد وأبياتِ طائفةٍ من الشعراء خـــصومةٌ للنحـــويين ومخالفةٌ لهم واستخفافٌ بشأنهم وبعلمِهم، ولا ســـيّما في فهْـــم الـــشعر والحكْم عليه، فلقد اتهموا القدماءَ من النحويين بأنهم كانوا يَتتبّعـــون في أشعار الأوائل ما فيها من لحْنٍ وغلَطٍ وإحالةٍ وفسادِ معنىً؛ حـــتى قـــال البرْدَخْت لبعض النحويين:

لقد كان في عينيك يا حفصُ شاغل — وأنف كمثلِ العـــودِ مما تتبَّـــعُ
تتبّعُ لحنًـــــا في كـــلام مرقّشٍ — وخلْقُك مبنيٌّ على اللحنِ أجمعُ
فعينـــاك إقواءٌ وأنفُك مُكْفَـــأٌ — ووجْهُك إيطاءٌ فأنت المرقَّـــعُ[2]

ومن طريف ذلك أو من سيّئِه ما قال عبدُ المحسن بن كوجـــك: إنّ أباه حدّثه قال: كنت بحضرة سيف الدولة، وعنده أبو الطيب اللغوي وأبو الطيب المتنبي وأبو عبد الله بن خالويه النحوي، وقد جـــرَت مـــسألةٌ في اللغة، تكلّم فيها ابنُ خالويه مع أبي الطيب اللغوي، والمتنبي ساكتٌ، فقال له سيف الدولة: ألا تتكلّمُ يا أبا الطيب، فتكلّم فيها بما قوّى حجّـــةَ أبي

---

(١) المنصف ٥٢٠.

(٢) الوساطة ٩.

الطيب اللغوي، وضعّفَ قولَ ابنِ خالويه، فأخرج من كُمِّه مفتاحًا حديدًا ليلكُمَ به المتنبي، فقال له المتنبي: اسكُتْ، ويحَك، إنّك أعجمي، وأصلُك خوزيّ، فما لك وللعربية؟ فضرب وجهَ المتنبي بذلك المفتاح، فأسال دمَه على وجهِه وثيابِه، فغضِب المتنبي من ذلك، إذ لم يَنتصر له سيفُ الدولة لا قولاً ولا فعلاً، فكان ذلك أحدَ أسباب فراقه سيفَ الدولة.[1]

ومن سيِّئه حتمًا وممّا يُشَكّ في صحّته ما رُوِيَ أنّ الأخفش طعَن على بشارٍ في قوله:

تُلاعِب نِينانَ البُحور وربّما رأيت نفوسَ القومِ مِن جَريها تَجْرِي

وقال: لم يُسمع بـ (نون) ولا (نينان)، فبلغ ذلك بشّارًا، فقال: وَيلي على القصّار ابنِ القصّارين، متى كانت اللغةُ والفصاحةُ في بيوت القصّارين؟ دعُوني وإيّاه! فبلغ ذلك الأخفشَ فبكَى، فقيل له: ما يُبكيك؟ قال: وقعتُ في لسان الأعمى! فذهب أصحابُه إلى بشّار، فكذّبوا عنه، وسألوه ألاّ يهجوَه، فقال: وهبتُه لِلُؤم عرضِه، قال: فكان الأخفش بعد ذلك يحتجّ في كتبه ليبلغَه ذلك، فكَفَّ عنه[2]، ورُويت هذه القصةُ المشكوكُ فيها عن سيبويه أيضا[3]، وهذا دليلٌ على اضطرابها وعدمِ صحّتها.

وممّا جاوز الحدودَ ونافى الأدبَ ما يُروى أيضا أنّ بشّارًا بلغَه عن سيبويه أنه كان يَعيب شيئًا من شعره، فهجاه بقصيدة، يقول فيها:

---

(١) الصبح المنبي ٨٧.

(٢) الموشح ٢٤٧.

(٣) الموازنة ٢/٣٠٩.

أسيبويه يا ابنَ الفارسية ما الذي   تحدّثتَ من شَتمي وما كنت تنبُذُ
أظلتَ تُغَنِّي ســـادِرًا بمســـاءَتِي   وأمُّك بالمِصـــرين تُعطَى وتُؤخَذُ

فقيل لبشار: تَنسِبه إلى الفارسية؟ قال: نَسبتُه إلى أعرف أبويه. قيل: فلم جعلتَها فارسيةً؟ قال: إنّ بفارس الشريفَ والوضيع[1].

وروى ابنُ جنّي أن عمارًا الكلبيَّ قد عِيبَ عليه بيتٌ من شـــعره، فامتعض لذلك وقال:

ماذا لقينا من المستعربين ومِـــن   قياس نحوهم هذا الذي ابتـــدعُوا
إن قلتُ قافيةً بِكرًا يكون بهـــا   بيتٌ خلافَ الذي قاسوه أو ذَرَعُوا
قالوا لحنْتَ وهذا ليس منتصبًا   وذاك خفضٌ وهذا ليس يرتفـــعُ

إلى أن قال:

ما كلُّ قوليَ مشروحًا لكمْ فخذوا   ما تعرفون وما لم تعرفوا فدَعُوا[2]

والأشعار في هجو النحويين وفي التبرُّم من قواعدهم والضِّيق بأحكامهم عليهم كثيرةٌ، تَتردّد في كتب الأدب، ويتفنّن الرواةُ في الزيادة عليها!

والوقائعُ بين الفرزدق وابن أبي إســـحاق الحـــضرمي مـــشهودةٌ، والأخبار بين ابن الرومي والأخفشِ الأصغر عليٍّ بن سليمان مـــشهورةٌ، ومثلُها تلك التي دارت بين البحتري وثعلب[3].

---

(١) الموشح ٢٤٧. وانظر ١٠١، ففيها خبر عن الفرزدق وعنبسة الفيـــل وعبـــد الله بـــن إسحاق.

(٢) الخصائص ١/٢٣٩-٢٤٠.

(٣) (استزدْ ممّا لا يسرُّ إن شئت من أخبار البحتري للـــصولي ١٣٥-١٣٦،والمـــصون في الأدب ٤، أسرار البلاغة ١٣٢، دلائل الإعجاز ٢٥٥، البيان والتبيين ٢٤/٤) وراجع الفصلَ الأول من رسالة: (نظرية اللغة في النقد الأدبي) ٣-١٢ ، لعبد الحكيم راضي.

ذلك ما بينهم وبين الشعراء، فأمّا النقـاد فقـد جَهَـر بعـضُهم بخصومتهم لأهل النحو وأغلظوا لهم القولَ، كما في صنيع ابن سـنان في جدالِه النحويين في قولهم: إنّ الكلام هو المفيد دون غيرِه، قال: إننا نخالفُ سيبويه وغيرَه من النحويين الذين ذهبوا إلى أن الكلام هـو المفيـد دون غيره، وكيف يكون قولُ خصومنا علينا حجةً من غير أن يعتمدوا إلا على نفس الدعوى، فإنْ ذهبَ ذاهبٌ إلى أن قول سـيبويه وأمثالـه في هـذا وأمثالِه حجةٌ، واستكرهَ الإفصاحَ بخلافه – قلنا: إن كان هذا لحُسْن الظنّ به فذلك أليقُ بالمتكلمين الذين هم أصحاب التحقيق والكشفِ عن أسرار المعلومات وغوامضِ الأشياء، وعللُهم هي الصحيحة المستمرّة الجاريةُ على منهج واضح وسبيل مستقيم، وإنما غيرهم بالإضافة إليهم خابطُ عشواءَ، وحاطبُ ليلٍ. فإن جاز الاعتصامُ بتقليد سيبويه، كان الاعتصامُ بالدخول في شِعب هؤلاء أحرى وأولى. وإن قيل: إنّ اتباع النحويين في مثل هـذا الباب أسوغُ، لأنهم أهلُ هذا الشانِ، وأربابُ هذه الصناعة، قلنا: إنما يجب اتباعُهم فيما يَحكونه عن العرب ويَروونه، وليست هذه المسألةُ من قبيله، بل العرب مُجمعون معنا على تسمية الكلام المفيد وغير المفيد بأنه كلامٌ، وليس يمكن جَحْدُ ذلك عنهم(١).

كما أنهم كثيرًا ما استهانوا بفَهم النحـويين للـشّعر، وصـرّحوا بتقصيرهم فيه وأنه ليس من بضاعتهم، قال الصولي: وليس مَن أجابه طبعُه إلى فنٍّ من العلوم أو فنَّين أجابه إلى غير ذلك؛ فقد كان الخليلُ بن أحمـد

---

(١) سر الفصاحة ٢٧-٢٨.

أذكى العرب والعجم في وقته بإجماعِ أكثر الناس، فنفذ طبعُه في كلّ شيءٍ تعاطاه، ثم شَرَع في الكلام فتخلّفت قريحتُه، ووقع منه بعيدًا، فأصحابه يحتجّون عن شيء لَفِظَ به إلى الآن، وليت شعري، متى جالس هؤلاء القومُ مَن يُحسِن هذا، أو أخذوا عنه، وسمعوا قولَه؟ أتُراهم يظنون أن من فسَّر غريبَ قصيدةٍ، أو أقام إعرابها، أحسنَ أن يختار جيّدَها، ويَعرفَ الوسَط والدُّونَ منها، ويُميِّزَ ألفاظَها؟ وأيُّ أئمتهم كان يحسنُه؟...[1]

وألحوا بنفي كلِّ علمٍ بالبديع عنهم، يقول ابن المعتز: البديع اسمٌ موضوعٌ لفنونٍ من الشعر، يَذكرُها الشعراء ونقّاد المتأدبين منهم، فأما العلماء باللغة والشعر القديمِ فلا يَعرفون هذا الاسم ولا يدرون ما هو[2].

وأعجب ابنَ الأثير بيتٌ للمتنبي، ولم يعجبه تأويلُ النحويّ له، وهو قوله:

كلُّ جَريحٍ تُرجَى سلامتُه   إلا جَريحًا دَهَتْه عَيناها
تَبُلُّ خَدِّي كلّما ابتسَمَتْ   مِنْ مَطَرٍ بَرْقُه ثَناياها

قال: والبيت الثاني من الأبيات الحِسان التي تتواصف، وقد حَسَّن الاستعارةَ التي فيه أنه جاء ذكرُ المطر مع البرق. قال: وبلغني عن أبي الفتح ابن جني -رحمه الله- أنه شرح ذلك في كتابه الموسوم بالمفسِّر[3] الذي ألّفه في شرح شعر أبي الطيب، فقال: إنها كانت تَبْزُق في وجهه! فظَنَّ أن أبا الطيّب أراد أنها كانت تبتسِم، فيخرُج الريقُ من فمها، ويقع على

(١) أخبار أبي تمام ١٢٧.

(٢) البديع ٥٨.

(٣) كذا بالميم في كتاب ابن الأثير، في خمس طبعات منه مختلفات، أربع منها محققة.

وجهه فشبَّهه بالمطر. وما كنت أظنُّ أن أحدًا من الناس يــذهب وهُمــه وخاطرُه حيث ذهب وهَمُ هذا الرجلِ وخاطرُه، وإذا كان هذا قولَ إمامٍ من أئمة العربية تُشَدُّ إليه الرحالُ فما يُقال في غيره؟ لكنَّ فنَّ الفــصاحة والبلاغة غيرُ فنِّ النحوِ والإعراب![1].

ويُشبهه ما جاء في قول المتنبي:

مالٌ كأنّ غُرابَ البَــينِ يَرْقُبُه ... فكلّما قيــل هذا مُجْتَد نَعَبا

قال الناقد: قال بعضُ النحويين المحقّقين بتفسير كلام أبي الطيِّب: إنّ معنى هذا البيت: أنّ غرابَ البين متّصلُ الصياح كاتّصال عطــاءِ هــذا الممدوح. وعَلّق الناقدُ عليه: وليس النحوُ من صناعة الشعر، وإنما تقع على معاني الشعر فِطنُ الذهناء، وتَستخرجه قرائحُ العقلاء، كما قلتُ أنــا في بعض النحويين:

عليك بالنحو لا تعرِضْ لصَنعتنا ... فإنّ شِعرَك عندي أشهَرُ الشُّهَرِ

لو كان بالنحو قولُ الشعرِ مُكتسَبًا ... كان الخليلُ به أحظى من البشَرِ

وإنّما أرد أبو الطيب أنّ غراب البين إنّما يَنعَب لفراق، فــإذا رأى الغُرابُ مجتديًا علم أنّ إتيانه سببٌ لفراق المال، فنعَب لذلك. وليس مــا قاله النحويُّ بشيء[2].

وقال ابنُ الأثير -وهو حامل راية مناوءة النحويين-: هذا أبو الفتح ابن جنّي قد كان من علم النّحو على درجةٍ لم ينتَه إليها غيرُه، ومع هذا فلمّا انتُدب لتفسير شعر المتنبي كَشَفَ عن عورةٍ كان في غنى عن كشفها؛

---

(١) المثل السائر ٢/١١٣.

(٢) المنصف ٣٩٨. وانظر أيضا للمزهم النحوي في فهمه للشعر: المنــصف ٣٥٢، ســر الفصاحة ١٠٧.

لأنه أخطأ في مواضع كثيرة خطأً فاحشا(وذكر أمثلة) وقال: ولو كان النحو نافعًا لَنفع هذا الرجلَ! [1].

وذكَر أحدُهم أن المعتَرضين على المتنبي أحدُ رجلين: إما نحويّ لُغويٌّ لا بَصَر له بصناعةِ الشعر؛ فهو يَتعرّض من انتقاد المعاني لما يَدلّ على نقْصه، ويَكشِف عن استحكام جهْله؛ قال: كما بَلغني عن بعضهم أنه أنكَر قولَه:

تخطّ فيها العَوالي ليس تنفُذُها كأنّ كلَّ سِنانٍ فوقَها قلَمُ

فزعم أنه أخطأ في وصْفِ دِرْعِ عدوِّه بالحصانة، وأسِنة أصحابه بالكَلال. ومَنْ كان هذا قدرَ معرفته، ونهايةَ علمه فمناظرتُه في تصحيح المعاني وإقامةِ الأغراض عَناءٌ لا يُجدي، وتعَبٌ لا يَنفَع !.... [2].

ورُوي أنه حضر البحتريُّ بمجلس عبيد الله بن طاهر، فقال له: يا أبا عبادة: أمسلمٌ أشعرُ أم أبو نواس؟ فقال: بل أبو نواس؛ لأنه يَتصرّف في كل طريق، ويَبرَع في كل مذهب: إن شاء جَدَّ، وإن شاء هَزل، ومسلمٌ يلزم طريقًا واحدًا لا يتعدّاه، و يَتحقّق بمذهب لا يتخطاه، فقال له عبيد الله: إن أحمدَ بن يحيى ثعلبًا لا يوافقك على هذا، فقال: أيها الأمير، ليس هذا من علم ثعلبٍ وأضرابه ممّن يَحفظُ الشعرَ ولا يقولُه؛ فإنما يَعرِف الشعرَ مَنْ دُفِعَ إلى مضايقه... [3].

---

(١) الاستدراك ١٤-١٧.

(٢) الوساطة ٤٥٢.

(٣) الوساطة ٤٥٢.

ويقول الأصبهاني: وهأنذا منذ عشرين سنة أجالس الكبراءَ وأباحث العلماءَ وأكاثرُ الأدباءَ، وأجاري الشعراءَ[1]، بالجبال تارةً وبالعراق مرة أخرى، وآخُذ من رواة محمد بن يزيد المبرد، وأكتب عن أصحاب أحمد ابن يحي ثعلب - فما رأيت مَن يعرِف الشعرَ حقَّ معرفته وينتقده نقدَ جهابذته غيرَ الأستاذ الرئيس أبي الفضل بن العميد... وقد قال أبو عثمان الجاحظ: طلبت علمَ الشعر عند الأصمعي فوجدتُه لا يحسِن إلا غريبَه، فرجعت إلى الأخفش فوجدته لا يُتقن إلا إعرابَه، فعطَفت على أبي عبيدة فوجدته لا يَنقل إلا ما اتّصل بالأخبار، وتعلّق بالأيام والأنساب، فلم أظفَر بما أردتُ إلا عند أدباء الكتاب: كالحسن بن وهب، ومحمد بن عبد الملك الزيات[2].

قال أبو أحمد العسكري: أخبرنا أبو بكر محمد بن يحيى قال: حدثني علي بن العبّاس قال: رآني البحتريُّ ومعي دفتر، فقال: ما هذا؟ فقلت: شِعر الشَّنفرى، قال: وإلى أين تمضي؟ قلت: أقرؤه على أبي العباس أحمد ابن يحيى ثعلب، قال: رأيت أبا عبّاسكم هذا منذ أيامٍ، فلم أرَ له علمًا بالشعر مرضيًّا، ولا نقدًا له، ورأيته ينشد أبياتًا صالحةً ويعيدها، إلا أنها لا تَستوجب الترديدَ والإعجابَ بها![3].

(١) الكشف عن مساوئ شعر المتنبي ٤، والعمدة ٢/١٠٤.

(٢) الكشف عن مساوئ شعر المتنبي ٣٢، والعمدة ٢/١٠٥.

(٣) المصون في الأدب ٤. ونحوه في أخبار البحتري للصولي ١٣٥-١٣٦.

وقال ابن رشيق: وأهل صناعة الشعر أبصرُ به من العلماء بآلته من نحوٍ وغريبٍ ومثَلٍ وخبرٍ وما أشبه ذلك، ولو كانوا دونهم بدرجات، وكيف إن قاربوهم أو كانوا منهم بسبب؟ وقد كان أبو عمرو بن العلاء وأصحابُه لا يَجْرون مع خلف الأحمر في حلبة هذه الصناعة، أعني النقد، ولا يَشقّون له غبارًا، لنفاذه فيها؛ وحِذقه بها، وإجادته لها.(1)

وقلّل الجرجانيُّ من قدر علم النحو في النقد فجعَل ما كان اختلالُه وفسادُه من باب اللّحن والخطأ من ناحية الإعراب واللغة - جعَله أمرًا ظاهرًا يُشترَك في معرفته، ويَقلّ التفاضُل في علمه، وجعَل الأهمَّ منه هو ما كان غامضًا يُوصَل إلى بعضه بالرواية، ويُوقَف على بعضه بالدّراية؛ ويُحتاج في كثيرٍ منه إلى دقّة الفطنة، وصَفاء القَريحة، ولُطف الفكر، وبُعد الغَوص، وملاكُ ذلك كلِّه وتمامُه الجامعُ له والزّمامُ عليه صِحّةُ الطبع، وإدمانُ الرياضة. قال: وأقلُّ الناس حظًّا في هذه الصناعة من اقتصَر في اختِياره ونفيه، وفي استِجادته واستسقاطِه على سلامة الوزن، وإقامةِ الإعراب، وأداءِ اللغة(2).

وبعضهم يشترط للناقد قدرًا محدودًا من النحو، ويُعفيه من كثيرٍ منه، لا حاجةَ له به، يقول ابنُ سنان: ويُحتاج في علم النحو إلى معرفة إعرابِ ما يقعُ له في التأليف حتى لا يذكرَ لفظةً إلا موضوعةً حيث وضعتها العربُ من إعرابٍ أو بناءٍ على حسب ما وردَت عنهم، وليس

---

(1) العمدة ١/١١٧.

(2) الوساطة ٤٢٨.

لأحد أن يظنَّ أن هذا هو معرفةُ النحو كلِّه والاشتمال على جميع علمه؛ لأن الكثير من النحو علمُ تقديرِ مسائلَ لا تقع اتفاقًا في النظم ولا في النثر، وكذلك التصرّف من علم النحو لا يكاد مؤلف الكلام يحتاج إلا إلى الشيء اليسير منه، فأما أن يُكثر منه حتى يَسوغ له أن يَبنيَ من الدال في (قد) مثل (عصفور) وغير ذلك من مسائل قد وُضِعت في هذا الجِنْسِ فما لا أرى النحويَّ يَفتقر إلى معرفته فضلاً عن غيره[1]..

وطَعنوا في كثيرٍ من علل النحويين، بل فيها كلِّها، كما في ادّعاء ابن سنان: أما طريقة التعليل فإن النظر إذا سُلِّطَ على ما يُعلِّل النحويون به لم يَثبُت معه إلا الفذُّ الفرْد، بل ولا يثبت شيءٌ البتة، ولذلك كان المصيب منهم المحصِّل مَن يقول: هكذا قالت العرب، من غير زيادةٍ على ذلك، فربما اعتذر المعتذِر لهم بأنّ عللهم إنما ذكروها وأوردوها لتصير صناعةً ورياضةً ويَتدرب بها المتعلمُ ويَقوَى بتأمّلها المبتدىء، فأمّا أن يكون ذلك جاريًا على قانون التعليل الصحيح والقياس المستقيم، فذلك بعيدٌ لا يكاد يَذهب إليه محصِّل[2].

ويَلمزون المجتهدين من النحويين في ذوقهم بأنهم كان يُعجبهم الفرزدقُ؛ لأنه يُداخل في الكلام،[3]، وبأنهم هم الذين يولَعون بالتقديم والتأخير، ويُشيعونه في أشعارهم[4].

---

(١) سر الفصاحة ٢٨١.

(٢) سر الفصاحة ٢٨.

(٣) طبقات فحول الشعراء ١/٣٦٤.

(٤) العمدة ١/٢٦١.

وحين امتدح نحويٌّ أشعرَ الشعراء المتنبي بأنه كان يحفظ كتابَ الحدود في النحو وكتابَ العين في اللغة، وأنّه عَظُم على أبي علي الفارسي بسبب ذلك -لم يوافق الناقدُ على ذلك؛ لأنه لا يرى تلك الأهميةَ لعلم النحو؛ فالشعرُ في رأيه لا يَفتقر قائلُه إلى استخراج كلمات لغوية من كتاب العين ولا من غيره، وكذلك لا يَفتقر إلى عويصٍ غامض من النحو، والمتنبي عنده إنما يوصف شعرُه باختيار الألفاظ والمعاني لا بحفظه كتابَ (العين) و(الحدود)؛ إذ لو كان هذا ممّا ينفع في قول الشعر كان الخليلُ بن أحمد وسيبويه أشعرَ أهل الأرض[١].

بل إنّ بعضهم تجاوَز هذا، فزاحم النحويين فنونَهم، ونازعَهم فيها، ولم يُقِرَّ لهم بها، كالذي جرى بين ابن الأثير وأحدِ النحويين في قوله تعالى: ﴿ فَلَمَّآ أَنْ أَرَادَ أَن يَبْطِشَ بِٱلَّذِى هُوَ عَدُوٌّ لَّهُمَا ﴾[٢] قال: جرَت بيني وبين رجل من النحويين مفاوضةٌ في هذه الآية، فقال: إنّ (أن) الأولى زائدةٌ، ولو حُذفت فقيل: (لما أراد أن يبطش) لكان المعنى سواء، ألا ترى إلى قوله تعالى: ﴿فَلَمَّآ أَن جَآءَ ٱلْبَشِيرُ أَلْقَىٰهُ عَلَىٰ وَجْهِهِۦ ﴾[٣]، وقد اتفق النحاةُ على أن (أنْ) الواردةَ بعد (لما) وقبل الفعل زائدةٌ، فقلت له: النحاة لا فُتيا لهم في مواقع الفصاحة والبلاغة، ولا عندهم معرفةٌ بأسرارهما، من حيث إنهم نحاة...[٤] وقال: عِلْم الشعر والمعرفة بجيّده

---

(١) الاستدراك ١٤.

(٢) سورة القصص، الآية: ١٩.

(٣) سورة يوسف، الآية: ٩٦.

(٤) المثل السائر ٣/١٧. وانظر: أخبار أبي تمام ٩.

ورديئه لا يُحيط به النحويُّ علمًا بمجرّد معرفته بعلم النحو [١]، وقال: الزجّاجُ لا حجّة له في فتياه هنا (يعني النقد) من جهة أنه نحوي [٢].

وبلغ الأمر ببعضهم أن يجهر بالقول بما يهوِّن شأنَ النحو ويَغضُّ منه، كابن الأثير أيضًا [٣] الذي قال عن النحو: إذا نظرنا إلى ضروربه وأقسامه المدوّنة وجدنا أكثرَها غيرَ محتاج إليه في إفهام المعاني، ألا ترى أنك لو أمرت رجلا بالقيام فقلت له: (قُوْمْ)، بإثبات الواو ولم تجزمْ لما اختلّ من فهم ذلك شيءٌ، وكذلك الشرطُ لو قلت: (إن تقوم أقوم)، ولم تجزم لكان المعنى مفهومًا، والفضلاتُ كلها تجري هذا المجرى، كالحال والتمييز والاستثناء، فإذا قلت: (جاء زيد راكبْ)، و(ما في السماء قدرُ راحة سحابْ)، و(قام القوم إلا زيدْ)، فلزِمْتَ السكونَ في ذلك كلّه، ولم تُبَيِّن إعرابًا، لما تَوقّف الفهمُ على نصب (الراكب) و(السحاب)، ولا على نصب (زيد)، وهكذا يقال في المجرورات، وفي المفعول فيه، والمفعول له، والمفعول معه، وفي المبتدأ والخبر، وغير ذلك من أقسام أخرَ لا حاجةَ إلى ذكرها [٤].

وقال أيضا: ينبغي لك أن تعلم أن الجهل بالنحو لا يقدح في فصاحةٍ ولا بلاغة، ولكنه يقدح في الجاهل به نفسِه، لأنه رسومُ قومٍ تواضعوا عليه، وهم الناطقون باللغة، فوجب اتباعُهم، والدليلُ على ذلك أن

---

(١) الاستدراك على ابن الدهان لابن الأثير ٥.

(٢) الاستدراك لابن الأثير ٢٠.

(٣) مع أنه قد صدر عنه أقوالٌ قيّمة في جانب النحو، أشيرَ إلى بعضها في الحديث عن أهمية النقد اللفظي عند النقاد. وقد استدرك عليه ناقدان آخران، في أغلب ما تجنّى به على النحو وأهله، وهما الصفدي في نصرة الثائر، والحديدي في الفلك الدائر.

(٤) المثل السائر ١/٦٢.

الشاعر لم ينظِم شعرَه وغرضُه منه رفعُ الفاعل ونصبُ المفعول أو ماجرى مجراهما، وإنما غرضُه إيرادُ المعنى الحسَن في اللفظ الحسَن المتصفين بصفة الفصاحة والبلاغة، ولهذا لم يكن اللحن قادحًا في حسن الكلام، لأنه إذا قيل: (جاء زيد راكب)، إن لم يكن حسَنًا إلا بأن يقال: (جاء راكبًا)، بالنصب لكان النحو شرطًا في حسن الكلام، وليس كذلك[1].

وقد أنكر عليه هذا القولَ ناقدٌ مثلُه، وهو الصفدي، قال: ما يُورِد مثلَ هذا إلا عوامُّ الناس ومَن لم يتلبّس بالمعرفة، ومن لم يَرَح رائحةَ العلم، ألم يعلم أنه إذا صدَر عن مترسِّلٍ كتابٌ لم يَجزم أفعالَ أمرِه ولا شروطَه وجوابَها، ولم يَرفع فاعلَه ويَنصب فضلاتِه، ولا راعَى شيئًا من قواعد إعرابه التي هي ظاهرة، ولا حافَظ على شيءٍ من الإعراب البتة، كان ذلك ضُحكَةً للمغفَّلين فضلاً عن العقلاء، وحينئذ فقد استوى العلماءُ والجهالُ، وأوردَ كلامًا طويلاً[2].

ولذلك تراهم في الغالب لا يَتوسّعون تَوسُّع النحويين، ولا يَسيرون مَسيرَهم في كل الأحوال، فلا يَروق لهم بعضُ قواعدهم، ككثيرٍ من أبنية سيبويه التي وصفَها ابن قتيبة بأنها من وَحشيّ الكلام، وأوصى المحدَثَ ألاّ يتّبع المتقدمَ في استعمالها[3].

كما لم يَستسيغوا كثيرًا من علل النحوِ وأعذار النحويين، فقد وصَف بعضَها ابنُ قتيبة بأنها احتيالٌ وتمويهٌ، وأنها مع كثرتها إلا أنها لا

---

(١) المثل السائر ١/٧٠.

(٢) نصرة الثائر ٦٧-٦٨.

(٣) الشعر والشعراء ١/٤٨.

تُرضِي،[1] ولا تُقنِع،[2] ويراها ابنُ الأثير واهيةً لا تَثبت على محَكّ الجدَل.[3]

وقد يُخالف ما تقدّم من المنافرة والمنافَسة وتنازُع الأمرِ علاقةٌ حميمةٌ نادرةٌ جمعتْ المتنبي الشاعرَ وابنَ جني النحوي، فقد رووا أنّ أبا الطيب ورَدَ على أبي الفضل بن العميد، وأنشده:

بادٍ هواكَ صبَرتَ أم لم تصبِرا وجَواكَ إن لم يجرِ دمعُك أو جَرى

فسُئِل أبو الطيب عن نصب (تصبِرا) فقال: سلُوا الشارح، يعني ابنَ جنّي [4].

وفيما يلي تفصيل النظر في موقفهم من آراء النحويين ومدرستيهم المشهورتين: البصريةِ والكوفيةِ:

أ- موافقتهم البصريين:

في كلامهم ما يُوحي بميلهم للمعسكر البصري أكثرَ من ميلهم للكوفي، فقد لُحِّن المتنبي في قوله:

سِرْبٌ محاسنُه حُرِمْتُ ذواتِها داني الصِّفات بعيدُ موصوفاتِها

قال الناقد: (ذوات محاسنه) أي: صواحب محاسنه، وهذا لحنٌ عند سيبويه وجميعِ البصريين؛ لأنهم لا يجيزون إضافة (ذو) وأخواتِها إلى المضمَر؛ لأنهم لا يجيزون: (ضربت ذاه) يريد: صاحبه.[5]

---

(١) الشعر والشعراء ١/٣٥.

(٢) الموشح ١٠٤.

(٣) المثل السائر ١/١٤٨.

(٤) الصبح المنبي ١٤٧.

(٥) المنصف ٥٩٧.

ونحوُه العيبُ على أبي الطيّب قولَه:

بَيضاءُ يمنعُها تَكــلَّمَ دَلُّها تِيهًا ويَمنعُها الحَياءُ تَميسا

فنصب (تميس) و (تكلَّمَ) في روايةٍ مع حذف (أن) قال الآمــدي: وهو عند النحويين ضعيفٌ، لا يُجيزون النصبَ على إضمار (أن) إلاّ أن يكون منها عوضٌ، وقد أجازه الكوفيين، وأنشدوا قولَ طرفة: (ألا أيّهذا اللائمي أحضرَ الوغى) والبصريون يروونه على الرفع[1].

ونَقل ناقد آخرُ أنّ حذف أداة النداء من المبــهمات لحــنٌ عنــد البصريين، وذكَر علّتهم ذِكرَ الراضي بها، وذكَر أنّ ما خــالف ذلــك لا يجوز إلاّ في رواية شاذةٍ غيرِ موثوق بها ولا معمولٍ عليها.[2] يُــومئُ إلى رواية الكوفيين في المسألة.

ورجَّح أنه لا يجوز للشاعر مَدُّ المقصور، وصرَّح أنه لا يَختــار في ذلك رأيَ الكوفيين الذين أجازوه[3]، وكذلك مواضعُ أخــرى، كعــدم جواز حذفِ الضمير الواوِ من الآخرِ عند الوقف[4]، وعدمِ جوازِ صياغة (أفعل) في التفضيل من الألوان،[5] وعدمِ جــواز تــرك صــرف مــا لا ينصرف[6].

---

(١) الوساطة ٤٧٩.

(٢) المنصف ٢٦٥.

(٣) المنصف ٢٩٧.

(٤) العمدة ٢/٣١٠.

(٥) المنصف ١٩٧.

(٦) عبث الوليد ٤١١.

وقد حاولتُ أن أرصُد ورودَ المذهبين وأعلامِهما عند النّقاد فوجدتُ الغلبةَ ظاهرةً للمذهب البصري ولأعلامِه، تُقارِب الضِّعفَ من غير استقصاءٍ دقيق ولا حَصرٍ شامل[1].

ولفَت نظري -وليس هذا بعجيبٍ- أنّ أكثر الأعلام ورودًا غيرَ منازَعٍ هو سيبويه إمامُ البصريين[2]، يليه شيخُ الكوفيين الفرّاءُ بنصْف عدد سابقِه تقريبًا[3]، ويليهما يونسُ والمبرّد،[4] فعيسى بنُ عمرَ وأبو عمرو بنُ العلاء،[5] فالأخفشُ وابنُ أبي إسحاق،[6] فالمازنيُّ وابنُ ولّاد[7]، وكل أولئك من البصرة، ولم أجد من الكوفة غيرَ الفراءِ إلاّ ثعلبًا وأبا موسى

---

(١) من نماذج ذكر البصريين: الوساطة ٤٧٩، العمدة ٢/٢٧٤ (موضعان)، ٢/٢٧٣، ٢/٣١٠، ٢/٢٧٦، المنصف ٥٢١. ومن نماذج ذكر الكوفيين: المنصف ٥٢١، الوساطة ٤٧٩، ٤٦٦، العمدة ٢/٢٧٣.

(٢) انظر مثلا: طبقات الشعراء ١/٢٠، المنصف ١٥٣، ٥٩٧، ١٠٩، عبث الوليد ٢٠٣، ٤٦٢، ٩١، الموازنة ١/١٧٥، الشعر والشعراء ١/٤٦، العمدة ٢/٢٧١ (موضعان)، ٢/٢٧٦، ٢/٣١٠، سر الفصاحة ٦.

(٣) خذ مثلا: الشعر والشعراء ١/٤٧، عبث الوليد ٢٨١، ٩١، الوساطة ٤٧٦،٤٦٩ سر الفصاحة ١٠٦، العمدة ٢/٢٧٤، ٢٧٧، المنصف ٥٢٠.

(٤) راجع ليونس: طبقات الشعراء ١/٢١، ١/١٧، ١٢٦، ١٢٠، ٢٠٠. وللمبرد: المنصف ٢٩٧، الموشح ٢٤، ١٨٠، نضرة الإغريض ٢٥٥، العمدة ٢/٢٧٥.

(٥) راجع لعيسى بن عمر: الشعر و الشعراء ١/٢٠ (ثلاثة مواضع) ١٦.، ولأبي عمرو طبقات الشعراء ١/٢١، ٢٠، سر الفصاحة ٦، الموشح ٢٠٢، ١٨٣.

(٦) الأخفش: المثل السائر ٢/٣٤٤، الموشح ٩٣، نضرة الإغريض ٢٥٩. وابن أبي إسحاق: طبقات الشعراء ١/١٧، ١٨، ٢٠.

(٧) المثل السائر ١/٦٥، العمدة ٢/٢٧٦.

الحامضَ[1]. وأمّا المتأخرون فأكثرُهم ابنُ جني[2]، والزجاج[3] وهما ذوا هوًى بصريٍّ أيضا.

ب- موافقتهم الكوفيين:

للكوفيين وآرائهم نصيبٌ أقلُّ -كما رأيتَ- وربما سمَّوهم البغداديين[4]، ومن مواقفهم معهم أنّهم لم يَرُقْ لهم اتساعُهم في باب الضرائر، فبعد أن ذكر أحدُ النقاد ما يجوز للشاعر غيرَ مبيحٍ القياسَ عليها ولا جعْلَها أصولاً قال: ولأهل الكوفة فيه رخَصٌ لا تكاد توجد لغيرهم من النحويين، كإجازتهم مدَّ المقصور، ومَضَى يَضرب الأمثالَ[5].

ووافقوهم بتلميحٍ دون تصريح في بعضها، كقول أحد المدافعين عن اتّصال الضمير بـ (إلاّ) بعد أن ذكَر وجوبَ انفصاله، وقال: وهو الظاهر في قياس النحو والمشهورُ عن العرب، ثمّ اعتذَر عن الإتيان بالمتّصل ببيتٍ رواه الفراء، وهو:

وما نبالي إذا ما كنت جارتَنا … ألاّ يجاورَنا إلاّك ديّارُ

وقال: وأنا لا أرى ألاّ يُطالبَ الشاعرُ أكثرَ من إسناد قوله إلى شعر عربيٍّ منقولٍ عن ثقة، وناهيك بالفراء[6]. ومثلُ هذا الموقف تمامًا ما صَنَعه ببيت المتنبي:

---

(١) الموشح ٢٠٢، العمدة ١/١٦٦.

(٢) نضرة الإغريض ٢٨٤ (موضعان)، الصبح المنبي ٣٤٧، سر الفصاحة ١٠٧، العمدة ١/١٦٦.

(٣) الموازنة ١/١٧٥، العمدة ٢/٢٧٣.

(٤) الشعر والشعراء ٢/٨١٨.

(٥) الوساطة ٤٦٦.

(٦) الوساطة٤٦٩.

واحَرَّ قلباه ممّن قلبُه شَبِمُ ....

فألحق الهاء في (قلباه) في الوصل، والقياسُ أنها لا تلحق إلاّ في الوقف، وقال المحتجّ له: هذا هو الأكثر عند العرب والاختيارُ عند النحويين، غيرَ أنه ليس على الشاعر عيبٌ في اتباع اللفظة النادرة إذا رواها الثقاتُ، ومتى وُجدت الروايةُ عن ثقةٍ لم يُحظَر على الشاعر قبولُها والعملُ بها لأجل اختلاف النحويين، وقد أجاز الفراءُ وغيرُه إلحاقَ هذه الهاءِ في الوصل -وأنشَدَ الشَّواهدَ - قال: وخالَفَه جُلُّ النحويين، ففي هذه الأبيات عذرٌ واضحٌ للمتنبي(١).

كما وافقوهم أيضًا في استعمال بعض مصطلحاتهم، كتسمية التمييز تفسيرًا(٢)، ونقَلوا ذلك عنهم،(٣) وتَسميتِهم ضميرَ الشأن: الضميرَ المجهول(٤).

ووافقوهم دونَ تصريحٍ في إقرارهم بتصغير التّعظيم، واحتجُّوا له بقول عمرَ رضي الله عنه: "كُنَيْفٌ مُلِئَ علمًا"، وقولِ الحباب: (أنا جُذَيلُها المُحَكَّك وعُذَيقُها المُرَجَّب) وقولِ لبيد: (دُويهية تَصفرّ منها الأناملُ).(٥) وجَعل ابنُ وكيع منه تصغيرَ بعض الأعلام، كـ(كُلَيب) و(عُمَير)(٦).

---

(١) الوساطة ٤٧٦.

(٢) نضرة الإغريض ٢٤٧.

(٣) الشعر والشعراء ٢/٨١٨.

(٤) المثل السائر ١/٢٥١.

(٥) الرسالة العذراء ٢١(ونهى عنه الكاتبَ في النثر في الأسماء ذوات التعظيم) نضرة الإغريض ٢٧٨. المنصف ٣٤٥. الوساطة ٤٧٢(وله في بعض شواهده رأيٌ مع إقراره بوجوده).

(٦) المنصف ٣٤٥. وراجع المزيد في بحثه عند ابن سنان في سر الفصاحة ٨١ وما بعدها.

منهـــج النقـــاد

أ- منهجهم في البحث النحوي والصرفي:

ما زالوا في كل مناسبة يشترطون أن يكون المعنى شريفاً واللفظُ بليغًا، وأن يكون صحيحَ الطبع بعيدًا من الاستكراه، ومُنزَّهًا عن الاختلالِ مصونًا عن التكلُّف، فإن كان كذلك صنَعَ في القُلوب صنيعَ الغَيث في التُّربة الكريمة.[١] وكثيرًا ما كان الجاحظ يحرِص على الطبع، ويُنفّر من التكلّف، ويَستأنس لذلك بقوله تعالى على لسان نبيه: ﴿وَمَآ أَنَا۠ مِنَ ٱلْمُتَكَلِّفِينَ﴾[٢][٣].

وقال الجرجاني في حديثٍ عامٍّ يَشرح مذهبَ النقاد في تأويلهم، ويلمِز المجتهدين من النحويين: ولو تَصفحّتَ مع ذلك ما تكلّفه النحويون لهم من الاحتجاج إذا أمكن: تارةً بطلب التخفيف عند توالي الحركات، ومرةً بالإتباع والمجاورة؛ وما شاكلَ ذلك من المعاذير المتمحَّلة، وتغييرِ الرّواية إذا ضاقت الحجّةُ؛ وتَبيّنتَ ما راموه في ذلك من المَرامي البعيدة، وارتكبوا لأجله من المراكب الصّعبة، التي يَشهد القلبُ أن المحرِّك لها والباعثَ عليها شدّةُ إعظامِ المتقدّم والكَلَفُ بنُصْرة ما سَبَق إليه الاعتقادُ، وألِفته النّفسُ[٤].

---

(١) البيان والتبيين ٩٧/١. وانظر أيضا: ١٥٧/١.

(٢) سورة ص، الآية: ٨٦.

(٣) البيان والتبيين ١٦/٣.

(٤) الوساطة ٩.

وقدامةُ بن جعفر يَنعَى على من يُجهدون أنفسهم في الدفاع عن أخطاء الشعراء بوجوهٍ من التمحّل البعيدِ والتّصويبِ المتكلَّف، يقول: وليس إذا علمنا أن شاعرًا أراد لفظةً تُقيم شعرَه، فجَعل مكانها لفظةً تُحيله وتُفسده - وجَب أن يُحتسبَ له ما يُتوهَّم أنه أراده، ويُتركَ ما قد صرّح به، ولو كانت الأمورُ كلُّها تجري على هذا لم يكن خطأٌ[1].

من أجل ذلك عابوا على النحويين بعض تأويلاتهم التي أثقلها التكلُّفُ، لا يفرّقون بين تكلّفٍ في قولِ شعرٍ ولا في تأويلِهِ وإعرابِه، فكلٌّ قد كرهوه، قال ابن قتيبة: والمتكلّف من الشعر وإن كان جيدًا محكمًا فليس به خفاءٌ على ذوي العلم لتبيُّنهم فيه ما نزَل بصاحبه من طول التفكّر وشدّة العَناء ورَشَح الجَبين وكثرةِ الضرورات وحذْفِ ما بالمعاني حاجةٌ إليه وزيادةِ ما بالمعاني غِنًى عنه .... كقول الفرزدق:

وعَضُّ زَمَانٍ يا ابْنَ مَرْوانَ لم يَدَعْ مِنَ المَالِ إلاَّ مُسْحَتًا أَوْ مُجَلَّفُ

فرفَعَ آخرَ البيت ضرورةً، وأتعَبَ أهلَ الإعراب في طلب العلة، فقالُوا وأكثرُوا، ولم يأتوا فيه بشيءٍ يُرضِي، ومَن ذا يَخفَى عليه من أهل النّظر أن كلَّ ما أتَوا به من العِلل احتيالٌ وتمويهٌ؟ وقد سأَل بعضُهم الفرزدقَ عن رَفعه إيّاه فشتَمَه وقال: عَلَيَّ أن أقول وعليكم أن تحتجّوا[2].

وأوردَ قولَ ابن أوس بن غلفاء:

(١) نقد الشعر ٢٠٦. وانظر نحو هذا في: عيار الشعر ٩، والوساطة ٤٨٤، واقرأ ما سطّره ابن فارس في رسالته: ذمّ الخطأ في الشعر.

(٢) الشعر والشعراء ١/٣٥.

أَلا قالَتْ أُمَامَةُ يَوْمَ غَـــوْلٍ تُقَطَّعُ يا ابْنَ غَلْفاءَ الحِبالُ

ذَرِينِي إِنَّما خَطْئِي وصَوْبِي عَلَيَّ، وإِنَّ ما أَنْفَقْتُ مالُ

يريد: إنّ ما أنفقته مالٌ، والمالُ يُستخلَف، و لم أُتْلفْ عِرضًا. قـــال: وبعضُ أصحاب الإعراب يَرى أنه أراد إنما أنفقتُ مالي، فرفَـــع، ويحـــتجُّ لذلك بما ليس فيه حجةٌ[1].

بل بلَغ هم الشأنُ أن يَستهينوا بما هو جائزٌ، وأن يَسموه بالتعسّف؛ لأهم يجدون ما هو أيسرُ منه، كما صَنعوا حين عابُوا على المتنبي قولَه:

وأنْكَ بالأمسِ كنت محتلمًا شيـــخَ مَعَـــدٌّ وأنت أمـــردُها

يريد: بأنّك، وأنشد سيبويه:

ويومًا تُوافينا بوجهٍ مقَسّمٍ كأن ظبيةً تَعطو إلى وارق السّلَمْ

في قول مَن نصب (ظبية)، قال الناقد: وفيه قبحٌ؛ لأنّ الإضمار يَردّ الأشياءَ إلى أصولها، والأصلُ الثقيلة، ولو قال: (أنت بالأمس) استراح من تعسّف الإعراب، ولكنه يُؤثره[2].

وبلَغ هم أيضًا أن يُفضِّلوا الإقواءَ في الرويّ، وهو عيـــبٌ عنـــدهم بإجماع، أن يفضِّلوه على وجهٍ نحويٍّ صحيحٍ؛ لأهم أحسُّوا فيـــه ثِقَـــلاً ووجدوا فيه تعسُّفًا، بل حَكموا عليه أنه العِيُّ بعينه، قـــال ابـــن رشـــيق مفصِحًا عن منهجهم: "ومن الشعراء من يضع كلَّ لفظـــة موضـــعَها لا يعدوه؛ فيكون كلامُه ظاهرًا غيرَ مشكل، وسَهلاً غيرَ متكلِّف، ومنهم مَن

(١) الشعر والشعراء ٢/٦٣٦.

(٢) المنصف ١٠٩.

يقدّم ويؤخّر: إمّا لضرورةِ وزنٍ أو قافيةٍ، وهو أعذَر، وإمّا ليدُلَّ على أنــه يَعلَم تصريفَ الكلام، ويَقدِرُ على تعقيده، وهذا هو العِيُّ بعينه، وكذلك استعمالُ الغرائب والشذوذ التي يقلُّ مثلُها في الكلام، فقد عِيب على مَن لا تَعلَقُ به التّهمةُ نحوُ قولِ الفرزدق:

على حالةٍ لو أن في البَحر حاتمًا   على جوده ما جاد بالماءِ حاتمِ

فخفض (حاتمًا) على البدل من الهاء التي في (جوده)، حتى رأى قــومٌ من العلماء أن الإقواءَ في هذا الموضع خيرٌ من سلامة الإعراب مع الكُلفة[١].

وهو أيضا ما دفع ناقدًا آخرَ أن يُفضّل ضرورةً على مــا يــراه لغــةً صحيحةً؛ لأنها غيرُ مستعملةٍ كثيرًا، فحين قال المتنبي:

أشارُوا بتسليمٍ فجُدنا بأنفسٍ   تَسيل من الآماقِ والسِّمُ أدمعُ

يريد أنّ أرواحهم التي سالت تُسمّى دموعًا، فاستعمل (السِّم) يريد: (الاسم)، فقال الناقد: لو لم يكن في بيته إلاّ ما تفاصَح به مــن قــول: (السِّم)! وقال: وقطْعُ ألفِ الوصل(يريد: (الإسم) ليستقيم الوزن) أملحُ في شِعر المتأخّرين من ذكر (السِّم) على كراهية النحويين لقطع ألف الوصل إلاّ في ضرورة الشعر[٢].

ولهذا السبب نفسِه لم تكن قلوبهم صافيةً على الفــرزدق ولا راضــيةً عنه؛ لكثرة ما يُقدِّم ويؤخِّر، كما في قوله:

فليسَتْ خُراسانُ التي كان خالدٌ   بها أسدٌ إذ كان سيفًا أميرُها

---

(١) العمدة ١/٢٦٠.

(٢) المنصف ١٧٤

نقل ابن سنان أنّ جماعةً من النحويين قالوا: إنه يمدح خالدًا ويــذم أسدًا، وكانا واليين بخراسان، وخالدٌ قبل أسد. وتقدير البيــت: فليــست خراسان بالبلدة التي كان خالدٌ فيها سيفًا إذ كان أسدٌ أميرُها، ويكون رفع (أسد) بــ (كان) الثانيةِ و(أميرُها) نعتٌ له، و(كان) في معنى: (وقــع)، أو يكون في (كان) ضميرُ الشان والقصة، ويكون (أسدٌ) و(أميرُهــا) مبتــدأً وخبرًا في موضع خبر الضمير، ونقَل عن أبي سعيد السيرافي النحــويِّ: أنّ تقدير البيت عنده أن يجعل (أسدًا) بدلاً من (خالد) ويجعله هو خالد، على سبيل التشبيه له بالأسد، فكأنه قال: فليست خراسان التي كان بها أسد إذ كان سيفًا أميرُها، ويجعل (سيفًا) خبرًا لــ(كان) الثانيةِ ويجعــل (أميرُهــا) الاسمَ. وعلى التأويلين معًا فلا خفاء بقُبح البيت والتعسّف فيــه ووضــعِ الألفاظ في غير موضعها، قال: والفرزدق أكثر الشعراء استعمالاً لهذا الفــن حتى كأنه يتعمّده ويقصِده ويَعتقد حُسنَه[1].

ويَنتقدون مَن يَترك تأويلاً قريبًا ظاهرًا، ويستبدل به آخرَ عسيرًا ذا تكلّف، يَظهر ذلك في شرحٍ للخفاجي، قال: ومن طريف التفسير للشّعر أن يُتأوَّل ليَقع الفسادُ فيه، ولو حُمــل علــى ظــاهره كــان صــوابًا صحيحًا،قال: وما أعرِف أعجبَ من حمْل كافة المفسرين قولَ الفرزدق:

إن الذي سَمَك السماءَ بنى لنا بيتًا دعــائمُه أعزُّ وأطولُ

على وجهين: أحدهما: أن يكون (أعز) و (أطول) بمعنى: (عزيــزة طويلة)، والثاني: أعزُّ وأطولُ من بيتك يا جرير. فيتعسّفون في التأويــل،

---

(١) سر الفصاحة ١٠٢.

ومرادُ الشاعر أوضحُ من أن يَخفى، وأشهر من أن يُجهل، وهو: أعزُّ وأطولُ من السماء التي ذكرها في أول البيت، وإنما جاء بها لهذا الغرضِ، وهذا مبالغةٌ في الشعر معروفةٌ مستعملةٌ، وليست بالمكروهة ولا الغريبة[1].

وهذا الذي ذكره الناقد وأنكره قاله غيرُه من النحويّين والنّقاد ونَقلوه عن الفرزدق في خبرٍ طريف، أنّ الطرمّاح قال للفرزدق: أنت القائلُ: (إنّ الذي سمَك السماءَ....)؟ أعزُّ ممّاذا؟ وأطولُ ممّاذا؟ وأذَّنَ المؤذنُ، فقال له الفرزدق: يا لُكَعُ، ألا تَسمع ما يقول المؤذنُ: "الله أكبر"؟ أكبر ممّاذا؟ أعظمُ ممّاذا؟ فانقطعَ الطرمّاحُ انقطاعًا فاضحًا. قال ابن رشيق: وزعَم بعض العلماء أن معنى قول الفرزدق عزيزٌ طويلٌ، ولكنّه بَناه على (أفعل) مثل: (أبيض) و(أحمر) وما شاكلهما، فجعله لازمًا؛ لما في ذلك من الفخامة في اللفظ والاستظهارِ في المعنى[2].

و لم يَسلَم النقادُ رغمَ ما فعلُوا وما قالوا من تأويلاتٍ نحويةٍ بعيدة، لا تَنهض لكشْف غموضٍ ولا لتقويمِ عِوج بيتٍ، فوقعوا في مثل ما عابوه على أهل النحو، كما فعل بعضُهم في بيت المتنبي:

أعدى الزمانَ سخاؤُه فسَخا به ... ولقد يكونُ به الزّمانُ بخيلا

والمشكل منه قوله: (ولقد يكون)، فإنه لم يُصب محزَّه؛ لأنّ المعنى على المضيّ، ثم جاء بالتأويل البعيد، فقال: ويقال: إنّ المضارعَ إذا كان على معناه، أي: (يكون الزمان بهلاكه بخيلاً، لعلمِه بأنه سببٌ لصلاح

(١) سر الفصاحة ١٠٨.

(٢) العمدة ٢٥٢/١.

الدنيا ونظامِ العالم) فيرد: أنه إذا سخا به فقد بذلَه، فلم يبقَ له في تصرُّفه، حتى يَسمح بهلاكه أو يَبخل[1].

وأنشد الصاحب بن عباد للبحتريّ قولَه:

أبا غالبٍ بالجُود تذكُر واجبي إذا ما غَنيُّ الباخــلين نَسيْه

وزعم أنه لحنٌ، قال الناقد مدافعًا عن الشاعر: ولست أرى به بأسًا، هذا الشاعر أسكَنَ الياءَ لما يَقتضيه بناءُ القافية، فإذا أسكَنَ الياءَ وما قبلَها مكسورٌ لم تكن الهاءُ إلا مكسورةً إتباعًا لما قبلَها، لا سيّما وهي طــرفٌ، وقد فَعلوا مثلَ هذا في وسط الكلمة... قال: وقال رؤبة: (كأن أيــديْهِنَّ بالقاعِ القَرِقْ) ولم يقل: (أيديَهن) بالفتح[2] استثقالاً، وأيضًا فكأنــه - أعني البحتريَّ - نَوَى الوقوفَ، ثم جَرَّ القافيةَ كعادتهم في تحريك الساكن أبدًا إلى الجرّ[3].

ذلك هو رأيهم في النقد وتوجيهاتُهم للنقّاد في هذا الأمــر، أمّــا الأدباء فكثيرًا مّا تشتدّ اللهجةُ في الإنكار عليهم، وتحتدّ لغتُهم في النقــد على بيت تعسَّف صاحبُه في إعرابه، ولا سيّما إن كان مــن المتــأخّرين، ذكر أبو العباس النامي المصيصي في قول أبي الطيب في رسالته:

أنّى يكون أبا البــريةِ آدمٌ وأبوك والثقــلانِ أنت محمّدُ

---

(١) الصبح المنبي ٢٥٠.

(٢) الذي في الكتاب : (بالضمّ). ولعله سهو.

(٣) العمدة ٢/٢٤٩. وانظر طرفا من التكلّف إن شئت في: العمــدة ٢/٣٦، والمنــصف ٢٤٩، ٣٥٤، ٣٨٩، ٤٢١، ٤٦٠، ٦٢٧عبث الوليد ١٥٤.

قال أبو العباس بعد إيراد هذا البيت يخاطب أبا الطيب: فأين ذهبتَ؟ وفي أيّ ضلالة هِمْتَ؟، ومن أيِّ قليب اغترفتَ؟ قال أبو محمد: وفي البيت كُلفة، وليس بلفظٍ مطبوعٍ، ولا مُلتّذٍّ لمسموعٍ، وفي إعرابه مطعَنٌ، وتقديره: كيف يكون آدمُ أبا البريّة وأبوك محمد، وأنت الثقلان، ففصَل بين المبتدأ الذي هو(أبوك) وبين الخبر الذي هو (محمد) بالجملة، هذا قولُ بعض النحويين، ويجوز عندي أن يكون مراده: (أنّى يكون أبا البرية آدم و(أبوك محمد) ابتداءٌ وخبر، و(الثقلان أنت) عطفٌ على المبتدأ، وهذه تعقيداتٌ يُحتمَل ورودُ مثلِها لبدويٍّ لا يعرِف الاختيارَ، ويَستعمِل وجوهَ الاضطرار، فأمّا المحدَث المطبوعُ فلا عذرَ له أن يأخذ من الكلام جوهرَه، ويصفي منه متخيّرَه[1].

وقال أيضا في كلام شاقٍّ طويل يَشرح ويُعرب قولَ المتنبي:

فتبيت تُسئِد مُسئِدًا في نَيِّها ... إسآدَها في المَهْمَهِ الإنضاءُ[2]

فالإسآد: إغذاذُ الليل، ومثلُه الإيساد، وقيل: الإسآد: سيرُ الليل خاصة، والإنضاء المصدر من (أنضاه ينضيه) إذا هزله فأذابَه، وفائدة هذا الكلام: تبيتُ هذه الناقة تُسرع في سيرها، كما يُسرع تعبُها في شحمِها. و(المسئد) منصوبٌ على الحال منها، و(الإنضاء) مرفوعٌ بـ (مسئد)، والعائدُ عليه من هذه الحال (في نَيها)، و(الإسآد) منصوبٌ على المصدر، والناصب له (مسئد)، وتقديره: فتبيت هذه الناقة تسئد مسئدا الإنضاءُ في

(١) المنصف٢٤٢.

(٢) وانظر حديثا عن البيت أيضا وما فيه من تعسّف في البديع في نقد الشعر ١٨١، ورسائل الانتقاد ٦٢. والواضح في مشكلات شعر المتنبي ٣٠.

نَيّها كإسآدها في المهمه. مثاله: (تبييت هندٌ مصلّيًا عمرٌو في دارها كصلاتها في المسجد)، أي: تبيت على هذه الحال تصلّي، ف(مسئد) فعلُ الإنضاء، وجرى حالاً على الناقة لما تعلّق به من ضميرها الذي في (نيّها)، كما تقول: (مررت بهند واقفًا عندها عمرٌو). وقد جاء بمعنًى غيرِ لطيف، ولفظٍ غيرِ شريف، وفيه من التعسُّف والتعجرُف ما لو ورَد عن الأفوه الأودي ما اشتغلَ الناس بإخراج وجهه، فكيف بمحدَثٍ على ساقة الشعراء؟ ولا يخلو أن يكون قائلُ هذا لا يَعرف وجهَ الخلاص؛ فأتعَبَ المحتجَّ له، أو عَرَف ذلك، وهو قاصدٌ أن يُسأل فيُجيب؛ حرصًا على أن يُحسَن به الظنُّ في علم العربية، ونحن نَعلم ضعفَه فيها![1].

والحقّ كلُّه مع الناقد فإنّ بيتًا يُحوج إلى مثلِ هذا الإعرابِ بيتٌ غيرُ فصيح ولا سائغٍ من متأخرٍ تعلّم لغةَ العرب.

وأهون منه بيتٌ له آخر، وهو قوله:

كفَى ثُعَلاً فخرًا بأنك منهمُ وَدَهْرٌ لأن أمسيتَ من أهلِه أهلُ

معناه كما يقول الناقد: ودهرٌ أهلٌ لأن أمسيت من أهله، و(الدهر) مرفوع بفعل مضمر يدلّ عليه أولُ الكلام، كأنه قال: (وليفخر دهرٌ)، وهذا أكثرُ ما يمكن من الاحتجاج له؛ إذ لا مرفوعَ هاهنا يُعطَف عليه، ولا وجهَ لرفعه بالابتداء إلاّ على حذف الخبر، والفعل أقوى، والاحتجاج له ضعيفٌ؛ لأنه جاء إمّا من ضعْف علمٍ أو تكلُّف إغرابٍ ليجيب بهذا الجواب، ومثلُ هذا من المحدَثين قبيح[2].

---

(١) المنصف ٤٧٧.

(٢) المنصف ٢٢٦.

وهذا الموقف النقدي من هذا البيت وجيهٌ وجديرٌ بنا أن نستفيدَ منه لنعلم بُعدَ القاعدة التي نقرّرها في باب الفاعل أنه يجوز حذفُ فعلِه إن استلزمَه ما قبلَه، كقوله:

غداةَ أحلّت لابن أصرم طعنةٌ ... حُصينٍ عَبيطاتِ السّدائفِ والخمرُ

حيث علّمْنا وتعلّمْنا أن تقديره: وحلّتْ له الخمرُ، وجعلنا ذلك قاعدةً وقياسًا[1]، ولا يخفى ما فيه من تكلّف وبُعد.

وظاهر منهجهم في الجملة -كما رأيتَ- غضُّ الطرف وكفُّ اللسان عن المتقدّمين دون المتأخّرين، فقد قَبلوا عن الأولين أشياءَ من التعسف وحوشيّ الكلام ومخالفةِ بعض أحكام اللغة ليس -كما يقول قدامة- من أجل أنه حَسُنَ، لكن لأن من شعرائهم مَن كان أعرابيًّا قد غلبت عليه العجرفيةُ، وللحاجة أيضًا إلى الاستشهاد بأشعارهم في الغريب، ولأنّ مَن كان يأتي منهم بالوحشي لم يكن يأتي به على جهة التطلّب له والتكلّف لما يستعملُه منه، لكن لعادته وعلى سجيّة لفظه[2].

وقال أبو الحسن الجرجاني عن أغاليط الشعراء: ودونك هذه الدواوين الجاهلية والإسلامية فانظرْ هل تجدُ فيها قصيدةً تسلم من بيت أو أكثرَ لا يمكن لعائبٍ القدْحُ فيه؛ إما في لفظه ونظمه، أو ترتيبه وتقسيمه، أو معناه، أو إعرابه؟ ولولا أن أهلَ الجاهلية جُدوا بالتقدم، واعتقدَ الناسُ فيهم أنهم القدوة والأعلام والحجة، لوجدتَ كثيرًا من أشعارهم معيبة مسترذَلة ومردودةً منفية، لكنّ هذا الظنّ الجميل والاعتقاد الحسن سَتَر

---

(١) انظر مثلا: أوضح المسالك ٢/٩٥-٩٦.

(٢) نقد الشعر ١٩٧.

عليهم، ونَفَى الظِّنةَ عنهم، فذهَبَت الخواطرُ في الذبّ عنهم كلَّ مذهب، وقامت في الاحتجاج لهم كلَّ مَقام[1].

وحَكموا أنّ الإقواءَ واقعٌ في شعر الأعراب كثيرًا، وهو فيمَن دون الفحول من الشعراء أكثرُ، وأنّه لا يجوز لمولّد؛ لأنهم عرفوا هيبتَه، والبدويّ لا يأبه له؛ فهو أعذر[2]، وهكذا كلّ استعمالات العرب المخالفةِ الشائع المنابذةِ القياس فالحكم عليها أنها لا يُعمل بها؛ لأنهم أتوا بها على جبلّتهم، والمولّدُ المحدَثُ قد عرَف أنها عيبٌ، ودخولُه في العيب يُلزِمه إيّاه[3].

وقد مَضى قبلُ تشنيعُهم على الشعراء الذين خالفوا كلامَ العرب مع أنهم من المتأخّرين،[4] ولم يَنشَطوا لتأويل كلامهم والدفاع عنهم؛ "فاستعمالُ أقفاء الكلام إنما يجوز وتُطلَب له الوجوهُ إذا كان ذلك من بدويٍّ يَتكلّم بطبعه، فأمّا لمثله - أي المتأخّر - فلا" [5]. وقال الصاحب بن عباد عن قول المتنبي:

أيَفْطِمُه التَّوارِبُ قبلَ فِطامه ... ويأكلُه قبلَ البُلوغِ إلى الأكْلِ

: ومن أطمِّ ما يتعاطاه التفاصُحُ بالألفاظ النافرة والكلمات الشاذة، حتى كأنه وليدُ خِباءٍ وغَذيُّ لبنٍ، ولم يَطأ الحضرَ، ولم يَعرف المدرَ[6].

وقال ابن سنان عنها: فـ(التوارب) لغةٌ في التراب شاذةٌ غيرُ كثيرة[7].

---

(١) الوساطة ٣-٤.

(٢) الموشح ٢٢.

(٣) العمدة ٢٩٦.

(٤) كما في المنصف ١٧٨، ٢٢٦، ٢٤٢، ٤٧٧.

(٥) المنصف ١٧٨.

(٦) الصبح المنبي ٣٦٩، وانظر: ٣٤٧.

(٧) سر الفصاحة ٧٢.

ودعاهم ولَعُهم بالوضوح واليُسْر لكُرْه كثيرٍ من الأمور التي يَنصّ النحويون على جوازها، ويجدونها سائغةً في كلام العرب، مثل التغليب[1] واستعمالِ اللفظ المشترَك[2] وتقديمِ الصفة على الموصوف، فقد ذكر قدامةُ من نعوت الحسن ائتلافَ اللفظ والوزن، وممّا ذكره من ذلك أن تكون الأسماءُ والأفعال في الشعر تامةً مستقيمة كما بُنِيَتْ، لم يَضطرّ الأمرُ في الوزن إلى نقضها عن البنية بالزيادة عليها والنقصان منها، وأن تكون أوضاعُ الأسماء والأفعال والمؤلفة منها، وهي الأقوال، على ترتيبٍ ونظامٍ لم يضطر الوزن إلى تأخير ما يجب تقديمُه، ولا إلى تقديم ما يجب تأخيرُه منها، ولا اضطرَّ أيضًا إلى إضافة لفظة أخرى يلتبس المعنى بها، بل يكون الموصوفُ مقدَّمًا والصفةُ مقولةً عليها[3].

ومنه ألاّ يُحذف المضافُ إلاّ إذا دلّت عليه قرينةٌ،[4] وقال ابن سنان: إنّما يُحذف المضافُ ويُقام المضافُ إليه مُقامه في موضعٍ دون موضعٍ، بحسب ما يَتفق من فهم المقصود وزوال اللبس والإشكال، وكذلك نقابل بعضَ الكلام ببعض بحيث لا يعرِض فيه فسادٌ في المعنى ولا خللٌ في العبارة، فإذا اعترضنا في المقابلة مثلَ هذه الاستعارة لم نُجِزْها، كما إذا تطرّق إلينا في حذف المضاف وجودُ اللّبس لم نركنْ إليه ولا نعرِّجُ عليه[5].

وهكذا كلّ حذفٍ لا يُبيحونه إلاّ إذا لم يُلبس[6].

---

(١) المنصف ٤٥٩-٤٦٠، ٤٧٤.

(٢) الرسالة العذراء ١٨.

(٣) نقد الشعر ١٩٠

(٤) الصبح المنبي ٢٥٠.

(٥) سر الفصاحة ١٢٢-١٢٣.

(٦) المنصف ١٣٩.

ب- منهجهم في السماع والرواية:

تختلف مواقفُ النقاد من المسموع والمرويّ عن العــرب اختلافًــا يُشابه اختلافَ النحويين فيه، فلقد وجدتُ أكثرَ الناقدين لا يَقبــل إلاّ أن يكون الكلام جاريًا على الشائع المطّرد والكثير في الاستعمال؛ ولذلك أبَوا أن يركَب الشاعرُ ما ليس بمستعمل إلاّ في الفرط، ولا يُتكلَّمُ به إلاّ شاذًّا، وذلك عندهم الوحشيُّ الذي مدَح عمرُ بن الخطاب زهيرًا بمجانبته وتنكُّبه إيّاه، فقال: كان لا يتَّبع حُوشيَّ الكلام[1].

ويرون أنّ إيراد الكلمة علــى الوجــه الــشاذّ القليــل هــو أردأُ اللغات فيها لشذوذه، ويرون أنّ الكثير أبدًا خفيــفٌ[2]. وابــنُ قتيبــة يَطلب من الشعراء المحدَثين ألاّ يتّبعوا المتقــدّمين في اســتعمال وحــشيّ الكلام واللغة القليلة عن العرب[3].

ومن آثار هذا المنهج أنَّ أكثرَهم قَضَوا بعدم جواز حذف حــرف النداء من المبهمات، وأنّه لم يرِدْ إلاّ في رواية شاذّة غيرِ موثــوقٍ بهــا ولا معمولٍ عليها[4]، وقال ابنُ وكيعٍ عن بيت المتنبي:

ابعَدْ بَعِدتَ بياضًا لا بياضَ له لأنتِ أسودُ في عَينِي من الظُّلَمِ

---

(١) نقد الشعر ١٩٧.

(٢) سر الفصاحة ٧١.

(٣) الشعر والشعراء ١/٤٥-١٦.

(٤) المنصف ٢٦٥.

قال: "سامَح أبو الطيّب نفسَه في هذا، ولم يبلغ علمُه إلى ما فيه عليه .... وما ورد ما قاله أبو الطيّب إلاّ في بيتين شاذّين غيرِ مأخوذٍ بهما ولا مُعَوّلٍ عليهما، فأحدهما:

جاريةٌ في دِرعها الفَضفاض   أبيضُ من أُخت بني إباضِ

والآخر:

إذا الرّجال شَتَوا واشتدَّ أكلُهُمُ   فأنت أبيضُهمْ سربالَ طبّاخِ"[1]

ومذهبُ الأكثرين من النقّاد في هذا موافقٌ مذهبَ الأكثرين أيضًا من النحويين، وهم البصريون، وقد صرّحوا هم أحيانًا بذلك، وقد سَبق بعضُه، لكنّ الذي يخالفون فيه النحويين ويَفترقون فيه أنّ النحويين لا يُغلِّطون هذا القليلَ النادرَ من المسموع، ولا يَستضعفونه لذاته، بل يُصوّبون اللفظةَ عينَها، وإن لم يَقيسوا عليها، في حين أنّ بعض النَّقَدة ربما قَسا عليها فعدّها ركيكة، كصنيع العميدي الذي فَعَل ذلك في بيت المتنبي السابق، وقال: قوله: (أسود) ركيكٌ، لم يُسمع إلاّ في أبياتٍ شواذَّ نوادرَ[2].

ومن غُلوّهم في ذلك ومجاوزتهم الحدَّ واختلافِهم عن النحويين فيه أن يجعلوا استعمالاً صحيحًا لغةً ضعيفة، كما في لفظ (أوقَفَني) الواردِ في قوله:

فوقَفتُ منها حيث أوقَفني الهوى   وبَلَغتُ من بدرِ بنِ عَمّار المُنى

---

(١) المنصف١٩٧.

(٢) الإبانة عن سرقات المتنبي ٢٩.

حيث قال ناقدُه: (أوقَفَني) لغةٌ ضعيفةٌ غيرُ مستعملةٍ إلاّ شاذًّا[١].

وإنّ منهم لَفريقًا يَلْوُون رؤوسَهم عن المشهور عند النحـــويين ولا يلتزمونه أو يُلزمون به، ولا يجدون في مذهبهم حرجًا على الأديب أنْ يتّبع اللفظةَ النادرةَ إذا رواها الثقاتُ فيقيسَ عليها، يقول قائلُهم معرِضا عـــن أحكام النحويين: "ومتى وُجِدت الروايةُ عن ثقةٍ لم يُحظَر على الـــشاعر قبولُها ولا العملُ بها لأجل اختلاف النحويين".[٢]

وكان ممّا أنكره أهلُ العلم على أبي الطيّب واستضعفوه قولُه:

جلَلاً كما بي فلْيكُ التبريحُ　　　أغذاءُ ذا الرَّشأ الأغَنِّ الشِّيحُ

فقال أهل الإعراب: حذْفُ النون من (تكن) إذا اســتقبلَتها الـــلامُ خطأٌ؛ لأنها تتحرّك إلى الكسر، وإنما تُحذف استخفافًا إذا سَكَنَتْ. فقال لهم المحتجُّ عن أبي الطيب: إنّ وجه الكلام ما ذكرتم، لكن ضرورةَ الشعر تجيز حذفَ النون مع الألف واللام، وقد حكاه أبو زيدٍ عن العـــرب في كتابه المعروف بكتاب النوادر، وأنشدَ فيه لحسيل بن عرفطة:

لم يكُ الحقّ ســوى أن هاجَه　　　رسْـــمُ دارٍ قد تَعَفَّى بالسَّرَرْ

قال: وأبو زيدٍ ثقةٌ، والروايةُ عن العرب حجّةٌ[٣].

---

(١) المنصف ٥٤٤.

(٢) الوساطة ٤٧٦.

(٣) الوساطة ٤٥٤.

ومن محلّ البحث والنظر في منهجهم في الرواية وطريقتهم في السماع أني وجدتُ بعضَهم في بعض المواقف يخالف ما سبق تقريرُه عن عامّتـــهم، فلا يَشترط في النقل كثرةً، ولا يَطلُب تواترًا، فإنّ الواحد من العرب الذين تُقبل لغتُهم هو عندهم كالجمع، قال الآمدي: "والألفاظُ الـــتي زُعِـــم أنّ الشعراء تفرّدوا بها فإنها موجودة عن أئمة اللغة وعمّن يَنتهي السنَدُ إلـــيهم، ويُعتمَد في اللسان عليهم، وإنّما نتكلّم بما تكلّموا به، وواحدُهم كالجميع، والنَّفَر كالقبيلة، والقبيلة كالأمة، فإذا سمعْنا من العربي الفصيح الذي يُعتدّ به حجّةً كلمةً اتّبعناه فيها، ثمّ إنْ لم تَبلغْنا عن غيره، ولم نَـــسمعْ بهـــا إلاّ في كلامه لم نزعُم أنه اخترعَها، ولم نحكُم أنه أبو عُذْرِها، وعلى هـــذا أكثـــرُ اللغة، لا سيّما الألفاظُ النادرة والحروفُ الفردة، وكم نَقل الناس عـــن أبي مهديّة وأبي الدقيش وأبي الجرّاح وأبي الصّقر والقناني وأمِّ الهيـــثم وفـــلانٍ وفلانةٍ من لَفظةٍ لم تُسمَع قبلَهم، ولم تُؤخذْ إلاّ عنهم، ثم ليس لنا أن نجعلَهم منفردين بتلك الكلمات ومختصّين بتلك الحروف، وهذا سبيلُ ما وُجـــد في شعرِ هؤلاء من الشواذّ الغريبةِ والألفاظِ النادرة"(١).

ولّما أنكر النّقادُ على المتنبي قولَه:

ليس إلاّكَ يا عليّ هُمامٌ　　　سيفُه دون عِرضه مسلولُ

وقولَه:

لم ترَ من نادمَتْ إلاّكـــا　　　لا لســـوى وُدِّك لي ذاكا

---

(١) الوساطة ٤٦٧.

أنكروا اتصالَ الضمير بـ (إلاّ) - أقرّ الناقد في نفاحه عنه بأنّ حقّ الضمير أن ينفصل عنها، وأنّ القرآن جاء بذلك، وقال: وهو الظاهر في قياس النحو والمشهورُ عن العرب، ثمّ اعتذَر عنه ببيتٍ رواه الفراءُ، وهو:

وما نبالي إذا ما كنت جارتَنا ألاّ يجاورَنا إلاّك ديّارُ

وقال: وأنا لا أرى ألاّ يُطالبَ الشاعرُ بأكثرَ من إسناد قولِه إلى شعر عربيٍّ منقولٍ عن ثقةٍ، وناهيكَ بالفرّاء[1].

ولعل سببَ التباين في هذا المنهج بينهم أو بين مواقفَ متعدّدةٍ لواحدٍ منهم ما يَعتريهم في أثناء البحث من رضًا أو غضَبٍ على مَن ينقُدونه: فإنْ رضُوا عنه أخذوه بالرُّخص، وكَفاهُم في السّماع واحدٌ، وإن لم يرضَوا استكثرَوا من الشروط، واستحضروا الأحكامَ، وتحرّوا العزائمَ، وهذا مَلحظٌ لا بُدَّ من تقديره في قصَّة النقاد؛ فإنّه يشيع بينهم أشياءُ لا توجدُ في بيئة النحويين من التعصُّب لشاعرٍ ومعاداةِ آخر، وكثيرٌ من عملهم جَرى في أجواءِ معاركَ نقديةٍ، تَطيش فيها السِّهامُ، ويَذهب العدْلُ، ويَقِلّ التمييزُ أحيانًا.

ولئن كانوا مختلفين فيما سَبق إنّهم مجمعون على ألاّ يَقبلوا النقل في الرواية إلاّ عَمَّن علا قدرُه في الفصاحة، وأن يتحرّوا عن الذين يأخذون عنهم، فإنّهم لم يقبلوا دفاعًا عن المتنبي الذي جعَل الماضي (دَهَشَ) ثلاثيًا، ومضارعه: (يُدهِش) رباعيًّا، حين ذكر بعضُ المحتفِين به أنه مثلُ نحو:

(١) الوساطة ٤٦٩.

(صُمَّ) و (أصمَّه الله) و (بَرَّ حجُّه) و (أَبَرَّه الله)، فردّ عليهم ابنُ وكيع التنسي: "فجعل هذا الرجلُ ما هو مسموعٌ قياسًا يطرد عليه، حتى كأنه في شعرِ الهذليين، وكأنّه ورَد عليه من رؤبةَ والعجّاجِ ما يجعله أهلاً له"[1].

وألزموا الشاعر والأديبَ أن يتّبع في الفصاحة أبا النجم وأضرابَه من شعراء العرب، فهم القدوة، وبهم الاهتمامُ، وفيهم الأسوة[2].

وسأُدقّق النظر في مصادر السماع عندهم بتفصيل:

١ـ **القرآن الكريم وقراءاته:**

لم يسترع انتباهي في استشهادهم بالقرآن وقراءاته شيءٌ ذو بال، غير أنَ بعضهم يشارك بعضَ إخوانه النحويين خطيئتَهم الكبرى في هذا الباب، وهي تغليط القرّاء وعدمُ احترام القراءات، وقد شاركوهم الموضعَ المشهور نفسَه، فقد حكى ابنُ الأثير إجماعَ علماء العربية على أن لفظة (معايش) لا يجوز همزُها، وقال في تفصيل تعليمي مسهِب، يكشف عن دقتهم في الصرف: "لأنّ الياء فيها ليست مبدلة من همزة، وإنما الياء التي تبدل من الهمزة في هذا الموضع تكون بعد ألف الجمع المانع من الصرف، ويكون بعدها حرف واحد، ولا تكون عينًا، نحو: (سفائن) وفي هذا الموضع غلِط نافع -رحمة الله عليه- لأنه لا شكّ اعتقد أنّ (معيشة) بوزن (فعيلة)، وجمع (فعيلة) هو على (فعائل)، ولم ينظر إلى أن الأصل في

---

(١) المنصف ٤٤١.

(٢) الوساطة ٤٦٢.

(معيشة): (معْيِشة) على وزن: (مفْعِلة)، وذلك لأن أصل هذه الكلمة من (عاش) التي أصلها (عَيَشَ) على وزن (فَعَلَ) ويلزم مضارع (فعل) المعتل العين (يفعِل) لتصحّ الياء، نحو: (يعْيِش)، ثم تُنقل حركة العين إلى الفاء فتصير: (يعِيْش) ثم يبنى من (يعيش) مفعول فيقال: (معيوش به)، كما يقال: (مسيور به)، ثم يخفف ذلك بحذف الواو، فيقال: (معيش به)، كما يقال: (مسير به)، ثم تؤنث هذه اللفظة فتصير: (معيشة)"[1]. وكان قد قال من قبلُ: " ألم تعلم أن نافع بن أبي نعيم - وهو من أكبر القراء السبعة قدرا وأفخمهم شأنا- قال في (معايش): (معائش) بالهمز، ولم يعلم الأصلَ في ذلك، فأوخذ عليه، وعِيبَ من أجله، ومن جملة من عابه أبو عثمان المازني، فقال في كتابه (التصريف): إن نافعًا لم يدر ما العربية"[2].

ويقرب من ذلك وهو أقلّ منه شأنا وأهون خطبا أنّ أحدهم استهان بقولٍ للمفسرين في تأويل إحدى الآيات، إذ حكم الآمدي بخطأ أبي تمام خطأً معنويا في قوله:

رضيتُ وهل أرضى إذا كان مُسخطي   من الأمـر ما فيه رضا مَن له الأمرُ

مُنكرا عليه استعمال (هل) في البيت، وأورد قول بعضهم: إنّ (هل) فيه بمعنى (قد)، والمراد: (قد أرضى)، كما قال تعالى: ﴿هَلۡ أَتَىٰ عَلَى

(١) المثل السائر ٦٥-٦٦.

(٢) المثل السائر ٦٥/١.

﴿ٱلۡإِنسَٰنِ حِينٞ مِّنَ ٱلدَّهۡرِ﴾[1] ولم يرتض هذا التأويلَ، وقال: وهذا إنما قاله قومٌ من أهل التفسير، وتبعهم قومٌ من النحويين، وأهلُ اللغة جميعًا على خلاف ذلك؛ إذ لم يأت في كلام العرب وأشعارها (هل قام زيدٌ) بمعنى: (قد قام زيد)، وإذا كان ذلك معدومًا في كلام العرب ولغاها فكيف يجوز أن يُؤخذ به ويُعوّل عليه، وقد قال أبو إسحاق الزجاج وجماعةٌ من أهل العربية في قوله تعالى: ﴿هَلۡ أَتَىٰ عَلَى ٱلۡإِنسَٰنِ...﴾ معناه: ألم يأت. على سبيل التقرير"[2].

ولست ألوم الآمديَّ إن هو لم يختر هذا التأويلَ المعزوَّ لبعض المفسرين والنحويين، لكنّه ملومٌ أنّه يلمّح إلى أن المفسرين إنما جاؤوا بهذا التأويل من عند أنفسهم على غير أصل لغوي ولا مستندٍ من كلام العرب.

وما عدا هذين لا يعدو عملُهم أن يكون إيرادًا لقراءة[3]، أو أن يكون احتجاجًا بها على مسائل يتقوّى بها مُورِدُها ويرتضيها، كما جاء في حذْف التنوين لالتقاء الساكنين، فإنّ ممّا احتُجّ به لذلك ما رُوي عن أبي عمرو في بعض طرقه (قُلْ هو اللهُ أحدُ اللهُ الصَّمَدُ)، فحذف التنوينَ من (أحد) لالتقاء الساكنين، وكذلك حذْف التنوين لالتقاء الساكنين في

(١) سورة الإنسان، الآية: ١.

(٢) الموازنة ١/١٧٥.

(٣) كما في طبقات فحول الشعراء مثلا: ١/٢٠، ١٢٦.

قراءة من قرأ: (وقالتِ اليهودُ: عُزَيْرُ ابنُ الله) على أنه مبتدأ، و(ابـــن الله) خبرُه، كقراءةِ مَنْ أثبتَ التنوين، ولا يكون حذفُ التنوين منه لامتنـــاع الصّرف لأنّ (عُزَيْرًا) ونحوَه ينصرفُ عربيًّا كان أو عجميًّا، وإنما حـــسُنَ حذفُ التنوين لالتقاء الساكنين.[1]

وعِيبَ على البحتري حذفُ النونِ من قوله:

تَعذِلاني وقد تعرَّض منـــها　　　طائفٌ طاف بي على الركب وهْنا

حيث حذف نونا في (تعذلاني) في غير موضع الحذف، قال: وقد جاء مثل ذلك وقرأ به نافع المدني في: ﴿ **قل أفغير الله تأمروني أعبد...**﴾ بتخفيف النون [2].

كما قد عِيب عليه قولُه:

لم تُقصّر علاوةُ الرُّمـــحِ عنه　　　قيدَ رمـــحٍ ولم تضعْه خَطاءُ

فقال: (خطاء) بفتح الخاء، وهو رديء إلاّ أنه جائز، كما يقـــول الناقد، واستشهد بما حُكي عن بعض القراء المتقدمين أنه قرأ: ﴿**كان خَطاء كبيرا**﴾ بالفتح والمدّ، والكسرُ أجود ليكون مصدرًا لـــ(خاطأت) [3].

ونحو ذلك أنّ ممّا يقرّر النقاد في كتبهم ذمَّهم الـــشديدَ للقلـــب في الكلام وعدمَ رضاهم عنه، وعرّجوا على آيتين كـــريمتين زعـــم بعـــضُ

---

(١) نضرة الإغريض ٢٦٦.

(٢) عبث الوليد ٤٩٦.

(٣) عبث الوليد ١٧.

النحويين أنّ فيهما قلبًا، وهما قوله تعالى: ﴿مَآ إِنَّ مَفَاتِحَهُۥ لَتَنُوٓأُ بِٱلۡعُصۡبَةِ أُوْلِي ٱلۡقُوَّةِ﴾[1] وقال قائلهم: إنه ليس من هذا بشيء، و إنما المراد -والله أعلم- أن المفاتح تنوء بالعصبة، أي: تميلها من ثقلها، وقد ذكر هذا الفراءُ وغيره. وكذلك قوله تعالى: ﴿وَإِنَّهُۥ لِحُبِّ ٱلۡخَيۡرِ لَشَدِيدٌ﴾[2] فليس على ما يزعم بعضُهم المرادَ به وأنَّ حبَّه للخير لشديدٌ، بل المقصود به أنه لحبّ المال لبخيل - والشدة- البخل أي من حبه للمال يبخل [3].

ومسائل أخرى ظاهرة ورد فيها الاستشهاد بالقرآن في مباحث نحوية، لكنْ ما أريدَ به فيها رفعُ خلاف أو حسمُ مسألة، وهي كثيرة جدًّا[4].

٢ـ الحديث النبوي:

والمعنيُّ به عند أكثر الباحثين ما كان من أحوال النبي ﷺ وأقواله وآثار أصحابه، وهو قليلٌ في كتب النقد قلّتَه في كتب النحو، فلم أكد أجد منه إلاّ مواضع معدودة جدًّا، يوردونها للاستشهاد بها في مسائل لفظية ومعنوية، من ذلك أنّ من أهمّ أحكام النقاد وأبرز ما يتنادون به

---

(١) سورة القصص، الآية: ٧٦.

(٢) سورة العاديات، الآية: ٨.

(٣) سر الفصاحة ١٠٦.

(٤) من مثل: المنصف: ١٧٨، ٣٥٤، الوساطة: ٩٦، ١٦٩، ٤٨٨، الموازنة ١/٢٩، العمدة ٢/٢٧٣، ٢٧٧، ٢٧٩، وهي أكثر من أن تحصى.

التناسبَ في الألفاظ وعدمَ تخالُفها، قال قدامة: "وإنما يذهبون في هذا الباب إلى المقاربة بين الكلام بما يشبه بعضُه بعضًا، فإنه لا كلام أحسنَ من كلام رسول الله صلى الله عليه وسلم وآله، وقد كان يَتوخّى فيه مثلَ ذلك، فمنه ما رُوي عنه عليه السلام من أنه عوّذ الحسنَ والحسينَ رضي الله عنهما، فقال: (أعيذهما من السامّة والهامة وكلِّ عينٍ لامَّة) وإنما أراد: (ملمة)، فلإتباع الكلمة أخواتها في الوزن قال: (لامة). وكذلك ما جاء عنه صلى الله عليه وسلم، أنه قال: (خيرُ المال سكةٌ مأبورة ومهرةٌ مأمورة)،فقال: (مأمورة) من أجل (مأبورة) والقياس: مؤمرة. وجاء في الحديث: (يرجعن مأزورات غيرَ مأجورات). وإذا كان هذا مقصودًا له في الكلام المنثور، فاستعماله في الشعر الموزون أقمن وأحسن"[1].

وممّا احتجوا به على صحة وجود تصغير التعظيم قولُ بعض الأنصار في بعض أخبار السِّيرة: "أنا جُذَيلُها المُحَكَّك وعُذَيقُها المُرَجَّب"[2].

وقضى ابنُ قتيبة أنه ليس للمحدَث أن يتبع العرب في إبدالهم الياءَ من الحرف في الكلمة المخفوضة وإبدالهم الياءَ من الحرف في الكلمة المخفوضة .... وكإبدالهم الواوَ من الألف، كقولهم: (أفعو) و(حبلو) يريدون: (أفعى) و(حبلى)، وقال ابن عباس: (لا بأس برمي الحدو للمحرم) يريد الحدأ[3].

(١) نقد الشعر ٥١.

(٢) المنصف ٣٤٥.

(٣) الشعر والشعراء ١/٤٩.

٣- الشعر:

قد مضى القولُ: إنهم يتشدّدون فيمن ينقلون عنهم ويروون، ولعلّي ألتمس في هذا وجهَ افتراق بينهم وبين أصحابنا من النحويين الذين لا يفرّقون في الغالب بين أحدٍ من الشعراء ما داموا في عصور الاحتجاج ومن قبائل الفصاحة.

أمّا النقاد فإنّ لهم في الشعراء آراءً ممحِّصة، تَقبل وتَرُدّ، فتسمعهم يتحاكمون فيهم، ويحكمون عليهم، وربما قدحوا فيهم -كما سيأتي- أو مدحوهم: فمنهم فصيحٌ يُنقل عنه، ومنهم غير فصيح تُجتنب لغتُه، فقد أورد صاحبُ (فحولة الشعراء) أنه سأل شيخَه عن زياد الأعجم، فقال: حجّةٌ لم يُتعلّق عليه بلحن، وعن عبد بني الحسحاس فقال: هو فصيح، وعن عمر بن أبي ربيعة فقال: هو مولّد، وهو حجّة، قال: سمعت أبا عمرو بن العلاء يحتجّ في النحو بشعره، ويقول: هو حجّة [١].

ونقَل ابنُ سلاّم في بعض احتجاجه شعرًا عن الجعدي وأنّه أفصح العرب [٢].

وصنّفوا من الشعراء أسماءً لا يأخذون عنها، فلم يطمئنّوا إلى تقرير قاعدة وطَرْد قياس صوغ (فُعَال) من الأعداد إلى (عُشَار) مخالفين اللغويَّ أبا حاتم في ذلك؛ لأنّه إنّما اعتمد في جوازه -بعد أنْ كان يمنعه- على

---

(١) فحولة الشعراء ٣١-٣٢، وانظر: ٥٠.

(٢) طبقات فحول الشعراء ١/١٢٦.

بيتٍ منقولٍ عن الكميت، وهم يرون -ونقلوا عن الأصمعيّ، نقلَ المؤيِّد المحتجّ- أنّه مولَّد لا يُحتجّ بشعره[1].

ونقَل المرزباني بسنده عن التوَّزي قال: سمعت الأصمعيَّ يقول: ما أقلَّ ما تقول العرب الفصحاء: (فلانة زوجة فلان)، إنّما يقولون: (فلان زوج فلان)، فقال له السدري: أليس قد قال ذو الرمة:

أذا زوجة بالمصر أم ذا خصومة　　　أراك لها بالنصرة العام ثاويا

فقال: إنّ ذا الرمة قد أكل البقل والمملوح في حوانيت البقالين حتى بشم[2].

وحدَّث أبو بكر الجرجاني بسنده عن الأصمعي أيضا أنه يقول: الكميت تعلّم النحوَ وليس بحجة، وكذلك الطرمّاح، وكانا يقولان ما قد سمعاه، ولا يفهمانه، ونقل قولَ رؤبة: كانا يسألانني عن غريب شعرهما[3]

ونقل ابن الأثير عن أبي بصير عن الأصمعي أنه يقول في الطرمّاح: كنّا نظنّه شيئًا حتى سمعنا قولَه:

وأكره أن يعيب عليَّ قومي　　　هِجايَ الأرذلين ذوي الحِنات[4]

ورَدُّ بعض النقاد الروايةَ عن الكميت وطعْنُهم في ذي الرمة وفي الطرمّاح قد يوحي أنّهم في السماع والنقل أشدُّ تحرّيا وتدقيقا من

---

(١) المنصف ٣٤٥.

(٢) الموشح ١٨٠.

(٣) الموشح ١٩٢.

(٤) سر الفصاحة ٧٢.

النحويين الذين يحتجّون بالكميت ويقبلون شعره، ولا يجدون فيه حرَجًا، ويعدّون ذا الرمة والطرماحَ من الفصحاء الذين لا يتطرق إليهم شكٌّ، أو يجوز فيهم طعنٌ.

ومّما يخالفون فيه النحويين في باب الأشعار أنّهم يجدون في صدورهم شَكًّا في صحّة النقل عن الشعراء القدماء، فقد ذكر المرزباني أنّ الرواة قديمًا تُصلح من أشعار القدماء[1]، ونقل بعضهم راضيًا ومصدّقًا ما نُقل عن ابن مقبل أنه قال: إنّي أرسل البيوتَ عُوجا فتأتي بها الرواةُ قد أقامتها[2].

٤ ـ لغات العرب:

أغلب الرأي لديهم وأكثرُ العمل عندهم على عدم التوسُّع فيها، وبخاصة ما لم يشتهر منها، وقد بدا لكَ قبلُ أنهم يَنفِرون من النادر وينفّرون، ولا يميلون إلى القليل ولا يحبّون؛ إذ إنّهم أصحاب لغة أدبية عالية عامّة شائعة، فطالما حذّروا الأدباء من ذلك، يقول ابن قتيبة:

"وليس للمحدث أن يتبع المتقدم في استعمال وحشي الكلام الذي لم يكثر، ككثير من أبنية سيبويه، واستعمال اللغة القليلة في العرب، كإبدالهم الجيم من الياء، كقول القائل: (يا رب إن كنت قبلتَ حِجَّتَج) يريد: (حجتي) وكقولهم: (جَمَلٌ بُخْتِج) يريدون: (بختيّ)، و(عَلِج) يريدون: (علي)"[3].

---

(١) الموشح ١٩٩.

(٢) مجالس ثعلب ٤١٣/٢.

(٣) الشعر والشعراء ٤٨/١.

وعمَلاً بهذا المنهج تجدهم يرجّحون اللغة إذا كانت أكثرَ شيوعًا وأوسعَ انتشارًا، كأن تكون في الكتاب العزيز، قال أحدهم عن قول الفرزدق:

أبا حاضر مَن يزنِ يظهرْ زناؤه ومَن يشرب الخرطومَ يصبح مسكّرا

قال: فمدّ (الزنى)، وهو ممدودٌ في لغة أهل نجد، والقصرُ فيه لأهل الحجاز، وهي لغة القرآن، وعليها الاعتماد[1].

وما أراهم إلاّ محقين في ذلك، فإنّ للعرب لغات خاصةً تستحق أن تروَى، ولا يُعمل بها ولا تقلّد، وفي لغتهم العامة المشترَكة ما يغني عنها.

وقد رأيتَ بعضَ النقاد في أحكامه الذوقية يُفضّل ضرورةً على لغة عن العرب ثابتة؛ لأنها غير مشهورة.

ثمّ إنّهم لم يمنعهم ذلك أنهم إنْ رضُوا عن أديبٍ تلطّفوا، فقبلوا منه ما وافق لغةً للعرب، وإن كانت قليلةً، كلغة (أكلوني البراغيث) التي ارتكبها المتنبي في قوله:

ورمى وما رمتا يداه فصابني سهمٌ يعذّب والسهام تريحُ

فقال الناقد: ثنّى الفعلَ (يعني: رمتا) في تقدّمه، على مذهبه في التسامح. قال: وقد ورد ذلك في أشعار العرب، قال الشاعر:

ولكنْ ديافيٌّ أبوه وأمّه بحيران يعصرْنَ السليطَ أقاربُه[2]

ونصَبَ العجاجُ معمولي (ليت) كليهما في قوله: (يا ليت أيامَ الصِّبا رواجعا)، فقال فيه ابنُ سلاّم: إنها لغةٌ لهم، وأردف: سمعتُ أبا عون

---

(١) نضرة الإغريض ٢٦٠.

(٢) المنصف ٢٩٢.

الحرمازيّ يقول: (ليت أباك منطلقا) و (ليت زيدا قاعدا)، وأخبرني أبو يعلى أنّ منشأه بلادُ العجاج فأخذَها عنهم.[1]

وقال البحتري:

فغيرُ عجيبٍ إن رأيتيه أن تَرَيْ　　تلهّب ضربٍ في شَواكِ مبينِ

فقلّب الناقد فيه القولَ، وخرج به من لغة قليلة إلى أخرى قليلة، وقال: إنْ رُوي: (رأيتِه) على اختلاس الهاء من غير ياء تتبعها ولا ياء قبلها فهو عند سيبويه ضرورة، وذلك عند الفراء لغةٌ للعرب، وإنْ رُوي: (رأيتيه) بياء قبل الهاء فهي لغة... إلخ[2]

وقال البحتري:

ومُهيجُ هَيجاءٍ يُبَلِّغُ رُمْحَه　　صَفَّ العِدا والرُّمْحُ خمسةُ أذرعِ

والمشكل فيه تذكير (الذراع)، فأجاب الناقد وقال: وهي لغةٌ عكلية، والأجود تأنيثها، قال: واستدلّ الفراء على تذكيرها بقولهم في اسم الموضع: (أذرعات)...[3].

غير أنهم في مواقف أخرى ينتقدون بعض اللغات، فيَعيبونها ويصفونها بالرداءة، فلقد عابوا على البحتري قوله:

متحيّرين فباهتٌ متعجّب　　مما يرى أو ناظر متأمّل

قال ابن الأثير: قوله: (باهت) لغة رديئة شاذّة، والعربي المستعمل: (بُهِت الرجلُ يبهَت فهو مبهوت)[4].

---

(١) طبقات فحول الشعراء ٧٩/١، وانظر: الموشح ٢١٧.

(٢) عبث الوليد ٥٠٥.

(٣) عبث الوليد ٢٨١.

(٤) سر الفصاحة ٧١.

وحين قال البحتري أيضا:

إني لأرضى بخــطّ سطــرٍ   وأن يَجيـــني له رســـولُ

قال ناقدُه: (يَجيني) لغة رديئة، وكأنّ مَن يقولها في المضارع يقـــول في الماضي: (جا) في وزن: (را)...إلخ[1]

ومثل ذلك كلمة: (الّلذ) وهي لغة في (الذي)، فابنُ الأثير يقـــول: ومّما عابوه قولُ المتنبي:

وإذا الفتى طرح الكلام معرّضا   في مجلسٍ أخذ الكلام الّلذْ عنّا

فإنّ (الّلذ) في (الذي) لغةٌ شاذّة قليلة.[2]

بل إنهم يقبلون تغييرَ اللفظ وحذفَ حركة البناء ويلجؤون إلى ذلك ويفضلونه على التأويل بلغة مشهورة عن العرب، ففي قول البحتري:

ذهب الكـــرام بأسرهم   وبقيْ لنـــا (ليت) و(لو)

قال المنتصر له: (بقيْ) بسكون الياء أحسن من اســتعماله اللغـــة الطائية (بقَى)، حتى يتمّ الوزن ويصحّ، وكلاهما فيه نظر.[3] مع أنّ غـــيره يقبلها ويفسّر بها، كما صنع ابن سلاّم في قول المستوغر بن ربيعة:

هل ما بقَى إلاّ كما قد فاتنا   يومٌ يكـــرّ وليلـــةٌ تحدونـــا

قال: قوله: (بقَى) يريد: (بقِيَ)، وهي لغة لطيئ[4].

---

(١) عبث الوليد ٤٢٢.

(٢) سر الفصاحة ٧١.

(٣) عبث الوليد ٥٢٤.

(٤) طبقات فحول الشعراء ١/٣٤.

والجديد العجيب عندهم و لم أره في النحويين أنّ بعـــضهم يُغلّـــط لغات للعرب ثابتة، كما عند كبيرهم ابنِ سلاّم الذي يقول: " وقد تغلط مقاصيم الشعراء وثنيّاهم .... فيغلطون في السين والصاد والميم والنـــون، وكان أبو الدهماء العنبري يقول: (الصَّويق) و (بُرٌّ مكيـــول) و (ثـــوبٌ مخيوط)،[1] وهي لغة ينصّ النحويون على أنها تحفظ و لا يقاس عليها.

ومن كبير تجاوُزاهم أنّ أبا الحسن الجرجاني يصف لغات ثابتـــة عـــن بعض العرب بأنها من أغاليط الشعراء ومن أشعارهم المعيبة المسترذلة والمردودة المنفية، كلغة إلزام الأسماء الستة والمثنى الألفَ، وفتحِ نون المثنى[2].

* * *

(١) طبقات فحول الشعراء ١/٨١.

(٢) الوساطة ٧.

ج- منهجهم في القيـــاس:

تزخر مباحثهم وتزدان أحكامهم بأقيسة كثيرة محكَمـــة، كأنـــك تقرؤها في كتب النحو، حتى إني لا أكاد أجد فرقا بيِّنا بـــين الفـــريقين، وإنّما هو قياس النحويين، تسلّح به النقـــاد، وإنّمـــا هـــي ســـيوفهم، استعملوها، فنافحوا بها وهاجموا.

فقد جعلوا القياسَ مصدرا تُوسّع به اللغةُ، و لم يشاؤوا أن يحـــصروا المتكلمين في ألفاظ المتقدّمين فحسب، بل فتحوا لهم الأبوابَ بقدَر، وحين انتقد غيرُ واحد من النقاد المتنبيَ في قوله:

فدًى مَن على الغبراء أولهم أنا ... لهذا الأبي الماجد الجائد القرمِ

قالوا: لم يُحْك عن العرب: الجائد، وإنما المحكيُّ عنـــهم: (رجـــل جواد، وفرس جواد، ومطر جواد). قال المحتج: هذا الباب يُـــستغنى فيـــه بالقياس عن السماع لاطّراده، واتّساق أمره على الاعتدال، فكل فعل في الكلام يقتضي التصريفَ إلى فاعل ومفعول، وكل فعل فله مُفعِل ومفعَل، ولسنا نحتاج في مثل هذا إلى التوقف واتباع المسموع، وهذا أشبهُ بمذاهب القياس، والأصلِ الذي عليه أهل اللغة(١).

وهم مثل النحويين أيضا يعرفون أحكامًا جَرَت على قياس مطّـــرد وأخرى ليست بذات قياس، فحينما غلَّط ابنُ الأثير أبا تمّام في قوله:

بالقائم الثامن المستخلف اطّأدت ... قواعدُ الملك ممتدًّا لها الطولُ

---

(١) الوساطة ٤٨٣.

وموضع الغلط الفعلُ: (اطّأدت)، والصواب: (اتطدت)، قال: ألا ترى أنه قال: (اطأدت)، والصواب: (اتّطدت)،لأن التاء تُبدل من الواو في موضعين: أحدهما مقيس عليه كهذا الموضع، لأنك إذا بينت (افتَعَلَ) من الوعد قلت: (اِتَّعَد)، ومثله ما ورد في هذا البيت، فإنه من: (وَطَد يَطِد)، كما يقال: (وَعَد يَعِد)، فإذا بني منه (افتَعَل) قيل: (اتَّطَد)، ولا يقال: (اطَّأَد)، وأما غير المقيس فقولهم في (وُجاه): (تُجاه)، وقالوا: (تُكلان)، وأصله الواو، لأنه من: (وَكَل يَكِل)، فأُبدلت الواوُ تاءً للاستحسان[1].

وهم مثلهم أيضًا يدركون أنه لا يكاد يوجد بابٌ من العربية يخلو من نوادر وشواذّ؛ ولو جُعلت أصولاً وأُجريت على حكم القياس لبطلت الأصولُ واختلط الكلامُ، ولجاز أن يقال في (جَمَل): (أَجْمُل)، كما قالوا: (جَبَل وأَجْبُل)، وجاز: (كَلْب وأَكْلاب) كما قالوا: (فَرْخ وأَفراخ)[2].

ووصلوا إلى أعلى مباحث القياس، وهو التقسيم الرباعي للقياس والاستعمال، وأثبتوا شيئا مطّردا في القياس ولا يحسن في الاستعمال وغير الضرورة[3]، ومثّلوا لذلك لفظة: (وَدَعَ)، قال ابن الأثير: وهي فعل ماضٍ ثلاثي لا يثقل بها اللسان، ومع ذلك لا تُستعمل على صيغتها الماضية إلا جاءت غيرَ مستحسنة، وتجيءُ مستحسنةً على الأمر والمضارع، وأما الماضي في هذه اللفظة فلم يستعمل إلا شاذاً ولا حُسْن له، كقول أبي العتاهية:

أثـروا فلم يدخلوا قبورهم ... شيئاً من الثروة التي جمعوا

(١) المثل السائر ١/٦٧. وانظر: عبث الوليد ٢٤٢

(٢) الوساطة ٤٥٨.

(٣) خذ مثلا من عبث الوليد ١٣٢.

وكان ما قدموا لأنفسهم أعظم نفعاً من الذي ودعوا

وهذا غير حسن في الاستعمال، ولا عليه من الطلاوة شيء.[1]

كما أنّ كل لفظ مسموع ليس صالحا أن يقاس عليه، كحذف حركة الإعراب[2] والتوسّع في حذف الصفة والموصوف وإقامة كلّ منهما مقام الآخر؛ فإنّ ذلك لا يكون اطراده في كل موضع، ولا يجيء أكثره إلا في الشعر، ولا يطرد قياسه في الكلام المنثور[3]. وفي حكم ذلك مطل الحركة وإنشاء حرف عنها من جنسها، وقد كثر ذلك في شعر المتقدّمين، ولم يجزه النقاد لشاعرٍ مولّد، إلاّ إذا نقله نقلا بلفظه الذي استعمله المتقدمون، ولا قياس عليه[4].

وكثيرٌ من النقاد عابوا على المتنبي بيتا شهيرًا سبق غير مرة إذ قال: (سُداس)؛ لأنهم ما يرون قياس (فُعال) في الأعداد إلاّ إلى أربعة، ولا يُتجاوز بها السماع، ولا يسوغ فيها القياس[5]، وقد سلف عيبُ المتنبي في قوله: (دهشت)؛ لأنه قاسه على غيره، وهو لا يقاس[6].

ووجهُ نفيهم ما سبق من قياسٍ أنهم يرون المنقول الذي ورد به قليلا لا ينهض للعمل به واحتذائه، قال الآمدي في ذلك: وقد يجيء عن العرب

(١) المثل السائر ١/٤٢٠.

(٢) كما في العمدة ٢/٢٧٥، ونضرة الإغريض ٢٦٤-٢٧٦.

(٣) المثل السائر ٢/٣٤٧، ٢/٣٤٤.

(٤) نضرة الإغريض ٢٧٧.

(٥) الوساطة ٩٦.

(٦) المنصف ٤٤١.

شواذٌّ لا تُجعل أصولاً، ولا يلزَم لها قياسٌ؛ لأنّ ذلك لو ساغ واستمر لانْقلبت اللغة، وانتقضت الحقائق(١).

وخالفوا من يَشْرَع باب القياس، ويُلقي الحبلَ للأدباء أن يقيسوا ما يشاؤون، قال عنه: إنه جعل الشعراءَ بزعمه أمراءَ الكلام، وأباح لهم التصرّفَ على غير ضرورة؛ وهذه القضية إن سبقت على اطّراد قياسِها زال نظام الإعراب، وجاز للشاعر أن يقول ما شاء، وأن يناول ما أراد عن قرب، فيثقّل كل مخفّف، ويخفف كل مثقّل، ويحذف ويزيد، ويغيّر الجموع، ويتحكّم في التصريف، ويتعدّى ذلك إلى حركات الإعراب، ويتجاوزُه إلى ترتيب الحروف؛ فإذا كان هذا ممتنعًا محظورًا، ومتعذّرًا محجورًا، فلا بدّ من حدٍّ يقف عنده الشاعر، وينتهي إليه الفرق بين النظم والنثر، فيزول هذا الأساس الذي مهّده، والأصل الذي قرّره، ويرجع إلى ما قالت العلماء فيه، وما أجيزَ للمضطر من التسهيل، وفُضِّل به النظمُ من التسامح، وهي أبواب معروفة، ووجوهٌ محصورٌ أكثرُها، ومعظَمُ ما يوجد فيها رَدُّ الكلمة إلى أصلها، وإلى ما أوجب القياس الأعم له؛ مثل صرف ما لا ينصرف؛ لأن ترْكَ الصرف لعلة، فأزيلت وألحق الاسم بأصل الأسماء. ومثل قصر ما يُمَدّ، لأن المَدّة زيادة عارضة فحذفت، ومثل إظهار التضعيف لأنه الأصل، ونحو هذا وشبهه(٢).

---

(١) الوساطة ٤٦٦. وانظر: نضرة الإغريض ٢٦٠.

(٢) الوساطة ٤٦٥-٤٦٦.

. وسخروا ممّن سمح لنفسه بالقياس، يحسب أنه متاح له، فمن طرائف ذلك في روايات النقاد ما رواه المرزباني قال: حدّثني علي بن يحيى قـــال: حدثنا محمد بن العباس قال: حدثنا عيسى تينة قال: سمعـــت الأصـــمعي يقول: قال رجل: (ترافع العزّ بنا فارفنععا) فقلت له: هذا لا يجوز! قال: فكيف جاز للعجّاج أن يقول: (تقاعس العزّ بنا فاقعنسسا) ولا يجـــوز لي أنا أن أقول: (فارفنععا)!![1].

ووقفوا عند القياس الخاطئ، و لم يقبلوه، كما في قول البحتري:

ومن قبلُ ما جرّبت أنباءَ جَمَّةً ولا يعرف الأنباء إلاّ المجرِّبُ

حيث ترك صرف (أنباء)، وقال عنه ناقده: وذلـــك رديء جـــدّا، ولعلّ قائلَ هذا الشعر قاسه على (أشياء)[2].

ووجدت لهم أقيسة جريئة، كفعل أحدهم حين أشكل عليهم قولُ البحتري:

وجحاجح الأزد بن غوث حوله فرَقا يهزّون اللحاء الشِّيبا

فالوارد في نسخة الديوان: (اللحاء) بالمدّ، قال الناقـــد: ويجـــوز أن يكون قاله كذلك، ثمّ أردف: "ولو رُويت: (اللُّحِيَّ) لكان ذلك وجهـــا جيّدا على أن يكون (اللحيّ) جمع (لحي)، واللحي منبت اللحية". ويظهر أنه لم يجد هذا اللفظ منصوصا عليه في كتب اللغة فقال: "ولـــو سُـــمِع (لُحِيّ) في جمع (لحية) لكان ذلك قياسا؛ لأنهم يرون حذف الهـــاء مـــن

(١) الموشح ٣٧٠.

(٢) عبث الوليد ٩٨.

المجموع، ولذلك قال بعضهم في (أشد): إنه جمع (شدّة).[1] وقال هذا الناقد عينُه في قياس آخر قيّمٍ: «والقياس يشهد بأنّ مدّ المقصور جائز؛ إذ كانوا زادوا حروف المدّ واللين في مواضع كثيرة»[2].

وقوله عن بيت البحتري:

ولولم تدافع دونها لتفرّقت أيادي سبًا عنها سباءُ بن يشجب

قال: ما علمت أحدا من الشعراء مدّ (سبأ)، وذلك جائز على القياس، وإنما يستعمله الفصحاء مهموزا بغير مدّ[3]

والحقّ الذي أشهد به - وهي شهادة المحبين الأصفياء - أنّ للقوم نظرا محكما وعللا ناضجة كثيرة عالية، يظهر فيها بوضوح إحكام القياس وتمام أركانه، يقول أحدهم: " ممّا يجوز للشاعر المولّد استعماله ضرورةً قصرُ الممدود، ولا يجوز له مدّ المقصور؛ لأنه خروج عن الأصل، وأمّا قصر الممدود فهو ردّ الشيء إلى أصله"[4] وقال فيه أيضا: "يجوز أن يُصرف ما لا ينصرف؛ لأنّ الأصل في الأسماء كلّها الصرفُ، وإنما طرأتْ عليها عِللٌ منعَتْها من الصَرف، فإذا صرَفَ الشاعرُ ما لا ينصرِف فقد ردّه الى أصله.... وأما أن يأتي الشاعرُ إلى ما ينصرفُ فيتركُ صرفَه فلا يجوز؛ لأنه إخراجُ الشيءِ عن أصله، وإخراجُ الأشياءِ عن أصولِها يُفسِدُ مقاييس الكلام فيها"[5].

---

(١) عبث الوليد ٤١-٤٢.

(٢) عبث الوليد ٢٢.

(٣) عبث الوليد ٦٤.

(٤) نضرة الإغريض ٢٦٠. ونحوه في: الوساطة ٤٦٦، والمنصف ٢٩٧.

(٥) نضرة الإغريض ٢٥٩، ونحوه في الوساطة ٤٦٦، والموشح ٩٣.

وأجاز أيضا للشاعر المولّد تأنيث المذكر وتذكير المؤنث على المعنى، قال: وهو أفشى في العُرْفِ والاستعمال من أن يُؤتى عليه بشاهدٍ أو مثال، وإذا جازَ تأنيثُ المذكر في كلامِهم حمْلاً على المعنى، وهو منهم حمْلُ الأصْلِ على الفرْعِ، كان تذكيرُ المؤنث أجدرَ بالجَوازِ من حيثُ كان الأصلُ هو التذكير. ومن الحسَنِ الجميلِ ردُّ الفروعِ الى الأصول.(١)

ومن عميق نظرهم في القياس وإحكامهم التعليل أنهم وازنُوا بين العوامل، وقَضَوا أنّ بعضها أقوى من بعض، فتقدير الفعل أولى من تقدير الخبر؛ لأنّ الفعل أقوى(٢).

وفُضِّلَت همزةُ الاستفهام على (هل) في قول البحتري:

هل الشباب مُلِمٌّ بي فراجعةٌ　　　أيامُه ليَ في أعقاب أيامي

لأنها الأصل في باب الاستفهام، والاتساعُ يقع فيها أكثرُ منه في غيرها، فيحسن أن يُقال: (ألأجل كذا جفوتَني)، ولا يحسن: (هل لأجل كذا جفوتني)(٣).

وهكذا يجعلون في الكلمات أصولا وفروعا، وفي العوامل قويا وضعيفا؛ ولأجل ذاك عابوا على المتنبي إدخاله (إلاّ) على الضمير المتصل في قوله:

لم تر مَن نادمَت إلاّكا　　　لا لسوى ودّك لي ذاكا

وقالوا: (إلاّك) يجوز استعمالها في الشعر، والوجه في الكلام (إلاّ إياك)؛ لأنّ (إلاّ) ليس لها قوّة الفعل ولا هي عاملة.(٤)

---

(١) نضرة الإغريض ٢٨٦.

(٢) المنصف ٢٢٦.

(٣) عبث الوليد ٤٨١.

(٤) المنصف ٥٥٣.

وهذه العلل المنطقية العقلية التي بُني عليها قياسهم تحاول الإقناع، وتَصدُق في النحو وفي المنطق أيضا، وتُؤكّد أن اللغة والنحو نشاط عقلي يتّفق مع أعمال العقل الأخرى ويصدر عنها.

وثَمّ عللٌ أخرى نحوية صِرفة، ما هي إلاّ أحكام عرفوها بالاستقراء فقرّروها في أبوابها، والغالب أنهم ناقلُوها عن النحويين، ثمّ بنَوا بعضها على بعض، ومن أمثلة ذلك أنّ كثيرا من النقاد عابوا أبا الطيب حين قال:

.... هذي برزت لنا فهجت رسيسا

وعلّل ذلك أحدُهم بأنه حذف علامة النداء من (هذي)؛ وحذفُها خطأ؛ لأن (هذي) تصلحُ أن تكون نعتاً لـــ(أيّ)، وكل معرفة تصلح أن تكون نعتاً لـــ(أيّ)، فحذفُ علامة النداء منها غير جائز[1].

والمحتجّ للمتنبي يعترف بصدق هذا القول وبأنه أصل القياس في النحو، لكنه يعارضه بقياس آخر، بناه على بيتين مسموعين عن العرب، وهما:

صاحِ هل أبصرت بالخبتين من أسماء نارا.

وقول العجاج: (جاري لا تستنكري عذيري)، وقال محكِمًا قياسَه: فإذا جاز هذا في النكرات فهو في المعارف أجوز[2].

وناقد آخر يُخطّئ المتنبي أيضا في البيت السابق نفسه بعلّة أخرى قريبة من علّة الأول، قال: حذْف النداء من المبهمات لحنٌ عند البصريين،

(١) الوساطة ٤٧٩

(٢) الوساطة ٤٧٩.

وعلّله بقوله: لأنه لا إعراب لها يدلّ على إرادتك، كما يدلّ قولك: (زيدُ أقبلْ) على المحذوف[1].

وخطّؤوا ذا الرمة في قوله:

حَراجيجُ ما تنفكّ إلا مناخةً   على الخَسْفِ أو نَرمي بها بلدًا قفرا

حيث أدخل (إلاّ) بعد قوله: (ما تنفكّ)، ووجه تخطئته: أنّ (ما) مع هذه الحروف خبرٌ، وليست بجحد، أو كما قال الآخر: (ما) جحْدٌ، و (إلاّ) تحقيقٌ، فكيف يجتمعان؟[2].

وقال آخر عن هذا البيت أيضا: كيف أدخلَ (إلا) بعد (ما تنفك) لإقامة وزن البيت فأفسدَه. لأنّ (ما يزالُ) و(ما ينفك) في كلامهم جَحْدٌ، و(إلا) تحقيقٌ، فكيف يجتمعان! ولهذا لو قُلت: مازالَ زيدٌ إلا قائماً، لم يجُزْ[3].

وزاد المتنبي النون في لفظة عيبت عليه كثيرا، وهي قوله:

(قُطُنَّةٌ مِنْ أَجْوَدِ القُطُنِّ) .

وهي غريبة يعسُر الاعتذار عنها، ولكن اعتذر معتذرٌ أنهم أجروا النون مجرى حروف العلة في الزيادة، وزاد هذه العلةَ الغريبةَ شرحًا، وذكَر لها وجوها، وأورد قول بعض مَن يحتجّ لأبي الطيب، وقال: إنّ النون كما كانت خفيفة وكانت ساكنة، ومن حقها أن تتبيّن عند حروف الحلْقِ حسُن تشديدُها لتظهر ظهورًا شافيًا، فهذه علة قريبة قد يحتمل للشاعر تغيير الكلام لأجلها. ويؤكد ذلك أن النون أقرب الحروف إلى حروف العلة: الياء والواو، وأكثرها شبهًا بهما؛ ومناسبةً لهما؛ لأنها تُدغَم فيهما،

---

(١) المنصف ٢٦٥.

(٢) كل ذلك في الموشح ١٨٣.

(٣) نضرة الإغريض ٣٩٤.

وتزاد حيث يزادان؛ فتنصب علمًا للصرف، كما يجعلان علامة للإعراب، وتبدل الألف منها في قولك: (اضْرِبَنْ)، إذا أردْت النون الخفيفة؛ كما تبدل منها في مواضع البدل، وتحُلّ محلّ الواو في قولك: (بَهْرانيّ) و(صنعاني)؛ وإنما هو: (بَهراويّ) و(صنعاوي)، وتحذف إذا كانت خفيفة كما يحذفان لالتقاء الساكنين فلما جرى معهما هذا المجرى، وحل من مناسبتهما هذا المحل، احتمل ما يحتملانه من حذف وزيادة.[1]

وعلّل أحدهم حذفَ النجاشيّ النونَ من (لكن) من قوله:

ولست بآتيه ولا أستطيعه ... ولاكِ اسقني إن كان ماؤك ذا فضلِ

بأنهم حذفوها تشبيها لها بالياء المحذوفة للتخفيف في (لا أدرِ) وقوله تعالى: ﴿ذَٰلِكَ مَا كُنَّا نَبْغِ﴾[2] لمضارعتها حروف المدّ واللين[3].

ونقل العلويُّ غيرَ مؤيِّد عن بعض النقاد تجويزَه الإقواءَ في القافية، وبخاصة الجرّ مع الرفع، ونَقَل تعليلَه، وهو قُربُ كل واحد منهما من صاحبه، ولأنّ الواو تُدغم في الياء وأنهما يجوزان في الردف في قصيدة واحدة، قال: فلمّا قربت الواو من الياء هذا القرب تخيّلوا جوازَها معها[4].

ومن تعليلاتهم الدقيقة الدالة على قوتهم في باب القياس وإحكامهم له أنّ أحدهم أورد في قوله تعالى: ﴿وَلَٰكِنَّ الْبِرَّ مَنِ اتَّقَىٰ﴾[5] أنّ

---

(١) الوساطة ٤٦٨.

(٢) سورة الكهف، الآية: ٦٤.

(٣) نضرة الإغريض ٢٦٨.

(٤) نضرة الإغريض ٢٤٣-٢٤٥.

(٥) سورة البقرة، الآية: ١٨٩.

تقديره: (خصلة من اتقى)، أو أنّ تقديره: (ولكنّ ذا البرّ من اتقى)، وقال: والأول أولى؛ لأنّ حذف المضاف ضربٌ من الاتساع، والخبر أولى بذلك من المبتدأ، لأن الاتساع بحذف الأعجاز أولى منه بحذف الصدور.[1] وكان قد قال قبل ذلك: إنّ حذف المضاف والمضاف إليه وإقامة كل واحد منهما مقام الآخر بابٌ عريض طويل شائع في كلام العرب، وصرّح فيه بمخالفته لواحد من أئمة النحويين، وهو أبو الحسن الأخفش الذي لا يرى القياس عليه[2].

وذكروا أنّ الواو قد تُقْلَب تاءً للاستحسان، مع أنه إبدال غير قياسيّ.[3]

وكلّ هذا – ومثله كثيرٌ لا يمكن إحصاؤه – يُظهر بجلاء أنّ النقاد معتنون جدّا بالنحو والصرف ومعوّلون عليهما في أحكامهم ومتعمّقون في العلل عاملون بها.

وإنّ من المشكل الذي لا بدّ من تحريره في باب القياس أنّ لبعضهم ألفاظا كأنّها تنفي القياس، ولا تفتح له بابًا، ولا ترى للمتأخّر إلاّ تقليدَ ألفاظ المتقدمين، يقول ابن الأثير: إن أقسام النحو أُخذت من واضعها بالتقليد، حتى لو عكس القضية لجاز له ذلك، ولما كان العقل يأباه ولا ينكره، فإنه لو جعل الفاعل منصوباً والمفعول مرفوعاً قُلِّد في ذلك كما قُلِّد في رفع الفاعل ونصب المفعول[4].

---

(١) المثل السائر ٢/٣٤٥.

(٢) المثل السائر ٢/٣٤٤.

(٣) المثل السائر ١/٦٧.

(٤) المثل السائر ١/١٤٨.

وهو في مواطن أخرى يُقلّل من قدر كلام النحويين في القياس وجهودهم في استنباط العلل، ولا يستحبّ الخوضَ في العلل الثواني والثوالث ونحوها من العلل المركبة، ويقول عن أدلة النحويين وعللهم ومقاييسهم: إنها واهية لا تثبت على محك الجدل، فإن هؤلاء الذين تصدوا لإقامتها سمعوا عن واضع اللغة رفْعَ الفاعل ونصبَ المفعول من غير دليل أبداه لهم، فاستخرجوا لذلك أدلة وعللاً، وإلا فمن أين علم هؤلاء أن الحكمة التي دعت الواضعَ إلى رفع الفاعل ونصب المفعول هي التي ذكروها (1).

وصرّح الآمدي مرةً أن اللغة لا يقاس عليها، وأنه إنما ينبغي أن يُنتهى في اللغة إلى حيث انتهوا، ولا يتعدّى إلى غيره(2)، ويقول ابنُ وكيعٍ عن المتنبي في أحد أبياته التي لُحِّن فيها: إنه استعمل المختلَف فيه، وقاس على كلام العرب الذي ينبغي أن يأخذ لغتهم سماعًا، يأتي بما أتت فيه اتباعًا(3).

وتوجيه هذه العبارات الأخيرة المشكلة أنها وردت في سياق ردّ ألفاظ استعملها مستعملُها خطأً، وقالها غالطًا ومخالفًا كلامَ العرب، وغافلاً عن شرط القياس الصحيح وأركانه، فيكون كالذي أشيرَ إليه أوّلَ الحديث عن القياس، وذلك في الأمور التي نصّوا عليها أنّها تُنقل بلفظها، ولا تُحتَذى، ولم يوردها الناقد في معرض بيان القياس الذي يشهد عامّةُ عملهم وأكثرُ نقدهم أنهم يُحكمونه ويَحتكمون إليه.

---

(1) المثل السائر ١/١٤٨.

(2) الموازنة ١/ ١٨٥.

(3) المنصف ٣٤٥.

د - مذهبهم في الضرورة:

لا بدّ من الخوض في هذا المبحث لقوّة العلاقة بينه وبين الميادين التي خاضَ فيها النقاد، وسأحاول تلمّسَ آرائهم فيها، وما أباحوه وما لم يبيحوه، والمقارنةَ بينهم وبين النحويين في هذا الباب.

للنحويين في مفهوم الضرورة مذهبان مشتهران(١)، لم أجد منهما عند النقاد إلاّ ما يوافق أحدَهما، وهو رأيُ سيبويه والأعلم وابن خلف وابن مالك، وهو أنه لا يُعدّ ضرورةً إلاّ ما لا يمكن للشاعر استعمالُ غيره، فإن كان له سبيلٌ أن يَستعمل غيره ثم تركه فإنّ ما استعمله حينئذٍ أمرٌ يراه جائزًا وليس ضرورةً، ذكَر ابنُ طباطبا في حديثه عن اضطراب التركيب أنّ الذي يَحتمِل بعضَ هذا إذا ورَد في الشعر هو ما يُضطرّ إليه الشاعرُ عند اقتصاص خبرٍ أو حكايةِ كلامٍ إنْ أُزيل عن جهته لم يجزْ ولم يكن صدقا، ولا يكون للشاعر معه اختيارٌ؛ لأن الكلام يملِكه حينئذ، فيحتاج إلى اتّباعه والانقيادِ له، فأما ما يُمكن الشاعرَ فيه من تصريف القول وتهذيبِ الألفاظ واختصارِها وتسهيلِ مخارجِها فلا عذرَ له عند الإتيان بمثل ما وصفناه.(٢) وقال ابن قتيبة مصرِّحًا بمخالفته إمامَ النحويين سيبويه ومحتَجًّا عليه بمذهبه في الضّرورة: وممّا يحتجّ به - يعني سيبويه- في أنّ الشاعر إذا اضطرّ سكَّنَ ما يَنبغي له أن يحرّكه - قولُ الهذلي:

---

(١) راجعهما مفصَّلين في فصل: (الضرورة الشعرية في آراء النحاة) من كتاب: الضرورة الشعرية في النحو العربي، لمحمد حماسة عبد اللطيف ٨٨-١١٦، والضرورة الشعرية لمحمد سعد إبراهيم. وكتاب: الضرورة الشعرية للدكتور: عبد الوهاب العدواني ٦٢ وما بعدها. وانظر: الهمع ٥/٣٣٢.

(٢) عيار الشعر ٧٢.

يَبيتُ على مَعارِيَ فَاخِـرَاتٍ   بِهِنَّ مُلَـوَّبٌ كَدَمِ العِبَاطِ

قال: وليست هاهنا ضرورةٌ فيحتاجَ الشاعرُ إلى أن يترك صرفَ (معارٍ) ولو قال: (يَبيتُ على مَعَارٍ فَاخِرات) كان الشعر موزونًا والإعرابُ صحيحًا. قال: وهكذا قرأتُه على أصحابِ الأصمعيّ(١).

وعِمادُ عمل النقاد وأغلبُه في هذا الباب يوافق طريقةَ أهل النحو التي استقرّت عند متأخّريهم، وهي التفريقُ بين القدماء الذين هم في عصور الاحتجاج - والمحدَثين الذين جاؤوا من بعدهم، والنقادُ في ذا البابِ أكثرُ بيانًا من النحويين، ولا أستبعد أنّ متأخري النحويين قد نقلوا عنهم كثيرًا من آرائهم في الضرائر، فقد أحصَوا ما عند الشعراء المتقدّمين من مواضعَ خالفتْ كلامَ العرب، وجَعلوا منها شيئًا حسنًا يُباح للمتأخّرِ تقليدُه والقياسُ عليه وآخرَ غيرَ حسَنٍ يُنقَل بلفظه، ولا يُنظر في القياس إليه، ويُعاب مَن فعَله.

وقد يُشكِل على هذا رأيٌ للمظفر العلوي إن فُهِم على ظاهره، وهو قوله: "والمولّد في ضرورات شعره وارتكاب صعابها أعذرُ من العربيّ الذي يقول في لغته بطبعه(٢)". وأحسب أنّ مرادَه عكسُ ظاهرِه، يُفسِّر هذا قولٌ له آخر: " وكلُّ هذه العيوب لا يجوز للمولدين ارتكابُها؛ لأنهم قد عرَفوا قُبْحَها، وشاهَدوا في غيرهم لذْعَها ولَفْحَها، والبدويُّ لم يأبَه لها"(٣). وقال عن إشباع الحركة ومطْلِها: "ولا يجوز للمولّد إلاّ إذا نقَله

---

(١) الشعر والشعراء ٤٦/١.

(٢) نضرة الإغريض ٢٣٩.

(٣) نضرة الإغريض ٢٥٤.

نقلاً؛ لأنّها لغةُ القوم، ولهم التصرُّف فيها، وليس لنا القياسُ عليها، بل نستعمل ما ورد عنهم نقلاً" [١].

وإنهم لا يُبيحون اللجوءَ إلى الضرائر إلاّ عند مَضايق الكلام واعتِياص المَرام [٢]؛ لأنها لا خيرَ فيها، وإن كان بعضُها أسهلَ من بعض. [٣] وليست متروكةً لتحكُّم الشعراء، وإنما يَقتصرون بها على الحاجة [٤].

وقَضَوا أنه ينبغي أن يُجتَنب ارتكابُ الضرورات وإن جاءت فيها رُخصةٌ من أهل العربية؛ فإنها قبيحةٌ تَشين الكلامَ وتَذهب بمائه، وإنما استعملها القدماءُ في أشعارهم لعدم علمِهم بقباحتها، ولأنَّ بعضَهم كان صاحبَ بداية، والبدايةُ مَزَلّة، وما كان أيضًا تُنقد عليهم أشعارُهم، ولو قد نُقِدت وبُهرِج منها المعيبُ كما يُنْقَد على شعراء هذه الأزمنة ويُبَهرج من كلامهم ما فيه أدنى عيبٍ لَتجنَّبوها [٥].

ويَقرِنون بين التكلُّف وكثرةِ الضّرورات وشِدّة العَناء ورشَح الجبين [٦] وكلُّ ذلك دليلٌ عندهم على ضعف الشاعر وقلّة تجويده.

ونبّهوا أنه ينبغي للشاعر في العصور المتأخرة ألاّ يُظهرَ شعرَه إلا بعد ثقته بجودته وحسْنه وسلامته من العُيوب التي نُبِّه عليها، وأُمِر بالتحرُّز

---

(١) نضرة الإغريض ٢٧٧.

(٢) نضرة الإغريض ٢٧٥.

(٣) العمدة ٢/٢٦٩.

(٤) الوساطة ٤٦٦.

(٥) الصناعتين ١٥٦-١٥٧.

(٦) الشعر والشعراء ١/٣٥.

منها، ونُهِيَ عن استعمال نظائرِها، ولا يضع في نفسه أن الشعرَ موضعُ اضطرار، وأنه يَسلك سبيلَ مَن كان قبلَه، ويَحتجّ بالأبيات التي عِيبت على قائليها؛ فليس يُقتَدى بالمسيءِ، وإنما الاقتداءُ بالمحسنِ[1].

وذكَر قدامةُ بن جعفر أنّ من نعوت الحسن في الشعر ائتلافَ اللفظ والوزن، وهو أن تكون الأسماءُ والأفعالُ في الشعر تامةً مُستقيمة كما بُنِيت، لم يَضطرَّ الأمرُ في الوزن إلى نقضِها عن البنيـة بالزيـادةِ عليها والنقصانِ منها... قال: وغير ذلك مما لو ذهبنا إلى شرحه لاحتجنا إلى إثبات كثيرٍ من صناعتي المنطق والنحو في هذا الكتاب، فكان يصعب النظر فيه على أكثر الناس...[2].

وقد سبقوا النحويّين أو كانوا أكثرَ منهم حرصًا ووضوحًا في بيان الحسَن من الضرائرِ والقبيحِ، فإنّك تجد عندهم الحكمَ على الضرائر ظاهرًا جدًّا، فهم يُقسّموها إلى قسمين: مستحسنةٍ مقبولة، وأخرى ليست بمستحسنةٍ ولا مرغوبٍ فيها، وفُرقان ما بينهما أنّ الأولى ذات أوجهٍ تقرّبها من القياس، وتردّها إلى أصلها فيه، وربّما أخذوا أصل هذه القاعدةِ في التفريق من النحويين؛ فإنهم يُقرّروها في الحديث العامِّ عن الضرائر، ولكنّهم لا يُفصّلون عند ذكر الأبيات والأنواع[3]. وهذا ما قرّره الآمدي

---

(١) عيار الشعر ٩.

(٢) نقد الشعر ١٩٠.

(٣) تجد إشارات إلى ذلك عند سيبويه، كما في الكتاب ١/٢٢، ٢٦، ٢٨، ٢٩، ٣١، والمبرد في المقتضب ١/٢٧٩، ٢٨٠، ٢٨١، ٢/٢٤، ٣/٣٥٤ وغيرها. وابن السراج في الأصول ٣/٤٣٥، ٤٣٦، ٤٤٢، ٤٤٣، ٤٤٧ وغيرها.

حين أوجَب على الأديب أن يَعرف ما أجيزَ للمضطر من التسهيل، وفُضِّل به النظمُ من التسامح، وهي أبواب معروفة، ووجوهٌ محصورٌ أكثرُها، ومعظَمُ ما يوجَد فيها ردُّ الكلمة الى أصلها، وإلى ما أوجب القياسُ الأعمُّ له؛ مثل صَرف ما لا ينصرف؛ لأن ترْك الصرف لعلة، فأزيلت وأُلحق الاسمُ بأصل الأسماء، ومثل قَصر ما يُمَدّ، لأن المَدّة زيادة عارضة فحُذفت، ومثل إظهار التضعيف كقوله: (إني أجود لأقوامٍ وإن ضَنِنوا)؛ لأنه الأصل[1].

وقال المرزباني: حدّثني العروضي قال: اعلم أنّ ما لا ينصرف يجوز صرفُه في الشعر؛ لأنه يُرَدّ إلى أصله، وأمّا ترْك صرفِ ما يَنصرف فهو غير جائز؛ لأنه يُخرج الشيءَ عن أصله، وقد أجازه الأخفش، وهذا قبيحٌ، لا يجوز، ولا يُقاس عليه؛ لأنه لحنٌ، ومثلُه قصر الممدود يجوز في الشعر، ولا يجوز أن يُمدّ المقصور؛ لأنه خروج عن الأصل، وقصر الممدود هو ردّ الشيء إلى أصله[2].

ومن لوازم هذا التقسيم أنهم أجازوا للشاعر المولّد القياسَ على ما ورد من الضرائر الحسنةِ، وشَرَعوا الباب لهم للقول على منوالها، وما أجازوا له أن يقلّد المتقدّمين في ضرائرهم غيرِ الحسنة، بل له أن يَستعملها

---

(١) الوساطة ٤٦٦.

(٢) الموشح ٩٣. ونحوه وكثير من ألفاظه في: نضرة الإغريض ٢٥٩-٢٦٠.

بألفاظها الواردة فحسب ويحكيها وينقلها،[1] وإن استعملها المولّدُ عَدُّوه مُخطئًا، ورَأوه لاحنًا، وأوجبوا عليه اجتنابَها[2].

مع أنّ هواهم الغالبَ أنهم لا يَستحبّون الضروراتِ بنوعيها، مع إقرارهم بجواز العملِ بالأول منهما، فقد ذكر بعضُهم أنّ من الضرائر ما هو غيرُ محظور ولا معيب، وأنه لا يؤثّر في فصاحة الكلمة كثيرا، لكنه يُؤثِّر صناعةُ الشعر عنه؛ لأنه ليس من تمام الفصاحة.[3] وقال ابن رشيق: إنه لا خيرَ في الضرورة، على أنّ بعضَها أسهلُ من بعض[4].

وقال المظفر العلوي -وهو أوسع من خاض فيها منهم، وأكثرُهم فيها تسامحًا، كما رأيتَ قبلُ-: وأمّا ارتكابُ الضروراتِ غير المحظوراتِ فيجوزُ استعمالُها وإن كانت عند المحققينَ عيبًا، وقائلُها عندهم مسيئًا، إلا أنّ اجتنابَها مع جَوازها أحسنُ، ولا ينبغي الاقتداءُ بمَن أساءَ من الشُعراءِ القدماءِ بل بمن أحسنَ منهم وأجاد، ولا يحذو المحتذي إلا حذْوَ الشِّعر الجيّد والنظمِ المختار والطريقةِ الحسنة والسُنّةِ الهادية واللّفظِ الرشيق الحُلوِ اللطيفِ السّهلِ الآخذِ بمجامع القلوب المستولي على قُوَى النفوس الواصلِ إلى الأفهام من غير حجاب، الهاجمِ على العقول بلا مِطْرَقٍ ولا بوّاب، المُشاكلِ للأرواح لفظاً ورقّةً، وللسّحرِ حلاوةً ودقّةً[5].

---

(١) نضرة الإغريض ٢٧٧. وانظر أيضا: ٢٥٥. ٢٧٤.

(٢) نضرة الإغريض ٢٧١. الموشح ٩٣.

(٣) سر الفصاحة ٧٤.

(٤) العمدة ٢/٢٦٩.

(٥) نضرة الإغريض ٣٩٠. وانظر نحو هذا المنهج في المنصف ٦٢٧، سر الفصاحة ١٠١.

وعاب ناقدٌ على المتنبي بيتًا، ثم أورد دفاعًا عنه يتضمّن التوسيعَ لـه في الضرائر، ولم يرتضِ هذا الدفاعَ، قال: "ولعلّ بعضًا من المتشدّقين أن يعارض هذا القول مني بالطعن، ويقول: الخيارُ له ركوبُ ما لا يجوز إلاّ في ضرورةٍ على الصحيح الفصيح. فالجواب عن ذلك: أنّ أبا الطيب أكثرُ الناس ركوبًا للضرورات والمجازات أوّلا، وأيضًا فإنّ أشعار المحدثين لا يُراد منها استفادةُ علمٍ، وإنّما تُروى لعذوبة ألفاظها ورقّتها وحلاوة معانيها وقُرب مأخذها، ولو سَلك المتأخرون مسلكَ المتقدمين في غلبة الغريب على أشعارهم ووصْف المهامهِ والقفار والإبل والفلوات وذكْرِ الوحش والحشَرات ما رُوِيتْ، ولا سيّما مع زُهد الناس في الأدب في هذا العصر وما قاربه[1].

والذي خالف فيه النقادُ أهلَ النحو أنّ من النقاد مَن يُغلِّظ في لفظه على الضرائر غيرِ المستحسَنة التي قَبلوها عن المتقدّمين، ولم يبيحوها للمولّدين، فإنّ أحدَهم عدّها لحنًا، يقول العلوي: أما الذي لا يجوز للمولّد استعمالُه، ولا يُسامَح في ارتكابِه فهو جميعُ ما يأتي عن العرب لَحْنًا لا تسيغُه العربيةُ ولا يجوّزه أهلُها سواء كان في أثناء البيت أو في قافيتِه، فإنّ اللحنَ لا يجوزُ الاقتداءُ به، ولا الترولُ في شُعَبِه.[2] وعَدّ أيضًا كسرَ نون الجمع المذكر السالم لحنًا[3].

---

(١) المنصف ١٧٤.

(٢) نضرة الإغريض ٢٣٩.

(٣) نضرة الإغريض ٢٥٥.

ويظهر الفرقُ جليًّا في عبارة نحـويٍّ وعبـارة ناقـدٍ وردتـا في مسألة واحدة من هذه الضرائر غيرِ المستحسَنة، فقـد نَقـل العلـوي عن أبي علي الفارسي أنّها لا يُقـاس عليهـا، وقـال هـو عنـها: " وأقول: إنّ هذا لا يجوز فعلُه؛ لأنه لحنٌ قبيح"[1].

وقد تجد من النحويين مَن يُقارب النقّادَ في هذا، وهو ابـن جـني؛ ولعلّ ذلك بسبب تَعاطِيه مثلَهم حِرفةَ الأدب، وانشغالِه معهم بشعر المتنبي وغيرِه؛ فله تصريحٌ بتلحين بعض الضرائر وتقبيحِها[2] على نحوٍ لم أجـده عند الإمامين: سيبويه والمبرِّد.

ولربّما جاوزَ ناقدٌ الحدَّ المبـاحَ، فوصـف ضـرورة حـسنةً بأنها لحْنٌ، كما فعَل في قطع ألف الوصل الـذي لم يُبحْـه للـشاعر المولّـد إذا اضطُرّ؛ لأنه يراه لحنًا[3].

***

(١) نضرة الإغريض ٢٥٩.

(٢) ذلك في الخصائص ٣٢٩/١-٣٣٣، وأحلت إليه في مواضعه من الأبيات المعيبة بالضرورة.

(٣) نضرة الإغريض ٢٧٦.

هـ - منهجهم في التأويل:

حرَصتُ أن أقف أمام النقاد البارعين، وأستمتعَ بآرائهم، وأستمعَ تأويلاتهم للأبيات التي جرى فيها بحثٌ نحويّ، وتعالت فيها أصواتُ التخطئة وآراءُ التصويب، وسبب حرصي عليها وعليهم أنهم هم أولى الناس بالنصوص الأدبية وأصدَقُ العلماء فيها حجةً وأعلاهم في ميدانها رايةً، وذلك لننظر كيف يفعلون بالمشكلات، وما الذي يقبلون من التأويلات والذي لا يقبلون.

فوجدتهم يُقدّرون سعةَ ميدان التأويل، ويَشرَعون أبوابَه، يقول ابن رشيق: "ولكلّ كلامٍ وجهٌ، ومن التمَسَ عيبًا وجده"(١)، وباب التأويل يتّسع، ومذاهب الاحتيال في النحو لا تضيق(٢).

ويَنشطون لأجل ذلك، وتَنطلق به ألسنتُهم، وتَطيب نفوسُهم إذا كان النصّ قديمًا لواحدٍ من الأولين، أمّا المتأخر فلا يرون له نصيبًا من ذلك، "فاستعمال أقفاء الكلام إنما يجوز وتُطلَب له الوجوهُ إذا كان ذلك من بدويٍّ يَتكلم بطبعه، فأمّا لمثله - أي المتأخّر- فلا"(٣).

ومن العدْل أن أشهد أن غالب تأويلهم قد أتوا فيه بما ينال الإعجابَ ويَسرّ الناظرين، فإنّ لهم تأويلاتٍ نحويةً وتصريفية عميقة مبسوطة، كأنّما تقرؤها في كتاب نحويّ واسعِ التفاصيل، منه ما فعله ابن

---

(١) العمدة ١/١٠٢.

(٢) الوساطة ٦١.

(٣) المنصف ١٧٨.

قتيبة في دفاعه عن أبي نواس، قال: "وقد كان يُلَحَّن في أشياء من شعره، لا أراه فيها إلا على حجةٍ من الشعر المتقدم، وعلى علةٍ بينةٍ من علل النحو. منها قوله:

فلَيــْتَ ما أَنْــتَ واطٍ من الثَّــرَى لِيَ رَمْــسا

أمّا تركه الهمز في (واطئ) فحجته فيه أن أكثر العرب تترك الهمــز، وأن قريشًا تتركه وتبدل منه. وأمّا نــصبه (رمــسًا) فعلــى التمييــز، والبغداديون يسمونه (التفسير) ألا تراه قال: (فليت ما أنــت واطٍ مــن الثرى لي) ! فتمَّ الكلامُ، وصار جواب (ليت) في (لي) ثم بيَّن من أيٍّ وجهٍ يكون ذلك، فقال: (رمسًا)، أي: (قبْرًا)، كما تقول في الكلام: (ليــت ثوبَك هذا لي)، ثم تقول: (إزارًا)؛ لأن جواب (ليت) صــار في قولــك: (لي)، وصار (الإزار) تمييزاً"[1].

وقَلَّبَ المعرّي لك الأمورَ ليُقنعك بصواب البحتري في قوله:

يا مادحَ الفتْــحِ ويا آمــلَه لستَ امرأً خاب ولا مُثْنٍ كَذَبْ

وقال: إذا اعتقد أنّ (مثنٍ) منصوبٌ بالعطف علــى (امــرئ) فهــو ضرورة عند سيبويه، ولغةٌ عند الفــراء لــيس بــضرورة، وإذا جُعــل مرفوعًا فلا ضرورة فيه، ويكون المعنى: (ولا أنــت مــثنٍ)، وإن جُعــل في موضع خفضٍ فهو على توهّم الباء، كأنــه قــال: لــست بــامرئ خاب، ومنه البيت الذي أنشده سيبويه:

مشائيمُ ليسوا مُصلِحين قبيلةً ولا ناعِبٍ إلاّ بِبَينٍ غُرابُها[2]

---

(١) الشعر والشعراء٢/٨١٨.

(٢) عبث الوليد ٩١.

وكذا في قوله أيضًا:

فلا بدّ من نجرانِ تثليثَ إن نأَوا   وإن قَرُبُوا شيئًا فنَجرانِ لَعْلَعا

حيث قال: يجوز الرفعُ على تقدير المبتدأ، ويجوز النصبُ على إضمار فعلٍ، والخفضُ قبيحٌ، وهو على قُبحِه جائزٌ، ويَسهُل في مذهب الكوفيين أكثرَ من سُهولته في مذهب أهل البصرة؛ لأنّ حروفَ الخفض لا تُضمَر إلاّ أن يدلّ عليها شيءٌ.... وقد دلّ عليها قولُه: (فلا بدّ من نجران)، فيكون المعنى: فإن قربوا شيئًا فلا بدّ من نجران لعلع...."[1].

ولا تُنكِر عيناك وهي تنظر في كتب النقاد مباحث نحوية وتصريفية كثيرة عميقة، أو تجد وجوهًا من التأويل متقدّمةً، كحذف الموصوف، وحذف الموصول، وحذف الياء من (الذي) والنون من (الذين)[2] ومذاهبَ كثيرةٍ من الاتساع[3]والحملِ على المعنى[4].

والغالب أهم يَنصحون الأدباء أن يُعرِضوا عمّا يُحوجهم والمنافحين عنهم لمذاهب بعيدةٍ في التفسير ومسالكَ شاقةٍ فيه، وإنما يكون الاجتهاد في التأويل لنصوص القرآن، يقول ابن المدبّر: " واعلم أنه لا يجوز في الرسائل استعمالُ ما أتى في آي القرآن من الاقتصار والحذف، ومخاطبةِ الخاصّ بالعام والعام بالخاصّ، لأنّ الله جل ثناؤه خاطَب بالقرآن قوماً

---

(١) عبث الوليد ٢٧٦.

(٢) كما في: حلية المحاضرة ٢/٢٣.

(٣) كما في حلية المحاضرة ٢/٢١.

(٤) انظر مثلا: عبث الوليد ١٩.

فُصحاءَ فَهِموا عنه جلّ ثناؤه أمرَه ونَهيه ومُراده، والرسائل إنما يُخاطب بها أقوامٌ دخلاء على اللغة، لا علم لهم بلسان العـرب[1]. وقـال أيـضا: "وكذلك ينبغي للكاتب أن يَجتنب اللفظ المشترك والمعنى المُلْتبِس، فإنه إنْ ذهب يُكاتب على مثل معنى قول الله تعالى: ﴿ وَسْـَٔلِ ٱلْقَرْيَةَ ٱلَّتِى كُنَّا فِيهَا وَٱلْعِيرَ ٱلَّتِىٓ أَقْبَلْنَا فِيهَا ﴾[2] وكقولـه تعـالى: ﴿بَلْ مَكْرُ ٱلَّيْلِ وَٱلنَّهَارِ ﴾[3]، احتاج الكاتبُ أن يُبين أنّ معناه: بل مكرُهم بالليل والنهار، ومثلُه في القرآن كثير[4].

***

(١) الرسالة العذراء ١٨.

(٢) سورة يوسف، الآية: ٨٢.

(٣) سورة سبأ، الآية: ٣٣.

(٤) الرسالة العذراء ١٨.

أهم مراجع البحث

- الإبانة عن سرقات المتنبي، للعميدي،ت: إبـــراهيم البـــساطي، دار المعارف،مصر ١٩٦١م
- أبو الطيب المتنبي، دراسة نحوية ولغوية، د. محمد عـــزت، الهيئـــة المصرية للكتاب، ١٩٩٠م
- أخبار أبي تمّام، لأبي بكر الصولي، ت: خليل عـــساكر، المكتـــب التجاري، بيروت.
- أخبار البحتري، للصولي، ت: صالح الأشتر، دار الفكر بدمـــشق، ١٣٨٤هـ.
- الأخطاء النحوية والصرفية في شعر المتنبي، رســـالة (ماجـــستير)، إعداد: علي فاخر، جامعة الأزهر، ١٣٩٩هـ
- أدب الكاتب لابن قتيبة، تحقيق علي فـــاعور، دار الكتـــب بـــيروت ١٤٠٨هـــ.
- الارتشاف، لأبي حيان، تحقيق مصطفى النماس، مطبعة المدني.
- أساس البلاغة للزمخشري، تحقيق عبدالرحيم محمود، دار المعرفة، د.ت.
- الاستدراك، في الردّ على رسالة ابن الدهّان(المآخذ الكنديـــة مـــن المعاني الطائية) لابن الأثير، ت: حفني شرف، مكتبة الانجلو، مصر ١٩٥٨م
- أسرار البلاغة، لعبد القاهرالجرجاني، ت: د. علي الجـــربي، نـــشر: ألفا، مالطا ٢٠٠١م.

- إصلاح المنطق لابن السكيت، تحقيق أحمد شـــاكر وعبدالـــسلام هارون، دار المعارف، القاهرة، ١٣٦٩هـــ.
- الأصول لابن السراج، تحقيق حسين الفتلي، مؤســـسة الرســـالة، بيروت ١٤٠٥هـــ.
- إعراب القراءات الشواذ للعكبري، تحقيق محمد عزوز، عالم الكتب بيروت ١٤١٧هـــ.
- إعراب القرآن للنحاس، تحقيق زهير زاهد، عالم الكتب ١٤٠٥هـــ.
- إعراب ثلاثين سورة لابن خالويه، مكتبة الزهراء القاهرة.
- الأغاني، لأبي الفرج الأصبهاني، دار الثقافة بيروت، ١٩٨١م.
- الاقتضاب في شرح أدب الكتاب، لابن السيد، ت:مصطفى السقا، الهيئة المصرية للكتاب، ١٩٨١م.
- أمالي ابن الحاجب، تحقيق فخر قدارة، دار عمار، الأردن، ودار الجيـــل ١٤٠٩هـــ.
- أمالي المرتضى (غرر الفرائد ودرر القلائد) تحقيق محمد أبي الفـــضل إبراهيم، دار الكتاب العربي، بيروت ١٩٦٧م.
- الإنصاف في مسائل الخلاف لابن الأنباري، نشر: محمد محي الدين عبدالحميد، المكتبة العصرية ١٤٠٧هـــ.
- إيضاح الشعر لأبي علي (شرح الأبيات المشكلة الإعراب) تحقيـــق حسن هنداوي، دار القلم، دمشق ١٤٠٧هـــ.
- الإيضاح العضدي لأبي علي، تحقيـــق حـــسن فرهـــود، دار العلـــوم ١٤٠٨هـــ.

- البحر المحيط لأبي حيان (التفسير الكبير له) دار إحياء التراث العربي، بيروت ١٤١١هـ.
- البديع في نقد الشعر، لابن المعتزّ،ت:أحمد بدوي، وحامد عبد المجيد، مطبعة الحلبي، القاهرة.
- البسيط، في شرح جمل الزجاجي، لابن أبي الربيع، ت: د. عيّاد الثبيتي، دار الغرب، ١٤٠٧هـ.
- البصريات لأبي علي، تحقيق محمد الشاطر، مطبعة المدني ١٤٠٥هـ.
- البغداديات (المسائل المشكلة) لأبي علي، تحقيق صلاح السنكاوي، وزارة الشؤون الدينية بغداد ١٤٠٣هـ.
- تاريخ النقد الأدبي عند العرب، طه أحمد إبراهيم، دار الحكمة، بيروت.
- التبيان في شرح الديوان (ديوان المتنبي) المعزوّ للعكبري، تحقيق مصطفى السقا، مطبعة البابي ١٣٥٥هـ.
- تحرير التحبير في صناعة الشعر والنثر لابن أبي الإصبع، ت: حفني شرف، القاهرة ١٤١٦هـ.
- تخليص الشواهد وتلخيص الفوائد، لابن هشام، تحقيق عباس الصالحي، دار الكتاب العربي، بيروت ١٤٠٦هـ.
- التخمير (شرح المفصل) لصدر الأفاضل الخوارزمي، تحقيق: عبدالرحمن العثيمين، دار الغرب الإسلامي، ١٩٩٠م.
- التذكرة الحمدونية، لابن حمدون، ت: إحسان عباس، دار صادر، بيروت، ط١، ١٩٩٦م.

- تذكرة النحاة لأبي حيان، تحقيق عفيف عبدالرحمن، مؤسسة الرسالة، ١٤٠٦هـ.
- التسهيل لابن مالك، تحقيق محمد كامل بركات، دار الكاتب العربي، ١٣٨٧م.
- تعليق الفرائد على تسهيل الفوائد للدماميني، تحقيق د. محمد المفدى، الطبعة الأولى.
- التكملة لأبي علي، تحقيق كاظم المرجان، جامعة الموصل ١٩٨١م.
- التمام في تفسير أشعار هذيل، لابن جني، تحقيق أحمد ناجي القيسي وغيره، ١٣٨١هـ.
- التنبيه على حدوث التصحيف، لحمزة الأصفهاني، ت: محمد آل ياسين، بغداد ١٩٦٧م.
- تهذيب اللغة لأبي منصور الأزهري، الدار المصرية للتأليف مطابع سجل العرب، القاهرة.
- توضيح المقاصد (شرح الألفية للمرادي) تحقيق عبدالرحمن سليمان، مكتبة الكليات الأزهرية الطبعة الثانية.
- التوطئة للشلوبين، تحقيق يوسف المطوع، مؤسسة الصباح، الكويت ١٤٠١هـ.
- التيسير في القراءات السبع لأبي عمرو الداني، تصحيح أوتوبرتزل، استنبول مطبعة الدولة ١٩٣٠م.
- الجمل في النحو للزجاجي، تحقيق علي الحمد، مؤسسة الرسالة ١٤٠٧هـ.

- الجنى الداني في حروف المعاني، للمرادي، ت: فخر الـــدين قبـــاوة وصاحبه دار الكتب العلمية ١٤١٣هـــ.
- جواهر الأدب، لعلي بن محمد الإربلي، ت: حامد نيـــل، مكتبـــة النهضة المصرية، ١٤٠٤هـ.
- الحلبيات (المسائل الحلبيات) لأبي علي، تحقيق حسن هنداوي، دار القلم دمشق ١٤٠٧هـــ.
- حلية المحاضرة في صناعة الشعر، لأبي علي الحـــاتمي، ت: جعفـــر الكتاني، دار الرشيد، العراق، ١٩٧٩م.
- خريدة القصر، للعماد الأصفهاني (الموسوعة الشعرية، المجمع الثقافي، أبو ظبي).
- خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب للبغدادي،ت: عبدالـــسلام هارون، مكتبة الخانجي ١٤٠٦هـــ.
- الخصائص لابن جني، تحقيق محمد علي النجار، دار الكتاب العربي، دار الكتب المصرية.
- الدرّ المصون للسمين الحلبي، تحقيق علي معوض ورفاقه، دار الكتب العلمية ١٤١٤هـــ.
- درة الغواص للحريري، تحقيق محمد أبي الفضل إبراهيم، دار نهـــضة مصر ١٣٩٥هـــ.
- دلائل الإعجاز، لعبد القاهر الجرجاني، ت: محمود شاكر، مكتبـــة الخانجي، القاهرة ط٢، ١٤١٠هـ.
- ديوان المعاني، لأبي هلال العسكري، ت: أحمد بسبح، دار الكتـــب العلمية، بيروت، ١٤١٤هـ.

- رسائل الانتقاد في نقد الشعر والشعراء، لابن شرف القيرواني،ت: حسن حسني، دار الكتاب الجديد، بيروت ١٤٠٤ه
- رسالة الصاهل والشاحج للمعري ت: عائشة عبدالرحمن، دار المعارف، القاهرة ١٩٨٤م.
- الرسالة العذراء، لابن المدبّر، ت: زكي مبارك، ط١، دار الكتب المصرية، ١٣٥٠ه.
- رسالة الغفران، لأبي العلاء المعري، ت: مفيد قميحة، دار الهلال، بيروت، ط٢، ١٤٠٦ه.
- الرسالة الموضحة للحاتمي، ت: محمد يوسف نجم، دار صادر، بيروت، ١٣٨٥ه.
- رصف المباني للمالقي، تحقيق أحمد الخراط، دار القلم، دمشق ١٤٠٥هـ.
- السبعة في القراءات لابن مجاهد، تحقيق شوقي ضيف، دار المعارف القاهرة ١٩٧٢م.
- سر الفصاحة لابن سنان الخفاجي، شرح عبد المتعال الصعيدي، مطبعة صبيح، ١٣٨٩ه.
- سر صناعة الإعراب لابن جني، تحقيق حسن هنداوي، دار القلم، دمشق ١٤٠٥هـ.
- سرقات أبي نواس، لمهلهل بن يموت بن المزرع، ت: مصطفى هدارة، مطبعة مخيمر، القاهرة.
- شرح ألفية ابن معط لابن القواس، تحقيق علي الشوملي، مكتبة الخريجي ١٤٠٥هـ.

- شرح الألفية لابن عقيل، نشر: محيي الدين عبدالحميد، دار العلوم، بيروت.
- شرح الألفية لابن الناظم، تحقيق عبدالحميد السيّد عبدالحميـــد، دار الجيل بيروت.
- شرح الألفية للأشموني مع حاشية الصبّان، دار إحياء الكتب العربية ١٣٣٦هـــ.
- شرح الألفية للشاطبي، (المقاصد الشافية)، ت: د. عياد الثبيتي، دار التراث، مكة، ١٤١٧هـ.
- شرح التسهيل لابن مالك، تحقيق عبدالرحمن السيّد ومحمد المختون، دار هجر، القاهرة.
- شرح الجمل لابن عصفور (الشرح الكبير) تحقيق صاحب أبو جناح د. ن د. ت.
- شرح ديوان المتنبي، للواحدي، ت: فريدريك دتريـــصي، بـــرلين ١٨٦١م.
- شرح الشافية، للجاربردي، (ضمن مجموعة الشافية)، عالم الكتب، ١٤٠٤هـ.
- شرح الشافية للرضي، تحقيق نور الحسن وصـــاحبيه، دار الكتـــب العلمية ١٤٠٢هـــ.
- شرح عمدة الحافظ وعدة اللافظ لابن مالك،ت:عدنان الـــدوري، مطبعة العاني بغداد ١٣٩٧.
- شرح عيون الإعراب للفزاري، والشارح ابنُ فضال المجاشعي، تحقيق حنا حداد، مكتبة المنار، الأردن ١٤٠٦هـــ.

- شرح القطر لابن هشام بحاشية محيي الدين عبدالحميد، المكتبة العصرية صيدا ١٩٨٤م.
- شرح الكافية الشافية لابن مالك، تحقيق عبدالمنعم هريدي، دار المأمون للتراث ١٤٠٢هـ.
- شرح اللمحة البدرية لابن هشام، تحقيق هادي نهر، الجامعة المستنصرية بالعراق ١٣٩٧هـ.
- شرح ما يقع فيه التصحيف والتحريف، لأبي أحمد العسكري، ت: عبد العزبز أحمد، ط١، ١٩٦٣م.
- شرح المفصل لابن الحاجب (الإيضاح في شرح المفصل) تحقيق موسى العليلي، مطبعة العاني بغداد د. ت.
- شرح المفصل لابن يعيش، عالم الكتب، بيروت د. ت.د .
- شرح المقدمة الجزولية الكبير للشلوبين، ت: د. تركي العتيبي، مكتبة الرشد ١٤١٣هـ.
- شرح المقدمة المحسبة لابن بابشاذ، تحقيق خالد جمعة، الطبعة الأولى ١٩٧٦م.
- شرح ملحة الإعراب، كلاهما للحريري، ت: أحمد قاسم، دار التراث، ١٤١٢هـ.
- شرح الملوكي في التصريف لابن جني، والشارح ابن يعيش، تحقيق فخر الدين قباوة، المكتبة العربية، حلب ١٩٧٣م.
- الشعر والشعراء لابن قتيبة، تحقيق أحمد شاكر، دار المعارف، ١٩٦٦م.

- شفاء العليل في إيضاح التسهيل للسلسيلي،ت:د.عبدالله البركاتي،المكتبة الفيصلية ١٤٠٦هـ.
- شواهد التوضيح والتصحيح لابن مالك ت:محمد فؤاد عبدالباقي،عالم الكتب بيروت١٩٨٣م.
- الشيرازيات،لأبي علي الفارسي، ت: حسن هنداوي، كنوز إشبيليا، الرياض، ط١، ١٤٢٤هـ.
- الصحاح، للجوهري، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط١، ١٤١٩هـ .
- الصناعتين لأبي هلال ، تحقيق علي البجاوي ومحمد أبي الفضل،ط الحلبي، القاهرة ١٩٧٩م.
- ضرائر الشعر لابن عصفور، تحقيق السيد إبراهيم محمد، دار الأندلس ١٩٨٠هـ.
- ضرائر الشعر، للقزاز القيرواني،ت: محمد سلام،ومحمد هدارة، منشأة المعارف، الاسكندرية ١٩٧٣م.
- ضرورة الشعر للسيرافي، ت: رمضان عبد التواب، دار النهضة، ط١، ١٤٠٥هـ.
- الضرورة الشعرية في النحو العربي، لمحمد حماسة عبداللطيف، دار العلوم القاهرة د. ت.
- الضرورة الشعرية، د. عبد الوهاب العدواني، جامعة الموصل، ١٤٠١هـ.
- طبقات الشعراء لابن المعتز، تحقيق عبدالستار فراج، دار المعارف، القاهرة ١٩٨١م.

- طبقات فحول الشعراء لابن سلام، تحقيق محمود شاكر، مطبعة المدني، القاهرة.
- عبث الوليد، لأبي العلاء المعري، ت: ناديا علي الدولة.
- العسكرية، (المسائل العسكرية) لأبي علي، تحقيق محمد الشاطر، مطبعة المدني ١٤٠٣هـ.
- العضديات لأبي علي الفارسي، تحقيق علي المنصوري، عالم الكتب بيروت ١٤٠٦هـ.
- العقد الفريد لابن عبد ربه، تقديم: خليل شرف الدين، دار الهلال، بيروت ١٩٩٩م.
- العمدة في محاسن الشعر وآدابه ونقده، لابن رشيق، ت: محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الجيل، بيروت.
- عيار الشعر، لابن طباطبا، ت: عبد العزيز المانع، دار العلوم، الرياض ١٤٠٥هـ.
- الفتح على أبي الفتح، لمحمد بن فورجه، ت: عبد الكريم الدجيلي، الحرية، بغداد، ١٩٧٤م.
- فحولة الشعراء، للأصمعي، ت: محمد خفاجي، المنيرية بالأزهر، ط١، ١٣٧٢هـ.
- الفوائد الضيائية في شرح كافية ابن الحاجب للجامي، ت: أسامة الرفاعي، وزارة الثقافة بغداد، ١٤٠٣هـ.
- القاموس المحيط للفيروزآبادي، مؤسسة الرسالة ١٤٠٧هـ.
- قانون البلاغة في نقد الشعر والنثر، لأبي طاهر البغدادي، ت: محسن عجيل، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط١، ١٤٠١هـ.

- قراضة الذهب في نقد أشعار العرب، لابن رشيق، ت: الشاذلي بو يحيى، الشركة التونسية، ١٩٧٢م.
- الكافية لابن الحاجب، تحقيق طارق نجم عبدالله، مكتبة الوفاء، جدة ١٤٠٦هـ.
- الكامل للمبرد، تحقيق محمد الدالي، مؤسسة الرسالة ١٤٠٦هـ.
- الكتاب لسيبويه، تحقيق عبدالسلام هارون، عالم الكتب ١٤٠٣هـ.
- الكشاف للزمخشري، بعناية مصطفى أحمد، دار الكتاب العربي ١٤٠٧هـ.
- كشف المشكل في النحو لعلي بن سليمان الحيدرة، تحقيق هادي مطر، مطبعة الإرشاد بغداد ١٤٠٤هـ.
- الكشف عن مساوئ شعرالمتنبي، للصاحب بن عبّاد،ت: محمد آل ياسين، مكتبة النهضة ببغداد ١٣٨٥هـ.
- كفاية الطالب في نقد كلام الشاعر والكاتب، لابن الأثير، ت: نور القيسي، جامعة الموصل.
- اللباب في علل البناء والإعراب، للعكبري، ت: غازي طليمات، دار الفكر بيروت ١٤١٦هـ.
- اللمع لابن جني، تحقيق حامد المؤمن، عالم الكتب ١٤٠٥هـ.
- المؤتلف والمختلف للآمدي، (مع كتاب معجم الشعراء) تصحيح ف كرنكو، مكتبة القدسي، القاهرة ١٣٥٤هـ.

- ما يجوز للشاعر في الضرورة للقزاز القيرواني تحقيق المنجي الكعبي، الدار التونسية ١٩٧١م.
- ما ينصرف وما لا ينصرف، تحقيق هدى قراعة، مكتبة الخانجي بالقاهرة ١٤١٤هـ.
- المآخذ على شراح ديوان المتنبي، لابن معقل الأزدي،ت: عبد العزيز المانع، مركز الملك فيصل، الرياض١٤٢٢هـ.
- مآخذ النقاد النحوية والتصريفية على شعر المتنبي، رسالة (ماجستير)، إعداد: الأستاذ: ناصر الهذيلي، جامعة الملك سعود ١٤٢٤هـ.
- المبدع في التصريف، لأبي حيان، ت: د. عبدالحميد طلب، دار العروبة، الكويت، ١٤٠٢هـ.
- المثل السائر في أدب الكاتب، لابن الأثير ضياء الدين، تحقيق أحمد الحوفي وبدوي طبانة، دار الرفاعي، الرياض ١٤٠٤هـ.
- مجاز القرآن لأبي عبيدة، تحقيق محمد فؤاد سزكين، مكتبة الخانجي ١٣٩٠هـ.
- مجالس ثعلب، تحقيق عبدالسلام هارون، دار المعارف بمصر ١٤٠٠هـ.
- المحتسب لابن جني، تحقيق علي النجدي ناصف ورفيقيه، دار سزكين للطباعة ١٤٠٦هـ.
- المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، لابن عطية تحقيق عبدالسلام محمد، دار الكتب العلمية بيروت ١٤١٣هـ.

- المحكم والمحيط الأعظم في اللغة لابن سيده، تحقيق مصطفى السقا وآخرين، طبعة البابي الحلبي، ١٣٧٨هـ.
- مختصر ابن خالويه (مختصر شواذ القراءات) نشر براجستراسر، المطبعة الرحمانية بمصر ١٩٣٤م.
- المزهر في علوم اللغة للسيوطي، تحقيق محمد المولى وصاحبيه، دار الفكر. د. ت.
- المسائل المنثورة لأبي علي، تحقيق مصطفى الحدري، مجمع اللغة دمشق.
- المساعد على تسهيل الفوائد لابن عقيل، تحقيق محمد كامل بركات، جامعة الملك عبدالعزيز، دار الفكر ١٤٠٠هـ.
- مشكل إعراب القرآن، لمكي بن أبي طالب، ت: حاتم الضامن، مؤسسة الرسالة، ١٤٠٥هـ.
- معاني القرآن للأخفش، تحقيق هدى قراعة، مكتبة الخانجي، ١٤١١هـ.
- معاني القرآن للفراء، تحقيق محمد النجار وأحمد نجاتي، عالم الكتب ١٤٠٣هـ.
- معاني القرآن وإعرابه للزجاج، تحقيق عبدالجليل شلبي، عالم الكتب ١٤٠٨هـ.
- المعاني الكبير في أبيات المعاني، لابن قتيبة، تصحيح سالم الكرنكوي، دار النهضة، بيروت، ١٣٧٢هـ.
- معجز أحمد، للمعري، ت: عبد المجيد دياب، دار المعارف، مصر، ١٤٠٩هـ.

- المغني لابن هشام، تحقيق الشيخ محيي الدين عبدالحميد.
- المفصل للزمخشري، دار الجيل، بيروت.
- المقتصد شرح الإيضاح لأبي علي، والشارح الجرجاني، تحقيق كاظم المرجان، وزارة الثقافة بغداد ١٩٨٢م.
- المقتضب للمبرد، تحقيق الشيخ محمد عضيمة، لجنة إحياء التراث القاهرة ١٣٩٩هـ.
- المقرب لابن عصفور تحقيق أحمد الجواري وعبدالله الجبوري، الطبعة الأولى ١٣٩٩هـ.
- المقصور والممدود، للفراء، ت:ماجد الذهبي، بيروت، ١٤٠٣هـ.
- الممتع في التصريف، لابن عصفور،ت: فخر الدين قباوة، دار المعرفة، بيروت، ١٤٠٧هـ.
- المنصف في نقد الشعر وبيان سرقات المتنبي ومشكل شعره، لابن وكيع التنسي، ت: محمد الداية، دار قتيبة، دمشق ١٤٠٢هـ.
- الموازنة بين الطائيين، للآمدي، ت: محمد محيي الدين عبد الحميد، ورجعت في مواضع منصوصٍ عليها إلى تحقيق: السيّد صقر.
- الموشح في مآخذ العلماء على الشعراء، للمرزباني، الطبعة السلفية.
- نصرة الثائر لصلاح الدين الصفدي،ت: محمد سلطاني، المجمع العلمي، دمشق، د.ت.
- نضرة الإغريض، للمظفر بن الفضل العلوي، طبع مجمع اللغة، دمشق.
- نقد الشعر لقدامة بن جعفر، ت: كمال مصطفى، مكتبة الخانجي، مصر ١٩٦٣م.

- نظرية اللغة في النقد الأدبي، رسالة (دكتوراه) إعداد: عبد الحكـــيم راضي، بآداب جامعة القاهرة،١٩٧٦م، رقم: ١٧٥٢.
- النقد عند اللغويين في القرن الثاني، رسالة (ماجستير)، إعداد: سنية أحمد محمد، جامعة القاهرة، ١٩٧٣م، محفوظة بالمكتبـــة بـــرقم: ١١٤١.
- النقد اللغوي للشعر في القرن الثالث الهجري، رسالة (ماجـــستير)، إعداد: فهد بن عمر بن سنبل، بجامعـــة القـــاهرة، كليـــة الآداب، ١٩٧٩م، محفوظة بالمكتبة برقم: ٢٩٥٩.
- النقد اللغوي للشعر في القرن الرابع الهجري، رسالة (دكتـــوراه)، إعداد: فهد بن عمر بن سنبل، جامعة القـــاهرة، كليـــة الآداب، ١٩٨٦م، محفوظة برقم: ٤٧٠١.
- النقد اللغوي عند العرب، د. نعمة العزاوي، وزارة الثقافة، بغداد، ١٩٧٨م .
- النوادر، لأبي زيد، بيروت، ط ٢، ١٩٦٧م.
- الواضح في مشكلات شعر المتنبي، لأبي القاســـم الأصـــفهاني، ت: الطاهر بن عاشور، الدار التونسية ١٩٦٨م.
- الوساطة بين المتنبي وخصومه، للقاضـــي الجرجـــاني، ت: علـــي البجاوي ومحمد أبي الفضل، ط١، ١٣٦٤هـ.
- يتيمة الدهر في محاسن أهل العصر، لأبي منصور الثعالبي، دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى ١٣٩٩هـ .

* * *

فهرس الأبيات المنتقدة نحويًا وصرفيًا

البيت			رقم الصفحة
شِيَمُ الليالي أن تُشكِّكَ ناقتي		صَدْري بها أفضَى أم البيــداءُ	١٩٥
تَذْهَلُ الشَّيخَ عن بَنيه وتُبدي		عن خِدامِ العقيلةُ العذراءُ	٢٤٨
فتَبيتُ تُسئِد مُسئِدًا في نَيِّها		إسآدَها في المَهْمَه الإنضاءُ	١٧٠، ٣٣٢
لم تُقصِّرْ علاوةُ الرّمــح عنه		قيدَ رُمحٍ ولم تَضَــعْه خَطاءُ	٢٠١
وجــبريلٌ أميـــنُ الله فينا		وروحُ القُدْسِ ليــس له كِفاءُ	٢٤٥
مَثَّلت عينَك في حَشايَ جراحةً		فتَــشابَها كلــتاهما نَجْــلاءُ	٨٥
سَيُغنيني الذي أغنـــاكَ عَنّي		فلا فَـــقرٌ يَدوم ولا غِــناءُ	٢٦٩
لهم الفناء الرّحْبُ والبيتُ الذي		أُدَدٌ أواخِ حَــــوْلَه وفِنـــاءُ	٢١٢
لو لم تكنْ من ذا الورى اللّذ منكَ هو		عَقِمَتْ بمَولِد نَسْلِها حَوّاءُ	١٦٨
ومَهْمَه مُغبَـــرَّةٍ أرْجـــاؤُهُ		كأنَّ لــونَ أرْضه سَـــماؤُهُ	٣٠٠
إنّ مَن يَدخُل الكَنيسةَ يومًا		يَلْقَ فيها جآذرًا وظِباءَ	٢٥٤
لم تنَمْ عن دُعائهم حين نادَوا		والقَنا قد أسالَ فيهِمْ قَناءَ	٢٦٩
ما إن رأيتُ ولا أرى في مُدَّتي		كَجَــواري يَلْعَبْنَ في الصَّحراءِ	٢٧٣
أخْلَيتَ منه البَذَّ وهي قَرارُه		ونَصَــبْتَه عَلَمًا بِســامرّاءِ	٢٤٦
وطَيفٍ طاف بي سَحَرًا فأذكَى		حرارةَ لَوعَتي وجَوى حَشائي	٢٧٠
قَصَرَ الفراقُ عن السُّلُوّ عزيمتي		وأطالَ في تلك الرُّسومِ بُكائي	٦٤
فقال فَمَن أبكاكَ إن كنتَ صادقًا		فقلتُ الذي أهوى فقال سِوائي	٢٧٠
ما زلتَ تَقرَعُ بابَ بابَكَ بالقَنا		وتَزُورُه في غـــارةٍ شَعْـــواءِ	١٤٣
أعزُّ مكانٍ في الدُّنى سَرجُ سابحٍ		وخيرُ جليسٍ في الزّمان كتابُ	٢١٢

البيت			رقم الصفحة
ليس بالمنكَر أنْ برَّزْتَ سبْقًا		غيرُ مدفوعٍ عن السَّبْقِ العرابُ	٩٠،٣٠٤
ولكنّني والخالقِ البارئ الــذي		يُزار له البيــتُ العَتيــقُ المحجَّبُ	٨١
وَلَم أنسَهُ غادٍ وَقَد أَحدقَت به		أدانٍ تُرَوِّي نَعشَهُ وَأَقــارِبُ	٩٥
ومن قبلُ ما جَرَّبتُ أنباءَ جَمَّةً		ولا يَعرف الأنباءَ إلاّ المجرِّبُ	٢٦٦
طَربْتُ وما شَوقًا إلى البيضِ أطْرَبُ		ولا لَعبًا منّي وذو الشَّيب يَلْعَبُ	٢٥٠
لأمتَسكَنْ بالوُدِّ ما ذَرَّ شارقٌ		وما ناحَ قُمْريٌّ وما لاح كَوكَبُ	٨١، ٢٧٩
لا باركَ اللهُ في الغَواني هلْ		يُصبِــحْنَ إلاّ لَهُنّ مُطَّــلَبُ	٢٧٤
لَقد أَخَذَتْ مِن دار ماوِيَّةَ الحقَبُ		أَنُحْلُ المَغاني للبلَى هِيَ أم نَهبُ	٢٤٩
فبيناهُ يَشْرِي رَحْلَه قال قائلٌ		لِمَــنْ جَمَلٌ رِخوُ المِلاط نَجيبُ	٢٨٦
كِدْنَ يَنْهَبْنَه العُيونُ سِراعًا		فيه لو أمكنَ العيــونَ انتهابُهْ	٨٩
يُرَنِّقُ النَّسْرُ في جَوِّ السَّماء وقد		أومَا إليه شُعاعُ السَّيف يادبُهُ	٢٤٣
وما مِثْلُه في الناس إلا مُمَلَّكًا		أبو أمِّه حَيٌّ أبوه يُقارِبُه	١٦٧
يا عجَبا والدّهرُ جَمٌّ عَجَــبُهْ		مِن عَــنَزيٌّ سَبَّني لم أضْرِبُهْ	١٤٤، ٣٠٥
هُنَّ عوادي يوسُفٍ وصواحبُه		فعزمًا فقدمًا أدركَ النأيَ طالبُهْ	٢٤٥،٢٦٤
أحبُّ بلادِ اللهِ أكْنافُ مَنْعجٍ		إليَّ وسَلْمَى أن يَصُوبَ هضابُها	١٦٢
عَصاني إليها القلبُ إني لأمره		سَميعٌ فما أدري أرُشْدٌ طلابُها	١٢٥
ومُصعَبُ حين جَــدَّ الأمْــ		ــرُ أكــرَمُها وأطْيَبُها	٢٦٧
يُقلّبُ رأسًا لم تكن رأسَ سيِّدٍ		وعَيــنًا له حــولاءَ بادٍ عُيــوبُها	٢٦٢
وعجاجةٌ ترَكَ الحديدُ سَوادَها		زنجًا تبسَّمُ أو قَــذالاً شائبا	٢٧
ولو وَلَدتْ فُقَيرةُ جَروَ كَلبٍ		لَسُبَّ بذلك الجَــرْوِ الكلابَا	٩١

البيت		رقم الصفحة
وإنّ الذي حانَتْ بِفَلْجٍ دماؤُهُم	هُمُ القَومُ كُلُّ القَومِ يا أُمَّ خالِد	٢٩٥
تأبى قضاعةُ أن تَعْرِفْ لَكُم نَسَبًا	وابنا نِزارٍ وأنتم بيضةُ البَلَد	٢٥٩
فكيفَ وذاكَ الرأيُ لم تَستَبِدْ به	مُشيرًا وذاكَ السَّيفُ لم يُتقلَّد	٢٩٢
كنَواحِ رِيشِ حَمامةٍ نَجديّةٍ	ومَسَحْتُ باللِّثَتَين عَصْفَ الإثمِد	٢٧٨
فَلِلرِّقَّةِ البيضاءِ يومَ اجتماعنا	يدٌ لكَ بيضاءٌ يَقِلُّ لها حَمْدي	٢٤٥
فافزعْ إلى ذُخْرِ الشؤون وعُذْ به	فالدمعُ يُذهِب بعضَ جَهْدِ الجاهد	١٨٨
فيا حائلاً عن ذلك الإسمِ لا تَحُلْ	وإن جَهِد الأعداءُ عن ذلك العهد	٢٣٩
يَكْفيكَه شَوقٌ يُطيل ظَمَاءَهُ	فإذا سَقاه سَقاه سُمَّ الأَسْوَد	٢٦٩
منه وُلِدْتُ ولم يُؤْشَبْ به حَسَبي	لَيًّا كما عُصِبَ العِلْباءُ بالعُود	٣٠٢
فرؤوسُ الرماحِ أذهَبُ لِلغيـــ	ـــظ وأَشْفَى لِغِلِّ صَدْرِ الحَقُود	١٩٤
خَيرُ راعي رَعيّةٍ سَرّه اللـــ	ـــهُ وخَيرُ مَأوى طَريد	١٥٨
....	لكريمـــةٌ قَـــدْرُهُم إذا قَـــدَرْ	٢٩١
لم يكُ الحَقُّ سِوى أن هاجَه	رَسْمُ دارٍ قد تَعفَّى بالسَّرَرْ	٢٩٥
لنِعْمَ الفَتى تَعْشُو إلى ضَوءِ نارِه	طَرِيفُ بنُ مالٍ لَيلةَ الجُوعِ والخَصَرْ	٢٨١
لو عُصْرِ منها المسك والبان انعصَرْ		٢٦٠
وأصبحت منهم آمنا لا كمعشرٍ	أتوني فقالوا من ربيعة أو مضر	٢٥٠
لَها مَتنَتان خَظَـــاتا كَـــما	أَكَبَّ عَلى ساعِـــدَيه النَمِرْ	١٠٠
يا ربِّيَ الجبارُ..........................		١٣٤
نفَضَتْ بك الأحلاسُ نفضَ إقامة	واسترجَعَتْ نُزّاعَها الأمصـــارُ	٢٦
فخَلَّفهم بِردّ البِيضِ عنهم	وهامُهـــمُ لـــه معهـــمْ مُعـــارُ	٢٩

البيت			رقم الصفحة
اذهبْ كما ذَهَبَتْ غَوادي مُزْنة		يُثْني عليها السَّـــهلُ والأوعارُ	٢٦
وما فارقتُــها شبَعًــا ولكــنْ		رأيتُ الدَّهْــرَ يأخُذُ ما يُعــارُ	٢٨٥
يَداه في الجُــود ضَــرَّتان		علــيه كلــتاهــما تَغــارُ	٢٧٧، ٢٩٠
لها مُقلَةٌ حَوراءُ طُلَّ خميلةً		من الوحشِ ما تنفكُّ تَرعى عَرارُها	١٦٥
ولا يَهْنأُ الواشُون أنْ قد هَجَرْتُها		وأظلمَ دُوني لَيلُهــا ونَهارُهــا	٢٩٨
فلمّا خَشيتُ الهُونَ والعَيرُ مُمْسكٌ		على رَغْمه ما أثبتَ الحَبلَ حافرُهْ	٢٩٨
مثلُ القَنافذ هَدّاجونَ قد بَلَغَتْ		نجْرانَ أو بَلَغَتْ سَوآتِهِمْ هجَرُ	٣٠٠
لَعَمْرُك مــا مَعْــنٌ بتاركِ حَقّه		ولا مُنسئٌ مَعْنٌ ولا مُتَيــسِّرُ	٣٢
كأنّهما مِــلآنَ لم يَتَغَــيَّرا		وقد مَرَّ للدّارينِ من بَعدنا عَصْرُ	٢٩٣
حَلفْتُ بمُسْتَنِّ المُنَى تَسْتَرِشُّها		سَحابةَ كَفٍّ بالرَّغائبِ تُمطِرُ	١٦٠
وحارسُ ملك ما يزال عتادَه		مهنّدةٌ بيضٌ وخَطّيَــةٌ سُمْــرُ	٧٧
تَفتَأُ عُجْبًا بالشيء تَذْكــرُهْ		وإنْ تولَّى أو انقَضَى عُصُرُهْ	١٧٢
وإنني حيثُما يَسري الهوى بَصَري		من حيثُما نَظروا أدنو فأنظُورُ	٢٧٦
فمَا نَجَدَت بالماءِ حتى رأيتُها		معَ الشّمسِ في عَينَي أَباغَ تَغــورُ	٢٨٤
مِن قَباذَ ويَزدَجُردَ وفَيرو		زَ وكسرى وقبْلَهُم أرْدَشــيرُ	١٥٧
لــه زَجَــلٌ كأنه صَــوتُ حادٍ		إذا طَلَــبَ الوَسيــقةَ أو زَميرُ	٢٥١
ماذا عسى مادحٌ يُثني عليك وقد		ناداك في الوحي تقديسٌ وتطهيرُ	٢٣
فُتَّ المَمادحَ إلاّ أنّ ألسُــــنَنا		مُستنطقاتٌ بما تُخفــي الضّمايرُ	٢٣
فليسَتْ خُراسانُ التي كان خالدٌ		بها أسدٌ إذ كان سَيفًا أميرُها	١٦٦، ٣٢٨
وكلُّ كُمَيتٍ كأنّ السّليــ		ــطَ في حَيثُ وارى الأدَمُ الشِّعارا	٣٠١

رقم الصفحة	البيت		
٢١٨	تَقَعان فيه وليس مِسْكًا أذفرا		وتَكرّمَتْ رُكَباتُها عن مَبرَك
٨٢	على الخَسْف أو نَرْمي بها بَلَدًا قَفْرا		حَراجيجُ ما تَنفكُّ إلاّ مُناخةً
٢٥٢	ما حَجَّ رَبُّه في الدنيا ولا اعتَمَرا		أو مُعْبَرَ الظَّهْرِ يُنْبي عن وَلِيَّته
٢٩٦	من اللّوا شُرِّفْنَ بالصِّرارِ		جَمَعْتُها مِنْ أَيْنُقٍ غِزارِ
٢٤٦	خضُعَ الرقاب نواكسَ الأبصارِ		وإذا الرجال رأوا يزيد رأيتهم
٧٥	لاثنين ثان إذ هما في الغارِ		ثانيه في كَبِد السّماء، ولم يكن
٣٠٠	تَمارَوا، والفُجورُ مِن التّمارِي		رأيتُ بَني شُرَحْبيلَ بنِ عَمرو
١٢٩	أو مُقترٌ يُعدَى على إقتارِه		إمّا غَـنِيٌّ زادَ في إغنـائه
١٩٧	أَهوى إليه من بياض نَهارِه		مِنَ اجلِ طيفك عاد مظلمُ ليله
٢١	رِبْحٌ إذا بَلَغَتكَ إن لَـم تُنحَرِ		العِيسُ تَعلَمُ أَنَّ حَوباواتِها
٦٤	ومـا رشّـحتمُ من شِعر بذْرِ		بأني قـد أتاني مافَعَـلتمْ
١٤٠	....		قد رُفِع الفَخُّ فماذا تَحذَري
٢٦٦	في عارضٍ عُـرْيانَ لم يتـأزّرِ		مَن ذا رأى مُـزْنًا تأزّر بَرقُـه
٢٥٨	وقد بَدا هَنْـك من المِئْزَرِ		رُحْتَ وفي رِجليك ما فيهـما
٢٧٠	فأنعمْ فَداك اليومَ أهلي ومَعشَري		أبوهُ أبي والأمَّهاتُ امّهاتُنا
٢٢٤	لها المسمَعُ المُوفي على الناس والذّكْرِ		بكَ اطَّأدَتْ أركانُ وائلَ واغتَدى
٣٠١	وتَشْقَى الرِّماحُ بالضَّياطِرَة الحُمْرِ		وتَركَبُ خَيلاً لا هَوادَةَ بَينها
٦٣	وزَبّانَ الـذي لم يَرْعَ صِهْري		ألا مَن مُبلِـغٌ عني خُزيمًا
١٩٠	كَرَمًا، وَوَافرُ عِرضه مَحْروزُ		ما خابَ مَن هَضَمَ التفضُّلُ مالَهُ
١٨٥	لكنْ مطالبةُ الحميدِ تَعُوزُ		فأجبتها ما عازني نَيلُ الغِنى

البيت		رقم الصفحة
كيف لايَشتَكي وكيف تَشكّوا	وبه لا بمَن شَكاها المَرازي	٢٤٢
فلميتَ ما أنتَ واط	من الثّرى لي رَمْسا	٢٤٣
شامَتْ بُروقَك آمالي بمِصرَ ولَو أضحَتْ على الطُّوسِ لم تَستَبعد الطُّوسا		٢٨٤
بلدٌ أقمتَ به وذكرُك سائرٌ	يَشْنَا المَقيلَ ويَكْرَه التَّعْريسا	٢٤٣
هذي بَرَزْت لَنا فهِجْت رَسيسا	ثمّ انصرَفْت وما شَفيت نَسيسا	١٣١
بَيضاءُ يَمنعُها التّكلُّمَ دَلُّها	تيهًا ويَمنعُها الحَياءُ تَميسا	١٣٧
الأحسنون من النُّجوم وجوهُهم	بَهَروا بأكرم عُنصرٍ ونُحاسِ	١١٦
فَلَمّا خَشِيَ الإيبا	ءَ مِن صَحْبٍ وجُلاّسِ	٢٧٧
وإذا نَزَعْتَ عن الغواية فليكُنْ	لله ذاك النزْعُ لا للناسِ	٢٠٠
صُنْتُ نَفْسِي عمّا يُدنّسُ نَفْسِي	وتَرَفَّعتُ عن جَدا كُلِّ جِبْسِ	٣٢
كأنّك ناظرٌ في كل قلبٍ	فما يَخفَى عليك مَحَلُّ غاشِ	٢٥١
فلئن نَدمتُ على القِصاص ففي خصا	ولَدِ المُهَلَّب منك لي لَقِصاصُ	٧٠
وليس العلى درّاعةٌ ورداؤُها	ولاجُبّةٌ مَوشيّةٌ وقَميصُها	٧٧
بُدِّلَت عَبرَةً مِنَ الإيماضِ	يَومَ شَدّوا الرِحالَ بالأغراضِ	٢١٤
والبواقي من اللّيالي وإنْ خا	لَفْنَ شيئًا فمُشبهاتُ المواضي	٧١
إنّ شَكْلِي وإنّ شَكْلَك شَتّى	فالزَمِي الخُصَّ واحفَظِي تَبْيَضْضِي	٢٨٧
حَشايَ على جَمْرٍ ذَكيٍّ من الهوى	وعَيناي في رَوضٍ من الحسن تَرتعُ	٨٧
خَلائقُ ما تَنفكّ توقفُ حاسدًا	له نَفَسٌ في إثْرِها مُتَراجعُ	١٨٤
وكان ما قدّموا لأنفُسهم	أعظمَ نفْعًا من الذي وَدَعُوا	١٧٩
يا أقرع بن حابس يا أقرع	إنّك إن يصرع أخوك تصرعُ	٢٥٢

البيت			رقم الصفحة
فأرحامُ شعرٍ يتَّصِــلْنَ لَدُنَّه		وأرحامُ مــالٍ ما تَني تَتقطَّعُ	١٠١، ١٧٣
وَصَلَت إليكَ يَدٌ سَواءٌ عندَها ال		بازيُّ الَاشهَبُ وَالغُرابُ الأَبقَعُ	٢٧١
فتًى أَلْفُ جُزء رأيُه في زمانه		أَقَلُّ جُزَيءٍ بعضُه الرأيُ أجمَعُ	١٦٥
حَميدُ الذي أمَــجٌ دارُه		أخو الخَمرِ ذو الشَّيبة الأصلَعُ	٢٤٨
أشارُوا بتسليمٍ فجُدنا بأنفسٍ		تَسيل من الآماقِ والسِّمُ أدمعُ	٣٢٨
المجدُ أخسَرُ والمكــارِمُ صَفْقَةً		من أن يَعيشَ لها الهُمامُ الأَرْوَعُ	١٥٩
ولستُ بزوّار الملوك على النّوى		لَئِنْ لم تجُلْ أغراضُها ونُسُوعُها	١٥٨
عبّاسُ عبّاسٌ إذا احتدم الوَغى		والفضْلُ فضْلٌ والرَّبيع ربيعُ	٢٦٦
أُطَوِّفُ ما أُطَــوِّفُ ثمّ آوي		إلى أُمّــا ويُــرويني النَّقــيعُ	٢٣٠
فَلَمّا أنْ جَرَى سِمَنٌ عَليها		كما بَطَّنْتَ بالفَدَن السِّياعا	٣٠٠
إن لم أقاتلْ فَالْبِســوني بُرقُــعَا		وفَتَخــاتٍ في اليَــدين أربعا	٢٧١
ومِن عاثِرٍ بالشيب ضاعَف وجْدَه		على وَجْده أنْ لم تقولي له اربَعا	١٥٠
تَقولُ بِنتي وَقَد قَرَّبتُ مُرتَحَلاً		يارَبِّ جَنِّب أَبي الأَتْلافَ وَالوَجَعا	٢٧
همُ القائلونَ الخَيرَ والآمِرونَهُ		إذا ما خَشَوا من مُحْدَثِ الأمْرِ مَفْظَعا	٢٩٥
فلا بدَّ من نجرانِ تثليثَ إن نأَوا		وإن قَرُبوا شيئا فنَجران لَعْلَعــا	١٠٦
أمولَعَــــةً بالبَــينِ رُبَّ تَفــرُّق		جَرحْتِ به قلبًا بحُبِّك مُولَعــا	١٥٠
قد خَلَّفَ العَبّاسُ غُرَّتَك التي		مَرأًى لنا وإلى القيامة مَسْمَعا	٦٧
فإن يكُ غثًّا أو سَمينًا فإنني		سأجعَلُ عَينَيه لنَفْسه مَقْنَعا	٢٥٢
أسائلُها عن المُتَدَيِّريها		فما تَدري ولا تُذري دُموعا	٢٢، ٩٨
إنّ المنيّةَ بالفِتيان ذاهبةٌ		وإن تَقَوها بأرْماحٍ وأدْراعِ	٢٥٤

البيت			رقم الصفحة
....		حتى إذا بُلّتْ حَـلاقيمُ الحُـلُقْ	٢٩٣
صَوَادقَ العَقْبِ مَهَاذيبَ الوَلَقْ		....	٢٠٤
و شَفَّــها اللَّوْحُ بِمَأْزُولٍ ضَيَقْ		....	١٩١
نَبْعِيَّةٌ ســاوَرَها بَيْنَ النِّـيَقْ		....	٢١٧
يَضُمُّ إليَّ اللّيلُ أطفالَ حُبِّكُمْ		كما ضَمَّ أزْرارَ القَميصِ البَنائقُ	٢٩٩
جرّبْتُ مِن نار الهوى ما تَنطفي		نارُ الغَضا وتَكِلُّ عمّا تُحرِقُ	٢٤٢
وقفْتُ وأوقَفْت الجَوى موقفَ الهوى		ليالِيَ عُودُ الدَّهر فينانُ مُورِقُ	٢٦٥
والمرْءُ يأمَلُ والحَـياة شَهِيَّةٌ		والشَـيبُ أوقَـر والشبيبةُ أنزَقُ	٢٣٥
وعَذلْتُ أهلَ العِشْقِ حتّى ذُقتُه		فعجبْتُ كيف يموتُ من لا يَعْشَقُ	٢٩٩
عليُّ بنُ عيسى إبنُ موسى بن طلحة		بــنُ سائب بن مالك حين يرمق	٢٣٩
ومَنْهَلٍ ليس به حَـوازِقُ		ولِضَفادِيْ جَـمِّه نَقـانقُ	٢٨٢
فلو أني شَهِدتُ أبا سعادٍ		غــداةَ غدا بمُهجتِه يَفُـوقُ	٢٩٨
وسَــائلْ بثَعْـلَبِـةَ بنِ سَيْرٍ		وقــد عَلِقَتْ بثَعْلَبَةَ العُلُوقُ	٢٨٣
فَدَيتُ بنَفْسِه نَفْسِي ومالي		ومــا آلوكَ إلاّ ما أُطيــقُ	٢٩٨
عَدَسْ ما لِعَبَّاد عليكِ إمارةٌ		أمِنتِ وهذا تَحملينَ طَليقُ	٢٥٤
ألا يا ابن الذين فَنَوا فماتُوا		أما واللهِ مــا ماتُــوا لتبــقَى	٢٦
وغَرَّكَ مُهْراقٌ من الدمع حيثُ ما		تَوجَّه بعد البين صادَفَ مُهْرَقا	١٨٩
وما لَكَ فاعلمَنْ فيها مقامٌ		إذا استكملْتَ آجــالاً ورزْقا	٢٦
أسلَمُوها في دِمَشْقَ كمـــا		أسْلمَـــتْ وَحْشِيَّـــةٌ وَهَقــا	٢٩٩
حَلَفْتُ لهـا باللهِ يــومَ التفرُّقِ		وبالوَجْد من قَلْبي بهـا المتعَلِّقِ	٣١، ١٥٩

البيت			رقم الصفحة
كالرَّفيقَين في رَفيقَينِ مـــن آجا		وسَلْـمَى لم يُوجـفا في عُقُوقِ	٢٨٤
وصيفُ كأسٍ مُحَـدَّثَهْ مَلِكٍ		تيـهُ مُغَنٍّ وظَرفُ زنديقِ	٢٥٨
وهُمُ الرِّجال وكلٌّ ذلك منهمُ		يَحْزَنَّ في رَحْبٍ وفي مُتَضيِّقِ	٢٧٩
يا دَهْرُ قَوِّمْ من أَخْدَعيكَ فَقَد		أَضْجَرْتَ هذا الأَنامَ مِن خرَقِكْ	٢٣
ثُمَّ استَمَرُّوا وقالوا إنَّ مَشْرَبَكُمْ		ماءٌ بِشَرْقِيِّ سَلْمَى فَيْدُ أو رَكَكُ	٢٨٨
لم ترَ مَـــن نادمْـــتُ إلاَّكـــا		لا لســوى ودِّك لِيَ ذاكـــا	٢٥٤
....		دارٌ لسُعْـــدى إذْ هِ من هَواكا	٢٨٦
واسْقِ العدوَّ بكأسه واعـــلَمْ له		بالغيب إن قد كان قبلُ سَقاكَها	٢٨، ١٦٣
واجْزِ الكرامةَ مَن تَرى أن لو له		يوماً بذلت كرامـــةً لجزاكَهـــا	٢٨، ١٦٣
ولُبسُ العَجاجَةِ والخافقـــاتُ		تُريك المَــنا برُؤُوس الأَسَلْ	٢٨٢
جَزى ربُّه عنّي عَديَّ بنَ حاتمٍ		جَزاءَ الكلاب العاويات وقد فَعَلْ	٢٦٣
إنَّ الكريمَ وأبيـــكَ يَعتمـــلْ		إنْ لم يَجدْ يومًا على مَن يَتَّكِلْ	١٦٢
....		مثـــلُ النَّقا لَبَّدَه صَوبُ الطَّلَلْ	٢٨١
وشَمُـــولٍ قَهـــوةٍ باكَرْتُها		في التَّباشيرِ مِن الصُّبْحِ الأُوَلْ	١٦٤
جَفخَتْ وهُم لا يَجْفَخُون بِها بِهِمْ		شِيَمٌ على الحَسَبِ الأغَرِّ دَلائِلُ	١٦٦
إلى القابضِ الأرواحِ والضَّيغَمِ الذي		يُحَدِّث عن وَقْعاته الخَيلُ والرجْلُ	٢٣٨
اَللهَ أللهَ كُفّوا إنَّ خَصمَـــكُمُ		أبو سعيد وضَرْبُ الأرؤُسِ الجَدَلُ	٢٣٩
ثلاثة جِلَّة إن شُوْوِرُا نَصَحُوا		أو استُعينوا كَفَوا أو سُلِّطوا عَدَلُوا	٢٠، ٢٢٧
كأنَّ رَقيبًا منك سَدَّ مســامعي		على العَذْلِ حتى ليس يَدْخُلُها العَذْلُ	٣١
ولكنَّ من لا يَلْقَ أمرًا يَنوبُه		بعُدَّته يَنزِلْ به وهو أعزَلُ	٢٥٣

البيت		رقم الصفحة
عَرِّجْ على حَلَب فَرَوٍّ مَحَلَّةً	مَأنوسَةً فيها لِعَلوَةَ مَنزِلُ	٢٤٦
يَدِيْ لِمَنْ شاءَ رَهْنٌ لم يَذُقْ جُرَعًا	مِن راحَتَيكَ دَرَى ما الصّابُ والعَسَلُ	١٧١
أجَدَّ لنا منك الوداعُ انتواءةً	وكنتَ وما تنفَكّ يَشغَلُكَ الشُّغلُ	٢٠٢
متحيِّرين فباهتٌ متعـــجِّبٌ	مِمَّا يرى أو ناظـــرٌ متأمِّلُ	١٨٧
طُلَّتْ دماءٌ هُرِيقت عندهنّ كما	طُلَّتْ دماءُ هَدَايا مَكَّةَ الهَمَلُ	٢٠٣
كَفَى ثُعَلاً فَخْرًا بأنّك منهُـــمُ	ودَهْرٌ لأنْ أمسَيتَ مِن أهله أهْلُ	١٧٠، ٣٣٣
لئن كان بعضُ الناس سيفًا لدولةٍ	ففي الناس بُوقاتٌ لها وطُبولُ	٢٠٨
فإن تكن الدُّولاتُ قِسْمًا فإنّها	لِمَن ورَد الموتَ الزُّؤامَ تدولُ	٢١٠
قد لَعمري دافعت عن نِعَمِ القَو	مِ وقد إنطَفَتْ وكادت تَزولُ	٢٣٩
بالقائمِ الثّامنِ المستخلَف اطَّأَدَتْ	قواعدُ الملك مُمتدًّا لها الطُّوَلُ	٢٢٤
ليس إلاّكَ يا عَليُّ همامٌ	سَيفُه دون عِرضه مَسْلُولُ	٢٥٤
ستِّينَ ألفًـــا وسَـــبعينًا ومثلُهما	كتائبُ الخَيل تَحميها الأَراجيلُ	٢٩٠
....	على الأعادي ميكالٌ وجبريلُ	٢٧٤
كما خُطَّ الكِتابُ بكَفِّ يومًا	يَهــوديٍّ يُقــارب أو يُزيلُ	١٦٢
بَكَتْ عَيني وحُـــقَّ لها بُكاها	وما يُغني البُكاءُ ولا العَويلُ	٢٤١
فتًى لم يَملْ بالنفسِ منه عن العلى	إلى غيرها شَيْءٌ سواه مُميْلُها	٧٥
فداؤُك أقـــوامٌ إذا الحقُّ نابَهمْ	تَفادَوا من المَجْد المُطِلِّ نَواكلا	٢٤٧
أبَنِي كُلَيب إنّ عَمَّيَّ اللَّـــذا	قَتَـــلا المُلوكَ وفَكَّكا الأغلالا	٢٩٥
ويفـــشَـــلُونَ إذا نادى ربيئـــهُمُ	ألا اركبنَّ فقد آنسْـــتُ أبطالا	١٧٤
إلى البدْرِ بنِ عَمَّارِ الذي لم	يَكُنْ في غُـــرَّة الشَّـــهر الهِلالا	٢٤٩، ٢٦٧

رقم الصفحة	البيت		
٢٦٣	وبيضَ الهند والسُّمْرَ الطِّوالا		هو المفتي المذاكيَ والأعادي
٢٥٠	غَلَسَ الظَّلام من الرَّباب خَيالا		كَذَبَتْكَ عَينُكَ أم رأيتَ بواسط
١٧٤	ولا ترى مثلَهُم في الطَّعنِ ميَّالا		لا يَرمُضُون إذا جرَّتْ مشافرُهــم
١٧٤	من لهونا في ظلِّها ما قد خَلا		أنْسَى لياليَنا هناك وقد خَلا
٣٢	فَأَصَبتُ حَبَّةَ قَلبها وَطحالَها		فَرَمَيتُ غَفلَةَ قَلبه عَن شاته
٢٤٠	ما إن تنالُ يدُ الطَّويلِ قَذالَها		هوالقارِحُ العَدَّا وكُلُّ طمِرَّةٍ
٢٩٧	ولا أرضَ أَبْقَــلَ إِبْقالَهـــا		فلا مُــزْنَةٌ وَدَقَـــتْ وَدْقَهـــا
١٣٩	ســـوايَ إذا ما رام يومًا يَقولَها		بَدائعُ تَأبى أن تَبينَ لشـــاعرٍ
٦٨	عن النَّفَر اللاَّئينَ كانوا حُلولَها		قفا في مَغاني الدّارِ نَسأَلْ طُلولَها
١٨٢	ـــيلُ الشيءَ لا يَسْوَى فَتيلا		ولربمـــا سُـــئِل البخـــ
٣٣٠	ولقـــد يكونُ به الزّمانُ بخيلا		أعدى الزمانَ سخاؤُه فسَخا به
٢٤٨	ولا ذاكـــرَ اللهَ إلاّ قَليـــلا		فألفيـــتُه غـــيرَ مُستـــعتـــبٍ
١١٩	عُمْـــدةٌ للنَّدى وذاك وَسيلَة		نِعْمَ عَونا أُكرُومَتَينِ فهـــذا
٥٧	مَنْ كان مِن كِنْدَةَ أو وائلِ		أيا راكبًا بَلِّـــغَ إخْـــوانَنا
٢٥٣	فَبِتْنا على ما خَيَّلَتْ ناعمَي بالِ		فلَيتَ دَفَعتَ الهَمَّ عَنّيَ ساعَةً
٢٧٦	يا ناقتي ما جلتِ مِـــن مَجالِ		أقول إذْ خرَّتْ على الكَلْكالِ
٢٨٤	غَـــير نَفْسيْ إلاّ بَني إسْرالِ		لا أرى مَن يُعِـــينني في حَيـــاتي
١٨٢	نُميرًا والغَطارفَ من هلالِ		سَقَى قومي بني مجدٍ وأسقَى
٢٨٣	ونَسْجِ سُلَيم كُلَّ قَضّاءَ ذابلِ		تَخَيَّرْتُ يومَ الرَّوعِ مِن كُلِّ نَثْرَةٍ
٢٦٦	مِن عَهدِ تُبّعَ غَضَّةً لَم تَذبُلِ		حَمَلَت حَمائلُهُ القَديمَةُ بَقلَةً

البيت			رقم الصفحة
كيـــف أكافئْ على أجَــلّ يد		مَن لا يَرى أنّها يدٌ قبَــلي	٢٤٢
صفراءُ مَجَّدَها مَرازِبُها		جَلّتْ عــن النُّظَــراء والمثْــلِ	٢٦
ألستَ من القَومِ الذي مِنْ رِماحِهِمْ		نَداهُمْ ومِنْ قَتْلاهُمُ مُهْجَةُ البُخلِ	٢٩٥
نَضَا البُردَ عنه وهو مِن ذو جنونه		أجاريٍّ تَسْهاك وصَوت صُلاصلِ	١٦٥
أَقِل أَنِل أقطِعِ احمِل عَلِّ سَلِّ أَعِدْ		زِدْ هَشَّ بَشَّ تَفضَّل أَدن سُرَّ صِلِ	٣٠
فلستُ بآتيه ولا أستطيعُه		ولاك اسقِني إن كان ماؤُكَ ذا فَضْلِ	٢٧٨
وأعمَلْتُ المطيةَ في التّصابي		رَهيصَ الخُــفِّ داميَةَ الأظَــلِّ	١٦٣
وهذا رِدائي عنده يَســتعيرُه		ليسلبَني عزِّي أمالِ بنَ حَنْظَلِ	٢٨١
فاليومَ أشربْ غيرَ مُستحقبٍ		إثمًا مـــن اللهِ ولا واغِــلِ	٢٥٨
أقولُ لها لَهــانَ عَلَيَّ فيما		أُحبُّ فما اشتكاؤُك أن تَكلِّي	١٦٣
أيَفطمُه التَّواربُ قبْل فطامه		ويأكلُه قبْل البلوغ إلى الأكلِ	٢٤، ٣٣٥
يُثِرْنَ الثَّرى حتى يُباشِرْنَ بَرْدَه		إذا الشَّمْسُ مَجَّتْ ريقَها بالكَلاكلِ	١٦٤
وكنّا نَرى بعضَ الندى بعدَ بعضه		فــلمّا انتجَعناه دُفعْنا إلى الكُلِّ	١٠٣
ببازِلٍ وَجْــناءَ أو عَيْــهَلِّ		كأنَّ مَهْواها على الكَلْــكَلِّ	٢٧٢
....		الحمْــدُ للهِ العَليِّ الأَجْلَلِ	٢٨٨
....		تَشكُو الوَجَى من أظْلَلٍ وأظْلَلِ	٢٨٨
نَرجو وبَعضُ رَجاءِ الناسِ مَتعَبَةٌ		قَد ضاعَ دَمعُكَ يا باكٍ عَلى الطَّلَلِ	١٣١
ألا لا أرى إثنينِ أحسنَ شيمةً		على حَدَثان الدَّهرِ منِّي ومن جُمْلِ	٢٤٠
كأنَّ نسْجَ العنكبوتِ المُرْمِلِ			١١٣
كأنَّ ثبيرًا من عرانين وبلِه		كبيرُ أناسٍ في بجادٍ مُزَمَّلِ	١١٢

البيت			رقم الصفحة
كأنّ إبريقَهُمْ ظَبْيٌ على شَرَفٍ		مُفَــدَّمٌ بِسَبا الكَـتّان مَلْثُومُ	٢٨١
صَدَدْت فأطْوَلْتِ الصُّدُودَ وقَلَّما		وِصالٌ على طُول الصُّدُود يَدُومُ	١٥٩
أشيب و لم أقْضِ الشبابَ حُقوقَه		و لم يَمضِ من عهد الشباب قديمُ	٣٢
(ضَخْمٌ يُحبُّ الخُلُقَ الأَضْخَمّا)			٢٧١
كَفّاكَ كَفٌّ لا تُليقُ درهَمــاً		جُودًا وأخرى تُعْط بالسَّيف الدِّما	٢٧٩
لَم يَأتِ يَــومٌ إلّا وَعِندَهُما		لَحمُ رِجالٍ أو يالَغان دَمــا	٢٧٨
بَصيرٌ بعَوْرات العَواقبِ لا يَرى		على سَقْــطَةٍ من رَأيه مُتَنَدَّما	٣٠٣
ولو كان ما خُبِّرتَه أو ظَنَنتَه		لما كان غَرْوًا أن أَلُومَ وتَكْرُما	٢٤٤
لــنا هَضْبَةٌ لا يَنزِلُ الذُّلُّ وَسْطَها		ويَأوي إليها المُستَجيرُ فَيُعْصَما	٢٨٩
وإني لَمِن قَــومٍ كأنّ نفوسَنا		بِها أَنَفٌ أن تَسكُنَ اللَّحمَ والعَظْما	١٢١
فلو كان مجدٌ يُخلِد اليومَ واحدا		من الناس أبقَى مجدُه اليومَ مُطعما	٢٦٣
كأنّها ما كأنّهُ خَلَلَ الخَـــ		ــلّة وَقْفُ الهَلُوك إذْ بَغَما	٢٦٤
حَتّى يَقولَ الناسُ ما ذا عاقلاً		وَيَقولَ بَيتُ المالِ ما ذا مُسلما	٣٥
....		عندي لها مائتان ثَوبًا مُعْلَما	٢٩٣
فأصبحَتْ بعدَ خَطٍّ بَهجَــتِها		كأنّ قَفْــرًا رُسُــومَها قَلَما	١٦٩
هما أخَوا في الحرْبِ من لا أخا له		إذا خاف يومًا نَبوةً ودَعاهُما	١٦٢
لَمّا رأتْ ساتِيــدَما استعــبَرَتْ		لله دَرُّ اليــومَ مَــنْ لامَــها	١٥٩
بخَيْرٍ يدَي مَن كان بعد محمّدٍ		وجارَيْه والمقتول لله صائمِ	١١٢
تَبْكي عليه الشَّمسُ والقَمَرُ الذي		به يُبْهِجُ السَّارُون لَيلَ التَّمائمِ	٢٨٥
مِنْ مَعْــشَرٍ لا يَغْــدِرونَ بذِمَّةٍ		للحارِث بْنِ حُبَيِّــبِ بنِ سُحامِ	٢٨٥

البيت			رقم الصفحة
كلُّ آخائه كِرامُ بني الدُّنْـ		ـيا ولكنه كريمُ الكرامِ	٢٠٦
لا كعبد المَليك أو كَيزيـد		أو سُلَيمانَ بَعدُ أو كَهشامِ	٢٧٧
فيها الرِّماحُ وفيها كُلُّ سابغَـة		جَدْلاءَ مَسرودةً من صُنْعِ سَلاَّمِ	٢٨٣
ودَعا بمُحْكَـمَة أَمين سَكِّـها		مِنْ نَسْـجِ داودَ أبي سَـلاَّمِ	٢٨٣
وتَرى عَطيةَ ضاربًا بِفنائه		رِبْقَين بين حَظائر الأغنامِ	١٦٧
مُتقَلِّدًا لأبيه كانت عندَه		أَرباقَ صاحب ثَلَّة وبِهامِ	١٦٧
مَلِكٌ زَهَتْ بمكـانه أيّامُـه		حتى افتخَرنَ به على الأيّامِ	١٨١
عَلى حالة لو أنّ في البَحْرِ حاتمًا		على جُوده ما جاد بالماء حاتِمِ	١٦١، ٣٢٨
كانت فَريضةَ ما تقولُ كما		كان الزِّناءُ فَريضةَ الرَّجْمِ	٣٠١
....		قَواطنًا مَكّـةَ من وُرْقِ الحَمي	٢٨٠
وتَشْرَقُ بالقَولِ الذي قد أذعتَه		كما شَرقَتْ صَدْرُ القَناة منَ الدَّمِ	٢٩٦
فـدًى مَن على الغَبراء أوّلُهم أنا		لهذا الأبيِّ الماجد الجائد القَرمِ	١٨٦
ماذا بمنبج لو تُنْبَـشْ مَقابرُها		من التهدّم بالمعروف والكرمِ	٢٥٩
أطعناك طوعَ الدهر يابنَ ابنِ يوسف		بشَهوتنا والحاسدو لك بالرُّغْمِ	١٠٠
(يا ليتَها قد خرَجَتْ من فَمِّه)			٢٧٢
....		وخنْـدفُ هـامةُ هذا العـأْلَمِ	٢٨٦
ابْعَدْ بَعدتَّ بياضًا لا بياضَ له		لأنت أسودُ في عيني من الظُّلمِ	١٩٣
إنّ أبا رُهْـمَ في تَكـرُّمِـهْ		بَلَّغَه اللهُ مُنتـهَى همَـمِهْ	٢٦٧
إنْ أقْلَلُوا هَيبةً أو أكثَروا لَغَطًا		أصغَى بحامٍ وردَّ القولَ عن فَهَمِ	٢٨٧
إذا اعوجَجْنَ قلتُ صاحِبْ قَوِّمِ		بالدَّوِّ أمثالَ السَّفينِ العُوَّمِ	٢٦٠

البيت			رقم الصفحة
أيَّما خلَّة ووَصْـــلٍ قَـــديمِ		صـــرَمَتْـــه منّا ظبـــاءُ الصَّريمِ	٩٣
لـــيس التعلُّلُ بالآمـــال من إرَبي		ولا القُنوعُ بضَنْك العَيش من شِيَمي	١٩٨
فقُلْ للَّتْ تَلُومُكَ إنّ نَفسِي		أراها لا تُعَـــوَّذُ بالتَّمـــيمِ	٢٩٦
فلـــو عاينتَهم والزائريهـــم		لما مزِتَ البعيدَ مـــن الحميـــمِ	٢٢، ٩٩
ألا إن أصناف السيوف كثيرةٌ		وأقطَعُـــها هنـــديُّها ويَمَانُها	٢٢٢
مَهْلاً أعاذِلَ قد جَرَّبْت مِن خُلُقي		أنّي أجـــودُ لأقوامٍ وإنْ ضَنِنُوا	٢٨٨
يا خيرَ مَن كان ومَن يكونُ		إلاّ النبيُّ الطاهـــرُ الميمـــونُ	١٦، ٩٥
وشَمُولٌ تَخطَّتْها المَنُونُ فقد أَتَتْ		سنِـــونٌ لها في دَنِّهَا وسِنُونُ	٥٩
تُراثُ أُناسٍ عن أناسٍ تُخرِّمُـــوا		تَوارَثَها بَعْدَ البـــنين بَنُـــونُ	٥٩
وَأَبي المَنازِلِ إِنَّها لَشُجونُ		وَعَلى العُجـــومَةِ إِنَّها لَتُبينُ	٢١٣
لَعَظُمْتَ حتى لو تكونُ أمانةٌ		مـــا كان مُؤتمنـــاً بها جـــبرينُ	٢٢٣
إذا جاوزَ الإثنين سِـــرٌّ فإنّه		بنَشْرٍ وتكثـــير الوُشاة قَمينُ	٢٤٠
كانتْ عَجوزًا عُمِّرَتْ زَمانا		وهي تَرى سَيِّئَـــها إِحْسانا	٦١
....		تعرف منها الأنفَ والعينانا	٦١
وإذا الفتى طَرَحَ الكَلامَ مُعَرِّضًا		في مَجْلسٍ أخذَ الكَلامَ اللّذْ عَنَا	٢٩٦
تَعذلاني وقد تَعَـــرَّض منها		طائفٌ طافَ بي على الرَّكْب وَهْنا	١٤٢
مَهلاً بني عَمّنا مَهلاً مَواليْنا		لا تَنبشوا بَيننا ما كان مَدفونا	٢٦١
بادٍ بأنعُمِه العافينَ يُزلِفُهُمْ		على الأَشقّاء فيها والقَرابينا	٦٣
كما رأيتُ الثُّلاثاءاتِ واطِئَةً		مِن التَّخلُّفِ أعقابَ الأثانينا	٢١٦

البيت			رقم الصفحة
دَرَسَ المَنا بمُتَالِعٍ فَأَبانِ		فَتَقادَمَتْ بالحَبْسِ فالسُّوبانِ	٢٨٠
وأَطْلَسَ عَسّالٍ وما كان صاحِبًا		رَفَعْتُ لِنارِي مُوهِنًا فَأَتاني	٣٠١
كيفَ الخُرُوجُ إلى الشَّآمِ وعِنده		زاديْ وراحِلَتِي اللّتا فاتاني	٦٩
مَنْ يَفعلِ الحسَناتِ اللهُ يَشكرُها		والشَّرُّ بالشَّرِّ عن اللهِ مثلانِ	٢٥٣
فاللهُ أكبرُ قد أُقيدَ بِجُرْمِهِ		بِشْرٌ وثارَ بنائلٍ جُعلانِ	٢٤٤
أُرُوضُ الناس من تُرْبٍ وخَوفٍ		وأرضُ أبي شُجاعٍ من أَمانِ	٢١٠
إذا سَكِرَ العَسّالُ من قَطَراتِها		سَقَيتُ حُمَيّاها أغَرَّ يَماني	٢٦٢
يا صَيقَلَ الشِّعرِ المقلَّدَ بالذي		يُختارُ من قَلْعِيِّهِ ويَمانِهْ	٢٢٣
ألا ربَّ مولودٍ وليس له أبٌ		وذي ولَدٍ لم يلْدَهُ أبوانِ	٢٦٠
ولَسُبَّةِ الحُرْقُوصِ بالقَفَنِّ			٢٧٢
ودُمَّلٍ في الوَجْهِ مُسْتَقِرَّنّ			٢٧٢
أحَبُّ منك مَوضِعَ الوُشحَنِّ			٢٧٢
فذاك من ذاك إلى السِّنَّنِّ			٢٧٢
قُطنَةٌ من أجودِ القُطُنِّ			٢٧٢
حولي بكلِّ مَكانٍ منهم خِلَقٌ		تُخطي إذا جئتَ في استفهامها ب(مَنِ)	٢٤٣
فأنا الدَّهرَ في اعتِذارٍ إليه		وإذا ما رَضِيْ فلَيْسَ يُهنِّي	٢٥٨
فغيرُ عَجيبٍ إنْ رأيتِه أن تَري		تَلَهُّبَ ضَرْبٍ في شَواكِ مبينِ	٢٥٢
عَرَفْنا جَعفَرًا وبَني أبيهِ		وأنكَرْنا زَعانِفَ آخَرِينِ	٢٨٩

البيت			رقم الصفحة
المؤثرُ العَـلْيا على حَظِّــه		والحَــظُّ كُـلُّ الحَظِّ في العَلْيا	٢٤١
ولِمْ لا يُرى ثانيك في السُّلطة التي		خُصِصْتَ بها ثانيك في الجُود والنَّدى	٢٦١
رِقَّ لي من مَدامعٍ ليس تَرْقا		وارْثَ لي من جَوانحٍ ليس تَهدا	٧٩
قد وَجَدنا عَصاكَ صفراءَ ملسا		ءَ من النّبع بين صُغرى وكُبرى	١١٥
يا بن الذين فَنَوا فماتُوا		أما والله مــا ماتُــوا لتبــقَى	٢٦
فلمّا أتاها حَـبْتَرٌ بِســلاحِه		مَضَى غيرَ مبهورٍ ومُنْصُلَه انتضَى	١٥٧
هاكَها قال هاتِها قلتُ خُذْها		فأخَذْها بِكَفِّه ثم أغْفَى	٢٥٧
أفدِي المودِّعَةَ التي أتبعتُها		نَظَرًا فُرادَى بين زَفْرات ثُنَى	٢٣٧
تَتَقاصَرُ الأفهــامُ عن إدراكِه		مثلُ الذي الأفــلاكُ فيه والدُّنَى	٢١٢
فوقفتُ منها حيث أوقفَني النّدى		وبَلَغْتُ من بدْرِ بن عمّار المُنَى	١٨٤، ٢٦٧
وما دُوَلُ الأيّامِ نُعمَى وأبْؤُســا		بأجْرَحَ في الأقْوامِ منه ولا أسْوَى	١٧٦
لقد أرشدَتنا النائباتُ و لم يكن		ليَرْشُدَ لولا ما أرتْناه مَن يَغْوَى	٢٥، ١٨١
... ...		(وحاتمُ الطائيُّ وهّابُ المِئيِّ)	٢٤٨
وليــس المالُ فاعلَمْهُ بمالٍ		وإن أعيــاكَ إلاّ لِلّــذِيِّ	٢٧٢
يُريد به العَلاءَ........		....	٢٧٢

فهرس الموضوعات